# قصة انهيار آل مبارك

أحمد الحسيني

مكتبة جزيرة الورد

# قصة انهيار آل مبارك

أحمد الحسيني

مكتبة جزيرة الورد

# بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

**مكتبة جزيرة الورد**

اسـم الكتاب : قصة انهيار آل مبارك

المـــؤلف : أحمد الحسيني

رقـم الإيداع : ٢٠١٣/٩٧٠٣

الطبعة الأولى ٢٠١٣

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

## المقدمة

بدأت فكرة هذا الكتاب أثناء الثمانية عشرة يوماً خلال أحداث الثورة، فكنت في تلك الأوقات أدون كل ما يحدث يومياً في مذكرات خاصة بتلك الأحداث، وكنت أكتب بعض المقالات في صحف خارج مصر، وبعد انتهاء الثورة ومع توالي وتضاخم الأحداث التي كان من الصعب ملاحقتها، فكان من الصعب التفكير فيها ملياً أو معرفة المقصد أو النتيجة لحدث معين، فعندما كنا نفكر في حدث معين نجد حدث آخر قاطعه وقطع فكرنا معه، ومع كل هذه الأحداث وكثرة مدوناتي حول تلك الأحداث، كان من الصعب عليّ أن أتجاهل تلك المدونات أو أضعها جانباً، فقررت حينها أن أجمع تلك المدونات والأحداث وأنشرها في كتاب حتى أكون قد ساهمنا بشكل ما في توثيق هذا التاريخ، وخاصة من أن هناك بعض القوى السياسية وبعد شهور من انتهاء الثورة، قد أشاعوا أن مشاركتهم القوية هي السبب الرئيسي في نجاح تلك الثورة، وهذا على عكس الحقيقة تماماً.

فأحسست حينها أن هناك من البعض من يحاول تزييف التاريخ لصالحه، وتذكرت حينها ما فعله حسني مبارك حينما تولى حكم مصر، من نسب واختزال نجاح انتصار أكتوبر له وحده، بالإضافة لقيامه بحذف صورة توثيقية لحرب أكتوبر والتي كان فيه الرئيس السادات في غرفة العمليات مع قادة الحرب، يخططون لتلك المعركة، وكان من بينهم الفريق سعد الدين الشاذلي، والذي قام مبارك بحذف صورة الفريق ووضع صورته بدلاً منه بالرغم من عدم وجوده أصلاً في

غرفة العمليات، وظللنا طوال ثلاثين عاماً في ضلال مبين، نعتقد أن مبارك كان من بين المخططين لحرب أكتوبر، ولم نكتشف تلك الحقيقة إلا بعد تنحي مبارك عن الحكم، وعلى هذا استنت بعض القوى السياسية سُنة الرئيس مبارك في تزوير التاريخ، فكان هذا سبب رئيسي لكتابة هذا الكتاب، حتى لا يحتج أحد بعد عدة سنوات - ومع نسيان الناس للأحداث بدقة- أنه صاحب الفضل في نجاح الثورة، أو على الأقل المشاركة فيها أو تأييدها بالرغم من معارضته الشديدة لها في بدايتها وقد يكون معارضا لها حتى نهايتها، ولكن عندما انتصرت الثورة لأهدافها الأولية وهو إسقاط مبارك، ظهرت تلك القوى تهلل وتدعي كذباً أنها كانت من أشد المؤيدين لها وهم من أنجحوا تلك الثورة، ودونهم لما كان المصريون ينجحون في هدفهم.

قبيل الخوض في هذا الكتاب، لم يكن الهدف هو نشر كتاب سياسي، أو تحليل أحداث من وجهة نظر سياسية محضة، وإنما هو توثيق الأحداث بدقة، ولم يكن لي رأي سياسي أو تحليلي في هذا الكتاب سوى في بعض المواضع القليلة، والباقي هو أحداث حقيقية ومثبتة وثائقياً.

وقد راعيت وبذلت الكثير من الجهد والعناء حتى أتحقق من كل معلومة في هذا المؤلف، حتى يكون أمانة وشاهدا علي يوم القيامة، ويكون مرجعاً لدارسي التاريخ الحديث والمهتمين به.

وأعتذر لكل القراء لأن حجم الفساد الذي ذكرته أقل كثيراً مما يحدث على أرض الواقع، فمن ناحية لم أعلم كل جرائم الفساد التي تحدث في مصر ولا يوجد أحد على وجه الأرض يعلم بكل ما كان يحدث في مصر من فساد، ولو كنت ذكرت كل ما وصل لعلمي من فساد والذي علمنا به بعد الثورة، وأغلبها تم تداولها في المحاكم، لكانت تحتاج عشرات المراجع لحصرها وحصر تفاصيلها.

ولكني راعيت الإيجاز في ذكر الفساد لأنه ليس موضعه الآن، وفي هذا المعرض نهتم بسرد أهم ما حدث خلال الثورة، وليست كلها، لأنه هناك الكثير من الأسرار التي لم يتم الكشف عنها، وأعتقد أنه لن يتم الكشف عنها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وقد انتهيت تقريباً من هذا الكتاب بعد انتهاء الثورة بحوالي سبعة أشهر، ولكني آثرت

التريث، لربما تظهر حقائق جديدة تزيل بعض الغموض التي انتابت بعض أحداث الثورة، وهو ما حدث بالفعل، فكلما تمر فترة من الزمن تظهر بعض الحقائق والمقولات التي تؤكد حقيقة معينة لم نكن نعرفها، وكان آخر المقولات التي دونتها قبل طباعة هذا الكتاب اعتراض الرئيس مرسي على تلك الثورة من بدايتها بقولة لأحمد بهاء الدين قبيل الثورة عن مشاركتهم فيها فقال: «إحنا مش هانمشي ورا شوية عيال»، وكذلك الحقائق الخاصة بقتل المتظاهرين، هل سيتم تحديد قتلة المتظاهرين والكشف عنهم؟ وما هو الحكم الذي سيحكم عليهم به؟ ومن كان المخطط والمدبر والمنفذ لموقعة الجمل؟ ولكن للأسف لم يتم الإجابة عن كل تلك الأسئلة، حتى المتهمين الذين تم اتهامهم في موقعة الجمل، تم تبرئتهم جميعاً. وأعتقد أن السبب في عدم الحكم على قتلة الثوار لا يكمن في قضاء فاسد أو مجامل بقدر ما يكمن في أن الأدلة المقدمة للمحكمة، والتي تحكم على أساسها تم اللعب بها والتدليس فيها وإخفاء الأدلة القوية، ومن المعلوم أن جمع الأدلة يكون عن طريق جهاز الشرطة، والذي كانت أغلب قياداته وأفراد هذا الجهاز من المتهمين والمدانين في تلك القضايا، ولا يهم إذا كان تم قتل أبرياء لا ذنب لهم سوى رغبتهم في العيش الكريم، ولا يهم إذا كانت قد فقأت أعين زينة شباب مصر، ولا يهم إذا عاش الكثير منهم عجزاء ومعاقين طوال حياتهم، المهم هو ألا يسجن أصدقائهم وقادتهم وأنصارهم من رجال الشرطة وأعوانهم، فهم لا يقفون ويدافعون فقط عن قادتهم، بل وعن المجرمين من أنصارهم.

# قصة انهيار آل مبارك

الفصل الأول

# بعض أهم الأحداث

# في مصر قبيل الثورة

## ١- فتح «حنفية» الفساد على مصراعيها

**الصناديق الخاصة:**

الفساد في مصر قبل الثورة لا يمكن حصره، وعند الدخول لدهاليز هذا الفساد، لا يمكن لعقل شخص متحضر أو محترم أن يستوعب هذا الكم من الفساد، فقد بلغ ذروته، مما يستحيل معه صعود مصر لدائرة الدول المتحضرة، فقد استشرى الفساد في كل منابع الحياة في مصر، مثل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية والحكومية والأخلاقية أيضاً، ويصعب على أي هيئة حصر حالات الفساد في مصر. وسنذكر نبذة مختصرة عن الصناديق الخاصة باعتبارها أحد أهم حالات الفساد، والتي لم يكن المصريون يعلمون بها، ولكن بعد الثورة زاد صيت هذه الصناديق.

بدأت فكرة إنشاء الصناديق الخاصة بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الذي يسمح لرئيس الدولة بإتاحة الإمكانية للوزارات وبعض الهيئات والمحافظات بإنشاء صناديق خاصة يتم من خلالها : تحصيل الرسوم والموارد من الأشخاص المتعامل معهم و الإنفاق من هذه الصناديق بمعرفة الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة المختص .

وحسب إحصائية الجهاز المركزي للمحاسبات عام ٢٠٠٩، فيوجد بتلك الصناديق ١.٣ تريليون جنيه مصري، وهذا معناه أن هذا المبلغ يمكن استغلاله في:

١- ميزانية مصر لمدة عامين.

٢- تسديد ديون مصر ٣٤مليار دولار، يعني ٢٠٥ مليون جنيه.

٣- تسديد عجز الموازنة ١٤٤ مليار جنيه.

وتقدر عدد الصناديق الخاصة في مصر حوالي ٦٣٦١ صندوق وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للمحاسبات،وإجمالي مافي هذه الصناديق ١٠٠ مليار جنيه وفقاً لآخر تصريحات السيد وزير المالية المصري د. ممتاز السعيد .. في حين أن كانت هناك تصريحات أخرى تفيد أن هذه الصناديق تحتوى على أكثر من تريليون جنيه، وهذا هو الرأي الغالب، وهذا هو المعتاد من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة من حيث عدم الشفافية والكذب والتضليل الدائمين على الشعب المصري.

ومن الملاحظ : أن قانون إصدار وإنشاء الصناديق الخاصة لم يحدد آليات الصرف أو قواعد الصرف ..

في بداية التسعينات .. تم تأسيس صندوق خاص لدفع مرتبات كبار المصرفيين في البنوك المصرية بحجة أن القانون يحدد الحد الأقصى لراتب رئيس مجلس الإدارة بمبلغ لا يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه شهرياً و هذا الصندوق يتم تمويله من أموال المعونة الخارجية ووفقاً لنظام تأسيسه فهو لا يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

أمثلة لحصيلة الصناديق الخاصة:

- تذكرة مواقف السيارات العامة التابعة لحي والمحليات.
- تذكرة زيارة مريض في أي مستشفي حكومي.
- تعريفة سيارات السرفيس (الكارتة).

صناديق النذور بالمساجد الشهيرة تعتبر من الصناديق الخاصة التي يتم توزيع ما بها من أموال على إمام المسجد وخادم المسجد ووزارة الأوقاف دون وجود آليات وضوابط لضم موارد هذه الصناديق إلى وزارة الأوقاف.

المصاريف الإدارية والدمغات مثل المصاريف التي تدفع للحصول على بطاقة رقم قومي، ورخص قيادة السيارات، ورخص البناء، ورخص المحلات التجارية والشركات، عدادات الكهرباء والمياه،...إلخ.

وكل تلك الأموال لا تدخل الخزانة العامة للدولة، ولا أحد يستطيع حصرها، أو حصر ما بها من أموال.

وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، فإن أغلب أموال الصناديق ذهبت لإعلانات التهاني والتعازي ومكافآت بعض العاملين،و تجهيز قاعات ومكاتب وشراء أراض... الخ. ولم يطلق التقرير هذا الحكم جزافا، ولكنه أورد أكثر من ثلاثين مثالا لذلك الإهدار والنهب الصريح للمال العام. من ذلك مثلا أن صندوق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والأسمنت منح أكثر من عشرة ملايين جنيه مكافآت للعاملين بهيئة التنمية الصناعية بالمخالفة للقانون.ومنها أن صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث

بديوان وزارة الصحة صرف ٩٩.٥٪ من حصيلة الصندوق (أكثر من ٢٣ مليون جنيه) مكافآت للعاملين ورواتب للاستشاريين وليس لتحسين الخدمة الصحية.أما صندوق إنشاء وصيانة الطرق فقد صرف ٣.٢ مليون جنيه مكافآت للعاملين بديوان عام الوزارة...الخ.

لقد قدم المهندس أشرف بدر الدين عضو لجنة الموازنة بمجلس الشعب، استجوابا إلى رئيس مجلس الوزراء بهذا الخصوص، اتهم فيه الحكومة بإهدار المال العام وتعمد إيجاد موازنة خفية تبلغ أربعة أضعاف حجم موازنة الدولة،ولكن الدكتور سرور رئيس المجلس قام بـ«الواجب» وألقى الاستجواب في البئر المخصصة لدفن الأسئلة المحرجة للحكومة.

تخيل لو أدخلت حصيلة هذه الصناديق على ميزانية السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ مما يعنى مضاعفة الميزانية العامة للدولة عدة مرات، وماذا يعني هذا؟

- يعنى لن يوجد عجز موازنة ولن نضطر للاستدانة سواء من الداخل أو الخارج.

- يعنى إنفاق أكثر على التعليم والبحث العلمي.

- يعنى إنفاق أكثر على المستشفيات والتأمين الصحي.

- يعنى إنفاق أكثر على الطرق وتأمينها.

- يعنى إنفاق أكثر على المدن الجديدة والخدمات العامة من تشجير ونظافة.

- يعنى إنفاق أكثر على مشاريع (صناعية وزراعية) توفر فرص عمل للعاطلين وتعود بالنفع على المجتمع.

- يعنى رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة دون تحميل خزانة الدولة أي أعباء.

- يعنى لا حاجة للبحث عن موارد جديدة لخزينة الدولة ولا داعي لفرض ضرائب جديدة.

وكل هذا من ريع بند واحد فقط: الصناديق الخاصة ( لم نتحدث هنا عن نهب أراضى

الدولة.أو إهدار المال العام أو سوء الإنفاق الحكومي أو مخصصات وزارة الداخلية والتليفزيون)لما كنا نقول: إن مصر غنية وإن هذا الشعب يستحق حياة أفضل بكثير مما يعيشها لم يكن كلامنا لغواً أو حماسة جوفاء. «مقتطفات من مقال الأستاذ فهمي هويدي –بتصرف يسير».

## ٢- تفجير كنيسة القديسين

في الدقائق الأولى من العام الميلادي الجديد ٢٠١١،فوجئ الشعب المصري وشعوب العالم بأسره بحادث دموي بشع أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية، نتج عنه وفاه أكثر من عشرين قتيلاً وإصابة أكثر من سبعين جريحاً، وذلك إثر انفجار سيارة مفخخة أمام الكنيسة، وبدلاً من أن يتبادل الناس جميعا – بكافه طوائفهم – التهاني بالعام الجديد أصبحوا يتبادلون التعازي على ضحاياهم وعلى حادثهم الأليم،وبدلا من أن نري اللون الأحمر المتمثل في الهدايا والزينة أصبحنا في هذا اليوم نراه متمثلاً في لون الدماء السائلة بين المسجد والكنيسة. وأصبح السؤال المطروح الآن هو: من هي الجهة المسئولة عن هذا الحادث ؟ وما هو الهدف منه؟

فبالنسبة للشق الثاني من السؤال وهو عن الهدف من هذا الحادث فلو نظرنا إلى توقيت الحادث ومكانه لأدركنا الهدف من هذا الحادث فقد تلازم مع احتفالات المسيحيين بمصر وكان ذلك أمام الكنيسة، فلهدف إذن هو قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من المسيحيين وذلك حتى يتيقن المسيحيين أن من وراء هذا الحادث هم المسلمين وبطبيعة الحال تحدث فتنة طائفية بمصر بين المسلمين والمسيحيين، ولكن الشعب المصري كان أذكي من تلك المؤامرة وأدرك مبتغى هذا الحادث ونواياه القذرة فالتف الشعب المصري وأصبح وحدة واحدة أكثر من ذي قبل، وأحبط المحاولة الفاشلة لتمزيق وحده الشعب المصري وأخذ المسلمون والمسيحيون يتبرعون بدمائهم لمصابي هذا الحادث الدموي البشع بدون أن يفرقوا إلى من تذهب هذه الدماء إلي مسلم أم مسيحي وذلك حتى تختلط دماء المسلمين والمسيحيين بعضهما ببعض .والتف المصريون جميعاً بكافه طوائفهم وأصبح هدفهم الأوحد هو الوصول لمرتكبي هذا الحادث والقصاص العادل منهم فهذه الضربة الموجعة لم تكن موجهة إلى المسيحيين

فقط بل كانت موجهة إلى المصريين كافه وستظل مصر وحدة وطنية واحدة رغم كيد الكائدين وسيظل المصريون يهتفون «هيفضل محمد صاحب عيسى ...والجامع جنب الكنيسة ». أما بالنسبة للشق الأول من السؤال المطروح وهو من هذه الثعابين التي تحاول استخدام سلاح الفتنة الطائفية للنيل من أمن وسلامة ذلك البلد الآمن؟ ، من له المصلحة في تمزيق وحدة الشعب المصري؟ ولماذا اختير هذا التوقيت؟ . ففي البداية كان الجميع من محللين وسياسيين وخبراء وكافة الشعب المصري كل منهم كان يتهم جماعة معينة، فمنهم من أشار بأصابع الاتهام لتنظيم القاعدة، ومنهم من يشير بأصابع الاتهام إلى دولة إيران، ومنهم من أشار إلى إسرائيل كمتهم رئيسي، والكل كان يعتقد أن الأمر لا يخرج عن تلك الحالات.

وبعد انفجار ثورة يناير، ظهرت العديد من الحقائق التي كانت خفية على الشعب المصري، والتي كانت من الصعب على أي شخص تصديقها ، وهو أن هناك شخص مصري يحاول أن يخرب مصر ويفرق وحدتها لتوطيد عرشه وسلطته، وهذا الكلام ينطبق على اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية، فقد نشرت جريدة «اليوم السابع» مستندات بالغة الخطورة، وفوق قدرة أي شخص على تصديقها،إلا أنه لم يصدر أي وثائق أو مستندات تنفي تلك المستندات، وكذلك الأجواء التي تعيشها مصر عقب الثورة، من حجم تسريبات خطيرة لمستندات حكومية، يجعلنا نصدق ما صدر عن تلك الجريدة. فحصلت «اليوم السابع» على مستندات تتناول مخطط وزير الداخلية السابق حبيب العادلى لتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وهو تكليف القيادة رقم٧٧ بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٠ حول بحث إمكانية تكتيف الأقباط وإخماد احتجاجاتهم المتالية وتهدئة نبرة البابا شنودة في خطابه مع النظام، وكان مضمون هذا المخطط، أن يتم تنفيذ عمل تخريبي ضد إحدى الكنائس بمعرفتنا ثم نقوم بإلصاق تلك التهمة أثناء التحقيقات لأحد القيادات الدينية المسيحية التابعة للكنيسة عن طريق جمع تحريات المعمل الجنائي والنيابة العامة والتي تتجه نحو القيادة القبطية ثم نطلع البابا شنودة على نتيجة التحقيقات، ونفاوضه بين إخماد الاحتجاجات القبطية المتالية على أتفه الأسباب، وتخفيف حدة نبرات حديثه مع القيادة السياسية، وعدم تحريض رعايا الأقباط للتظاهر والاحتجاج ودفعه نحو تهدئة الأقباط للتأقلم مع النظام العام بالدولة، وبين إعلان فيلم

أن القيادة الكنسية هي المسئولة عن تدبير الحادث، وإظهار الأدلة على الملأ أمام الرأي العام الداخلي والخارجي لتنقلب جميعاً على الكنيسة، وكانت تكهنات الأمن، أن البابا شنودة سوف يمتثل للتهديد ويتحول موقفه للنقيض بما يضمن تهدئة الأوضاع تماماً. ومضمون تلك المستندات أنه تمت الموافقة على تشكيل معاون من عناصر موثوق فيها من الجهاز، وهو أحمد محمد خالد أحد عناصر الجماعات الإسلامية المعتقل بوزارة الداخلية، وهو من العناصر النشطة وله اتصالات بعناصر متطرفة ويمكن تجنيده لتنفيذ تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وتم وضع خريطة تفصيلية بمداخل ومخارج الكنيسة وكهنتها، مما يسهل السيطرة الكاملة على تسجيلات كاميرات المراقبة والتحكم فيها لتوجيه الأدلة الجنائية.

وتكشف الأوراق أيضا أن المدعو خالد قام بعرض الفكرة على أمير تنظيم حزب الله، وتم تكليف عنصر جديد يدعى عبد الرحمن أحمد على - لمعاونته في تنفيذ المهمة وطلب مهلة أسبوعاً لتجهيز العملية وإحضار المتفجرات والمعدات من قطاع غزة من شخص يدعى محمد عبد الهادي مع التنبيه عليه بالالتزام بمكان السكن المحدد له لحين بدء توقيت العملية.

وفي حال صحة هذه الأوراق، فإننا نكون أمام عصابة عملت لأهدافها السياسية الخاصة، وليس لمصلحة مصر وأمنها القومي ووحدتها الوطنية، وبعد وضع هذه المستندات على الموقع الالكتروني الخاص بالجريدة، فكنا نتوقع بياناً يصدرمن وزارة الداخلية وقيادتها الجديدة ينفي صحة هذه المستندات المسربة من مصادر على مقربة من جهاز الأمن في عصر حبيب العادلي، وكنا نتمنى ونتوقع فتح باب التحقيق من جديد ويتم الكشف عن نتيجة التحقيقات أمام الرأي العام، ليعرف الجميع مدى فساد مبارك والعادلي ومن معهم، وليس فساداً فقط، وإنما تجاهلهم المستفز لمصالح مصر وحياة الشعب المصري، فما المشكلة أن يقتل عشرات ويجرح المئات من الشعب المصري، ويتم عمل فتنة طائفية وكراهية بين المسلمين والمسيحيين، وذلك لتنفيذ مخطط ما كل من شأنه ترسيخ وجود هذا النظام الفاسد، ولكن للأسف لم يصدر أي تصريحات أو بيانات او عمل أي تحقيقات لكشف أو نفي تلك الحقائق. وبعد الثورة وتسرب تلك المستندات، فوجئنا بغلق هذا الموضوع نهائيا بدون سبب يذكر ولا أحد يتهم ولم يتم

القبض على منفذي تلك العملية.

## ٣- مقتل «خالد سعيد»

خالد محمد سعيد صبحي قاسم (وُلد يوم ٢٧ يناير ١٩٨٢ و مات يوم ٦ يونيو ٢٠١٠)- شاب مصري من مدينة الإسكندرية كان في الثامنة والعشرين من العمر عند الاعتداء عليه بالضرب حتى الموت على أياد مخبري شرطة سيدي جابر.

كان الشرطيان اللذان ارتديا ملابس مدنية وقت وقوع الجريمة، أرادا تفتيش خالد بما اعتقدا أنه سلطة مخولة لهما بموجب قانون الطوارئ . وعند دخول خالد إلى مقهى إنترنت بالقرب من منزله هاجمه شخصان؛ أمسك به أحدهما وقيد حركته من الخلف و الآخر من الأمام وعندما حاول تخليص نفسه منهم ضرباه وصدما رأسه برف رخامي في المقهى و عندها حضر صاحب المقهى و طالبهما بالتوقف والخروج فورا فأخذا خالد سعيد معهما إلى مدخل عمارة مجاورة للمقهى حيث ضرباه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.

وكان السبب في تعدي هؤلاء المجرمون على خالد سعيد، أن خالد قد قام بنشر فيديو عبر اليوتيوب يفضح فيه ممارسات ضباط وأمناء الشرطة من ضبطهم كمية من المخدرات ويقوموا بتقسيمها فيما بينهم.

وكان المتهمين في تلك القضية هم: محمود صلاح محمود وعوض إسماعيل سليمان شرطيين بقسم شرطة سيدي جابر بالإسكندرية ، وأصدرت محكمة جنايات الإسكندرية في ٢٦أكتوبر ٢٠١٢ حكما بمعاقبتهما بالسجن لمدة ٧ سنوات لكل مهما، بعد أن وجهت لهما تهم القبض على شخص بدون وجه حق واستخدام القسوة والتعذيب البدني.

أثار مقتل خالد سعيد موجة غضب شعبية في مصر و ردود أفعال من منظمات حقوقية عالمية، تلتها سلسلة احتجاجات سلمية في الشارع في الإسكندرية والقاهرة نظّمها نشطاء حقوق الإنسان الذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل قانون الطوارئ، وخلال تصاعد الاحتجاجات الشعبية على مقتل خالد

سعيد وانتهاكات الشرطة، انتهز البعض هذا الحادث وأثاروا كل الأوضاع الفاسدة في الدولة، فازدادت الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية و السياسية ،و تنامي انخراط قطاعات واسعة من الشباب في العمل السياسي و الحراك الاجتماعي و صحة المواطنين، راصدين إخفاقات المسئولين و فساد الحكومة و انتهاكات حقوق الإنسان.

تُعدُّ حركة الاحتجاجات التي حفّزها مقتل خالد سعيد إحدى إرهاصات ثوره ٢٥ يناير. إذ كان في طليعة الخارجين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ الكثير من النشطاء الذين انفعلوا بتلك الجريمة و بنوا شبكاتهم التواصلية عن طريق صفحة «خالد سعيد» على فيس بوك و عن طريق الجمعيات والمؤسسات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

فبرغم أن حوادث الانتهاكات الجسدية و القتل العمد على يد الشرطة كانت ظاهرة دائمة الحضور في المجتمع المصري و تفشّت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك ، إلا أن بعض المحللين رأوا أن انتماء خالد سعيد إلى الطبقة الوسطى التي كانت تقليديا أقل معاناة من تلك الانتهاكات من الطبقات الشعبية و المُعدمة أدى إلى تعاطف قطاعات جماهيرية واسعة، و رأوا في خالد مثالا عمّا يُمكن أن يُصيبهم و أبناءهم مما ساهم في الحشد ردا عليها، بالإضافة للصور التي نشرت لخالد عبر الإنترنت، قبل وبعد القتل، فقد كان شاباً وسيماً جداً يتسم بالأدب والأخلاق، هادئ الطباع، ليس له أي علاقة بالعنف أو البلطجة أو المخدرات، فكانت كل هواياته صيد الأسماك، والتصفح عبر الانترنت، وبعد مقتله نجد في الصورة شخص مشوه المعالم تماماً، حتى أن الكثير لم يستطع النظر في الصورة، وتساءل الكثير كيف قام هؤلاء الرجال بتشويه وقتل هذا الشاب بهذه الطريقة البشعة؟، وأكثر من ذلك تواطؤ وزارة الداخلية حول هؤلاء المخبرين والوقوف بجانبهم حتى لا يحكم عليهم. وبرغم مرور حتى الآن أكثر من سنتين ونصف على مقتل خالد سعيد إلا أن شهادة وفاته لم تصدر حتى أوائل ٢٠١٣ وذلك برغم تعهّد الرئيس محمد مرسي لذويه بإصدارها.

وقد ثبت في تحقيقات نيابة استئناف الإسكندرية في واقعة قتيل الإسكندرية أكدت أن شاهدين من شهود وزارة الداخلية (سوابق) وصدرت عليهما أحكام قضائية بالحبس،

وعليهما فترات مراقبة في قسم سيدي جابر. فكان أحد هؤلاء الشهود هو محمد رضوان عبد الحميد، وهو الذي أرشد عن خالد سعيد، وفي التحقيقات ادعى صداقته لخالد ، وقضى رضوان عقوبات سابقة في قضايا تعاطي وترويج مواد مخدرة، وتبين من تحريات المباحث الجنائية في مديرية أمن الإسكندرية أن أصدقاء رضوان يصفونه بأنه «قط حشيش» نظرا لتعاطيه المخدرات ولاستغلال المخبرين نقطة الضعف هذه ليكون مرشدا لهم. وبعد تولي مرسي الحكم، وتوقعنا أن هذه الممارسات قد انتهت، فوجئنا بوزير الداخلية أحمد جمال الدين يقوم بترقية اللواء «خالد غرابة» إلى مساعد لوزير الداخلية للأمن الاجتماعي، فهو نفس الرجل الذي انتقل إلى شوارع الإسكندرية ليطارد كل المظاهرات حتى الصغيرة منها وضرب المتظاهرين يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٠ في المظاهرات التي اندلعت تحت شعار «لن نورث بعد اليوم» عندما كان حكمدار الإسكندرية.

وفي إطار محاولات وزارة الداخلية تلفيق قضية لخالد سعيد ومحاولة إخراج المتهمين من قضية خالد سعيد، فقد ادعوا في تحرياتهم بأن خالد سعيد كان هاربا من تنفيذ أحكام ومسجل خطر، و أنه قاوم المخبرين اللذين حاولا القبض عليه . بينما الحقيقة هي تمكن خالد من الحصول بطريقة ما على فيديو يظهر ما يبدو أنه واقعة فساد تتعلق بالمخدرات داخل قسم سيدي جابر. وقام بوضعه على الإنترنت. وعندما توصل عناصر الأمن إلى شخصية خالد من خلال المرشد «محمد رضوان عبد الحميد» وشهرته «حشيش» قاموا باستدراج خالد إلى خارج منزله وتعقبه إما بغرض إرهابه أو قتله عقابا له على نشر مقطع الفيديو.

## مقتل «سيد بلال»

وقام جهاز أمن الدولة بالقبض على عدد كبير من المشتبه فيهم (من وجهة نظرهم) والمتشددين دينياً، وتم تعذيبهم بأشد أنواع العذاب حتى يعترفوا بأنهم هم من قاموا بتفجيرات كنيسة القديسين، ونتيجة لذلك توفي الشاب السلفي الشهيد «سيد بلال» الذي رفض الاعتراف بتلك الجريمة والذي هو برئ من تلك التهمة، ويتم هذا التعذيب والقتل الذي يمارسونه بالرغم من أنهم على علم بمن قام وخطط لتلك العملية، فهم من

خططوا لتلك الجريمة وهم من اختاروا من يقوم بتنفيذها، ولكنهم لا بد أن يلصقوا التهمة بأشخاص غير اللذين قاموا بتفجيرها، ويعترف هؤلاء الأشخاص على أنفسهم بأنهم هم من قاموا بالتخطيط والتنفيذ لتلك العملية.

ويعد سيد بلال الشاب السكندري، آخر وأشهر ضحايا جهاز أمن الدولة الذي قُتل نتيجة التعذيب الذي تعرض له، وتم تسجيل وجود إصابات وكدمات وحروق وآثار صعق بالكهرباء على أنحاء متفرقة من جسده.

وكان موت سيد بلال يعد شرارة من شرارات الثورة مثله مثل خالد سعيد، وكلاهما من مدينة الإسكندرية إلا أن خالد سعيد قتل على يد اثنين من أمناء الشرطة بالمباحث العامة، وسيد بلال قتل على يد رجال أمن الدولة أو كما كان يسميهم البعض (زبانية جهنم).

وبعد موت سيد بلال، خرجت مظاهرات تندد بوحشية جهاز أمن الدولة والداخلية بصفه عامة، وتطالب بالقصاص من قتلة سيد بلال، وبالرغم من انتماء الشاب سيد بلال للتيار السلفي إلا أنه لم يخرج أحداً منهم للتظاهر والمطالبة بحقه والقصاص من قتلته، فكانوا يحرمون الخروج على ولي الأمر حتى ولو كان فاسداً، حتى ولو قتل هذا الولي واحداً منهم . وبعد مقتل سيد بلال وخروج مضاهرات تندد بقتله بأيام قليلة لا تتعدى الخمس عشرة يوماً جاءت ثورة يناير لتقضي على الظلم والطغيان وإنهاء جهاز أمن الدولة نهائياً وبلا رجعة، وذلك بقرار وزير الداخلية منصور العيسوي في ١٥ مارس ٢٠١١ بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، والتي تعد من أولى ثمرات ثورة يناير.

## ٥- أمن الدولة

في عام ١٩١٣ وفي ظل الاحتلال الإنكليزي لمصر تم إنشاء جهاز للأمن السياسي، لتتبع الوطنيين والقضاء على مقاومتهم للاحتلال، سمي «قسم المخصوص»، ويعد أقدم جهاز من نوعه في الشرق الأوسط. وقد استعان الإنكليز في إنشائه ببعض ضباط البوليس المصري، وتولى إدارتها أول مرة اللواء سليم زكي حكمدار القاهرة، الذي كان مقرباً من المحتل. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تشكلت إدارتان للقلم السياسي، واحدة للقاهرة والأخرى للإسكندرية، بالإضافة إلى «قسم مخصوص» يتبع السراي مباشرة، ويرأسه

قائد البوليس الملكي، ولم يكن لوزارة الداخلية أية ولاية على هـذا القسـم، حيـث كـان قائده يتلقى أوامره مباشرة من الملك.

وعلى الرغم من التغيرات الجذرية العميقة التي قامت بهـا ثـورة ٢٣ يوليـو في شـتى مناحي الحياة المصرية، إلا أنه، وهو الأمر المذهل، ظل كثيراً مـن آليـات عمـل القلـم المخصوص مستمرة، واعتنقها الجهاز النظير الذي أقامته حكومـة الثـورة في أغسـطس ١٩٥٢ تحت اسم «المباحث العامة»، ثم أعاد أنور السادات بعد انفراده بالحكم تسميته «بمباحث أمن الدولة»، ثم تغيرت لافتته إلى «قطاع مباحث أمن الدولة»، وأخيـراً سـمى «جهاز أمن الدولة». ظلت وظيفة ومهام رجل أمن الدولة مـن دون تغييـر يـذكر في كـل العصور واستمرت آليات عمله من دون تغيير يذكر.

وصار تقليداً معتمداً في الدولة المصرية أن قيادات أمن الدولـة عنـدما تنهـي عملهـا اللاإنسانى بجهاز أمن الدولة تنتقل لتولى مناصـب سياسـية مهمـة كـوزراء ومحـافظين ورؤساء هيئات ومصالح حكومية. فقد تولى وزارة الداخلية من أبناء جهاز أمـن الدولـة اللواء عبد العظيم فهمى، وممدوح سالم (وزيـراً للداخليـة ثـم رئيسـا للـوزراء) وسـيد فهمي، وحسـن أبوباشـا، وأحمـد رشـدي، وحبيـب العـادلي. إن نجـاح ثـورة الخـامس والعشرين من يناير مرهون في جانب كبيـر منـه، في إصـلاح جهـاز أمـن الدولـة، الـذي استحل حرمات المواطنين وحرياتهم من دون مساءلة لعقود طويلة.

اتهم معارضون لنظام مبارك الجهاز بأنه يعمل على قمع ووأد أي تحرك شـعبي ضـد النظام، ويعمل على إلهاء الشعب المصري عن الحياة السياسية منذ عهد الرئيس السـابق محمد حسني مبارك، وكذلك كان من مهامـه حمايـة الشخصـيات العامـة في مصـر مـن الاغتيالات مع وضع الأولوية لتنفيذ ما سبق دون الاهتمام بحقوق المواطنين المصريين وحرياتهم وخصوصياتهم.

كما أن العاملين في جهاز مباحث أمن الدولة يرشـح بعضـهم للمناصـب الأمنيـة في مصر كرئاسـة وزارة الداخليـة بالإضـافة إلى أن ضـباط مباحـث أمـن الدولـة يتمتعـون بمميزات مادية ومعنوية عن غيرهم من ضباط الشرطة، هذا بالإضـافة اسـتغلال بعـض الذين كانوا يعملون بهذا الجهاز لنفوذهم وسطوتهم في القيـام بشـتى أنـواع الفسـاد مـن

تجارة في المخدرات، والأسلحة، وهم أكبر مافيا للأراضي في البلاد.

### التعذيب في أمن الدولة:

التعذيب أمر منهجي في هذا الجهاز القمعي، وكل مكاتب أمن الدولة بها أماكن وأدوات للتعذيب ولا تخضع لأي تفتيش أو رقابة، وفي بعض الأحيان يصل التعذيب إلى حد القتل، مثلما تم مع سيد بلال الذي عذب حتى القتل حتى يقول أنه هو الذي فجر كنيسة القديسيين، ولكنه أبى ورفض، فتم تعذيبه حتى فارق الحياه.

قد ذكر المئات من المعتقلين السابقين من قبل جهاز أمن الدولة حدوث تجاوزات شديدة بحقهم، من إهانات وضرب وتعذيب واعتداءات جنسية وصعق بالكهرباء وإطفاء السجائر في جميع أنحاء الجسد، وذلك للضغط على المعتقلين ليعترفوا بأشياء لم يرتكبوها. وقد أكد هذه الممارسات كل المعتقلين الخارجين من السجون ومن تحقيقات أمن الدولة مما يجعل من الصعب تكذيبها نظرا للسمعة السيئة التي يتمتع بها الجهاز في مصر. وسنذكر بعض اعترافات ممن عذبوا بجهاز امن الدولة.

وكشف أكثر من ٥٠ معتقلا سياسيا من الإسلاميين باختلاف انتماءاتهم التنظيمية عن عدد من الجرائم « ضد الإنسانية » التي كانت ترتكب في المعتقلات والسجون ومقرات احتجاز مباحث أمن الدولة في عهد وزير الداخلية السابق حبيب العادلي ورئيس مصلحة السجون السابق اللواء محمود وجدي – الذي يشغل حاليا منصب وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال .

يقول مجدي عثمان – أحد المعتقلين المفرج عنهم مؤخرا – أنه تم القبض عليه وكان يبلغ من العمر ٢٨ عاما وعلى الرغم من حصوله على عشرات الأحكام بالبراءة وإخلاء السبيل من المحاكم الا أنه كان يتم التحفظ عليه وإيداعه المعتقلات وفقا لقانون الطوارئ لمدة ١٧ عاما متواصلة ليخرج من السجن وقد تجاوز عمره ٤٥ عاما.

وكشف « عثمان » خلال جلسة الاستماع التي نظمها مركز الشهاب لحقوق الإنسان بالتنسيق مع مركز ضحايا لحقوق الإنسان ومركز النديم لحقوق الإنسان وجمعية بلدي للتنمية الديمقراطية عن جملة من الجرائم « ضد الإنسانية التي تم ممارستها ضد المعتقلين الإسلاميين داخل السجون والمعتقلات ومقرات الاحتجاز بمباحث أمن

الدولة.

وقال : إن إدارة سجن أبي زعبل كانت تقدم الطعام للمساجين بدون ملح في الطعام كما لم يسمح لهم بالخروج لمشاهدة الشمس وهو ما أدى إلى تلاشي الكالسيوم من الجسم وهو ما تسبب في وقوع الأسنان فضلا عن تقوص العظام مما منع الكثير من القدرة على السير ، فيما يتم تعذيبنا داخل الزنازين بالضرب المبرح في كثير من الأحيان.

وأشار أنه تم وضع المعتقلين بسجن أبى زعبل بزنازين ضيقة منعدمة التهوية فضلا عن عدم وجود إضاءة داخل الزنازين ، فيما لا يسمح لنا بالشرب إلا من مياه الترع وهو ما يدفعنا إلى تصفيتها أكثر من ٧ مرات لإزالة الطين منها إلا أن رائحتها لا تزول ولونها ، كما كان لا يسمح لنا بالخروج لقضاء الحاجة في حمامات السجن فكنا نقضى حاجتنا في « أكياس » ونتيمم لنصلي ، فيما يتم عمل تفتيش يومي كل صباح حيث يتم اقتحام الزنزانة وإخراجنا منها لنقف صف واحد وجوهنا إلى الحائط كما يتم التعامل مع الأسري في الحروب ويتم تفتيشنا ذاتيا بشكل مهين ثم يتم سرقة كافة محتويات الزنزانة من قبل المخبرين ويتم إفراغ مياه الصرف داخل الزنازين.

ويقول محمد إسماعيل عبد الغنى – الذي اعتقل لقرابة ٢٠ عام منذ عام ١٩٨١ – رأينا أهوال داخل سجن الوادي الجديد بعد أن تم إجبارنا أكثر من ١٠ مرات على الخروج من الصلاة لنقول بدلا من « الله أكبر » .. « مبارك أكبر » و « جمال أكبر ».مشيرا إلى انه داخل مقر أمن الدولة « لاظوغلي » المقر الرئيسي السابق لجهاز مباحث أمن الدولة تعرض مئات المعتقلين للتعذيب الوحشي ، وقال : كنا نصلي ونحن معصوبي الأعين وحينما قام احد المعتقلين بخلع العصابة عن عينه وجدنا أنفسنا نصلى كل في مواجهة زميله وليس باتجاه القبلة من الأساس ، وكنا نتعرض لتعذيب نفسي وبدني عنيف بداية من القيام بحلق شعر الرأس والوجه والجسد كله وتركنا عرايا لفترات طويلة وضربنا وتعذيبنا بآلات حديده ومواسير.مشيراً إلى أن ضباط مباحث أمن الدولة كانوا يجبرون المعتقلين على السير كالحيوانات على أيديهم وأرجلهم كما أجبروهم على قضاء حاجتهم كما تقوم الحيوانات بإخراج فضلاتها ، فضلا عن إطلاق أسماء نساء علينا، فضلاً عن التطاول علي الذات الإلهية خلال تلقينا سيل من الشتائم.

وأكد مجدي محمد موسي – أحد المعتقلين منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧ – أنه حصل علي مئات الأحكام القضائية بالإفراج والبراءة إلا أنه لم يتم الإفراج عنه ، مشيراً إلي أن اللواء محمود وجدي – وزير الداخلية الحالي بحكومة تسيير الأعمال – هو رئيس مصلحة السجون السابق في عهد « العادلي » ، ووصف « موسي » وزير الداخلية الحالي بمهندس عمليات التعذيب التي كانت تحدث في السجون المصرية ، لافتا إلى أن المئات من الشهداء تساقطوا في السجون خلال رئاسته للمصلحة، وقال : كنا ٤٧ معتقل سياسي ، مات مننا ٨ ، وأتذكر السفاح الضابط وليد فاروق النادي ، الذي كان يتولى تعذيبنا وكان يشترط علينا أن نتجرد تماماً من ملابسنا ، وكنا بالتالي لا نصلى لأن عورتنا متكشفة ، وكانت إدارة السجن تعطينا «بدله خيش» كل عام ، والـ٤٨ معتقل فقدوا أسنانهم جميعاً بسبب عدم وجود ملح في الطعام أدى إلى نقص الكالسيوم.

وأضاف : كنت في عنبر ٥ ، زنزانة انفرادي، وضابط السجن فتح لي الزنزانة وقال لي «ادخل الزنزانة إللي جنبك وخلى زميلك يفك الإضراب عن الطعام إلى عمله لأن مفيش حاجة عندنا بتجيب نتيجة معانا،فدخلت الزنزانة المجاورة لي ووجدت أخ »لا أريد أن أقول اسمه« ملقى على الأرض وبدون ملابس تماماً فقلت له لماذا أنت مضرب عن الطعام؟ فقال لي: ، كنت مريضًا فطلبت من إدارة السجن علاج فأعطوني ، ولكن العلاج كان ليس علاّجاً لمرضي ولكنه كان منوم ، ثم قام ضباط السجن بإدخال الجنائيين عليا فاعتدوا عليا جنسياً ، فقررت أن أضرب عن الطعام ، وبعدها بلحظات قد فارق الحياة . وأضاف: كما أتذكر أخي «خالد كمال » الذي توفي أيضاً بعدما اعتدوا عليه جنسياً وأضرب عن الطعام حتى الموت.

وأضاف : أتذكر أخي « أحمد عبد الرحمن » الذي كان يعانى من مرض البواسير و ظل ينزف لمدة ٣ سنوات دون علاج حتى مات بالجفاف، فرأيت من نظارة الزنزانة العساكر وهم يحملونه في بطانية ثم إلى ثلاجة الموتى.

أما أخي الشهيد «حسن محمد إبراهيم»، فقد مات من شدة التعذيب ، وكذلك الأخ «مجدي عبد المقصود»، ولا أستطيع أن أنسي الأخ الشهيد «نبيل على جمعة» الذي مات وهو جالس على الجردل أثناء قضاء حاجته ، وكذلك الشهيد «أحمد عبد العظيم» الذي

توفي عام ١٩٩٧ من شدة التعذيب في السجن، وكان الشهيد «يوسف صديق باشا» في الثلاثينات من عمره ومن شدة التعذيب كان يقضي حاجته على نفسه حتى مات.

مشيراً إلي أن أكثر من قاموا بتعذيبهم في السجون كانوا وليد فاروق – ضابط أمن الدولة – و أشرف إسماعيل –رئيس مباحث سجن العرب.

وأضاف : قال لنا رئيس مباحث السجن ذات مرة « لو كنا حابسين حمار كان مات» ، فرد عليه أحد المعتقلين إحنا معانا كتاب ربنا ، فقام هذا المجرم بلم جميع المصاحف من كل الزنازين وأحرقها أمام أعيننا ونحن مكبلين الأيدي والأرجل، ، فضلا عن قيامه بجمع أكثر من ١٠٠ معتقل وإجبارهم على الطواف حول شجرة وقولهم : « لبيك اللهم لبيك » وكان يضع صورة حسنى مبارك ويقول لنا اسجدوا تحتها.

– وطالب ثوار ٢٥ يناير بإلغاء هذا الجهاز او إعادة هيكلته ودمجه مع المخابرات العامة المصرية في وزارة واحدة للأمن القومي.

– في يوم ٤ مارس٢٠١١ تم اقتحام مقر أمن الدولة بالإسكندرية بمبنى الفراعنة والعثور على وثائق ومستندات مفرومة ومحروقة، ثم تلاه اقتحام لأغلب مقرات أمن الدولة على مستوى الجمهورية.

– وفي يوم ٥ مارس٢٠١١ تم اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة بمدينة نصر والعثور على وثائق ومستندات مفرومة ومحروقة.

**إلغاء جهاز أمن الدولة :**

أصدر الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء، تصريحات في مقابلات تليفزيونية قبيل إقالة حكومته في ٣ مارس ٢٠١١، بأنه ليس من مصلحة الوطن حل جهاز أمن الدولة، فخرجت العديد من المظاهرات والاحتجاجات التي ثارت في أنحاء متفرقة من الجمهورية، واقتحام مقرات أمن الدولة في أكثر من مدينة، ونتيجة لذلك وعقب تولي الدكتور عصام شرف رئاسة الحكومة في مصر، فقد أصدر وزير الداخلية منصور العيسوي قراراً في يوم ١٥ مارس ٢٠١١، بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه في جميع محافظات الجمهورية نزولا على رغبة الشعب.

وبعد إلغاء جهاز أمن الدولة، تم إنشاء قطاع جديد بالوزارة سمي قطاع الأمن الوطني يختص بالحفاظ على الأمن الوطني و لتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب، وذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحريته.

## ٦- تزوير الانتخابات

انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٠، هي انتخابات تشريعية تم إجراء الجولة الأولى منها في يوم ٢٨ نوفمبر، وجولة الإعادة في ٥ ديسمبر. ويقدر عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون بهذه الدورة ٤٤٤ مقعد. بالإضافة إلى ٦٤ مقعد إضافي مخصصين لكونة المرأة، وبهذا يكون عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم ٥٠٨، يضاف إليهم ١٠ أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، ليكون بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب لهذه الدورة ٥١٨ عضوًا.

وكانت نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات والتي أعلنت في يوم ٣٠ نوفمبر، وقد بلغت المشاركة بالانتخابات ٣٥٪، وإبطال الأصوات في ١٠٥٣ صندوقًا على مستوى الجمهورية. وكانت نتيجة الجولة الأولى التي أعلنت تشير إلى سيطرة مرشحي الحزب الوطني الحاكم على أغلب المقاعد ، ودخول مرشحيه الآخرين بجولة الإعادة أحيانًا بوجه بعض على ذات المقعد والتي أصبح بعدها من الواضح اكتساح الحزب الحاكم مجلس الشعب المقبل، أدى ذلك إلى إعلان انسحاب حزب الوفد الجديد ومرشحي جماعة الإخوان المسلمون من جولة الإعادة، وذلك احتجاجًا على ما يرونه من تزوير وأعمال عنف صاحبت الجولة الأولى.

وقد أعلنت نتيجة جولة الإعادة في ٦ ديسمبر، وتم إبطال ٢٥٧ صندوقًا في جولة الإعادة. وكانت النتيجة قد زادت من حصيلة سيطرة الحزب الوطني الحاكم على مقاعد المجلس، كما حصل حزب التجمع على خمسة مقاعد في البرلمان الجديد، كما حصلت أحزاب الجيل الديمقراطي والغد جبهة موسى مصطفي موسى والسلام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية على مقعد لكل منهم، كما فاز ٤ مرشحين من حزب الوفد الذي كان قد أعلن انسحابه عن جولة الإعادة، كما فاز النائب مجدي عاشور من جماعة

الإخوان المسلمون، بالرغم من مقاطعة الجماعة لها، وفي أغرب حادثة من نوعها أعلن الدكتور حمدي السيد - القيادي بالحزب الوطني وأحد المرشحين في تلك الانتخابات- أنه يتهم الشرطة وقيادات في الحزب بالتزوير لصالح منافسه مجدي عاشور لكسب نقطة علي حساب جماعة الإخوان المسلمين. ويبلغ عدد النواب الذين فازوا كمستقلين ٦٧ نائبًا، ينتمي ٥٣ منهم للحزب الوطني وفقا لتصريحات أمين التنظيم بالحزب أحمد عز.

وعلى ذلك تكون مكاسب الحزب الوطني لانتخابات ٢٠١٠ هي:

١- مجموع المقاعد ٥١٨ مقعد.

٢- حصول الحزب الوطني على ٤٢٠ مقعد + ٥٣ مقعد من مقاعد المستقلين.

٣- ١٠ مقاعد معينين من الرئيس، أي على هوى وسياسة الحزب الوطني، ولو لم يكونوا من المنتمين للحزب الوطني.

**علامات التزوير الانتخابي:**

**أولاً: إلغاء الإشراف القضائي:**

كانت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، تتم بإشراف قضائي كامل، أما في انتخابات ٢٠١٠ لم تتم تحت الإشراف القضائي، وكان الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الحاكم رأي حول إلغاء الإشراف القضائي الكامل، قد بينه محمد مصطفي كامل أمين التثقيف في الحزب، الذي قال أن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات لا يمس نزاهتها، ودلل على ذلك بأن معظم دول العالم لا يوجد بها إشراف قضائي على الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تكون الانتخابات نزيهة وحيادية.

وكما رفض الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف القضائي، رفض أيضاً فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات، وذلك لأنه أمر مهين للدول ذات السيادة، حسب رأي وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب، وأضاف بأن الدول التي تسمح بالتدخل في الشأن الداخلي الخاص بها بأنها دول غير مستقرة وناقصة السيادة ونظامها الدستوري والأمني غير مستقر، وأن بلدًا مثل مصر لها سيادتها لا تسمح أبدًا بالرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك لأنهم يرون فيها اعتداء على سيادة الدولة، كما أضاف:

إن مصر ليست بحاجة إلى صك دولي لإثبات نزاهة الانتخابات. بينما سمح بالرقابة عن طريق منظمات المجتمع المدني المحلية، حيث قال الأمين العام المساعد وأمين السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي جمال مبارك، إن إعطاء الحق لمنظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات محكوم بالدستور والقانون، كما إن أمين التثقيف في الحزب محمد مصطفي كمال قال : إن الحزب يرحب برقابة المنظمات الوطنية لكنه يرفض الرقابة الدولية.

وقبل إجراء الانتخابات أبدت المنظمات الحقوقية التي تتولى مراقبة الانتخابات عن قلقها من عدم وجود نوايا لدى الحزب الوطني لإجراء انتخابات نزيهة، وأشارت إلى وجود مؤشرات تؤكد أن الحزب الحاكم يعد العدة لتزويرها.

وكان للمعارضة مخاوف من أن تشبث النظام الحاكم بالسلطة وعدم استعداده للتخلي عنها تحت أي ظرف يمثل عقبة كبيرة في طريق الديمقراطية، وهو ما أكده رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام وعضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم عبد المنعم سعيد من أن النظام لن يتخلى عن السلطة حتى لو اضطر إلى إجراء انتخابات مزورة.

وبالنسبة لمسألة العنف في الانتخابات، حيث قال أمين الإعلام بالحزب الوطني الحاكم علي الدين هلال إن موقف الحزب ثابت من إدانة العنف بكل أشكاله بغض النظر عن من يمارسه.

في مصر، أكد مجلس الوزراء أن الجولة الأولى من الانتخابات شهدت أعلى مستوى من التنظيم والشفافية، وإن هذا أدى إلى خروجها بشكل نموذجي. بينما نقيب الصحفيين ورئيس وحدة الانتخابات بالمجلس القومي لحقوق الإنسان مكرم محمد أحمد قال بأن الانتخابات لم تكن نزيهة بالكامل كما أنها لم تزور بالكامل ومن يتحيز لأحد الرأيين يعتبر متجاوز. أما مرشد جماعة الإخوان المسلمون محمد بديع فقد اتهم الحكومة بأنها زورت الانتخابات، ووصف النظام الحاكم بفاقد الأهلية. وأصدر حزب الوفد الجديد بيانًا اتهم فيه الحزب الوطني الحاكم بارتكاب ممارسات غير ديمقراطية،وانتهاك الشرعية الدستورية،واغتصاب حق المصريين في اختيار ممثليهم.

وعالميًا، أعربت الولايات المتحدة بلسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عن قلقها وشعورها بالفزع إزاء المخالفات التي شابت الانتخابات، وأضاف إن الأنباء التي ترددت عن وقوع مخالفات في الانتخابات تثير شكوكًا في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها. كما إن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد أعرب عن إحباط الولايات المتحدة من مسار العملية الانتخابية قبل وخلال الانتخابات. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمزالأمريكية بتقرير لها إن الحزب الوطني الحاكم شن حملة قمع ضد جماعة الإخوان المسلمون المحظورة سياسيًا والتي تمثل أكبر حركة معارضة حقيقية في مصر. ووصفت منظمة هيومان رايتس فيرست الانتخابات بأنها اختبار للمزاعم المتكررة من جانب القيادة المصرية بتمهيدهم للديمقراطية والانتقال نحو الإصلاح السياسي، ولكنهم فشلوا في هذا الاختبار.

وبيّن مركز كارنيجي للسلام إن نتائج الانتخابات لن تكون ذات مصداقية كبيرة داخل أو خارج مصر بسبب افتقادها التام إلى الشفافية والمخالفات واسعة النطاق والعنف، الذي كان سمة عملية التصويت وعمليات فرز الأصوات، كما أدانت المؤسسة القيود المفروضة على التغطية الإعلامية.

## ٧- تصدير الغاز لإسرائيل

### اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل:

يتم تصدير الغاز المصري لإسرائيل بموجب اتفاقية وقعتها مصر مع إسرائيل عام ٢٠٠٥، يتم بمقتضاها تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل، وتتضمن الاتفاقية تصدير مصر لإسرائيل ١.٧ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لمدة ٢٠ عاما، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتا و١.٥ دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة ٢.٦٥ دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة ٣ سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، ويمتنع تغيير الأسعار المتفق عليها لمده ١٥ سنة، والجدير بالذكر أن مصر بهذه الاتفاقية تؤمن قرابة ٤٠٪ من احتياجات إسرائيل من الغاز. وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا كبيرا من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج وتقديم طلبات إحاطة.

ويمتد خط أنابيب الغاز بطول مائة كيلومتر من العريش في سيناء إلى نقطة على ساحل مدينة عسقلان جنوب السواحل الإسرائيلية على البحر المتوسط. وشركة غاز شرق المتوسط، المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، هي عبارة عن شراكة بين كل من رجل الأعمال المصري حسين سالم، الذي يملك أغلب أسهم الشركة، ومجموعة ميرهاف الإسرائيلية، وشركة أمبال الأميركية الإسرائيلية، وشركة بي تي تي التايلندية، ورجل الأعمال الأميركي سام زيل.

وفي ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ حكمت محكمة القضاء الإداري المصرية بوقف قرار الحكومة بتصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وذلك في الدعوى المرفوعة من السفير إبراهيم يسري المحامي، إلا أن الحكومة المصرية قدمت طعنًا لإلغاء الحكم للمحكمة الإدارية العليا التي قضت بإلغاء حكم المحكمة الإدارية، وتقدمت الحكومة المصرية بطعن على الحكم الصادر بوقف القرار، وفي ٦ يناير٢٠٠٩ قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في مصر، للمرة الثانية، في جلستها باستمرار تنفيذ الحكم السابق إصداره منها والذي قضى بوقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل بأسعار تقل عن الأسعار العالمية وقيمتها السوقية وإلزام الحكومة بتنفيذ الحكم بمسودته، وذلك على اعتبار أنه ينتقص من السيادة الوطنية ومصالح مصر.

وفي ٢ فبراير٢٠٠٩: قضت المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري بمنع تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وقبلت الطعن الذي تقدمت به الحكومة لإلغاء الحكم. وقالت في أسباب حكمها[٤]. «إن قرار بيع فائض الغاز إلى دول شرق البحر المتوسط، ومنها إسرائيل، صدر من الحكومة بوصفها سلطة حكم، في نطاق وظيفتها السياسية، مما يدخل في أعمال السيادة التي استقر القضاء الدستوري والإداري والعادي على استبعادها من رقابته». وفي٢٧ فبراير ٢٠١٠: قضت المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى موضوع) برئاسة المستشار محمد الحسيني رئيس مجلس الدولة، بعدم اختصاص القضاء بنظر الطعن على قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، باعتباره عملاً من أعمال السيادة. وأيضا قررت المحكمة وقف تنفيذ قراري رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول بتصدير الغاز إلى إسرائيل الخاص بمدة التصدير والسعر المربوط له، لعدم تضمنيهما آلية للمراجعة الدورية لكمية الغاز

المصدَّرَة، وأسعاره خلال مدة التعاقد، وإلغاء سقف الاستشارة للبترول الخام عند حد ٣٥ دولارًا. وطالبت المحكمة بمراجعة أسعار التصدير طبقًا للأسعار العالمية، وبما يتفق مع الصالح العام المصري، ويعتبر هذا الحكم نهائي وغير قابل للطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن.

**علاقة جمال وسالم بتصدير الغاز المصري لإسرائيل:**

نشرت «الجريدة» الكويتية، وثائق تكشف خفايا صفقة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، التي وقعت عام ٢٠٠٥، مؤكدة أن الصفقة تمت برعاية مباشرة من جمال مبارك نجل الرئيس السابق حسني مبارك، مقابل عمولة ٢.٥٪ من قيمة العقد البالغ ٢.٥ مليار دولار أمريكي .واستندت تفاصيل الصفقة، كما نشرتها الصحيفة، إلى المستندات المنسوبة إلى التنظيم السياسي السري في وزارة الداخلية، الذي كان يرأسه اللواء حبيب العادلي .

تشير الجريدة إلى أن الصفقة تمّت بين جنبات فنادق شرم الشيخ سراً، وبعيداً عن الحكومة المصرية، لتضمن عمولات ضخمة لنجلي الرئيس علاء وجمال، ورجل الأعمال القريب من عائلة مبارك حسين سالم ووزير البترول السابق سامح فهمي مقابل القبول بالشروط الإسرائيلية كاملة، وأن عمولات الصفقة التي تم التفاوض عليها مع الحكومة الإسرائيلية مباشرة كانت سبباً في خلافات حادة بين العائلة وحسين سالم بعد تجسسهم عليه من قبل تنظيم سري بـ«الداخلية»، وتأكدهم من خيانته لهم للحصول على نسبة أكبر من العمولات ما ترتب عليه شجار بين الطرفين .

وتشير الوثائق إلى أن أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني السابق جمال مبارك، ورجل الأعمال حسين سالم ووزير البترول سامح فهمي أتموا صفقة تصدير الغاز المصري لإسرائيل مقابل عمولة ٥٪ من قيمة العقد، بواقع ٢.٥٪ لحسين سالم و٢.٥٪ لسامح فهمي .

وبعد مفاوضات حول النسبة التي كان يتفاوض عليها جمال مبارك، وهي ١٠٪ تم إقصاء سامح فهمي من الصفقة، ليحل محله علاء مبارك بنسبة ٢.٥٪ مقابل إقناع شقيقه بإتمام الصفقة مقابل ٥٪ فقط.، وهو ما حدث في النهاية فحصل جمال مبارك على ٥٪

وحسين سالم على ٢.٥٪ وعلاء مبارك على ٢.٥٪.

وتقول الوثيقة الأولى المؤرخة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥ وموجهة من المقدم (ح.ص) إلى اللواء حبيب العادلي تحت بند «سري جداً» إنه «بناء على التكليف رقم ١١ بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠٠٥ بخصوص مراقبة السيد حسين سالم فقد تبين أنه اجتمع مع سامح فهمي وزير البترول السابق وشالوم كوهين المرشح لتولي منصب السفير بالقاهرة، خلال ذلك الشهر وإسحاق مزراعي مبعوث التفاوض الإسرائيلي، وتناقش المجتمعون حول صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل وقيمة العقد وقيمة عمولة الأطراف المشتركة في تنفيذ الصفقة وتسهيل إتمامها .

وبتفريغ التسجيل الصوتي بمعرفة الإدارة طبقاً للوثيقة، تبين أن سالم أبلغ كوهين ورفيقه الإسرائيلي بأن الجهات السياسية العليا وافقت بشكل نهائي على إتمام الصفقة كما هي مقترحة من الجانب الإسرائيلي، وبنفس القيمة، بشرط حصول جمال مبارك على نسبة ١٠٪ من قيمة الصفقة، وحسين سالم على ٥٪ وسامح فهمي على ٢.٥٪ من قيمة الصفقة.لكن إسحاق مزراعي اعترض على نسبة العمولة وقال: إن القيادة الإسرائيلية لن توافق بأي حال على هذه الصفقة، وقال إن الصفقة بالكامل مهددة بالإلغاء بسبب العمولة المطلوبة المبالغ فيها، وقال كوهين إن عمولة جمال مبارك مبالغ فيها، وإن الإدارة الإسرائيلية اعتمدت نسبة ٢.٥٪ لجمال مبارك، ونسبة ١٪ لحسين سالم ومثلها لسامح فهمي. لكن فهمي اعترض على نسبة العمولة التي اقترحها الجانب الإسرائيلي وقال: إن الصفقة مهددة بالإيقاف من جانب الإدارة المصرية، وقال: إن نسبة العمولة غير قابلة للنقاش لأنها ثمن بسيط مقابل الجهد الكبير الذي بذله جميع أطراف الصفقة لإتمامها سياسياً وإدارياً.

وقال سالم: إن نسبة العمولة ستقسم فيما بعد بين أطراف أخرى تم اختصارهم في شخص المتفاوضين، وأن هذه الأطراف ستتحمل المسؤولية الكاملة عن إتمام هذه الصفقة، ولن تتم إلا بتنفيذ شرط دفع العمولة المقترحة كاملة ودون مماطلة .وانتهى الاجتماع بعد أن طلب شالوم كوهين مهلة يومين لعرض الأمر على الجانب الإسرائيلي قبل الرد.

ويقول التقرير الثاني المؤرخ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٥ : إن حسين سالم وسفير إسرائيل إسحاق الجديد بالقاهرة شالوم كوهين ومبعوث التفاوض الإسرائيلي على تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل إسحاق مزراعي، اجتمعوا مجدداً وتناقشوا حول صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل وقيمة العقد وقيمة عمولة الأطراف المشتركة في تنفيذ الصفقة وتسهيل إتمامه.

وأبلغ كوهين سالم أن القيادة الإسرائيلية وافقت على دفع عمولة قدرها ٥٪ لحسين سالم مقابل إقناع جمال مبارك بقبول عمولة ٥٪ بدلاً من نسبة ١٠٪ المطلوبة، و١٪ لسامح فهمي .

وطلب كوهين ومزراعي من سالم بذل جهد لإتمام الصفقة بهذه النسبة. فرد الأخير بأنه متأكد من أن جمال مبارك سيرفض العرض، وأنه لن يتمم الصفقة إلا بعد الحصول على نسبة العمولة لأن الصفقة بالكامل تحت إشرافه شخصياً. لكن كوهين توسل إلى حسين سالم لكي يبذل جهوده لإتمام الصفقة بنسبة العمولة المقترحة .وانتهى الاجتماع بعد أن طلب حسين سالم مهلة ٧٢ ساعة للتفاوض لإبلاغهم بما وصلت إليه المفاوضات .

## توبيخ جمال لسالم

وتقول وثيقة أخرى بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٥ : اتفقت الإدارة الإسرائيلية مع حسين سالم على إقناع جمال مبارك بتخفيض النسبة التي سيحصل عليها إلى ٥٪ في المقابل سيقومون برفع نسبة حسين سالم إلى ٥٪ بعد أن كان مقرراً له الحصول على ١٪ فقط ، وهو ما اكتشفه جمال مبارك وأدى إلى قيامه بتوبيخ حسين سالم بشدة واتهمه بالطمع، أثناء اجتماعهم بشرم الشيخ بحضور علاء مبارك، وقال له جمال إنه مراقب، وإن كل اجتماعاته مع ممثلي الجانب الإسرائيلي هو على علم بها وأيضاً يعلم بأمر الاتفاق بزيادة نسبة عمولته مقابل تخفيض نسبة جمال.

وبعد أن انتهى جمال مبارك من توبيخ سالم لمدة تقترب من نصف ساعة، انصرف بعد أن أبلغه موافقته على إتمام الصفقة بالسعر والنسبة المتفق عليها، وطالبه بإبلاغ الجانب الإسرائيلي وتحديد ميعاد لتوقيع العقود وإتمام الصفقة. ثم انصرف جمال مبارك وعلاء

مبارك بالرغم من محاولات حسين سالم منعهما من مغادرة الفندق قبل الاعتذار له.

**الحكم على سامح فهمي:**

وفي ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢ قضت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار/ بشير عبدالعال، بالسجن المشدد ١٥ عاماً على كل من المهندس سامح فهمي وزير البترول الأسبق، وعزله من وظيفته في التهمة الثانية والثالثة وبراءته من التهمة الأولى، والمتهم الهارب رجل الأعمال حسين سالم، و٧ سنوات لمحمود لطيف وحسن محمد عقل، نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول والإنتاج سابقاً، ومحمود عامر، نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول لمعالجة وتصنيع الغازات سابقاً، وإسماعيل حامد إسماعيل كرارة، نائب رئيس الهيئة المصرية لعامة للبترول للتخطيط سابقاً.

كما قضت بالسجن ١٠ سنوات لمحمد إبراهيم يوسف طويلة، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات سابقاً، و٣ سنوات لإبراهيم صالح محمود، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول سابقاً، وتغريمهم متضامنين مليارين و٣٠٠ مليون و٣١٩ ألفاً و٦٧٥ دولاراً أمريكياً، ورد مبلغ ٤٩٩ مليوناً و٨٦٢ ألفاً و٩٩٨ دولاراً و٥٠ سنتاً، مقدراً بالعملة المصرية عن تاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، مع عزل الجميع من وظائفهم، مع إلزام جميع المتهمين بالمصاريف الجنائية وعدم قبول الدعاوى المدنية، وذلك لاتهامهم بتصدير الغاز إلى إسرائيل بسعرٍ متدنٍ، والإضرار بالمال العام.

وكانت المحكمة المنعقدة بالتجمع الخامس شهدت إجراءات أمنية مشددة، كما غصت قاعة المحكمة بحشود إعلامية مكثفة، وحرص أهالي المتهمين وعلى رأسهم سامح فهمي على التواجد بقاعة المحكمة لانتظار سماع الحكم.

## ٨- معاملة مبارك لمعارضيه

كان الرئيس مبارك ذكياً في التعامل مع خصومة «من وجهة نظر أنصاره»، فاستطاع أن يكمم أفواههم،ولم يتأتى هذا عن طريق العنف - وإن كان يستخدمه مع القوى الدينية والمتشددين منهم فقط - ولكن عن طريق تبنى نهجا غاية في المهارة على مدار الثلاثة عقود الذي تولى فيهم الحكم، فقد سمح بوجود معارضة ولكن بلا أنياب من المفكرين الليبراليين والمناهضين لسياساته، هذا بالنسبة للمعارضين الليبراليين، أما بالنسبة

للإخوان المسلمين، فقد خلق منهم فزاعة للشعب المصري وللدول الغربية فأظهرهم على أنهم جماعة من المتشددين دينياً ويتسمون بالعنف ووجودهم يعد تهديدا على أمن واستقرار البلاد حتى يبرر هيمنه الدولة البوليسية - وللأسف كانت هذه هي الحقيقة، بل وأكثر من ذلك بكثير، ولم نكتشفها إلا بعد تولي الإخوان حكم مصر-وكان باستطاعته تقديمهم لمحاكمات عسكرية والزج بهم في السجن لسنوات طوال، وبذلك سيكون قد قضى عليهم نهائياً، ولكنه لم يكن يريد ذلك، وإنما كان يريد دولة بوليسية قوية ومتجبرة لحمايته هو وعائلته، فاستغل الإخوان المسلمين واتجاههم الديني لتبرير هدفه السامي-من وجهة نظره- ولم يكن يعرف أن هذه الهيمنة والسيطرة ستكون السبب في نهايته وليس لبقائه.

فهذا بالنسبة لليبراليين المعارضين والإخوان المسلمين، وتجاهل تماماً ثمرة هذا الشعب وقوته الحقيقية على مر العصور، ألا وهم الشباب المصري. فهذه القوة الكامنة بداخل الشباب لم يكن مبارك يفكر بها ولم يدرك عنها شيئاً ونسى أو بمعنى أدق تناسى أن الشباب هم دائماً من يغيرون الواقع وبالتالي التاريخ، ويحددون معالم المستقبل، وهذا ما كان فهؤلاء الضعفاء والصغار من وجهة نظر قادة مصر، هم من فجروا تلك الثورة التي أصبحت فخر للعالم كله.

وكان من أكثر الأشياء التي تستفز مشاعر المصريين هي مكانة المواطن المصري التي انحدرت انحداراً شديداً، ففي الماضي القريب كان للمصري مكانة عالية ورهيبة وسط العالم ولأي مصري يسافر بالخارج يكفيه شرفاً أن يعلنها على الملأ أنه مصري، ولكن في الفترة الأخيرة أصبحت كلمة مصري كلمة مهينة وأصبحنا شعباً ينتمي لدولة حقيرة، وفي التفكير عن السبب، نجد أن حكوماتنا كانت هي السبب الرئيسي في ذلك فكانت تعلي من مصالح الشعوب الأخرى على مصالح أبناء مصر، وعند حدوث أي مشكلة لمصري في الخارج وعند لجوءه للسفارة المصرية لتساعده في محنته مثلما تفعل كافه سفارات العالم برعاياها تجد التجاهل واللامبالاه هو رد الفعل المقابل من جانب السفارات المصرية، وهذه تعد أحد أهم الأسباب في تهميش بل واحتقار المواطن المصري.

كانت الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير جاءت عن طريق الموقع الالكتروني الفيس بوك Face book وتحديداً على صفحه «كلنا خالد سعيد» وكان ذلك يوم١٠ يناير أي قبل ١٥ يوم من اندلاع ثورة ٢٥ يناير ،حيث دعا الشاب وائل غنيم مؤسس الصفحة الشعب المصري إلى النزول للشوارع والميادين لعمل مظاهرات احتجاجية في ٢٥ يناير تطالب فيها بإلغاء حالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وبوضع حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه وصرف إعانة للبطالة وحل مجلسي الشعب والشورى ووضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ، كما طالبوا بتعديل الدستور ليحظر ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين.

ووصلت الدعوة لأكثر من ٧٥٠ ألفا ، وأكد أكثر من ٦٢ ألف مشاركتهم في هذا اليوم وهو العدد الذي يتزايد بشكل كبير ، وهى الدعوة التي أيدتها حركة «٦ إبريل» وحركة «شباب من أجل العدالة والحرية» وحركة «كفاية» ومجموعات كبيرة من الصحفيين والمحامين وقوي سياسية مختلفة، ووقفوا جميعاً على قلب رجل واحد وذلك للمطالبة بمعاقبة كل من تسبب في مقتل خالد سعيد ومقتل السيد بلال وغيرهم ممن قُتل أو عُذب على أيدي رجال الشرطة.واقترح البعض أن تكون التظاهرة يوم الجمعة ٢٨ يناير لأن هذا اليوم يعد أجازة رسمية في كافة لمؤسسات والهيئات سواء الحكومية أم الخاصة وبالتالي سيكون من المتوقع تجميع أكبر عدد ممكن من المتظاهرين ، وأيد البعض الآخر أن يكون يوم التظاهرات هو يوم الثلاثاء ٢٥ يناير واختيار هذا اليوم لم يأت صدفة ولا هباءً فكان له مغزى ورسالة حيث كان هذا اليوم هو عيد الشرطة، والمقصد من هذا أنه وفي هذا اليوم يجتمع فيه رئيس الجمهورية مع وزير الداخلية وكبار رجال الشرطة المصرية ، ويتباهون جميعاً بالإنجازات التي قام بها جهاز الشرطة في عام مضي ، ويقوم رئيس الجمهورية بتسليم الميداليات والدروع والنياشين وشهادات التقدير والمكافآت المالية لشهداء الشرطة وأبطالها ، والعلة من اختيار يوم عيد الشرطة يوماً للتظاهرات هو أنه وبدلاً من أن يحيي الشعب رجال الشرطة وتهنئتهم بعيدهم ، يتم التظاهر ضدهم والمطالبة بإقالة حبيب العادلي وزير الداخلية .

وفي ظل هذا التخطيط من جانب هؤلاء الشباب ومحاولتهم لإحداث تغيير ولو بسيط في الأوضاع المتردية في الدولة، كان هناك عدد من المتشائمين والقائلين بأنه لا جدوى من هذه المظاهرات فكم من مرة قامت فيها مظاهرات واعتصامات بالأيام

والشهور أحياناً ولا من مجيب لهم ،وقد يكون معهم بعض الحق من وجهة نظرهم فما مر به الشعب المصري من نكسات وسقطات لا حصر لها بسبب حكامها، كان يستوجب حينها استقالة جميع أفراد الحكومة ورئيس الجمهورية ومحاكمتهم جميعاً ، وحينها قامت العديد من المظاهرات والاعتصامات ولم يستجب لهم أحد والأمثلة على ذلك كثيرة منها: بعض حوادث الإرهاب التي لم يستطع الأمن المصري أن يحل ألغازها كحادثة الأقصر وشرم الشيخ ، و بعض الحوادث التي تمس الفتنة الطائفية في الدولة والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين والتي لم يستطع الأمن أيضاً فك طلاسمها وكان آخرها التفجير الذي حدث أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية ليلة رأس السنة بعد حلول عام ٢٠١١ بعشر دقائق والتي راح ضحيتها العشرات من المسيحيين والمسلمين على السواء، والتي ثبت بعد ذلك أن المخطط لهذا الحادث هو جهاز أمن الدولة، وذلك لتبرير تمديد قانون الطوارئ. وكذلك تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل وعدم احترام أحكام القضاء ولا سيادة القانون.ووردت تحريات ومعلومات كثيرة عرضت على مبارك ولكنه تجاهلها، مثلاً. عمر سليمان نائب الرئيس ورئيس المخابرات السابق قال في التحقيقات التي جرت معه عقب الثورة: إنه كانت هناك معلومات كثيرة جداً منذ أكتوبر ٢٠١٠بخصوص الاتصالات بين الشباب والمعارضة وحركة كفاية وحركة ٦ إبريل علي الفيس بوك وتويتر يعبرون فيها عن ضرورة عمل شيء لتغيير الوضع الحالي، كما أن السفارة الأمريكية بدأت ومنذ ٢٠٠٥برنامج « الديمقراطية والحكم الرشيد » والذي بمرور الوقت بدأت ميزانيته يتم تخصيصها بعيداً عن أعين الحكومة المصرية، وكان يتم تدريب الشباب في أمريكا وبولندا والأردن علي كيفية القيام بالمظاهرات وأساليب الاحتجاجات والتجمعات، كما كان هناك اجتماع شهير يوم ٢٠ يناير حضره عدد من المسئولين للتحذير من يوم ٢٥ يناير لكن بلا فائدة .

# قصة انهيار آل مبارك

الفصل الثاني

# صعود

# أحد أهم فراعين مصر

## نبذة عن حياة مبارك

محمد حسني سيد مبارك وشهرته حسني مبارك ولد في ٤ مايو ١٩٢٨ بقرية كفر مصيلحة بمحافظة المنوفية، تولى منصب رئيس جمهورية مصر العربية السابق منذ ١٤ أكتوبر ١٩٨١ وحتى ١١ فبراير ٢٠١١.

هو الرئيس الرابع لمصر. تقلد الحكم في مصر رئيسا للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١، بصفته نائب رئيس الجمهورية. تعتبر فترة حكمه رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية بعد الرئيس الليبي معمر القذافي والسلطان قابوس ابن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح والأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا. مارس بصفته رئيسا لمصر دورا مهما في المنطقة العربية وعرف بمواقفه الداعمة للمفاوضات السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية.

التعليم:

أنهى مرحلة التعليم الثانوي بمدرسة المساعي الثانوية بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير ١٩٤٩، وتخرج برتبة ملازم ثان. والتحق ضابطا بسلاح المشاة، باللواء الثاني الميكانيكي لمدة ٣ شهور، وأعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، فتقدم حسني مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً قبلتهم الكلية، وتخرج في الكلية الجوية، حيث حصل على بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية في ١٢ مارس ١٩٥٠. وفي عام ١٩٦٤ تلقي دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي.

الوظائف:

تدرج في الوظائف العسكرية فور تخرجه، حيث عين بالقوات الجوية في العريش، في ١٣ مارس ١٩٥٠، ثم نقل إلى مطار حلوان عام ١٩٥١ للتدريب على المقاتلات، واستمر به حتى بداية عام ١٩٥٣، ثم نقل إلى كلية الطيران ليعمل مدرسا بها، فمساعدا لأركان حرب الكلية، ثم أركان حرب الكلية، وقائد سرب في نفس الوقت، حتى عام

١٩٥٩ . تم أسره ورفقة ضباط مصريين بعد نـزولهم اضـطراريا في المغـرب عـلى مـتن مروحية خلال حرب الرمال التي نشبت بين المغرب والجزائر

سافر في بعثات متعددة إلى الاتحاد السوفيتي، منها بعثة للتدريب على القاذفة إليوشن ـ ٢٨، وبعثة للتدريب على القاذفة تي ـ يو ـ ١٦، كما تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونـز العسكرية بالاتحاد السوفيتي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م). أصبح محمد حسـني مبـارك، قائـداً للواء قاذفات قنابل، وقائداً لقاعدة غرب القاهرة الجوية بالوكالة حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٦ .

وفي يوم ٥ يونيه ١٩٦٧، كان محمد حسني مبارك قائد قاعدة بنـي سـويف الجويـة. عُين مديرا للكلية الجوية في نوفمبر ١٩٦٧م، وشهدت تلك الفتـرة حـرب الاسـتنزاف، رقي لرتبة العميد في ٢٢ يونيـه ١٩٦٩، وشـغل منصـب رئـيس أركـان حـرب القـوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية في أبريـل ١٩٧٢م، وفي العـام نفسـه عُـين نائبـاً لـوزير الحربية.

وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ورقي اللواء محمد حسني مبارك إلى رتبـة الفريـق في فبرايـر ١٩٧٤. وفي ١٥ أبريـل ١٩٧٥، اختـاره محمـد أنـور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، ليشغل هـذ المنصـب (١٩٧٥ ـ ١٩٨١م). وعنـدما أعلن السادات تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي برئاسته في يوليـو ١٩٧٨م، ليكـون حزب الحكومة في مصر بدلاً من حزب مصر، عين حسني مبارك نائبًا لـرئيس الحـزب. وفي هذه المرحلة تولى أكثر من مهمة عربية ودولية، كما قام بزيارات عديدة لدول العالم، ساهمت إلى حد كبير في تدعيم علاقات هذه الـدول مع مصر.

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٨١م تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعدما تم الاستفتاء عليه بعد ترشيح مجلس الشعب له في استفتاء شعبي، خلفاً للرئيس محمـد أنور السادات، الذي اغتيل في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، أثناء العـرض العسـكري الـذي أقـيم بمناسبة الاحتفال بـذكرى انتصـارات أكتـوبر ١٩٧٣م. وفي ٢٦ ينـاير ١٩٨٢م انتخـب رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي.

***

**مبارك في الحكم:**

١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له عندما كان صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت الرئيس المؤقت لمصر بعد اغتيال السادات.

٥ أكتوبر ١٩٨٧ أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية- ١٩٩٣ أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة – ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩، أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة – كما تم انتخابه لفترة ولاية جديدة عام ٢٠٠٥ في أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.

**التعديل الدستوري في انتخاب الرئيس:**

رغم أن التعديل تم وفق الآليات والوسائل الدستورية التي يسمح النظام الدستوري المصري إلا أنه قد ارتبط بالتعديل وجود جدل سياسي وظهور معارضة سياسية للتعديل وذلك للشروط التي وضعت للمرشحين والتي تجعل الترشح للمنصب من جانب الشخصيات ذات الثقل السياسي أمر مستحيل.وهو الأمر الذي كان يراه البعض يتوافق مع ضرورة صيانة منصب الرئاسة ووضع الضمانات الشعبية للترشح ولكن تم طلب التعديل ثانية بعد أقل من عامين من طلب التعديل الأول بالإضافة إلى ٣٣ مادة أخرى، معارضة التعديل تبنتها قوي شعبية عديدة إلى جانب أحزاب المعارضة المصرية ورغم ذلك دخلت بعض قيادات المعارضة الرسمية العملية الانتخابية على منصب الرئيس بنفس الآلية الدستورية التي رفضوها، وقد فاز حسني مبارك في هذه الانتخابات بنسبة كبيرة من واقع صناديق الاقتراع برغم تشكيك المعارضة في مصداقيتها، والادعاء بأن بها الكثير من التجاوزات والرشاوى الانتخابية بصورة واسعة ومكثفة.

وقد أكد بعض الفقهاء الدستوريون أن ما حدث في مصر من فتح باب الترشح والاختيار بين أكثر من مرشح يعد حدثا تاريخيا يتوافق مع النموذج الدستوري الذي كانوا ينادون به في مؤلفاتهم منذ صدور دستور١٩٧١ . مع وجود تحفظات قانونية لديهم، بسبب اعتقاد بعض الدستوريين أن الأشخاص الذين سيرشحون الرئيس بوجود

هذه القيود الشديدة ليس لديهم القدرة على لنجاح في الاستثناء الممنوح لأول انتخابات بعد التعديل في ٢٠٠٥ وباستحالة الترشح بعدها ومما أكد هذا التفسير هو طلب التعديل لنقس المادة أواخر ٢٠٠٦. بينما يذهب الكثيرون أن ماحدث هو «سيناريو لتوريث الحكم» لنجل الرئيس جمال مبارك.

## الجدل حول حكم مبارك

أعيد انتخاب مبارك رئيساً للجمهورية خلال استفتاء على الرئاسة في أعوام ١٩٨٧ و١٩٩٣ و١٩٩٩ و٢٠٠٥ لخمس فترات متتالية، وبذلك تكون فترة حكمه من أطول فترات الحكم في المنطقة العربية بعد الرئيس الليبي معمر القذافي، وطالب الكثيرون بتعديل الدستور ليسمح بتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية وأن يصبح بالانتخاب المباشر عوضا عن الاستفتاء، وفي فبراير ٢٠٠٥ دعي حسني مبارك إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري والتي تنظم كيفيه ختيار رئيس الجمهورية وتم التصويت بمجلس الشعب لصالح هذا التعديل الدستوري الذي جعل رئاسة الجمهورية بالانتخاب المباشر لأول مرة في مصر من قبل المواطنين وليس بالاستفتاء كما كان متبعا سابقا. وقد وجهت إليه انتقادات من قبل حركات معارضة سياسية في مصر مثل حركة كفاية، لتمسكه بالحكم خاصة قبل التجديد الأخير الذي شهد انتخابات بين عدد من المرشحين لأول مرة (أبرزهم أيمن نور ونعمان جمعة)، وقد وصفت من قبل الحكومة المصرية بالنزاهة ومن قبل بعض قوي المعارضة بالمسرحية الهزلية والمقصود بها إرضاء بعض القوى الخارجية، ومن الناحية الاقتصادية يعتقد البعض أن حسني مبارك لم يستطع أن يحقق ما كان يعد به دائما من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية محدودي الدخل، بل ظل الاقتصاد يعاني حتى الآن من مشاكل كبيرة وخاصة بعد تبنيه عمليات الخصخصة التي أثير حولها الكثير من الشكوك والمشاكل من حيث عدم جدواها وإهدارها للمال العام. وأنها كانت في صالح المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال فقط. كما أنه لم يستطع تحقيق معدلات معقولة من نسبة البطالة للبلد ويرجع هذا السبب إلى السبب الأول بجانب تحكم عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال في مقدرات البلد، بالرغم من هذا فإن مصر احتلت مركزا متقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في ٢٠٠٧.

**مبارك في الترتيب الـ (١٥) كأسوأ حاكم مستبد:**

شهد عصره تزايد الإضرابات العمالية طلباً لحقوقهم التي أهدرت، وانتشار ظاهرة التعذيب في أقسام ومراكز الشرطة، واستفحال ظاهرة العنف ضد المرأة، وازدياد أعداد المعتقلين في السجون، إذ وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى ما يقرب من ثمانية عشر ألف معتقل إداري، وحسب بعض التقديرات، فقد وصل عدد العاملين في أجهزة الأمن المصرية ١.٧ مليون ضابط وجندي ومخبر، وهو ما يعني أن هناك عسكريا لكل ٤٧ مواطنا مصريا، هذا بالإضافة للمرشدين الذين لا ينتمون للأمن، ولكن جندهم الأمن للاسترشاد بهم عن بعض المجرمين.

وفي عصره تزايدت أعداد الفقراء «فحتي عام ٢٠٠٨ يوجد١١ مليون مواطن يعيشون في ٩٦١ منطقة عشوائية»، كما شهد عصره تزايد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات والتي وصلتا إلى ٧٥٪ من خريجي الجامعات، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية على إثر بعض السياسات الاقتصادية ،ويتحكم ٢٪ من المصريين في ٤٠٪ من جملة الدخل القومي وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية في عهده منعطفاً خطيرا بعد عام ١٩٩٨، إذ زاد معدلات التضخم بصورة ضخمة في هذا العام وتضاعفت الأسعار بسبب قرار اتخذه رئيس الوزراء وقتها عاطف عبيد بتحرير سعر الدولار، ومن قبله كان تعويم الجنية المصري من قبل عاطف عبيد حيث كان الوزير المختص بهذا القرار والذي أدى إلى إفلاس عدد كبير من الشركات ودخول عدد من رجال الأعمال السجن، وبدلاً من إقالته من الوزارة وتقديمه للمحاكمة، كافأه مبارك بعد ذلك وعينه رئيساً للوزراء.

وكذلك قانون الطوارئ الذي طبق منذ اغتيال السادات وحتى يوم تنحى مبارك أي ثلاثون عاماً متصلة وهو ما لم يحدث في أي دولة بالعالم أن يستمر قانون طوارئ طوال هذه المدة، وقد أعلن المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلغاء قانون الطوارئ بشكل نهائي، اعتباراً من صباح الأربعاء ٢٥يناير٢٠١٢، «إلا في حالات البلطجة».

في مايو ٢٠٠٧ عارض الرئيس مبارك بشدة مشروع مفترض لبناء جسر بري يربط مصر والسعودية عبر جزيرة تيران في خليج العقبة بين رأس حميد في تبوك شمال

السعودية، ومنتجع شرم الشيخ المصري لتسيير حركة تنقل الحجاج ونقل البضائع بين البلدين، ولكن الرئيس رفض حتى لا يؤثر علي المنتجعات السياحية في مدينة شرم الشيخ.

حسب تصنيف مجلة باردي الأمريكية أعتبر حسني مبارك الديكتاتور رقم ٢٠ الأسوأ على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩ بينما حل في المركز السابع عشر في عام ٢٠٠٨ لنفس القائمة

حسب تصنيف فورين بوليسى الأمريكية يحتل الرئيس محمد حسني مبارك المركز الخامس عشر في قائمة فورين بوليسي (أسوء السيئين) لعام ٢٠١٠ حيث تعتبره فورين بوليسي «حاكم مطلق مستبد يعانى داء العظمة وشغله الشاغل الوحيد أن يستمر في منصبه، ومبارك يشك حتى في ظله وهو يحكم البلاد منذ ٣٠ عاما بقانون الطوارئ لإخماد أي نشاط للمعارضة ويجهز ابنه جمال حالياً لخلافته»، وأضافت فورين بوليسى الأمريكية أنه «لا عجب أن ٢٣ ٪ فقط من المصريين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٥» الرئيس مبارك يحكم مصر منذ ٣٠ عاما.

### انتقاله من حياة البسطاء لحياة القصور

لم تكن مسيرة حسني مبارك ابن قرية كفر المصلحة بالمنوفية مسيرة عادية فقد كان الشاب الذي غادر قريته في سن الثامنة عشر طموحا إلى أبعد الحدود وتميز بين أقرانه بالالتزام والتفوق وسارت حياته من محطة نجاح إلى أخري لكنه لم يحقق قفزة كبيرة إلا بعد نصر أكتوبر حيث ترسخ في عقل وقلب الرئيس الراحل أنور السادات أن مبارك صاحب الضربة الجوية التي لعبت الدور الرئيسي في تحقيق النصر وكانت مكافأته العديد من الأوسمة والنياشين ثم تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية لينتقل مبارك من حياة البسطاء إلى حياة القصور، فبعد حرب أكتوبر ٧٣ وسطوع نجم القوات الجوية وبالتالي نجم حسني مبارك بصفته كان قائداً للقوات الجوية وقت حرب أكتوبر، فبدأ السادات يفكر جدياً في تعيين نائباً له ولكنه فضل أن يكون من الشباب، والبعض قال أنه يفضل أن يكون نائبة ذو شخصية ليست مؤثرة حتى لا تضغي على السادات- وسنسرد فيما بعد قصه بكاء مبارك لعثمان أحمد عثمان بسبب قرار السادات وحين علم السادات أبقاه في

مكانه بعد ما شرع في اتخاذ قرار باستبعاده- فمن طبائع حكام العرب أن يكونوا هم وحدهم في الواجهة، حتى ولو أنجز شخص آخر مهمة فطواعية منه ينسبه إلى الحاكم أو الرئيس حتى ينال الرضا، وتلك من سمات دولنا العربية الديكتاتورية، فحتى عندما كان عبد الناصر رئيساً لمصر والسادات نائباً له، لم يكن يعرف أحد شيئاً عن السادات، وعندما كان السادات رئيساً لم يكن يعرف أحد شيئاً عن مبارك.

وقد سرد الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في كتاب «مبارك وزمانه.. من المنصة إلي الميدان» وشرح فيه تلك القصة وجاء فيها: وقال السادات لـ«هيكل»: أجد نفسي حائرا بشأن منصب نائب الرئيس في العهد الجديد بعد أكتوبر.. فالحاج حسين (أي حسين الشافعي الذي كان بالفعل نائب الرئيس وقتها) لم يعد ينفعني.. وبصراحة جيل يوليو لم يعد يصلح، والدور الآن على جيل أكتوبر، ولابد أن يكون اختياري لنائب رئيس الجمهورية، منه ومن قادته.. فجيل أكتوبر فيه خمسة من القيادات أولهم أحمد إسماعيل، وقد توفي، والثاني هو الجمسى (مدير العمليات أثناء الحرب وأصبح وزيرا للدفاع بعد أحمد إسماعيل) والثالث هو محمد على فهمي (قائد الدفاع الجوى) والرابع محمد حسنى مبارك (قائد الطيران) والخامس والأخير هو الفريق فؤاد ذكرى قائد البحرية.

هنا سأل هيكل السادات قائلا: «لماذا تحشر نفسك في هذه الدائرة الصغيرة، بمعنى أنك لماذا تتصور أن جيل أكتوبر هو فقط هؤلاء القادة العسكريون للمعركة». وهنا رد السادات على هيكل: «أنت تعرف أن الرئيس في هذا البلد لخمسين سنة لابد أن يكون عسكريا، وإذا كان كذلك، فقادة الحرب لهم أسبقية على غيرهم».حاول هيكل أن يشرح للسادات رأيه في القادة العسكريين ببعض السيناريوهات المستقبلية في حال اختيار أحدهم نائبا للرئيس، فقال له: «إن أكتوبر كانت حرب كل الشعب، ثم إنك قلت لى الآن عن اعتزامك تكليف وزير الداخلية اللواء ممدوح سالم برئاسة الوزراء، وأخشى باختيارك هذا أنك تكون قد «بولست» (عن البوليس) الوزارة، ثم إنك باختيارك لمبارك نائبا لك تكون قد «عسكرت» الرئاسة، وربما يصعب على الناس قبول الأمرين معا في نفس الوقت».

وقال هيكل للسادات: «حسنى مبارك لا خبرة له بشئون الحكم في سياسة كل يوم،

خصوصا ما يتعلق بمطالب الناس ومشكلاتهم، ثم لماذا لاتتيح لمبارك فرصة التجربة وزيرًا لإحدى وزارات الإنتاج أو الخدمات، حتى يتفهم الرجل أحوال الإدارة المدنية، وحتى يحتك بهم ولو من باب الإنصاف؟» لكن السادات أجاب عليه قائلاً: « لا، لو فعلت ما تقترحه فسوف أحرق حسنى مبارك.. الإنجاز السريع في الوزارات التنفيذية مسألة في منتهى الصعوبة».

على أي حال، فعندما شعر السادات بأن مبارك فيه صفات يراها هو صالحة لأن يكون نائباً له، أيا كان اتفاقنا أو اتفاقنا مع تلك الصفات، فكانت البداية يوم الثلاثاء ١٥ إبريل ١٩٧٥ حيث كان مبارك في مكتبه بمركز قيادة القوات الجوية، اتصل به السيد صفوت عبد الحافظ مدير مكتب رئيس الجمهورية، يبلغه برغبة الرئيس السادات بمقابلته باستراحته في القناطر، وبما أن مبارك رجل عسكري فظل يفكر في إبلاغ وزير الدفاع بذلك أم لا، وفاجأ تليفون من السيد صفوت مرة أخرى يبلغه فيها بعدم إبلاغ أي شخص بتلك المقابلة إضافة إلى إتيانه بسيارته الخاصة وليس بسيارة القوات الجوية، وظل يفكر كثيراً في تلك المقابلة كثيراً ،فهذا أول طلب من نوعه يأتيه من رئاسة الجمهورية، وذهب لمقابلة السادات في الموعد المتفق عليه، وظل السادات يتحدث عن إنجازاته وبعض المواقف في حياته، ومبارك كعادته صامتاً لا يتفوه بكلمة، فكان رجلا عسكرياً من النوع المطيع جداً فلا يناقش أو يجادل مع رؤساءه، وظن مبارك أن السادات «يدردش» معه لا أكثر، ويعود ويسأل نفسه مرة أخرى لماذا هو الذي يدردش معه؟ فالسادات له العديد من الأصدقاء المقربين ويستطيع أن يحدثهم في أي وقت ويأتون إليه يتحدثوا حتى الصباح، بالإضافة إلى أن هذه أول مرة يأتي به بتلك الطريقة يظل يتحدث معه عن بعض المواقف في حياته، وفاجأه السادات وقال له قررت تعيينك نائباً لرئيس الجمهورية وأريدك أن تأتي غداً لحلف اليمين. وكانت تلك مفاجأة لم تخطر على بال لا مبارك ولا أي شخص آخر، فمبارك لم يكن له أي علاقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأوضاع الداخلية أو الخارجية للدولة، فهو رجل عسكري ليس إلا. وبرغم فرحة مبارك بهذا المنصب الجديد والذي لم يكن يحلم به، إلا أنه عاد مهموماً فقال لأحد أصدقاءه : أروح فين من سيد مرعي وممدوح سالم وعثمان أحمد عثمان وأشرف مروان، وكل منهم له صلة قرابة مع السادات بالإضافة للخبرة السياسية لهم، وقال مبارك حرفياً

دول هايحطوني تحت أسنانهم وهايقرقشوني وأنـا كـل علاقتـي بالسياسـة مـا أقـرؤه في صحيفة الأهرام.

**مبارك نائب رئيس.... يانهار أسود**

وفي حوار للدكتور محمود جامع بمجلة الشباب باعتباره من شهود العيـان القلائـل الذين اقتربوا من مطبخ العمل السياسي في العهود الثلاثة السـابقة مـا بـين عبـد الناصـر والسادات ومبارك، والذي لم يكن طبيباً خاصاً للسادات فقط أو مستشاراً لـه مثلمـا ردد البعض، وإنما كانت تجمعه علاقـة صـداقة وطيـدة بـالرئيس السـادات كأصـدقاء منـذ الطفولة ولكن كانت بيننا صداقة تجعل بيننا مساحة من الود والأسرار الكثيرة، فقال: إن العصور الثلاثة كانت سمة الديكتاتورية هي العنصر المشترك بينهم مع اختلاف التطبيق والنتائج. وقال إن الخطأ الأكبر الذي ارتكبه الرئيس السادات هو تعيين مبارك نائبا لـه. وكان أول مرة يلتقيان فيها كان في منزل السادات، وكان جمـال عبـد الناصـر أعطـاه أمـر بضرب قوات المهدي بالسودان، ولم يكن العمل مشرفاً حيث تـم قتـل عـدد كبيـر مـن المدنيين العزل، وكانت هذه هي الضربة الجوية التي قادها مبارك، حيث أنـه في حـرب ٧٣ كان يجلس بغرفة العمليات ويعطي الأوامر فقط.

أن السادات قال له ذات مرة: « لقد عينت محمد حسني مبارك نائبا للجمهورية وقد حلف اليمين »وأول كلمة خرجت من فمي بشكل عفوي«يانهـار أسـود » فقـال لي: أنـا وجدته إنسان كويس وعندنا من المنوفية وشـارك في حـرب أكتـوبر ومنضـبط، ونائـب الرئيس ما هو إلا مدير مكتب.

وبسؤال الدكتور جامع عن سبب اعتراضه على مبارك هـل لأسـباب في شخصـيته أم لأنه رجلاً عسكرياً؟ فقال: السببان معا. شخصيته لم تكن بقدر هذا المنصـب المهم كمـا أنه كان عسكريا ومصر كانـت في أمـس الحاجـة لأن تـتخلص مـن الحكـم العسـكري وحاول السادات أن يطمئنني فقال لي هو شخص ليس سيئا أو لديه أي مطامع.

فقد كان حتى ذلك الحين يعيش في شقة بالإيجار في العمارة رقم٤ في شارع الحجـاز بمصر الجديدة،منذ عام١٩٦٠ العمارة يحيطهابعض الغموض،فمازال هناك تحفظ علي ذكر أي شيء حتى ولو بسيط عن الرئيس السابق،ولا نعلم ما السبب،هل مازالت الرهبة

من الرئيس السابق موجودة،أم السر في صاحب العمارة رجل الأعمال سمير عبد الفتاح الذي تربطه بالرئيس مبارك صداقة قديمة؟ لانعلم تحديداً. وقبل أن يكون رئيساًكان شخصاًعادياًمثل أي فرد يعيش في البيوت المحيطة بشارع الحجاز،كان ضابطا في القوات المسلحة يذهب إلى عمله ويعود وكانت زوجته تشتري أغراضها من الشارع وكان علاء وجمال يلعبان مع أولاد الجيران، تميزت فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك بالغموض فيما يتعلق بحياته الخاصة حيث فرض حاجزاً منع خلاله أي محاولات لتجاوزه، لكن ثورة الخامس والعشرين من يناير بعد إسقاطها النظام اخترقت الخط الأحمر وكشفت ألغاز كواليس ما دار خلال ثلاثين عاماً، ومن هنا سلطت بعض القنوات الفضائية الخاصة الضوء على المكان الذي كان يقطن فيه في فترة ما قبل توليه الحكم.

و قد أبرزت قناة «الحياة» المصرية، لمحات مصورة من شقة الإيجار التي كان يقطن فيها الرئيس السابق مبارك في شارع الحجاز بحي مصر الجديدة عندما كان برتبة مقدم، حيث تميزت هيئتها الخارجية بالتواضع والبساطة.

ووفقاً لرواية جيرانه من سكان المنطقة فقد غادر مبارك شقته بعد توليه منصب نائب رئيس الجمهورية لكنه داوم على دفع الإيجار وظل يتردد عليها أحياناً في فترة المساء ويقضي بها حوالى ساعتين أو ثلاثة بينما كان يوجد اثنين من العسكر يحرسون الشقة أسفل المنزل.

وعن حياة مبارك وزوجته فروى أحد الجيران أنه كان يذهب إلى عمله بواسطة سيارة ذات دفع رباعي كانت تأتي لإحضاره لمكان عمله عندما كان ضابطاً، بينما كانت قرينته سوزان تقل مترو عبد العزيز فهمي عند ذهابها لعملها.

**تطور عمل مبارك داخل القصر:**

السادات كان يهتم بصحته كثيرا بخلاف عبد الناصر الذي كان يعمل لآخر نفس ويقرأ كل ورقة وكل صغيرة وكبيرة، والسادات لم يكن «مجنون شغل» وبالتالي عندما كانت ترفع إليه تقارير كان يحيلها إلي نائبه مبارك، ومن هنا استغل مبارك هذه الفرصة لمعرفة كل كبيرة وصغيرة وأصبحت «بطن البلد مفتوحة أمامه»، وكان ينصت أكثر من

أن يتكلم، حتى أنه في لقاء شخص لبناني مع السادات وبحضور مبارك وخرج هذا الشخص وقال أنه لم يسمع صوت نائبة مبارك الذي كان يقف إذا وقف السادات ويجلس عندما يجلس، وانتهي الاجتماع دون أن ينطق بكلمة واحدة.

وكان مبارك نشيطا يجلس ليل نهار يشتغل ويتعلم ويقرأ ويعرف تفاصيل الأمور ومداخل البلد خاصة أنه كان قبل أن يتولي منصبه هذا يجهل بأمور عديدة وليس لديه أي دراية بها حتى عندما كان يأتي القائد العام للقوات المسلحة المشير أحمد بدوي للسادات بحركة التغييرات والتي بالطبع تتضمن خروج بعض القيادات عن العمل كان يحيلها أيضا إلي مبارك وبالتالي كان مبارك يستغل هذا الأمر لصالحه والتعظيم من مكانته وسيطرته داخل القصر الرئاسي، وأصبح هو منفرداً يشكل مركز قوة داخل القصر الرئاسي.

## من هو منصور حسن؟

ولد في مدينة أبو كبير بمحافظة الشرقية عام ١٩٣٧م لأسرة ثرية، وكان هو أكبر الأبناء فيها، وتلقى تعليمه في مدرسة الروضة الابتدائية فيها، وأرسله والده بعد ذلك للإسكندرية وذلك للدراسة في كلية فيكتوريا، وسافر بعد ذلك إلى لندن وبقي فيها لمدة عام حصل خلالها على شهادة أهلته لدخول الجامعة، وعاد بعدها ليدرس العلوم السياسية في كلية التجارة بجامعة القاهرة، كما حصل على الماجستير بالعلوم السياسية من جامعة ميشيغان بالولايات المتحدة. وكان والده رجل صناعة فكان يمتلك شركة لصناعة الدواء، وكان والده يريده بجانبه، وبالفعل عمل مديراً عاماً بالشركة بالرغم من عدم اقتناعه بالعمل، وشغفه بالعمل السياسي، وفي عام ١٩٧٥ رآه والده يكتب مذكرة للمسئولين بالدولة يطالبهم بتأميم صناعة الدواء، ودار حوار طويل مع والده وقال له: إن الدواء خدمة للمواطنين وليست سلعة نربح منها!! وبالطبع لم يقتنع والده بكلامه! ولكنه أرسل تلك المذكرة إلى الاتحاد القومي، وفي سنة ١٩٦١ وقع ما كان يخشاه أباه، وتم تأميم صناعة الدواء في مصر ضمن حملة تأميمات واسعة شملت كبار الأثرياء في مصر.

وفي أغسطس سنة ١٩٧٨ اتصل به محمد عبدالحميد رضوان وزير الثقافة، والذي كان زميلاً له في مدرسة فيكتوريا وقال له: عايزينك في الحزب الجديد الذي يجرى

تشكيله، وبالفعل قابل فكرى مكرم عبيد والذي يعد الرجل الثاني بالحزب بعد الرئيس الراحل أنور السادات ثم قابل السادات مع قيدات الحزب بالمعمورة في الإسكندرية، وكان صريحاً مع السادات لأقصى درجه ولم ينافقه، وهذا ما شعر به السادات فقد كان صريحا معه إلى أقصى حدا واحتل حسن بتلك الصراحة موقعا متميزا فيما بعد، وذلك بسبب صراحته وعدم خوفه وأن من حوله ينافقونه.

وفي عام ١٩٧٨ وفي مؤتمر عقد بفندق «سان استيفانو» بالإسكندرية قدم الرئيس السادات قيادات حزبه إلى الرأي العام أخذت مكانا بعيدا عن المنصة، وأخذ الرئيس في تقديم من حوله من الجالسين، ثم نظر حسن والتزم الصمت، وكانت لحظة رهيبة ومرت كأنها الدهر بالنسبة لحسن، وهمس فكرى مكرم عبيد بأذن السادات ليلفت انتباهه بوجود حسن، فانطلق السادات قائلا: وأقدم لكم منصور حسن الشاب الوطني المثالي الذي أتمنى رؤية شباب مصر مثله. وعمل حسن مع السادات ثلاث سنوات، وخلال تلك الفترة أصبح مدير مكتبه لشؤون الحزب ثم دخل وزارة مصطفي خليل سنة ١٩٧٩ وزير دولة برئاسة الجمهورية ومسئولا كذلك عن الثقافة والإعلام وبعد اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ اعترض حسن على هذا القرار وطلب إعفائه من كل مناصبه وهذا ما حدث بالفعل.

**علاقة مبارك بمنصور حسن:**

وبعد أن أصبحت كل الخيوط في يد مبارك دخل في اللعبة أشرف مروان لأن السادات جعله سكرتيرا للمعلومات، وكانت علاقة مروان بمبارك ليست قوية علي الإطلاق وكان يناديه «بعنجهية» وباسمه ويتجاهل كونه نائبا للرئيس ولكنه كان في منتهي الذكاء والرجولة ومعتزا جدا بكرامته، وكان منصور حسن صديق عمره لأنهما كانا زملاء في كلية فيكتوريا مع الملك عبدالله ملك السعودية، ومروان كان يريد أن يدفع بمنصور حسن ويقربه من الرئيس وبالفعل رحب السادات بمنصور حسن، وأصدر قرارا بأن يكون منصور حسن وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وأصبح الأمر أن حسني مبارك عندما يرسل البوستة لابد أن تمر عليه. وبالتالي جن جنون مبارك وقال: «كيف أعرض شيئا علي الرئيس بصفتي نائبا لرئيس الجمهورية وتمر علي وزير؟! وشعر بأن الأمر وراءه شيء ما ويبدأ منصور حسن من بعدها يقيم في بيت السادات إقامة شبه

كاملة وكان يحضر معه كل المقابلات الرسمية وغيرها وكانت تظهر صوره في التليفزيون وفي الجرائد وهو ما كان فعله فيما بعد مبارك مع زكريا عزمي، وأصبح منصور حسن من أقرب المقربين للسادات.

وأمام هذا الظهور السريع والبارز لمنصور حسن وصلاحياته كتب مبارك استقالة وتقدم بها إلي السادات - ويا ليته كان قبلها - وجلس مبارك في البيت، وكانت وقتها مدير المخابرات هو الفريق محمد الماحي وكانت تجمعه صلة قرابة بالسادات وطلب من مبارك وقتها أن ينزل إلي القوات المسلحة ويشارك فيها مادام بعيدا عن الرئاسة، ولكن عندما أرسلت المخابرات السعودية بقيادة كمال أدهم إلي المخابرات الإيطالية بإيعاز من صديقه أشرف مروان «أن العلاقات بين مصر والسعودية سيئة واقترح رحيل السادات وتولي مبارك من بعده من أجل تصحيح الأمور» وهنا السادات شعر بالخطر من مبارك وشعر بأنه يلعب من ورائه فقام السادات باستخدام علاقات هيكل وأرسل خبرا إلي جريدة النهار اللبنانية ونشر صورة منصور حسن علي الغلاف وكتب تحتها «الرجل القادم في مصر» من أجل أن يتخلص من حسني مبارك.

وعن علاقة منصور حسن بمبارك قال منصور حسن عن مبارك: مبارك كان موجودا عندما دخلت الحياة السياسية، حيث تولى منصب نائب رئيس الجمهورية منذ سنة ١٩٧٥م، ولم يكن يحلم بهذا المنصب على الإطلاق الذي كان أكبر من كل طموحاته! وكان يعاملني بأدب ولكن بحذر وبعد ذلك توترت علاقتنا بسبب الشائعات بأنني سأخلفه في منصبه، وكان الرأي العام يطلق عليه البقرة الضاحكة، بينما كنت أنا محل احترام من الجميع، وزاد الطين بلة الحديث الذي نشرته مجلة الحوادث اللبنانية على سبع صفحات، ووصفت عناوينه على الغلاف تحت عنوان «الرجل القادم في مصر»، وكان ذلك سنة ١٩٨١ في حديث شهير أجراه معي محرر المجلة بالقاهرة «نشأت الثعلبى» وأدى ذلك إلى مزيد من التدهور في علاقتنا، وبعد توليه منصب رئيس الجمهورية عقب مقتل الرئيس السادات رحمه الله قررت الابتعاد، ولم أتعاون معه إلا في موضوع واحد فقط عندما كلفني بالسفر إلى الأردن والاجتماع مع الملك حسن الذي كان زميل دراسة في فيكتوريا، وقد نجحت في مهمتي تلك، وكان الأردن أول بلد عربي يعيد علاقته الدبلوماسية مع مصر.

## تطور الخلاف بين منصور ومبارك

ذهب منصور إلى السادات ذات يوم بميت أبو الكوم ليتحاورا بخصوص أمور الدولة والحزب ووزارة الثقافة والإعلام، وحسبما كان يسرد منصور في شرح التطورات والاقتراحات، قاطعه السادات وقال له أنت ستشغل منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية بالإضافة لوزارة الثقافة والإعلام، وشكره منصور على حسن ظنه به، وأحس منصور بأن هناك توتراً في العلاقة بين مبارك والسادات، حيث أن تلك الوظيفة تنافس وظيفة نائب الرئيس، وربما يكون في مخطط السادات إعداد منصور ليحل محل مبارك، وبعد انتهاء اللقاء، ذهب منصور لمنزل مبارك، وفتحت له سوزان وقالت له: إن مبارك مريض، وقال البعض أنه لم يكن مريضا وربما كان غاضباً من سرعة صعود منصور ليس إلا، وجلس منصور على حافة السرير وقال له: إن الرئيس السادات كلفني بأن أتولى حقيبة وزارة شئون رئاسة الجمهورية، ولم يبلغني باختصاصاتي ولا بد أنه تحدث معك في هذا الخصوص وبما أنني سأعمل معك وستكون أنت رئيسي المباشر فجئت إليك لتخبرني ما سأقوم به. فقال لي: اعمل كل حاجة. فقلت أن العمل ينقسم إلى قسمين، قسم خاص بالشئون الإدارية وهذا لا أستطيع القيام به ويستطيع أي موظف القيام به أفضل مني، وقسم أخر خاص بالشئون الفنية وهو ما أستطيع القيام به. وبما أنه كان غاضباً فأصر «اعمل كل حاجة». وبالفعل وقع الرئيس السادات على هذا القرار بأن كل الصلاحيات تكون لمنصور حسن.

وبعد فترة وجيزة، ذهب السادات ومنصور للنمسا لحضور المؤتمر الأوروبي، وبعد عودتهما كان مبارك في استقبالهما في المطار ويحكي منصور أن مبارك كان غاضباً جداً فوجهه كان متغير اللون وسلم عليّ بضيق شديد جداً وطلب مني بعد ذلك أن أقابله في عابدين، وقال لي أن قرار جعل كل الاختصاصات في يدك سبب لنا مشاكل كثيرة. فقلت له: أنا لم أطلب شيء وجئت إليك وأنت الذي منحتني تلك الاختصاصات، ومع كثرة المشاكل في الدولة وانشغال السادات بها استطاع مبارك أن يجمد القرار.

## السادات كان يعد منصور لرئاسة الجمهورية

حين اعتزم السادات اعتقال ١٥٣٦ شخصًا من الشخصيات العامة بسبب بعض

أحداث الفتن الطائفية، كان منصور حسن في زيارة لبعض الدول الأوروبية، وقد حدد السادات به هذا التوقيت، لأنه يعرف منصور جيداً ويعرف أنه سيعترض على هذا القرار، لذا فقد أبعده لحين تنفيذ تلك القرارات والتي سميت «باعتقالات سبتمبر ١٩٨١» وبالفعل اعترض منصور على تلك القرارات في أدب جّم، وخلا استقبال السادات لعدد من السفراء الجدد، اختلى منصور بالسادات وقال له: أنا سمعت أن، هناك تعديلاً وزارياً سيتم قريباً. قال له: أيوه وأنت هاتخرج. وانتظر قليلاً ثم قال وهاتروح مجلس الشعب وهاتبقى وكيلاً لمجلس الشعب، لأنني عاوز حاجه قوية زي الكونجرس.

بعد خروج منصور من الوزارة، ذهبت إليه السيدة جيهان إلى بيته لتواسيه وتقول له إن الرئيس يحبك ويحترمك فأرجوك ألا تزعل منه، وعندما عادت إلى منزلها سألها السادات أين كانت؟ فقالت له كنت عند منصور أواسيه، ولا يزعل على خروجه من الوزارة. فرد عليها السادات: ويزعل ليه هو مش عارف أنا بأعده لإيه؟! وقد قالت السيدة جيهان هذا الكلام لمنصور عندما زارها في منزلها يعزيها على وفاه الرئيس بعد اغتياله.

وفي جنازة الرئيس السادات، قابل منصور السفير حسن أبوسعدة - سفير مصر في لندن ،حينذاك - و قال له أبو سعدة أن آخر مكالمة تليفونية بيني وبين السادات كانت عنك، فقال له ليه؟ فطلب السادات من أبو سعدة أن يكرم منصور في زيارته للندن. حيث أن بعد خروج منصور من الوزارة، ذهب منصور للسادات ليتكلم له معه عن بعض الأمور ويشكره لأن منصور مدين للسادات بأن السادات كان كريماً معه، وفي نهاية اللقاء قال له أنه سيسافر للندن مع أسرته، وبعدها اتصل السادات بالسفير ليعامل منصور كما لو كان في السلطة، ولا يعاملة على أنه خارج الوزارة.

### السادات كان ينادي مبارك بـ «يا حوستي»

أكد اللواء طه زكي مدير مكتب الرئيس السادات في حوار له في موقع محيط الإخباري: أن السادات كان يعلم جيدا مدى ضعف مبارك لذلك أبقى عليه في منصب نائب الرئيس وقال أن السادات قد اختبر مدى ضعف أو قوة مبارك بإشاعة في قصر الرئاسة بأن اختصاصات نائب الرئيس سوف يتم نقلها إلى منصور حسن وبعد وصول

الإشاعة لمبارك اتصل بى رئيس مكتبه وكان يسمى سعد شعبان وقال لي معنى القرار أننا نلم ورقنا وملناش شغل خلاص؟ قلت له معرفش هو أنا أقدر أسأل الرئيس؟ فقال أيوه تقدر. فقلت له هو النائب يقدر؟ فقال: لا . فقلت له: يبقى أنا أقدر أسأله. وفي نفس اليوم ذهب مبارك إلى عثمان أحمد عثمان وهو صديق ونسيب للسادات وخلع نظارته التي كان يرتديها ووضعها على المكتب وانهمر في بكاء شديد وقال لعثمان: أنا مقدرش أعيش بعد القرار الذي اتخذه الرئيس وتوسل إليه بالتوسط لدى السادات وبالفعل ذهب عثمان إلى قصر الرئاسة وحكي لجيهان ماحدث، ودخلت جيهان على السادات في مكتبه وحكت له ما حدث فقال لها بصوت مرتفع :نائب مين؟ أنت مالك ومال السياسة. مين اللي قالك؟ فقالت له عثمان فرد عليها خليه يروح يشيل شوية تراب واللا يبني عمارة واللا كوبري أحسن له، هو فيه حد فيكم يفهم في السياسة. ثم قال لجيهان: هو عثمان قالك فعلا إن مبارك بكى؟ فقالت له: نعم. فقام السادات بالنظر إلى ثم ابتسم وقال لجيهان ده كان مجرد تفكير وأنا خلاص غيرت رأيي وحخليه في منصبه. وأكد اللواء طه أن الرئيس بعد هذا الموقف كان ينادى لمبارك بلفظ: «يا حوستى» بدلا من «يا حسنى» وحول حجم الدور الذي لعبه مبارك في حرب أكتوبر قال طه زكي الإعلام المصري: هو السبب في مقولات صاحب الضربة الجوية وبطل الحرب والسلام وهذا غير صحيح بالمرة فلم يكن لمبارك أي دور في حرب أكتوبر فلم يخطط للحرب ولم يكن طل الضربة الجوية كما يقولون فمن خطط للحرب هم: أنور السادات والجمسي واللواء محمد علي فهمي.

## مبارك لم يكن له صاحب لأنه «ماكنش ابن بلد»

وفي وصف الدكتور محمود جامع لكل من الرؤساء الثلاثة في جملة واحدة فقط.فقال: عبد الناصر حكم مصر كديكتاتور بلا مؤسسات. أما السادات فحكم مصر كديكتاتور بمؤسسات أما مبارك فكان موظفا بدرجة رئيس جمهورية وبعدها تحول إلي ديكتاتور ومسألة الـ ٩٩.٩ كنتيجة للانتخابات الرئاسية بدأت في عهد عبد الناصر نتيجة تزوير الانتخابات. ورغم كل مانراه في التليفزيون أن له شعبيه جارفة، وأن الناس بتموت نفسها وترمي نفسها من البلكونات والكلام ده كله، لأن الشعب كان مش فاهم حاجة وعبد الناصر خدر الناس فكل الاستفتاء ت المزورة بدأت في عهد عبد الناصر والسجون الحربية والتعذيب والمعتقلات وقتل الناس أحياء في السجون كان في عهده،

حيث كان الإعلام يضلل الشعب ويصورهم علي أنهم متآمرون وعملاء لإسرائيل. وعبد الناصر لم يكن ملاكا كما يعتقد الكثيرون. ولكن إذا نظرنا بعناية سنجد أن عبد الناصر لم يبق علي أحد من رجال الثورة من حوله إلا قليلا جدا بعد أن تولي الحكم، ومن أول شهر حكم بالإعدام علي جمال منصور - خال عصام شرف رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة الانتقالية عقب ثورة ٢٥ يناير - ورشاد مهنا، ومجموعة من الضباط الذين طالبوا بالحرية والديمقراطية وكانوا يرون أنه من الأفضل أن يعود الجيش إلي ثكناته، وأن يكون حكم مصر مدنيا وليس عسكريا. وهو حكم لم ينفذ وبدأت الحكاية تزداد بوضوح عند أول خلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وقضية انحراف المخابرات عبد الناصر كان نرجسيا، أما السادات فكان طيب القلب ولكنه لعِيب وفهلوي وابن بلد. السادات تعلم من بعض أخطاء عبد الناصر عندما قضي علي مراكز القوي، وكل من حول عبد الناصر كانوا يحبون بعضهم ثم انقلبوا عليه وأصبحوا عناصر ضغط عليه، لدرجة أنه أقسم أنه عندما أراد أن يعين أحد الوزراء، رفضوا، لأنهم كانوا مراكز قوي، وحدث ذلك في آخر أيامه عندما أصيب بجلطة في الشريان التاجي، وطلب منه طبيبه محمود صلاح الدين ألا يتعرض لأي ضغط مما جعله يقيم مجلسا مكونا من السادات وشعراوي جمعة وزير الداخلية وعلي صبري ومحمد حسنين هيكل وسامي فوزي، وأن تجتمع اللجنة يوميا لتسيير قرارات الدولة كل هذا الجمع في عهد عبد الناصر في مقابل مبارك الذي كان بمفرده فقط في عهد السادات، ولذلك كان يسير الأمور علي كيفه فالسادات هو المسئول الوحيد والذي جعل منه مركز قوي دون أن يدري.

ومبارك لم يكن له صاحب أو ناصح له، فقد كان انطوائياً، ولكنه كان من الممكن أن يسمع ويعطي أذنه للأخبار فقط. ومرجع انطوائيته أنه ماكنش ابن بلد. وبشكل عام هو شخصية عنيدة جدا ومتعال وكان بطيئا في قراراته ومترددا وقلبه أسود ولا توجد لديه مبادئ وكذاب في كل كلامه. وكان يعتقد أنه يضحك علي الشعب وحتى في الانتخابات المزورة في مجلس الشعب أنكر أنها مزورة وتعامل معها علي أنها «بعض التجاوزات».

وبالنسبة لأموال حسني مبارك فتقدر ثروته حين خروجه من الحكم بما لا يقل عن ١٥ مليار دولار، جنا أغلبها من عمولات في صفقات سلاح وصفقات عقارية مشبوهة في القاهرة ومناطق الاستثمار السياحي في الغردقة وشرم الشيخ.

## ثروة مبارك

وفي النهاية، وطبقا لتقرير نشرته صحيفة الجارديان البريطانية عن ثروة عائلة مبارك، فذكرت الصحيفة أن ثروة مبارك الشخصية قدرت عام ٢٠٠١ بحوالي ١٠ مليارات دولار، أغلبها أموال سائلة فى بنوك أمريكية وسويسرية وبريطانية مثل بنك سكوتلاند الإنجليزي، وكريديت سويس السويسرى، و«سويس» و«يو بى أس» بسويسرا، وبنك «أسكتلندا» البريطانى التابعين لمجموعة لويدز المصرفية، وتكونت هذه الأموال حسب الجارديان من فرض شراكة جبرية على الشركات المحلية والأجنبية.

كان مبارك يحصل على مئات الملايين من الدولارات من صفقات استثمارية، ومعظم تلك الأرباح كانت تحول إلى حسابات سرية في بنوك، أو يتم استثمارها في أصول وفنادق. وكانوا يسمحون بإقامة شركات تمثل ستارا يكون فيه المستثمر شريكا بالنصف، بينما يذهب نصف الأرباح إلى حسابات مبارك وعائلته في الخارج.

وأشارت الجارديان إلى سلسلة من الشركات الغربية المهمة التي دخلت في شراكة مع عائلة الرئيس مبارك، والتي تحقق مكاسب تقدر بنحو ١٥ مليون دولار سنوياً. كما أن فنادق وأراضى في مدينة شرم الشيخ السياحية المملوكة لآل مبارك تعتبر أحد مصادر ثروة العائلة.

و قالت صحيفة «صنداى تليجراف» البريطانية إن مرتب مبارك كرئيس يبلغ ٨٠٨ دولارات فقط شهريًا خلال عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ولا يمكن أن يكون هذه الثروة. وأشارت إلى أنه كونها من تعاقدات عسكرية، وأن أبناءه كانوا يحصلون على نسب ضخمة من المشروعات الاستثمارية في مقابل منح أصحاب هذه المشروعات احتكارا فى السوق، وبعضها من الفساد الحكومي وبيع الشركات المملوكة للدولة وأراضيها.

## سوزان مبارك

ولدت سوزان ثابت لطبيب مصري (د. صالح ثابت) وممرضة إنجليزية من ويلز (ليلي مايبالمز)بمدينة مطاي بمحافظة المنيا في ٢٨ فبراير ١٩٤١ حيث كان والدها يدرس الطب بانجلترا في جامعة كارديف وهناك تعرف على زوجته الإنجليزية وتحديداً بمقاطعة ( ويلز ) وتزوجا.

وعقب زواجهما، وعد صالح مصطفي ثابت ابن ال٢٩ عامًا زوجته البريطانية «ليلي ماي» بأن يعيش في لندن، ولكنه وبعد حصوله علي الدكتوراه قرر العودة لمصر حيث حط رحاله في محافظة المنيا وتحديدا في مدينة مطاي فأقام عيادة طبية كبيرة حققت له ربحاً معقولاً بعد أن تولت زوجته ليلي ماي الإدارة.

كانت المشاكل بين الأب والأم لا تنتهي بسبب شعور الأم بالغربة بعيدًا عن أهلها في بريطانيا، ولكي يسعد الأب زوجته القوية الشخصية، ترك مطاي بالمنيا وانتقل للعيش في أقرب بيئة يمكن لزوجته أن ترتاح فيها بالقاهرة، فكان حي مصر الجديدة الذي كان يعج بالأجانب من كل الجنسيات.

في مصر الجديدة نشأت سوزان فخرجت أول مرة من المنزل بعدما كان المدرسون هم من يحضرون للمنزل بمطاي بالمنيا وفي عام ١٩٥٣ حصلت علي الثانوية العامة من مدرسة «سانت كلير» بمصر الجديدة.

عقب الثانوية كانت سوزان ابنة السادسة عشر عاما قد كبرت وأصبحت تتمتع بجمال رائع وكانت تلقب بين صديقاتها ب«فاتنة سانت كلير» لأنها كانت رئيسة فرقة الباليه بالمدرسة ووقتها كان أخوها منير قد تخرج في الكلية الجوية عام ١٩٥٦ ملاحا جويا وتعرف علي الطيار «محمد حسني السيد مبارك» الذي كان يزور منير دائمًا وقد أعجب من أول نظرة بشقيقة صديقه الجميلة فتبادلا أول خطاب إعجاب لكنها أعلنت له منذ البداية أن الطريق الوحيد هو الزواج. وافق مبارك وبالفعل تزوجا عام ١٩٥٩ وهي في سن ١٧ عامًا وفي ٢٦ نوفمبر عام ١٩٦٠ رزقا بمولودهما البكر «علاءالدين» ومن بعده «جمال الدين» في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣.

حصلت سوزان مبارك على الثانوية الأمريكية من مدرسة سانت كلير بمصر الجديدة، وفي العام١٩٧٧ حصلت على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعندما تم تعيين حسني مبارك نائباً للرئيس في عام ١٩٧٧ حازت على درجة الماجستير في علم الاجتماع من نفس الجامعة.

كانت سوزان في بداية زواجها مشكلة بالنسبة لزوجها بسبب جنسيتها البريطانية التي حملتها منذ أول يوم لمولدها في وايلز، حيث حصل مبارك علي قرار خاص من الرئيس

عبد الناصر بالبقاء في الخدمة مثله مثل عشرات الضباط الذين خالفوا كل الأعراف في تلك الفترة بالزواج من أجنبيات.

في ١٥ إبريل عام ١٩٧٥ اختار الرئيس الراحل أنور السادات مبارك نائبا له فتبدلت الأحوال المعيشية لمبارك وسوزان حتى أنها توقفت عن العمل كمدرسة لغة عربية في إحدي مدارس مصر الجديدة، بعد أن كانت تعمل مقابل مبلغ ١١ جنيهًا لزيادة دخل الأسرة.

في تلك الفترة تعرف مبارك علي حسين سالم وتدفقت الأموال علي نائب الرئيس مما سمح للزوجة سوزان بالعودة للدارسة عام ١٩٧٧ لتحصل علي البكالوريوس من الجامعة الأمريكية وبعدها حصلت علي درجة الماجستير في علم الاجتماع.

وفي الواقع كانت أسرة مبارك بريطانية بامتياز حتي المرحوم الطفل «محمد علاء مبارك» الذي توفي في المستشفي بباريس في ١٨ مايو ٢٠٠٩ عن عمر ١٣ عاما، وكذلك أخيه «عمر علاء الدين محمد حسني السيد مبارك» وكذلك آخر مواليد الأسرة «فريدة جمال الدين محمد حسني السيد مبارك» المولودة في ٢٣ مارس ٢٠١٠ في مستشفي «بورتلاند» التي ولد فيها أبناء الأسرة جميعا.

ورثت سوزان مبارك الشخصية القوية المسيطرة من أمها، فكان لها تأثير كبير في حكم مصر،مثل تعيين بعض الوزراء سواء للعلاقة القوية معهم-مثل أنس الفقي – أو مع زوجاتهم – مثل محمود وجدي وزير الد خلية - أو حتى لنفاق بعض الوزراء لها – مثل الوزيرة السابقة عائشة عبد الهادي- كما أن لها دور كبير في اختلاسات أموال التبرعات الخاصة بالمشاريع الخيرية وكذلك فساد عائلتها وتحكمهم في اقتصاديات كبيرة في مصر ، كذلك أخوها وسرقاته ونهبه لخيرات وأراضى مصر.

رأست سوزان مبارك المركز القومي للطفولة والأمومة كما رأست اللجنة القومية للمرأة لمصرية ومنذ فترة قريبة تولت سوزان مبارك منصب رئيس المؤتمر القومي للمرأة وتعد المؤسس والرئيس لجمعية الرعاية المتكاملة التي تأسست عام ١٩٧٧ بهدف تقديم خدمات متنوعة ومختلفة في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية لأطفال المدارس. كما رأست جمعية الهلال الأحمر المصري.

سوزان هي الرئيس الفخري لأندية الروتاري بمصر. وقد حصلت على زمالة بول هاريسمن الروتاري عدة مرات نظرا لجهودها في دعم أنشطة الروتاري. وقد حصلت على العضوية الفخرية للروتاري في مايو ٢٠٠١ في نفس الوقت مع ابنها جمال مبارك. كما أن أخاها اللواء منير ثابت كان محافظا لمنطقة الروتاري ٢٤٥٠ والتي تضم عدة دول منها: مصر، الأردن، لبنان، السودان، البحرين، الإمارات العربية، قبرص، أرمينيا، جورجيا.

### صعود سوزان من مجرد زوجة إلى حاكمة دولة:

كانت سوزان في بداية تولي مبارك عرش الحكم في مصر لم يكن لها تأثير يذكر على الحياة السياسية في مصر في بداية حكم مبارك، وقد قال اللواء شفيق البنا والذي كان مسئولاً عن القصر الرئاسي لأكثر من عشرين عاماً: بأن الرئيس مبارك لم يكن يأخذ رأي سوزان في شيء، وعندما كانت تتدخل في حوار ما، أو تبدي رأيها في شيء كان مبارك يقاطعها ويقول لها أنت ما تعرفيش حاجة.

### حلم التوريث في عقل سوزان مبارك:

أما بعد عام ٢٠٠٠ وعقب تولي بشار الأسد الحكم في سوريا بعد وفاة والده حافظ الأسد. وفي حديث تليفزيوني للدكتور سعد الدين إبراهيم وهو أستاذ سوزان مبارك، وعقب وفاة حافظ الأسد قال إنه من المرجح أن ابن بشار الأسد سوف يخلفه. وقال أحد جمهور البرنامج في الاستديو إن مثل هذا قد يحدث أيضا في مصر. ووافق إبراهيم علي كلامه . في اليوم التالي قامت مجلة عربية بطبع كلمات إبراهيم وجعلتها قصة الغلاف. ووصلت نسخة من تلك المجلة السوق المصرية يوم الجمعة، وبحلول منتصف النهار تمت مصادرة جميع النسخ. وبحلول منتصف الليل تم اعتقاله. قالت سوزان لأصدقاء مشتركين أن زوجها جاء وبيده المجلة، وقال: « انظري، عليك الاختيار بين صديقك وابنك ».

فكرت سوزان في صعود نجل الرئيس السوري للحكم بعد وفاة أبيه، وقالت من داخلها، لماذا لا يصعد جمال مبارك إلى الحكم على وتيرة ما جرى في سوريا؟ وعندما صارحت مبارك بهذه الأفكار لم ترق له الفكرة، ربما لأنه يعرف شخصية جمال جيداً وأنه

لا يصلح لتلك المهمة أو ربما لمعرفته بسيكولوجية الشعب المصري -كما كان يقول- ولكن بعد محاولات عديدة من سوزان، ففكر مبارك في إدخاله الحياة السياسية وإذا نجح ربما يغير فكره، ويقول فاروق حسني ورير الثقافة حينذاك: «لم أسمع منه أنه يرغب في ذلك». وقال «كنت في طائرة مع الرئيس وقال :« لست مجنونا لدفع ابني إلى الدمار بيدي ». وأقحم مبارك جمال في الحياة السياسية في مصر، وبعد فترة وجيزة أصبح المتحكم في كل أمور الدولة تقريباً، وبقرب جمال من أمه فقد أطلق لها العنان في التدخل في الحياة السياسية، ومع ضعف سمع مبارك الشديد، وانعزاله عن الحياة السياسية، وإقامته الدائمة في فيلته الضخمة في شرم الشيخ، ومع انعزال علاء وبعده عن المشهد السياسي في مصر، فأصبح مبارك يعتمد اعتماداً كبيراً على زوجته وولده جمال، فأطلق لهم العنان في كل شيء بالدولة، وأصبحت سوزان تسيطر على بعض الوزارات وتقوم بتعيين وزرائها على هواها الشخصي وليس عى الكفاءة المهنية، لدرجة أن وصل بها الأمر لتعيين واحدة مثل عائشة عبد الهادي وأعطتها حقيبة وزارة القوى العاملة وذلك بالرغم من أن عائشة لم تحصل إلا على الشهادة الابتدائية ولم تكمل دراستها، وكان ذلك نتيجة اقتحام عائشة مجال العمل العام والتطوعي، فقربتها سوزان لها وجعلتها وزيرة برغم من عدم تأهلها لهذا المنصب وهو ما جعل عائشة عبد الهادي من أسباب قيام ثورة يناير وذلك لتزايد عدد البطالة، ومناصرة رجال الأعمال على حساب العمال المهدور حقهم، وكذلك التصريحات المستفزة لها ونصائحها المشمئزة مثل تبرير فشلها في الوزارة بأن الشباب هم من لا يريدون العمل، ويجب على خريجي الكليات مثل الحقوق والآداب والتجارة إلى العمل كموظفي أمن بالفنادق والمولات.

كانت سوزان تنتمي لجيل تتزوج فيه الفتيات في سن مبكرة، ونادرا ما يكون هذا زواج عن حب. عندما كانت في السابعة عشرة، خطبت إلي ضابط عسكري في الثلاثين من عمره يدعى محمد حسني مبارك، وسرعان ما أنجبت له ولدين، علاء وجمال.

### الجمعيات الأهلية ومكتبة الإسكندرية

المنظمات النسائية والجمعيات الأهلية والخدمات الاجتماعية والأسرة والطفل كانت نقطة انطلاق زوجة المخلوع في المجتمع وإظهار نفوذها فترأست المجلس القومي للمرأة، والمركز القومي للطفولة والأمومة، ومشروع القراءة للجميع، واللجنة

القومية للمرأة المصرية، والمؤتمر القومي للمرأة، وجمعية الهلال الأحمر المصري، إلى جانب رئاستها لمجلس أمناء مكتبة الإسكندرية، وتعد المؤسس والرئيس لجمعية الرعاية المتكاملة.

ووجهت لسوزان في يوليو من العام الماضي تهمة تسهيل التخابر على مصر لصالح الولايات المتحدة وحماية الكيان الصهيوني والترويج للصهيونية العالمية، باعتبارها الرئيسة الأولى لنوادي الروتاري.

أما مكتبة الإسكندرية، والتي أُعيد تأسيسها وافتتاحها عام ٢٠٠٢م بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وتلقت أموالاً ضخمة وتبرعاتٍ من دول عدة، كشف مؤخرًا أن هذه الأموال لم تكن تتحرك إلا بإذن من زوجة المخلوع التي كانت ترأس مجلس أمناء المكتبة، وأنها المتحكمة فيها حتى الآن!!

وطالب بيان صدر عن مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية رئيسته السابقة «سوزان مبارك»، بإعادة مبلغ للمكتبة بقيمة ١٤٥ مليون دولار تحتفظ به في حساب مصرفي باسمها، مؤكدًا أنه لم يكن يعلم بوجود هذا الحساب من قبل.

**سوزان لم تكن جزءا من النظام بل كانت هي النظام**

لم يتمكن أحد من الصحفيين حتى الآن من الوصول إلي رسم صورة دقيقة لسوزان مبارك، ولكن قد نشرت مجلة «نيوزويك» مقالاً مطولاً عن سوزان مبارك، وجاءت بعض العناوين: «سيدة مصر الأولي السابقة، التي حكمت مصر من وراء الكواليس، واستغلت بؤس شعبها، وبعد عام من الثورة، مازالت تحيي في ترف».

وقالت النيوزويك عنها إنها لم تكن جزءا من النظام، بل النظام نفسه، كما أن زوجها مبارك لم يكن زعيمًا مميزًا، بل كان فرعونا وهميا..

حاولت نيوزويك بشكل واضح أن تحصل علي مصادر بارزة لكاتبة مقالها، وكانت للدكتورة فرخندة حسن، الرئيسة السابقة للمجلس القومي للمرأة، واحدة من أبرز تلك المصادر، التي قالت عن السيدة الأولي أنها من خلال محادثات هاتفية معها، ومع احتراق بعض المباني الحكومية في القاهرة خلال الأيام الأولي للثورة، كانت هادئة

جدًا.. جدًا، لم تعتقد أن هناك كارثة مقبلة، لم تعترف بعمق المشكلة، وبالتأكيد لم تتصور أن بيت آل مبارك علي وشك السقوط.

تكتب النيوزويك أنها من خلال مقابلتها بعدد من المقربين لسوزان مبارك، زوجة الرئيس المخلوع، توصلت إلي قدر بسيط من تصور ملامح الشخصية، التي عبرت عنها بأنها كانت، متغطرسة، منفصلة عن الواقع، لا يمكن لأحد الوصول إليها، نظرت إلي شوارع القاهرة المليئة بالمشاكل من خلال ثقب باب مذهب، كانت القاهرة بالنسبة لها، جدرانا ملونة، زهورا زرعت خصيصا لها وبعض الوجوه التي تم شراء ابتساماتها، «إذا كنت من القافلة المباركية فإن القاهرة بالنسبة لك هي قاهرة نظيفة ومصريون سعداء.»

أشبه بشخصية ماري أنطوانيت، الملكة المغيبة التي أعدمتها الثورة الفرنسية وما بين شخصية ملكية شكسبيرية شديدة الذكاء، تعرف تماما ما تريد، تتآمر بكامل إرادتها ضد مصالح شعبها، متلاعبة، ومتجبرة ، تدفع زوجها «الضعيف» نحو تنفيذ غاياتها بلا أدني نية عن التراجع، ترفع مصلحة العائلة فوق كل اعتبار، ولا يوجد ما يمكن أن يوقفها عن إتمام مهامها. «لم تكن جزءا من النظام، لقد كانت هي النظام.»

فالسلطة المطلقة تعد مفسدة مطلقة ، فلم يدرك مبارك وزوجته إلي أي درجة كانت الأمور سيئة. فإذا تجول أي شخص في شوارع القاهرة الفقيرة والبني التحتية المدمرة بشكل صارخ، تؤكد أن مصر كانت إلى حد كبير كانت بلا حكومة منذ سنوات طويلة. تسأل ما نوع المرأة التي لم يكن بإمكانها ملاحظة أنها مكروهة علي نحو له منطقه من قبل ٨٠ مليون شخص؟

بعد أن أصبح زوجها نائبا لرئيس الجمهورية وذهاب أبنائها إلى الجامعة، درست سوزان الطموحة جدا العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفي النهاية حصلت على درجة الماجستير في علم الاجتماع عن أطروحة بعنوان «بحث في العمل الاجتماعي في مصر الحضرية : دراسة حالة لرفع مستوي مدرسة ابتدائية في بولاق»

استمرت سوزان في دفع الأسرة للبقاء في السلطة، يقول كثيرون إن الرئيس كان قد أصبح ضعيفا جدا صحيا وغير قادر علي الحكم، يمضي وقتا أكثر بعيدا عن العاصمة. في عام ٢٠٠٩ توفي حفيد مبارك، محمد في الثانية عشر من عمره، إثر مرض غامض.

المأساة التي دمرت العائلة، لم يكن وقعها أكثر قوة بقدر ما كان على مبارك. في حين اعتقدت سوزان أن عائلتها يجب أن تتابع حياتها، وحماية مصر من الإخوان المسلمين والحفاظ على شبكة مبارك من المصالح المالية. وربما على أبسط المستويات، لم تتصور سوزان عالما لا يحكمه أحد من آل مبارك، كانت البدائل غير قابلة للتصور، بل كارثية بالنسبة لها.

ويعد إرث آل مبارك الذي تركه للشعب المصري ظاهرا في ملامح مصر، والمتمثل في عقود طويلة من الإحباط والغضب تصب في الشوارع، وجنود يضربون النساء، وصعود الإسلاميين، وحالة من عدم اليقين، والفقر والمعاناة. سوزان مبارك من جانبها قامت بدورها في خلق هذه المعاناة وربما إطالة أمد جحيم المصريين، لكن أغرب شيء قد تواجهه عند وصولك إلى القاهرة، ومحاولة معرفة شعور المصريين حيالها، أن المصريين لا يعرفون الكثير عنها، الحقيقة أن آل مبارك لم يكن يميزهم أي شيء حسن يستحق أن يعلق بالذاكرة، «في الحقيقة، كانوا مجرد مجموعة من الناس دون المتوسط».

### بعض مخالفات سوزان المالية

وعن بعض المخالفات المالية لسوزان مبارك، صدر قرار عن محكمة جنايات «ساوث وارك كراون» البريطانية، طلبت القبض على سوزان بالمر، المعروفة باسم سوزان ثابت وجمال بالمر المعروف بجمال مبارك، فور عودتهما إلى بريطانيا، بصفتيهما بريطانيي الجنسية، لمحاكمتهما بتهمة الحصول على ٧٠ مليون جنيه إسترليني بطرق غير شرعية بالمشاركة مع ٤ خبراء بريطانيين.

وأشار الحكم الصادر عن المحكمة يوم الثلاثاء ٣١ يناير ٢٠١٢م إلى معاقبة الخبراء الاستشاريين البريطانيين الأربعة بالحبس لمدةٍ تتراوح بين عام وعشرين عامًا لقيام سوزان ثابت ونجلها جمال مبارك ببيع أسرار تخص حقول البترول المصرية بالمشاركة مع الخبراء البريطانيين الأربعة.

سوزان مبارك حسب تقرير سرى تداولتها جهات أجنبية عليا دخلت نادي المليارديرات منذ العام ٢٠٠٠ حين تجاوزت ثروتها الشخصية مليار دولار تحتفظ بأغلبها في بنوك أمريكية كما أنها تملك عقارات في عدة عواصم أوروبية مثل لندن

وفرانكفورت ومدريد وباريس وفى إمارة دبي وتتراوح ثروة سيدة مصر الأولى اليوم ما بين ٣ و٥ مليار دولار وقد جنت أغلبها من التدخلات الشخصية لها لصالح مستثمرين ورجال أعمال .

وفي سويسرا رصدت التحقيقات التي تجريها السلطات السويسرية أن الأرصدة الخاصة بأسرة المخلوع تصل ١٥ مليار دولار بحسب تقارير صحفية.

الغريب كما جاء في التحقيقات أن سوزان ما زالت تسحب وتودع بحرية كاملة داخل ٤ بنوك سويسرية، وهي من البنوك التي لا يلزمها القانون بكشف سرية حسابات عملائها، ورصيدها في هذه البنوك ٤٦٠ مليون دولار مودعة بنظام الشفرة، الأغرب أن هذا المبلغ تم إيداعه في مايو ٢٠١١م أي بعد سقوط النظام السابق.

وفجَّرت التحقيقات السويسرية صدمةً شديدةً لأطراف عديدة، وهي أن الجمعية التي تترأسها سوزان وتسمي «جمعية سوزان مبارك للسلام» التي تعمل داخل سويسرا منذ ٣ يوليو ٢٠٠٣م قد حصلت من قطر وحدها في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ على ٣٠٠ مليون دولار أمريكي كتمويل خاص من الشيخة موزة بنت ناصر المسند زوجة أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة الثاني، وأن هذه الأموال دخلت حساب سوزان دون أن تستخدم دولارًا واحدًا في نشاط الجمعية.

فيما نشرت صحيفة (روزاليوسف) في ١٤ ديسمبر ٢٠١١م أن سوزان تعاملت مع خبراء صهاينة لتغيير المناهج الدراسية مقابل ٣٠٠ مليون دولار، ويتضمن ملف التحقيق الذي أكدت الصحيفة تقديم جهة سيادية له تسجيلات صوتية للجلسات السرية التي دارت بين سوزان ثابت والخبراء الصهاينة المتخصصين في تغيير مناهج الدين والتاريخ.

وكشفت هذه التسجيلات عن تعهُّد سوزان مبارك للخبراء بالضغط على كلٍّ من وزير التربية والتعليم ومفتي الديار المصرية ووزير الأوقاف لتنفيذ خطة تغيير المناهج، على أن تتم طباعة الكتب الجديدة بدون وجود الأحاديث والآيات القرآنية والدروس التاريخية التي تهاجم الاحتلال.

***

### علاقة سوزان بجيهان السادات:

في البداية كان كل واحد عارف حدوده ولكن كان من الواضح التعجرف والغيرة التي أصابت سوزان بعد أن أصبحت السيدة الأولي. حيث محت كل مشروعات جيهان تماما وحولتها بصيغة أخري لتحمل اسم سوزان ومن بينها جمعية رائعة كانت تقدم الخدمات لمركز تلا والوفاء والأمل وجمعيات كثيرة والدليل علي كلامي ما ذكرته جيهان السادات في أحد الحوارات التليفزيونية بعد ثورة يناير أن آخر مرة شاهدت فيها مبارك كان من ٣٠ سنة وأنها هي التي كانت تبادر بالاتصال بسوزان في الأعياد ولم يحدث خلال تلك الفترة أن سألت سوزان عليها أو اتصلت بها.

### من هي علية البنداري؟

هي أول فتاة تدخل معهد التمريض عام ١٩٥٥، وكانت علية البنداری الأولى على الدفعة بتقدير امتياز، ثم عملت كممرضة في بداية حياتها بمستشفي التأهيل المهني ثم معيدة بمعهد التمريض، وحصلت بعد تخرجها على بعثة للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لنيل درجة الماجستير في علم التمريض، وعادت إلى مصر وهى تحمل درجة الماجستير من جامعة بوسطن ثم عادت إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى لنيل درجة الدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٦٦ في الصحة العامة والأنثروبولوجيا الاجتماعية وعندما عادت للإسكندرية قامت الدكتورة علية البنداری بالتدريس في معهد التمريض، ولكن طموحها العالمي لم يتوقف خاصة وأنها استطاعت أن تلفت انتباه أساتذتها في جامعة بوسطن باعتبارها أول فتاة تدرس فن التمريض وأول فتاة تحصل على الماجستير والدكتواره في هذا المجال، ولهذا ساهمت علاقاتها بأساتذتها في الانتداب للعمل كخبيرة في مجال التمريض بإندونيسيا، وهناك استطاعت أن تطور من هذا المجال وأقامت تجربة كانت مبهرة في هذا الوقت.

### علاقة عليّة البنداري بسوزان مبارك:

لكن ما لا يعرفه أحد هنا أن الدكتورة علية البنداری كانت هي السيدة الغامضة في شلة سوزان ثابت ورغم دورها العالمي في هذه المنظمة الدولية إلا أنها كانت بعيدة عن الإعلام تماماً، بالرغم من أنها كانت واحدة من نجمات جيلها.

وبالنسبة لصعود علية البنداري السريع وعلاقاتها بسوزان، فتبدأ القصة من عام ١٩٥٩ عندما نشرت جريدة الجمهورية خبراً - كان طريفاً وقتها - يذكر أن علية البندارى التي كانت أول فتاة تدخل معهد التمريض عام ١٩٥٥ ...

وكانت تلك الأصداء قريبة من منظمة الصحة العالمية التي لم تتردد في اختيارها للعمل بالمنظمة كرئيس لقسم الرعاية الصحية الدولية بها وذلك عام ١٩٧٥، ومع الوقت تطورت علاقات الدكتورة علية البندارى وظلت تعمل في منظمة الصحة العالمية لفترة طويلة.

وكان لهذا التاريخ المشرف وهذا المنصب الرفيع بمنظمة الصحة العالمية بسويسرا دورا كبيرا في التقارب الذي حدث بينها وبين السيدة سوزان ثابت حيث كانت علية البندارى تعتبر –مجازاً– سيدة مصر الأولى في جنيف، ولهذا استعانت بها السيدة سوزان مبارك لتكون مسؤولة عن منظمة «المرأة من أجل السلام».

وقد نشأت هذه الحركة كمنظمة دولية عام ٢٠٠٣ و ضمت عدداً كبيراً من الشخصيات العالمية البارزة وكان من أعضاء مجلس إداراتها كل من سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة والسيدة منى الهراوى و سمو الأميرة بسمة بنت طلال والدكتور بطرس غالى والدكتورة نادية مكرم عبيد والدكتورة ليلى تكلا « والدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية (والتي تعتبر سوزان مبارك المشرفة عليها وعلى مواردها وما يرسل لها من تبرعات بعلم الدكتور إسماعيل).

هل يحقق القضاء السويسري ما عجز عن تحقيقه القضاء المصري ؟ وهل تحافظ دولا محترمة على أموالها وشرعية تحرك الأموال داخلها ومازالت بعض الدول العربية تحرص على أن يفلت الطغاة واللصوص من الحساب؟؟

سلسلة من اللصوص الدوليين كانت تترأسهم سوزان منهم الدكتورة علية البندارى وتربطها بالآخرين علاقات مريبة تم من خلالها توزيع المناصب عليهم لتسهيل التصرف في الأموال التي تدخل لأي هيئة وضعتهم هي على رأسها مثل الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية الذي يدين لسوزان بالولاء وهى التي وضعته في منصبه لأسباب واضحة وهى التحكم في الأموال المخصصة للمكتبة

والتبرعات الدولية لها، فكانت التبرعات تدخل في حساب خاص باسمها وليس باسم مكتبة الإسكندرية أو على الأقل باسم مديرها.

وبعد سقوط عائلة مبارك وانكشاف أمر تلك المنظمة، قامت سلطات التحقيق السويسرية بالتحقيق فيما سمى بقضية غسيل الأموال والتهرب الضريبي المتهمة بهما سوزان ثابت حيث كشفت عن التلاعب الذي تم في المناصب بتخارج سوزان بواقع توكيل رسمي فوض علية البندارى بتبديل المناصب فقامت المنظمة بتعيين قريب سوزان «أركليس دافيد» -من جهة الأم- رئيسًا للمنظمة من الباطن واحتفاظ علية بمنصب النائب.

واعترفت علية البندارى نائبة منظمة حركة المرأة الدولية للسلام بأن سوزان هى المتصرفة الوحيدة في المبالغ التي تحصل لحساب المنظمة وشهدت أن سوزان كانت تخفي عنها حجم الأرصدة التي كانت تنفق منها على تأثيث مكاتب المنظمة في جنيف وعلى تنقلات الأعضاء التابعين للمنظمة.

وقالت: أنا لا أعرف عن الأموال أي معلومات وسوزان هي المسئولة، وهى الجملة التي جعلت النائب العام السويسري يأمر بالقبض على سوزان باعتبارها ضليعة في عمليات غسيل الأموال وتحريك أرصدة بشكل غير شرعي وغير معلن داخل حدود الاتحاد الأوروبي كما أنها مطلوبة في ذات الوقت لمخالفتها قوانين الضرائب السويسرية حيث لم تدفع الضرائب المستحقة عن تلك المبالغ التي اتضح أنها كانت طوال هذه الفترة ملكًا خاصًا لها وهى قضية سويسرية فيدرالية عقوبتها لا تقل عن ٥ سنوات سجنًا.

### تهريب أموال مبارك وعائلته

كانت مباحث الأموال العامة وبعض الجهات الرقابية المسئولة عن تتبع أموال النظام السابق في الخارج قد وجدت علاقة غير طبيعية بين سوزان ثابت وعلية البندارى من منطلق أن الأخيرة كانت تشغل مدير منظمة المرأة من أجل السلام في جينيف والتي أسستها سوزان ثابت وكانت ذراعها الأيمن في إدارة تلك المنظمة، ولهذا كثفت مباحث الأموال العامة اتصالاتها للكشف عن دور هذه السيدة وهل تسترت على أموال الرئيس

السابق وعائلته خاصة بعدما أشارت بعض انتقارير الصحفية أن مبارك اتصل بها بنفسه قبل وبعد تنحيه بقليل ليطمأن على ثروته. وتعد البنداري أهم شخصية في التحقيقات بشأن غسيل أموال عائلة مبارك في سويسرا والتي كانت لها علاقة مباشرة بالقصر حيث أن الرئيس المخلوع اتصل بها من تليفون القصر الرئاسي في الفترة من يوم ١ فبراير حتى يوم ٢٨ فبراير وكانت المفاجأة أنه أجرى ٦ مكالمات لسويسرا ثلاثا منها لعلية البنداري، وبالتأكيد للاطمئنان على ثروته.

ووفق لما ذكرته جريدة الوطن، وهي جريدة لها مصداقيتها «قد أكدت المبادرة الشعبية لاسترداد أموال مصر المنهوبة، تهريب أموال الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته إلى سويسرا وخاصة من خلال مكتب منظمة سوزان مبارك في جنيف والذي كانت ترأسه عليه البنداري، والذي تم إغلاقه عقب الثورة، وكان يتم هذا بمساعدة وليد شاش عضو مجلس إدارة منظمة سوزان مبارك وهو في نفس الوقت رئيس قسم أفريقيا والشرق الأوسط في مصرف يدعى اتحاد البنوك الخاصة في مدينة جنيف، كان شلش يرتبط بعلاقات مالية مشبوهة مع جمال وعلاء مبارك ويقوم بتهريب أموالهم للخارج، بالإضافة إلى أموال سوزان مبارك، كما تؤكد المبادرة وجود شكوك قوية بشأن خروج جزء كبير من الأموال التي هربتها أسرة الرئيس المخلوع إلى سويسرا عن طريق وليد شاش من خلال مصرف إتحاد البنوك الخاصة، ومما يدعم هذا الأمر أنه يوم ٣ فبراير ٢٠١١ وقبل تنحى مبارك بـ ٨ أيام أصدر المصرف بيانا نشرته صحيفة لونون السويسرية أكد فيه أنه لا توجد أي علاقة مالية بين البنك وعائلة مبارك رغم وجود وليد شاش في منصبه الرفيع بالبنك !! وأكدت مصادر المبادرة أن وليد شاش كان وراء إصدار هذا البيان عن البنك للتمويه عن أعمال تهريب هذه الأموال إلى بعض بنوك الخليج».

وقد قالت الإعلامية هالة سرحان في برنامجها ناس بوك، إن صديقة زوجة الرئيس السابق السيدة علية البنداري المقيمة في سويسرا قامت بتهريب أموال كل من جمال وعلاء مبارك إلي بنوك سويسرية، وأكدت أن اسم علية البنداري كان من الأسماء المدرجة في آخر الأرقام التي اتصل بها السيد الرئيس مبارك قبل التنحي، وقامت بالاتصال بها على الهواء مباشرة وواجهتها بهذه الاتهامات، وكان رد البنداري أنها أنكرت

تماماً صلتها بالسيدة سوزان مبارك أو بالرئيس السابق مبارك، ثـم أغلقـت السـماعة ولم تكمل الحديث.

**سوزان تتهم البنداري بالاستيلاء على ٥٠ مليون دولار من أموالها!**

غادر أحد المحامين الكبار المكلف من سوزان ثابت للسفر إلى سويسـرا وبريطانيـا لتسليم ملفات قانونية خاصة بشهاداتها في ٤ قضايا يتم التحقيق فيها في كل من الـدولتين وهى التحقيقات التي اتهمت فيها سـوزان ثابـت بغسـيل الأمـوال والتهـرب الضـريبي بخصوص المنظمة الخاصة بها.

وقد سافر محامي سوزان متوجها لباريس لتنفيذ مهمته الأولى والتي تتعلـق بتصـفية عدد من الشقق الفاخرة التي تملكها سوزان.

حررت سوزان مبارك تفويضا رسميا للمحامى قبل سفره حتى يقـوم بالادعـاء ضـد أعضاء جمعية سوزان مبارك للسلام بسويسرا وعلى وجه التحديـد اتهـام عليـة البنـدارى ووليد شاش بالتزوير وتبديـد ممتلكـات تملكهـا. المثيـر في الأمـر، أن سـوزان مبـارك سـلمت محاميهـا جميـع المسـتندات التـي تثبـت أنهـا بريطانيـة الأم والأب(المصـري البريطاني)

حتى يتم معاملتها خلال التحقيقات التـي تجريهـا السـلطات السويسـرية عـلى أنهـا مواطنة أوروبية، كما أن الأوراق التي تقدمت بها لاستخراج تصريح إنشاء جمعية السلام بسويسرا استخرجتها على أنها بريطانية وليست مصرية. و سبب تقدم سوزان مبارك بهذه الأوراق للسلطات السويسرية التي تثبت أنها بريطانية الجنسية حتى لا يكون لـمصـر أي صفة أو حق في المطالبة باسترجاع تلك الأموال.

وكشفت سوزان في التحقيقات أن عليـة البنـدارى رفضـت تسـليم الشـيكات التـي وقعتها سوزان بقيمـة ٥٠ مليـون دولار، وقالـت سـوزان في التحقيقـات إنهـا حاولـت مواجهة علية البندارى عقب إخـلاء سـبيلها لكـن عليـة أغلقـت خطـوط التليفونـات، واتضح لسوزان أنها لم تسحب الرصيد فقط بل إنهـا باعـت الجمعيـة لنفسـها بموجـب توكيل خاص وأبلغت سوزان سلطات التحقيقات السويسرية بأنه لا يوجـد في توكيلهـا لعلية البندارى بند حق التوقيع والتصرف في الأملاك.

**سوزان كانت تسعى لنيل جائزة نوبل للسلام:**

علية البنداري فقد كانت نائبة سوزان ثابت وزراعها اليمنى في إدارة المنظمة التي كانت تعمل في قطاع تمكين المرأة والشباب ومكافحة الاتجار بالبشر ومحاربة العنف المجتمعي وكانت تقوم في هذا الإطار بتنظيم مؤتمرات ولقاءات دولية وكان يتولى الإنفاق عليها عدد كبير من رجال الأعمال وأثرياء الخليج.

تسعى سوزان دائماً لتحقيق مجد شخصي، فلم تسعى يوماً إلى تحسين الأحوال المعيشية في مصر، وإنما كانت تسعى للجهود الدولية حتى يكون لها مكان بارز على الساحة الدولية، لذا فقد تحول اهتمامها إلى قضايا أكبر: ففي عام أسست حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام ، وانضمت إلي حملة إيطال الاتجار بالبشر الآن، وبالتأكيد لم تكن قضية الاتجار بالبشر يوما من المشاكل الأكثر إلحاحا في مصر. وبذلك فقد نالت بشكل يدعو للتباهي عددا لا يحصي من شهادات وجوائز التكريم عن جهودها الإنسانيةو الدولية. وقال فاروق حسني وزير الثقافة الأسبق، والصديق المقرب من سوزان، أن الجوائز الدولية كانت هي الأهم بالنسبة لها، في حين أكد العديد من المثقفين في مصر أنها كانت تطمح بالحصول على جائزة نوبل. فتارة تؤسس جمعيات ومنظمات للسلام، وتارة أخرى تؤسس جمعيات ومؤسسات خيرية، وبالتأكيد لم تكن هذه هي شخصية سوزان الحقيقية، وإنما كل ما يشغلها هو الحصول على الجوائز الدولية.

**ثروة سوزان مبارك:**

وفي النهاية، فنود ذكر ثروة سوزان مبارك والتي نشرت تفاصيلها صحيفة الجارديان عن ثروة الرئيس السابق وعائلته، فذكرت أن ثروة سوزان مبارك الشخصية تتراوح بين ٣ و٥ مليارات دولار تحتفظ بأغلبها في بنوك أمريكية، وعقارات في عدة عواصم أوروبية مثل لندن وفرانكفورت ومدريد وباريس ودبي، حصّلتها من التدخلات الشخصية لصالح مستثمرين ورجال أعمال.

**جمال مبارك:**

جمال مبارك أو جمال الدين محمد حسني سيد مبارك ،مواليد ٢٧ ديسمبر١٩٦٣ درس المرحلة الابتدائية ب«مدرسة مسز وودلى» الابتدائية بمصر الجديدة بالقاهرة ثم

انتقل إلى «مدرسة سان جورج» الإعدادية والثانوية، وحصل على شهادة الثانوية الإنجليزية في العام ١٩٨٠. تخرج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مجال الأعمال، وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال من نفس الجامعة، بدأ حياته العملية ببنك أوف أمريكا «فرع القاهرة»، ثم انتقل إلى فرع لندن حتى وصل إلى منصب مدير الفرع. جمال مبارك المولود عام ١٩٦٣، خطب خديجة محمود الجمَّال وهي ابنة الرابعة والعشرين في الثالث من مارس آذار عام ٢٠٠٦، قبل أن يعقد قرانه عليها في القاهرة في ٢٨ إبريل ٢٠٠٧، وكان الزفاف في شرم الشيخ يوم ٤ مايو ٢٠٠٧، وهذا اليوم يوافق عيد ميلاد الرئيس مبارك و له عظيم الفضل في قيام ثورة يناير، ولا نبالغ لو قلنا أن الثورة قامت من أجله وللقضاء عليه سياسياً، فلا أعتقد أن الثورة قامت من أجل حسني مبارك، فحسني مبارك على أقصى تقدير لم يكن سيعمر في الحكم سنوات معدودة، ولكن الهدف الأساسي هو القضاء على جمال حيث كان مبارك يعده لأن يتولى الحكم خلفاً عنه، وهو ما لم يرتضيه الشعب المصري، فلم يكتفِ مبارك بما فعله بالمصريين طوال ثلاث عقود بل كانت ستأتي عقوداً أسوأ بكثير من عصر مبارك، ولكن كل خططهم وتدبيرهم الذي امتد لسنوات جاءت إرادة الله لتدمر تلك الخطط والتدابير.

**بداية مشروع التوريث:**

قبل عام ٢٠٠٠ لم يكن مشروع التوريث موجوداً على الساحة، وبالتأكيد لم يكن في فكر مبارك نفسه ولا زوجته ولا ولديه أي تصور بهذا الموضوع، ولكن وفي عام ٢٠٠٠ توفى الرئيس السوري حافظ الأسد وكان عمر ابنه بشار وقتها ٣٥ عاماً، بينما الدستور السوري يقضي بألا يقل عمر المرشح للرئاسة عن ٤٠ عاماً، وخلال يوم واحد أقيمت جلسة للبرلمان السوري وتم تعديل الدستور ليهبط بسن المرشح للرئاسة إلي ٣٤ عاماً ليصبح بشار رئيساً، وكل المحيطين بمبارك يرجحون أن سوزان مبارك هي أول من فكرت في تنصيب ابنها جمال حكم مصر، حتى تضمن السلطة طول حياتها لها ولأبنائها، وكان طبيعيا لشاب مثل جمال له طموح سياسي يكبر بشار بعامين أن يطمع هو الآخر في أن يرث حكم أبيه الذي امتد حكمه إلي ٦ فترات، على غرار ما حدث في سوريا.

وكان لافتاً للانتباه الصعود الصاروخي لجمال مبارك في العمل السياسي. فقد كان حتى عام ٢٠٠٠ بعيداً عن كل شيء حتى اخترعوا له حكاية جمعية جيل المستقبل الذي

كان رئيسها. وبعدها بعامين تم تعيينه أميناً للجنة السياسات بالحزب الوطني، ومن الحكايات الغريبة التي تروي أن الشرطة قبضت في عام ٢٠٠٤ علي شاب تم ضبطه وهو يكتب علي حائط منزله «لا للتوريث» وعندما علم مبارك أمر بالإفراج عنه وقال لعمر بطيشة رئيس الإذاعة بالنص:« إحنا نظامنا جمهوري. لا توريث للحكم في مصر وكون أن أحداً يقول توريث فهذه شائعة ظهرت قام بتأليفها بعض الناس وصدقوها «لكن بعد عام واحد فقط أصبح جمال مبارك هو الذي يعين وزراء حكومة أحمد نظيف! وخلال ٦ سنوات كان جمال مبارك يعامل كرئيس دولة ــ تحت الانتظار ــ أو ولي عهد تحيط به حراسة خاصة لم تكن لرئيس الوزراء وسلطات مطلقة في كل شيء، وكل هذا بعلم والده بدليل رفضه المساس بالمادة ٧٧ من الدستور التي تحدد فترات الرئاسة بمدتين فقط. أي كان يريدها لابنه للأبد! وكان مبارك نفسه هو الذي تحدث عن الصفقة التي قام بها ابنه جمال عندما كان في لندن وأتم من خلالها شراء ديون مصر لصالح الصين مقابل عمولة. وكان الأب فخوراً في حوار له مع مجلة «المصور» سنة ١٩٩٣ بمهارة ابنه وموهبته في المفاوضات لدرجة أن البنك الدولي منحه مكافأة خاصة قيمتها ٩٠ ألف دولار.

**جمال مبارك يتاجر في ديون مصر:**

طبقاً لما هو متعارف عليه قانوناً، الاعتراف سيد الأدلة، فقد اعترف حسني مبارك نفسه من خلال حديث صحفي لجريدة المصور بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٣، حينما سأله مكرم محمد أحمد رئيس تحرير الجريدة حيث قال:

سيادة الرئيس: قبل فترة راجت بعض الشائعات تتحدث عن دور خاص يلعبه بالفعل ابن الرئيس الذي يعمل في بنك في لندن لشراء ديون مصر؟.

الرئيس: هذه ليست شائعة، لقد اشترك ابني جمال بالفعل ضمن أعضاء وفد البنك الذي يعمل فيه، في مفاوضات جرت بين الصين والبنك من أجل شراء دين مصري قديم، قيمته ١٨٠ مليون دولار، البنك له علاقاته مع الصين، وعرض على الحكومة الصينية أن يشترى هذا الدين القديم بنسبة تخفيض ضخمة، كي يعيد بيعه لأفراد مصريين، وعندما طلب البنك من ابني أن يسافر - ليس لأنه ابن الرئيس حسنى مبارك -

ولكن لأنه يعمل في إدارة الاستثمار التي يدخل في اختصاصها هذا العمل - سألني جمال هل أشترك في وفد التفاوض؟ وكان ردى: وما الذي يمنع؟، إنها خدمة وطنية، وسافر بالفعل وفاوض هو وزملاؤه الحكومة الصينية على شراء الدين، كانت قيمة الدين ١٨٠ مليون دولار، اشتروه بنصف القيمة أو أكثر قليلا، لصالح البنك، وبشهادة البنك أظهر جمال مهارة تفاوضية عالية، استحق من أجلها مكافأة من البنك، أعطوه ٩٠ ألف دولار بعد خصم الفوائد، وأعطوا رئيسه ٣٠٠ ألف دولار .

سيادة الرئيس: ماذا يفعل البنك بهذا الدين الذي اشتراه ؟.

الرئيس: يعيد بيعه لأفراد مصريين بموافقة البنك المركزي المصري، نظير فائدة أو عمولة والبنك المركزي يشجع على هذه العملية لأنها تساعد مصر على التخلص من بعض ديونها، لأن شراء هذه الديون يتم عادة بنصف قيمتها، البنك المركزي المصري هو الذي يضع الشروط وهو الذي يراقب التنفيذ.

سيادة الرئيس: ما هو حجم الديون المصرية التي تم بيعها على هذا النحو لمواطنين مصريين اشتروا هذه الديون من البنوك الأجنبية؟.

الرئيس: مليار و١٠٠ مليون دولار. تم بيعها جميعا فيما عدا ٣٠٠ مليون دولار من قبل مصريين بموافقة البنك المركزي المصري تحت رقابته.

فلا يجوز لجمال مبارك أن يستغل منصب والده كرئيس ويتربح من الأزمات الاقتصادية للدولة المصرية، فحسني مبارك هو المتحمل المسئولية في ديون مصر، أي أنه يورط الدولة المصرية في الديون والابن يحقق الأرباح عن طريق المشاركة في صفقات لشراء ديون مصر من الأجانب، ثم إعادة بيعها لمصر مرة أخرى، والتربح من ذلك!

وتنص المادة ٨١ من الدستور على أنه: «لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه». ولا يجوز الالتفاف حول هذه المادة من خلال الأبناء، خاصة مع الأعمال الحرة التي تتعامل مع ديون الدولة المصرية التي يرأسها أبوه. إن العمولة التي حصل عليها ابنه من

صفقة واحدة متصلة بالحكومة المصرية تزيد على مرتب أبوه لعدة سنوات.

**ثروة جمال مبارك:**

وفي النهاية، فنود ذكر ثروة جمال مبارك و لتي نشرت تفاصيلها صحيفة الجارديان عن ثروة الرئيس السابق وعائلته، حيث تقدر ثروة جمال مبارك بـ١٧ مليار دولار موزعة على عدة مؤسسات مصرفية في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا، حيث يملك حسابا جاريا سريا في بنك«يو بى أس» السويسري وحسابا ثانيا في بنك سويسري آخر هو«آى سى أم».

**علاء مبارك:**

حاول مبارك في بداية رئاسته أن يقوم بتعيينه في شركة إنبي للبترول، لكن علاء طموحه كان أكبر فاتجه إلي تسويق البترول وحصل علي كمية كبيرة لكنه فشل في بيعها بسبب وزير البترول وقتها د. عبدالهادي قنديل الذي تم إقصاؤه من منصبه بشكل مفاجئ، وخلال سنوات قليلة بعد ذلك أصبح يشار لعلاء باعتباره «رجل أعمال ناجحا» ثروته بالمليارات خاصة بعد صفقات الغاز مع قدوم سامح فهمي لوزارة البترول سنة ١٩٩٩، أما عن حماه «مجدي راسخ» فقد كن مجدي طالباً في الكلية الفنية العسكرية لكنه لم يتحمل نظامها فتركها إلي التجارة وبعد تخرجه عمل في مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلي عام ١٩٦٨ ثم سافر للعمل في الكويت. وظل يعيش في الظل حياة عادية جداً حتى قامت صديقة لسوزان مبارك بتعريفها علي هايدي ابنة مجدي راسخ، وبعدها تعرف عليها علاء مبارك ونشأت بينهما قصة حب وتزوجا عام ١٩٩١. وفي ١٩٩٢ بعد عام واحد فقط قام مجدي راسخ بتوريد مليون فانلة من منتجات شركة المحلة إلي الخليج بسعر دولار للواحدة. بينما اشتراها من شركة المحلة بجنيه واحد وحصل علي الفارق، وبمرور الوقت تحول إلي إمبراطورية ضخمة ووصلت ثروته لعدة مليارات. ولذلك كان طبيعياً أن يكون أول الهاربين بعد الثورة.

**ثروة علاء مبارك:**

وكما فعلنا وذكرنا ثروة سوزان مبارك وجمال مبارك، فتقدر ثروة علاء مبارك داخل وخارج مصر بـ٨ مليارات دولار– وذلك طبقا لتقرير الجارديان– منها ممتلكات عقارية

في كل من لوس أنجلوس وواشنطن ونيويورك، حيث يمتلك عقارات تعدت قيمتها ٢ مليار دولار فى شارع روديو درايف، أحد أرقى شوارع العالم، وفى منهاتن بنيويورك، وطائرتين شخصيتين ويختا ملكيا تفوق قيمته ٧٠ مليون دولار.

**ثروة آل مبارك:**

وبعد قيام ثورة الشباب كشف تقرير هيئة الرقابة الإدارية الذي تسلمه رئيس جهاز الكسب غير المشروع، عن تضخم ثروة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال وزوجته سوزان ثابت بصورة كبيرة لا تتناسب مع دخلهم.

وأشار تقرير الرقابة الإدارية إلى أن الجانب الأكبر من ثروة أسرة الرئيس السابق محمد حسني مبارك تمثل في ممتلكات ضخمة للغاية لعلاء مبارك، يليه شقيقه جمال.. ثم جاءت الثروات على نحو أقل عنهما كثيرا باسم سوزان مبارك، ثم الرئيس السابق.

وتمثلت آل مبارك ثروة عقارية ضخمة من القصور والفيلات والشاليهات والشقق الفاخرة، تركز معظمها في شرم الشيخ والتجمع الخامس والقاهرة وفايد والإسكندرية، وطريق القاهرة الإسماعيلية، إلى جانب مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية في أماكن متفرقة من مصر، فضلا عن أرصدة مالية بالعملات الأجنبية والجنيه المصري و يتواجد نجلي الرئيس المصري السابق جمال وعلاء مبارك، في سجن طره منذ شهور وقد اعترف جمال مبارك في سجن طره بملكيته ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه في حساباته بالبنك الأهلي المصري، وكذلك امتلاكه كل القصور والفيلات والشقق التي كشفت عنها تحريات هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة والتي تزيد على ٣٠ قصرا وشقة نصفها على الأقل ملكية مشتركة بينه وشقيقه علاء.

وبحسب صحيفة «الأخبار» فقد أكد نجل الرئيس السابق أثناء تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع معه السبت امتلاكه آلاف الأفدنة في القاهرة والمدن الجديدة وطرق الإسكندرية والسويس والإسماعيلية الصحراوية وشرم الشيخ والغردقة والساحل الشمالي.

وقال إنه حصل عليها من الدولة بنفس الأسعار التي حصل عليها رجال الأعمال والمستثمرون الآخرون وبدون استغلال لنفوذه في الحزب أو لنفوذ والده وتزيد قيمتها

علي المليار جنيه، كما اعترف بملكية عدد من السيارات الفارهة والتحف الثمينة.. ونفي فقط امتلاكه لقصري مارينا بلسان الوزراء وسيدي كرير.

ونفي جمال مشاركته لعدد من رجال الأعمال إجباريا في توكيلات الشركات الأجنبية وقال إنه كان له دور في بيع ديون مصر بالخارج ولم يستفد منه حاليا بشكل كبير، كما نفي مساعدة صهره وقال إنه كان مليارديرا قبل زواجه من ابنته خديجة.. وقال جمال إنه لم يقدم إقرار ذمة ماليه منذ ١٠ سنوات لأنه لم يعلم أنه كان مطالبا بتقديمه.

ونشرت صحيفة المصري اليوم أول صور لبيت الإقامة الجبري الذي أقام فيه الرئيس السابق محمد حسني مبارك في مدينة شرم الشيخ، وهي فيلا تحمل الرقم ٢١٢ ضمن مجموعة فيلات في منتجع يملكه رجل الأعمال حسين سالم. ونقلت جريدة «المصري اليوم» عن المهندس الاستشاري المصري كمال منير الذي قام بتنفيذ مشروع البيت الذي يشمل فيلا خاصة بالرئيس مبارك وثلاث فيلات أخرى خاصة بنجليه علاء وجمال، إن حمام السباحة يعمل بنظام فلترة فائق الكفاءة لتنقية المياه وتقليبها بوحدة مدمجة مدفونة بالجدران، ونافورة عائمة تعمل على مخارج المياه ووحدة سباحة ضد التيار ودش مساج عملاق يعمل بتحكم «تيوماتيك» وسماعات للموسيقى تعمل تحت المياه وتشكيلات لونية من سيراميك ألماني الصنع، حمام سباحة بمواصفات خاصة.

والفيلا لها طريق خاص ومهبط طائرات، وزجاج الفيلات مضاد للرصاص نظرا لمواجهتها للبحر مباشرة، وتصميمها عادي لا يحمل أي لمسات جمالية.وتعزلها أسوار عن باقي الفيلات والمنتجع المجاور.

وتتكون الفيلا من دورين، الدور الأرضي يضم غرفة معيشة ومطبخاً مساحته ٤ في ٥ أمتار، استعان حسين سالم بإحدى الشركات البلجيكية لتأسيسه، بجانب تراس كبير بواجهة زجاجية على البحر بارتفاع دورين، وفي الدور الثاني غرفة نوم رئيسية وحجرتان إضافيتان، وجميع النوافذ ترى البحر مع فتحات شفافة كي يتمتع الساكن طول الوقت بمشهد البحر.

وبعد سنوات من إنشاء حمام السباحة المميز جرى تغيير تصميم الفيلا، نظرا لبعد المسافة بين الفيلا وحمام السباحة الذي تكلف ملايين الجنيهات، وجرى إنشاء حمام

سباحة آخر أصغر مساحة في المنطقة الخضراء المواجهة للفيلا مباشرة، وهو ما استمر حتى اللحظة الحالية، وتمت زراعة المنطقة التي كان يقع بها الحمام القديم.

وجميع المعدات التي تخدم الفيلا وخدماتها مستوردة من أوروبا، فمثلا إضاءة حمام السباحة من بلجيكا، والفلترة من الولايات المتحدة، ونظام الموسيقى من إنجلترا.

ويقع حمام السباحة بين الفيلا والبحر، وعليه مناضد من الخرسانة الملونة وحديقة مزروعة وأحجار مشكلة وشمسيات عملاقة تظلل مساحة كبيرة منه، وأمام حمام السباحة يوجد سور من المعدن الشبك بينه وبين البحر، وصمم الموقع بشكل يستحيل الوصول إليه من خلال البحر.

وللفيلا أربعة جوانب وواجهتها الكبيرة ترى البحر، والفيلا الخاصة بمبارك هي الوحيدة المفتوحة على الفيلات الثلاث التالية المملوكة لنجليه علاء وجمال في حين كان باقي فيلات المشروع منفصلة.

## تفجيرات شرم الشيخ:

كشفت جريدة «الجريدة» الكويتية وبالمستندات عن دور خطير لجمال مبارك بالاتفاق مع حبيب العادلي في تدبير تفجيرات شرم الشيخ والتي أودت بحياة ٨٨ مصرياً وأجنبياً، وذلك للانتقام من رجل الأعمال حسين سالم والذي يمتلك العديد من القرى السياحية والفنادق بشرم الشيخ، وذلك لتخفيض عمولة جمال مبارك في تصدير الغاز لإسرائيل من ١٠٪ إلى ٥٪.

فقد أصدر جمال مبارك ووزير الداخلية اللواء حبيب العادلي الأوامر للتنظيم 'السياسي السري' في وزارة الداخلية بتدبير تفجيرات شرم الشيخ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ (عيد ثورة يوليو)، إذ قام التنظيم بتوجيه مجموعة إسلامية مسلحة إلى تفجير ٣ منشآت سياحية عائدة لرجل الأعمال حسين سالم الصديق المقرب من حسني مبارك.

وقامت الجماعة المسلحة، بالتنسيق الكامل مع التنظيم السري في الوزارة، بإعداد المتفجرات والعربات المفخخة وتمريرها إلى شرم الشيخ والاتفاق على ساعة الصفر، وهي منتصف ليل ٢٣ يوليو. و تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن و كانت المفاجأة الكبرى

أن المجموعة المسلحة خدعت التنظيم ونفذت التفجيرات في أماكن أخرى غير المتفق عليها وبأسلوب التفجير عن بُعد، رغم أن الاتفاق كان على تفجيرات انتحارية و ذلك لطمس معالم الجريمة.

وقد أدت التفجيرات وقتئذ إلى إصابة المئات ومقتل ٨٨مصرياً وأجنبياً، وجرى اتهام بدو سيناء و فلسطينيين بارتكاب الجريمة.

## أحمد عز:

ولد في ١٢ يناير ١٩٥٩ والده هو اللواء متقاعد عبد العزيز عز، الذي اتجه بعد خروجه من الخدمة، للتجارة في الحديد من خلال دكان صغير في السبتية معقل تجارة الخردة في القاهرة، وتخرج أحمد عز من كلية الهندسة جامعة القاهرة في منتصف الثمانينيات وسافر للدراسة في ألمانيا عقب تخرجه، ولكنه سرعان ما عاد للقاهرة.

قام عز مع والده بتأسيس مكتب بشارع فيني بالدقي لاستيراد الحديد من رومانيا والقيشاني من بعض الدول الأوروبية وسريعا ما أسس مصنع الجوهرة للسيراميك وفي مؤتمر دافوس الاقتصادي دفع به محمد فريد خميس سياسيا وفي عام ١٩٩٦ تقدم كل من «عز» وجمال مبارك ومحمد إبراهيم كامل أمام مؤتمر دافوس المنعقد بالقاهرة لإلقاء الضوء علي الواقع السياسي والاقتصادي في مصر ومن هنا انطلق عز نحو السلطة والثروة بعد أن ارتبط بصداقة قوية مع نجل الرئيس الذي صحبه معه إلي القصر، وهناك بدأ أدب عز الجم في مواجهة الرئيس مبارك وأصبح عز لا ينادي مبارك إلا بكلمة أونكل لكن طموح عز الجارف في إقامة مصنع للصاج اصطدم بعدم توافر الإمكانيات المادية إلا أن النظام أرسل معه في سابقة هي الأولي من نوعها- يوسف بطرس غالي وزير المالية وإبراهيم فوزي وزير الصناعة في حكومة الجنزوري لـ«يضمنوا» أحمد عز عند الملياردير الإيطالي دانيللي وليحصل «الصديق» علي قرض بـ٦٠٠ مليون دولار ليتحقق حلمه في إقامة مصنع الصاج بالمنطقة الصناعية بغرب خليج السويس. وحتي الأرض التي تم تخصيصها لبناء مصنعه الأول كانت علي مساحة ٢٠ مليون متر مربع سعر المتر خمسة جنيهات فقط ثم تأتي بعد ذلك قصة استيلاء «أحمد عز» علي مصنع الدخيلة والتي عرضها في استجواب تاريخي أمام البرلمان النائب السكندري المخضرم عن حزب التجمع أبو

العز الحريري ولكن لم يستمع إليه أحد حيث طالب الحريري وقتها بأن يحاكم عاطف عبيد ومحمود محيي الدين ومختار خطاب وعادل الدنف المسئولين عن ابتلاع عز لحديد الدخيلة، ولكن رجل بحجم عز وبحماية «النجل» ليس من السهل محاكمة من تواطأ معه ومنحوه الشركة العملاقة علي طبق من ذهب

ومن الصدف المدهشة أن أحمد عز انضم للحزب الوطني عام ٢٠٠٠ في نفس عام انضمام «جمال» للوطني وفصل له الصديق منصب أمانة العضوية بالأمانة العامة بالحزب ليقفز بعد ذلك علي منصب أمين التنظيم بالوطني وهو منصب كمال الشاذلي السابق، فما مصير أحمد عز إذا فشل مخطط التوريث خاصة أن الشعب المصري لم ينس أنه المتسبب الرئيسي في ارتفاع أثمان العقارات بعد زيادته غير المبررة لأسعار الحديد ومع ذلك برأه النظام من تهمة الاحتكار وسبق لوزير الصناعة والتجارة الخارجية رشيد محمد رشيد أن أصدر القرارين ٣٢٣، ٨٠ بفرض رسوم مكافحة إغراق علي الحديد المستورد من أوكرانيا والاتحاد السوفيتي السابق وذلك لتعجيز المستوردين ولسيطرة الطفل المعجزة علي سوق الحديد في مصر..

ومؤخرا اخترق أحمد عز بعض النقابات وبصورة معلنة وواضحة فهو الذي «هندس» وقاد انتخابات المحامين بعد الإعلان عن دعم سامح عاشور مما أدي لسقوط الأخير في الانتخابات وكذلك تأييده بعض الأجنحة من المشايخ المتنازعين علي رئاسة مشيخة الطرق الصوفية فهو الذي دعم الشيخ القصبي في مواجهة علاء أبو العزايم لدرجة أن البعض يتندر علي ما يقوم به أحمد عز مؤكدين وراء كل مصيبة يقف أحمد عز والمدهش أن رجل الظل أحمد عز كان يرفض الظهور الإعلامي ومنذ سنتين حاول غسيل سمعته في ندوة عقدت في جريدة الأهرام كان حضورها رؤساء تحرير الصحف القومية وبعض صحفيه الخصوصيين وكعادته دائما حاول إخفاء الكثير من جوانب شخصيته فقد أكد علي عدم نشر تبرعه لمشروع ابني بيتك ب١٠٠ مليون جنيه وانسحابه من شركة أركوستيل وغيرها من القضايا التي رأي عز سريتها لكن «صوت الأمة» اخترقت هذا الاجتماع - الندوة الخاصة جداً واستطعنا تسجيل ٦ شرائط كاسيت بصوت أحمد عز خلت كلها من الحديث عن التوريث وجمال مبارك لأن صحفيي السلطة لم تكن لديهم جرأة سؤاله لماذا ضللت صديقك وزينت له السير في طريق التوريث الملغ بحقول

الألغام؟!

عرضت قناة العربية الإخبارية في ١١ فبراير ٢٠١١ مقطع فيديو لأحمد عز وهو يعزف الدرامز بمهارة في ملهي ليلي بالقاهرة عندما كان شابا قبل دخوله مجال السياسة. يظهر عز في الفيديو بجانب الفنان حسين الإمام الذي كون فرقة طيبة الموسيقية أثناء دراسته الجامعية وانضم لها عز نفسه والملحن مودى الإمام. كان عز دائم التغيب عن الفرقة لعدم ثقته في توفير مكسب مادي من جراء الموسيقى.

في مطلع سبتمبر ٢٠٠٧ عقد قرانه على د/ شاهيناز النجار عضو مجلس الشعب عن دائرة المنيل، حيث كان عضوا فيه منذ عام ٢٠٠٥. أثارت ثروته - كغيره من رجال النظام المصري السابق، جدلا واسعا في المجتمع المصري، حيث تعرض لكثير من الاتهامات بالفساد وتكوين ثروة طائلة ناهزت ٥٠ مليار جنيه مصري، ويحصل على صافي أرباح سنوية من تجارة الحديد يبلغ أكثر من ٥.٣ مليار جنيه سنوياً.

بدايته يشوبها الكثير من الغموض فلم يعرف أحد كيف وفي سنوات قليلة أصبح من لاعب درامز إلى أكبر محتكر لصناعة الحديد في مصر وتكوين ثروة طائلة من جراء هذا الاحتكار.

أحمد عز رأس مجموعة شركات عز الصناعية والتي تضم شركة عز الدخيلة للصلب بالإسكندرية والتي كانت تعرف سابقاً قبل شراء أحمد عز لها باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب، وشركة عز لصناعة حديد التسليح بمدينة السادات، وعز لمسطحات الصلب بالسويس، ومصنع البركةبالعاشر من رمضان، وشركة عز للتجارة الخارجية بالإضافة إلى شركة سيراميك الجوهرة، وتعتبر شركاته أكبر منتج للحديد في الوطن العربي وفق آخر تقرير للاتحاد العربي للصلب، وتليها شركة سابك السعودية.

أنشأ في أواخر الثمانينات من القرن الماضي مصانع العز للسيراميك والبورسلين المعروفة باسم «الجوهرة». ثم عدة مصانع لصناعة الصلب في العاشر من رمضان، ثم مدينة السادات، ثم مدينة السويس حتى دخوله كمستثمر رئيسي في شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب (الدخيلة) بالإسكندرية في عام ١٩٩٩ (المعروفة الآن باسم شركة العز الدخيلة للصلب بالإسكندرية).

في ٣ أبريل ٢٠١٠ اعتبرت حركة مواطنون ضد الغلاء أن أحمد عز «عدو المستهلكين رقم واحد في مصر» لتلاعبه بالمستهلكين ومخالفته للقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

**علاء و جمال زي ولادك يا وجيه:**

هذا ما قاله حسني مبارك بالحرف الواحد أواسط التسعينات للمرحوم وجيه أباظة وكيل عام شركة بيجو عندما ذهب وجيه أباظة لحسني مبارك ليشتكي له أن علاء و جمال مبارك يفرضان علية دفع عمولة ضخمة لهما عن كل سيارة بيجو تباع في مصر.

**شلة جمال مبارك الهاربة بالأسماء:**

شلة جمال كنا نقول عنهم الحيتان.. المستفيدون من وجودهم بجوار الوريث.. كنا نحسبهم مستفيدون فقط ولكننا أدركنا أنهم «جبناء» ليسوا شجعان.. فقد فروا هاربين إلي الخارج بعد أن شعروا بأن الخطر قادم.. حينما أعلنت الحركات الاحتجاجية عن تنظيم تظاهرات إيذانًا ببدء ثورة الخامس والعشرين من يناير.. فروا هاربين للخارج.. ومعهم أموالهم.. بالرغم من أنهم أكبر المستفيدين وكان لزامًا عليهم التواجد للوقوف بجانب صديقهم جمال مبارك الذي أخذ بيدهم وأضاء لهم طريق المليارات والاستثمارات والتوكيلات.

أصدقاء جمال كثيرون ولكن سنرصد من هرب منهم خارج البلاد بعد الثورة.

**عمر طنطاوي:**

بدأ موظفًا صغيرًا في فندق كبير.. وأهداه «جمال» ميناء السخنة وأهدي شقيقه ٣٥٠٠ فدانا بوادي النطرون، كما تعرف علي «خديجة» في شركته، كان «عمر طنطاوي» من أصدقاء جمال مبارك في الجامعة الأمريكية فاستشهد بأنه «ابن بلد» ويلعب «بالبيضة والحجر» قصة صعود «طنطاوي» تتسم بالإثارة فقد بدأ حياته موظفًا بسيطًا للاستقبال بفندق سميراميس بالقاهرة بعد تخرجه في الجامعة كان يتقاضي راتبًا كبيرًا بعض الشيء إلا أن ذلك لم يكن ليؤهله للاستحواذ علي مصنع نسيج ليصبح أكبر رجل أعمال في هذا الشأن.

بدأ «طنطاوي» صعوده السياسي حين اختاره أحمد عز أمينًا للحزب الوطني بالسويس، إرضاءً لجمال لما يعرفه من العلاقة الوثيقة بين الاثنين رغم أن طنطاوي لم يكن له أي ميول سياسية أو نشاطات في هذا الشأن.

يعتبر عمر طنطاوي صديقًا مقربًا جدًا من جمال مبارك فهو الوحيد من أصدقائه الذي ارتبط أيضًا بصداقة مع شقيقه علاء من خلال الفنان عمرو دياب.

كان طنطاوي يقضي ساعات سهر طويلة في قصر العروبة حتى الصباح وأحيانًا كان يسمح له بالمبيت، وهذه الميزة لم ينلها أحد من أصدقاء نجلي الرئيس ينافسه في ذلك فقط حسين سالم الذي كان دائم السهر مع الرئيس مبارك الذي شاهد طنطاوي ذات مرة غاضبًا وهو في صحبة جمال في غرفة المعيشة، فاستفسر عن سبب غضبه وأمر مدير مكتبه اللواء جمال عبدالعزيز بضرورة حل مشكلة طنطاوي التي انطوت علي خلاف بين طنطاوي وريموت خليفة الذي كان يشغل منصب مدير فندق سميراميس وعلي الفور وجد مدير الفندق قوة من شرطة السياحة والآداب والضرائب تقف عند رأسه بالفندق في محاولة لتأديب مدير الفندق الذي أغضب صديق نجل الرئيس.

لعب طنطاوي دورًا اقتصاديا خطيرا في حياة صديقه الذي انتشله من الفندق إلي العين السخنة، في الوقت الذي عمل عاطف عبيد مستشارًا اقتصاديا لجمال مبارك ما أتاح لطنطاوي الدخول في عمليات شراء الديون الخارجية لمصر وبيعها للدولة مرة أخري، حيث كان طنطاوي هو وكيل أعمال جمال في ذلك الوقت، وأصبح طنطاوي يمتلك طائرة خاصة بسبب تربحه من صداقته «للتوريث» بعد أن كان يركب سيارة فيات «١٢٨» وبقي في الظل لا يعرف عنه أحد شيئًا حتي تفجرت أزمة سيناء العين السخنة، ولاحقه النائب محمد أنور السادات بعدة استجوابات داخل البرلمان تضمنت اتهامات واضحة، الاستيلاء علي الميناء وإهدار المال العام لكن مصير هذه الاستجوابات كان ثلاجة فتحي سرور في مجلس الشعب مجاملة لجمال مبارك.

- ما لا يعلمه أحد أن طنطاوي كان الرجل الخفي وراء إنشاء مصنع أجريوم وهو الذي اقترح علي أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق أن يكون المصنع في دمياط، وكان يضغط بقوة من أجل وجود هذا المصنع، لأنه ببساطة كان يمتلك إحدي الشركات التي ساهمت

في دراسة واختيار بعض الأماكن المناسبة لإنشاء مثل ذلك المصنع الملوث للبيئة الذي تصدي له أبناء المحافظة في ظل تخاذل المحافظ محمد فتحي البرادعي الذي تم تعيينه وزيرًا في حكومة شفيق مؤخرًا.

لم ينس جمال صديقه عمر طنطاوي عند زفافه، فقد قام الوريث السابق بتجهيز شقة صديقه بجميع الأجهزة المنزلية والكهربائية ومجموعة من التحف الفنية، من نفقات قصر الرئاسة ويذكر أن جمال تعرف ولأول مرة علي زوجته «خديجة الجمال» في شركة «الكيان» لاستصلاح الأراضي التي يمتلكها شريف طنطاوي شقيق عمر، وهي الشركة التي تقع في ١٥ شارع الجزيرة الوسطي بالزمالك وهي نفس الشركة التي حصلت علي ٣٥٠٠ فدان بوادي النطرون بأمر مباشر من جمال مبارك.

لم تقف المجاملات عند هذا فقد منع جمال مبارك فضيحة مدوية من صديقه بعد أن قام حي قصر النيل بتحرير محضر شرطة ضد شركة «الكيان» حيث اتفق شريف طنطاوي مع سلطان أدهم ـ نجل كمال أدهم مدير المخابرات السعودية السابق ـ علي تأجيره شققًا بالدور العاشر بعمارة ٩ بشارع رستم بجاردن سيتي مقابل ٧٠ ألف جنيه شهريا لتحويلها إلي مقر جديد للشركة وتولي المقاول أحمد مجدي تجهيز الشقق الخمس، إلا أن الحي قام بإغلاقها بالشمع الأحمر وحرر المحضر رقم ٦٥٨٤ لسنة ٢٠١٠ جنح قصر النيل وبدأت التحريات لمعرفة المسئول عن تلك الشركة، وكانت المفاجآت أن صاحب الشركة هو نفسه المقاول الذي قام بتجهيز الشقق الخمس.. فتم إغلاق القضية بتعليمات مباشرة من جمال مبارك وحبيب العادلي.

وحينما أدرك طنطاوي أن النظام سقط استقل طائرته الخاصة وفر هاربًا ليلة تنحي الرئيس مبارك إلي لندن.

**عمر مهنا:**

بدأ موظفًا بأحد البنوك وأصبح بصداقته أحد المحتكرين لصناعة الأسمنت ثم رئيسًا لبعثة طرق الأبواب التي تفاوضت مع الإدارة الأمريكية لسنوات لتمرير مشروع التوريث.

كان هذا الرئيس هو عمر مهنا أحد أعضاء «شلة» جمال مبارك والذي عمل كهمزة

الوصل بين القاهرة وواشنطن لتمرير عملية التوريث التي قضت عليها ثورة ٢٥ يناير، وهو واحد من مجموعة «البنك العربي الإفريقي» التي ضمت منذ عام ١٩٩٧ نخبة من الشخصيات التي لعبت دورًا ضخمًا بل ومؤثرًا في الحياة الاقتصادية وهو عضو مجلس إدارة في ذات البنك الذي تملك دولة الكويت ٤٩٪ من رأسماله ومصر ٤٩٪ بينما يملك المساهمون نسبة ٢٪ وبينهم جمال مبارك، ومن نفس المجموعة يأتي (هاني سيف النصر) رئيس الصندوق الاجتماعي للتنمية، وانبثقت عنها مجموعة أخري تسمي «مجموعة البنك المصري الإفريقي» الذي كان عمر مهنا عضوًا منتدبًا به وأسماء أخري مثل حسام بدراوي وشفيق جبر وقد تحاربوا جميعًا بعد احتدام أزمة المجموعة الأولي مع الجانب الكويتي.

سيطرة عمر مهنا باعتباره صديقًا لجمال مبارك وزميله لفترة في عضوية مجلس الإدارة علي مقاليد الحياة الاقتصادية باعتباره صاحب خلفية بنكية إذ يعد مهنا من أنجب تلاميذ مدرسة القروض، كان يمثل شركة «لافارج» الفرنسية التي اشترت مصنع السويس للأسمنت الذي يسيطر علي صناعة الأسمنت في مصر واعتبرته النيابة العامة ضمن آخرين من المحتكرين لهذه الصناعة، بناء علي تحويل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية «٦» شركات للنائب العام، تم اتهامها جميعًا بالاحتكار وتغريمها ١٠٠ مليون جنيه وكان ضمنها السويس للأسمنت التي كانت المحرك الرئيسي للبورصة قبل صدور القانون ٩٢.

علي خلفية تلك الغرامة توترت العلاقة بين الوزير رشيد محمد رشيد وعمر مهنا باعتباره أقرب الأصدقاء إلي جمال ولا يصح فرض مثل هذه الغرامات علي مصانعه، وتدخل جمال بالفعل لفض الاشتباك بين مهنا ورشيد وأقنع جمال صديقه بأن تلك الغرامة «حاجة تافهة» لكن مهنا لم يترك «رشيد» يهنأ بهذ الانتصار فأوعز إلي أحمد عز أن يتصدي بقوة لتعديلات قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وهي المادة الخاصة بإعفاء «المبلغ» من العقوبة واستطاع عز أن يكسر شوكة «رشيد» في مواجهة داخل البرلمان غاب عنها الأخير بحجة أنه يقضي أجازة في أوروبا. ولكن تناثرت الأوقاويل حول عمل بعثة طرق الأبواب لأمريكا وتساءل البعض: من الذي خول لـ«عمر مهنا» مناقشة أمور خاصة بالحكم في مصر منها المعونة الأمريكية والتسليح وهذا هو الأهم وأيضًا صحة

الرئيس ومن يحكم بعده؟

وهذه الأقاويل جعلت أجهزة سيادية في حالة غضب شديد بعد أن تناقلت تقارير مخابراتية عن أن بعثة طرق الأبواب لأمريكا تكتب تقارير «استخباراتية» عن المجتمع المصري كل عام مؤكدة أن هدف البعثة الأساسي هو سياسي وليس اقتصادي.

وعندما سافر جمال مبارك في عام ٢٠٠٦ إلي أمريكا وقابل مدير الأمن القومي وزير الخارجية واجتمع مع جورج بوش في المكتب البيضاوي برر مهنا ذلك كله بأن جمال كان في طريقه لتجديد رخصة طائرته الخاصة علمًا بأن «مهنا» سبق جمال إلي واشنطن في تلك الزيارة لتمهيد أجواء المفاوضات حول ملف «التوريث» مع المسئولين هناك، وهو ما رصدته أجهزة المخابرات المصرية.. بعد سقوط النظام.. فر هاربًا إلي أمريكا.

**معتز الألفي:**

بدأ حياته موظفًا في مجموعة «الخرافي» الكويتية. وأجبر شركة مصرية علي دفع ١٠٥ ملايين دولار لها دون حق عندما أصبح صديقًا لنجل الرئيس.

مع خطوات جمال مبارك الأولي لعالم السياسة ومساعدة أبيه في حكم مصر كان إنشاء حزب سياسي مواز للحزب الوطني وهو «حزب المستقبل» الفكرة المسيطرة علي عقل جمال، بينما كان الممول الرئيسي لذلك الحزب هو أحد أعضاء شلة نجل الرئيس السابق.. معتز الألفي.

تحولت فكرة إنشاء الحزب إلي جمعية أهلية غير حكومية حملت اسم جيل المستقبل لتضم أسماء لم تكن بارزة في ذلك الوقت مثل أحمد عز وأحمد المغربي ورشيد محمد رشيد ومحمود محيي الدين وجلال الزوربا وعبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة «إتش إس بي سي» وشريف والي وهشام الشريف وجميعهم رجال أعمال من الأوزان الثقيلة.

ترأس جمال مبارك إدارة الجمعية ومنح منصب نائب الرئيس إلي معتز الألفي صاحب مجموعة أمريكانا الشهيرة ورئيس شركة تيزي أوشن للطاقة وصاحب توكيلات أخري مثل «كنتاكي» و«هاينز» والعضو المنتدب للشركة القابضة المصرية الكويتية ورئيس

مجلس إدارة شركة مصر للدواجن ونائب رئيس مجلس إدارة في شركة الدلتا للتأمين، بجانب عشرات من العضويات في القطاعات والاتحادات المختلفة فهو رئيس لجنة تطوير المواد البشرية بالمجلس الرئاسي المصري الأمريكي حتي عام ٢٠٠٤ وترأس اللجنة المالية في أمانة سياسات صديقه جمال.

وقع الاختيار علي معتز الألفي لمنصب نائب رئيس الجمعية بعد أن تام عاطف عبيد بترشيحه للرئيس مبارك لدعم أنشطة جمال مبارك الحزبية والاجتماعية.

أطلق المقربون من جمال مبارك لقب وزير مالية «الوريث» علي معتز الألفي نظرًا لأنه كان يصرف ببذخ علي جميع الأنشطة التي تقوم بها جميعة جيل المستقبل بدءًا من دعم البرامج التمويلية المعروفة باسم اكتساب المهارات الأساسية التي يدفع الطالب مبلغ ٢٥٠ جنيهًا علمًا بأنها تتكلف أكثر من ألفي جنيه في ذلك الوقت منذ بدء عمل الجمعية في ٩٨، علي أن يتحمل الألفي تكاليف «الكورسات» المدعومة من شركات دولية عديدة مثل «مايكروسوفت» و«الكاتيل» و«أوراكل» بهدف واحد هو إرضاء نجل الرئيس.

بدأ معتز حياته موظفًا بمجموعة شركات جاسم الخرافي بالكويت، ثم عاد إلي مصر لينشئ شركة للصناعات الغذائية، وأسس شركة الدلتا للتأمين بتمويل من الخرافي وفي ٢٠٠٨ تم انتخابه ليشغل منصب نائب رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة ليصبح أول مصري يشغل هذا المنصب منذ تاريخ إنشاء الجامعة، وذلك بدعم من مؤسسة الرئاسة نظير خدماته لنجل الرئيس.

هذا الدعم مكن معتز من الاقتراض من البنوك المصرية دون ضمانات سوي قربه من نجل الرئيس حيث بلغت هذه القروض ٢ مليار جنيه، ولا يعرف علي وجه الدقة هل تم تسديد هذه المبالغ أم لا؟ حيث لم يفصح طارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري عن أي تسوية مع رجل الأعمال معتز الألفي، ومن المعروف أن طارق عامر عضو بأمانة السياسات وصديق لمعتز الألفي، جمع بينهما صداقة نجل الرئيس.

حظي الألفي بالقوة والنفوذ المستمد من البيت الرئاسي واستطاع أن يكون إمبراطورية مترامية الأطراف.

ورغم أنه لا يهوي الظهور الإعلامي إلا أن واقعة حدثت عام ١٩٩١ ألقت بظلالها

عليه حيث كان هو بطلها بامتياز، ففي يناير ٩١ وقعت شركة الخرافي عقدًا مع شركة النصر للمسبوكات علي توريد إنتاج الشركة من المواسير إلي دول الخليج باستثناء الكويت في مقابل حصول «الخرافي» علي نسبة ٥٪ عمولة نتيجة التسويق للمنتجات شريطة تحقيق نسبة مبيعات تقدر بنحو ٥ ملايين دولار، عن السنة الأولي، تصل للضعف في السنة الثانية لكن شركة الخرافي لم تستطع تحقيق نسبة المبيعات المتفق عليها بل قامت بتسويق صفقة واحدة مقدرة بنحو ٢٨ ألف دولار، بدلاً من ٥ ملايين دولار، وفشلت في تحقيق المبيعات المطلوبة، وعلي الفور قامت النصر للمسبوكات بفسخ التعاقد بينما تظلمت «الخرافي» وطالبته بعمولة ١٠٥ ملايين جنيه عن مبيعات لم تتحقق، ولجأت إلي محاكم الإمارات التي قضت برفض القضية بناء علي النسبة المطلوبة من الشركة في التسويق ليظهر دور معتز الألفي الذي تدخل لرد المليون ونصف للخرافي بعد ضغطه علي عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وقتها حيث قام الألفي بإرسال خطاب لعبيد يطالبه بالتدخل الفوري لصالح الخرافي، والضغط علي النصر للمسبوكات لتسديد المبلغ المطلوب وفاء لرجل الأعمال الكويتي الذي بدأ الزلفي حياته في مجموعته ثم مول بعض مشاريعه في مصر فيما بعد وبدلاً من فتح تحقيق في هذه الواقعة ومعاقبة الألفي وعبيد ساد التجاهل التام لواحدة من وقائع فساد شلة جمال مبارك عندما حدثت الثورة لم نعد نسمع له حسًا ويقال إنه يفاوض الخرافي علي سحب استثماراته من مصر.

### طاهر حلمي:

طاهر حلمي الرجل الخفي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي يعتبر محاميا لعائلة مبارك وله تعاملات كثيرة مع الأمريكان لأنه يحمل الجنسية الأمريكية وكان قد تردد عن ترشيحه للكونجرس الأمريكي لأنه لديه أصدقاء كثيرون أعضاء في الكونجرس.. يعيش طاهر حلمي الآن في أمريكا ولم يبق في مصر دقيقة واحدة حينما سمع صوت القنابل المسيلة للدموع قبل أحداث ٢٥ يناير.

### محمد شفيق جبر:

محمد شفيق جبر رجل الأعمال المعروف الذي كان يطلق عليه ملك المقطم..

وأزكي رجال جمال مبارك.. والسمسار الأعظم الذي كان يعرف نفسه علي أنه المستشار الاقتصادي لجمال مبارك.. فقد هرب بعد الثورة بعد أخذ طائرته وفر هاربًا إلي هونج كونج.. ويتناوب في الإقامة بينها وبين التشيك وليس الولايات المتحدة الأمريكية كما قال البعض لأنه مرتبط بأعمال هناك وله استثمارات واسعة ويشارك كثير من رجال الأعمال سواء في التشيك أو هونج كونج.. ذهب «شفيق جبر» للخارج.. لكن هناك بلاغات كثيرة مقدمة ضده بخصوص أرض شركة «إعمار» المقطم وتم تحويلها للنيابة.

**محمد كمال:**

الذي كان كمال الشاذلي أمين تنظيم الحزب الوطني ووزير شئون مجلس الشعب والشوري في مؤتمر الحزب الوطني عام ٢٠٠٣ يناديه طوال الوقت بالأخ أحمد كمال،وفي عام ٢٠٠٤ تولي كمال مسئولية المنسق الإعلامي للمؤتمر العام للحزب الوطني، ليقفز علي مقعد المتحدث الإعلامي للجنة السياسات. وبعدها بعام صار مسئول الإعلام في حملة مبارك الانتخابية قصة لقائه بجمال مبارك تحمل وجهين، الأول غير رسمي: يؤكد أن محمد كمال «صنيعة» علي الدين هلال أستاذ العلوم السياسية الذي ساعده ليسافر لأمريكا،وينال درجة الدكتوراه من جامعة «جونزهوبكز»، وكان موضوع رسالة الدكتوراه دور الكونجرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.. ودراسة حالة في الشرق الأوسط ونجح كمال في الاختبار، واستطاع أن يرتب لقاء جمع بين جمال مبارك وأعضاء بالكونجرس الأمريكي ليتم استدعاؤه إلي القاهرة، وليعمل بشكل معلن علي الإسراع بقطار التوريث. أما السيناريو الرسمي للقاء جمال وكمال: فيأتي علي لسان الأخير والذي يقول تعرفت علي جمال مبارك لأول مرة خلال لقاء دعا إليه الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي وقتها، وضم اللقاء أعضاء من هيئة تدريس اقتصاد وعلوم سياسية، وقد طلب مني الدكتور محمود محيي الدين وهو زميلي في الكليه -يقصد الاقتصاد والعلوم السياسية- وبتكليف من جمال مبارك - دراسة تطوير المبادئ الأساسية للحزب استعدادا لمؤتمر ٢٠٠٢ ، ويستطرد محمد كمال شهد هذا المؤتمر تأسيس أمانة السياسات وطلب مني جمال أن أصبح عضوا فيها ورئيسا للجنة شبابها.وأصبح كمال المنظر السياسي للوريث وأصبح اسمه ملء السمع والبصر وتمتلئ حقيبته الشخصية بالعديد من المناصب الهامة مثل أمين التثقيف السياسي

بالحزب الوطني، وعضو المجلس القومي للشباب، ونائب رئيس المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وعضو مجلس الشورى وكلها مكتسبات كان سيظل يجاهد طوال عمره ليحصل علي إحداها لولا قربه من الوريث. ويظهر التناقض واضحا في رفض أمين التثقيف السياسي بالوطني للكوتة، هذا ما أكد عليه من قبل ولكن نفس الحزب هو من أقر كوتة للمرأة وخصص لها ٦٤ مقعدا في انتخابات مجلس الشعب القادمة كما قال دون مواربة أنا ضد الكوتة فماذا حدث إذن!

هل هي مصلحة الوريث التي جعلته يصمت إزاء ماجري أم أنه تعود علي الصمت وتبرير ما يستجد من أحداث سياسية ليس بالضرورة أن يشارك في صنعها؟ إذا كان أحمد نظيف قد وصف الشعب المصري بعدم النضج السياسي فإن محمد كمال قال ماهو أبشع بل وحكم علي أجيال قادمة بالجهل، فقد أكد لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية إن الشعب المصري في حاجة للتثقيف ولعدة أجيال قادمة وكان عليه أن يسأل نفسه كيف نوفر لكل مواطن مصري أستاذ اقتصاد وعلوم سياسية حتي يثقفه سياسيا مثلما فعل هو مع جمال مبارك وهل أفلح هو في تثقيف وتخطيط مستقبل جمال مبارك بالفعل؟

أم أنه هو وشلة السوء المحيطة به تدفع بالوريث في طريق الهلاك؟ كمال دائما ينفي أنه التقي جمال في واشنطن مع أنه مهندس الصفقات السرية بين الأمريكان والوريث يقول محمد كمال إن المرة الوحيدة التي التقي فيها جمال بواشنطن كانت علي عشاء عمل وكان كل واحد منهما في شأنه مع أن أمره افتضح مؤخرا فقد ذهب يمهد لزيارة جمال مبارك الأخيرة لأمريكا وتردد أن جمال التقى مع أعضاء بالكونجرس الأمريكي بترتيب من محمد كمال فهل إسراع قطار التوريث هو سبب الإعلان؟ أم أن جوقة الوريث بدأت في العمل بوجه سافر وأعلنت عن نفسها مع أن أمين التثقيف بالوطني دائما ما يؤكد أن سيناريو التوريث وهمي ولا وجود له.

# قصة انهيار آل مبارك

الفصل الثالث

# كواليس أحداث الثورة من داخل القصر الجمهوري

## اجتماع بين مبارك ووزراء الوزارات السيادية قبل ٢٥ يناير

بعد تردي الأوضاع في تونس، وانتحار الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإشعال النار في جسده بعد إهانته على يد ضابطة الشرطة التونسية فادية حمدي بعد صفعة على وجهه، فكانت لهذه الحادثة عظيم الأثر في نفوس التونسيين، ومع النيران التي أحرقت هذا الشاب اشتعلت نيران الثورة التونسية التي أسقطت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وكانت مصدرا لإلهام شعوب عربية أخرى ثارت ضد حكامها،وبعد انتصار ثورة تونس، شاهدنا العديد من حالات الانتحار في العديد من الدول العربية، فبعد ١٨ يوماً من إشعال البوعزيزي النار في جسده، أضرم على الأقل ٥٠ مواطناً عربياً النار في جسدهم لأسباب اجتماعية متشابهة تقليدا لاحتجاج البوعزيزي، ففي مصر بعد انتحار عبده عبد المنعم حمادة أول حالة انتحار فقام بإشعال النار في جسده أمام مجلس الشعب احتجاجاً على غلق مطعمه، تلاه ١٣ حالة انتحار خلال أيام قليلة نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية ألمت بهم، وخرجت تصريحات رسمية تفيد بأن المنتحرين مرضى عقليين ولا يجب استخدام تلك الحوادث لأهداف سياسية، والحقيقة أن الحكومة دائماً كانت تتكبر وتتعالى ولا تعترف بأن سبب انتحار هؤلاء هو تقصير الحكومة في عملها وانتشار الفساد والظلم والاستبداد، فهي ليست أهدافاً سياسية كما يقولون ولكنها أهدافاً آدمية، ولم تحاول الحكومة تصحيح الأوضاع في الدولة بدلاً من اتهام هؤلاء المنتحرين بأنهم مرضى نفسيين، ولم يتعلموا من درس تونس، وظنوا أنهم أكبر وأكثر سيطرة وسطوة من النظام الحاكم في تونس.

ولكن بعد إحساس الشعب المصري بالتفاؤل وأنه ليس من المستبعد إزالة هذا النظام بكامله بعد إزالة نظام مستبد في تونس لا يختلف كثيراً عن الوضع في مصر، بل إن الوضع الاقتصادي في تونس أفضل كثيراً من مصر، أي أن مصر أولى بالقيام بثورة ضد النظام من قيام التونسيين بثورتهم، وعلى إثر ذلك تعالت الأصوات على بعض المواقع وعلى لسان بعض المعارضين من ضرورة التغيير، فإما قيام النظام الحاكم بتغيير سياساته وأهدافه وخططه جذرياً، وإما تغيير هذا النظام نفسه، وكان الحل الثاني هو الأولى بالاتباع نظراً لتعنت مبارك وأعوانه لسياساتهم وأهدافهم وعدم إنصاتهم لأي رأي يخالف رأيهم وأفكارهم.

وبعد قيام صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيس بوك، وحركة «شباب ٦ إبريل»، وحركة«كفاية» بالتنسيق فيما بينهم على حشد أكبر عدد من المظاهرات يوم ٢٥ يناير، عقد الرئيس حسني مبارك اجتماعاً يوم ٢٠ يناير مع اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة، واللواء حبيب العادلي وزير الداخلية، والدكتور طارق كامل وزير الاتصالات ، والسيد أنس الفقي وزير الإعلام، والمشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع.وانتهى هذا الاجتماع إلى أن المظاهرات ستكون سلمية وستنتهي بعد ساعات من تجمعها كما جرت العادة في المظاهرات السابقة.

قام رئيس الوزراء أحمد نظيف في السابع والعشرين من يناير باقتراح على رئيس الجمهورية أن يقوم ببعض التنازلات كحل مجلسي الشعب والشورى ورفع الأجور وتخفيض أسعار السلع الغذائية، ولكن حدث اتصال تليفوني بين مبارك والعادلي، وقال العادلي لمبارك أنه لا يجوز إعطاء أي تنازلات فلم يفت غير يومين اثنين، ويجب انتظار حتى يوم الجمعة ونحن قادرون على إنهاء تلك الأزمة. وكان هذا التباطؤ هو السبب الأساسي في ازدياد اشتعال الأزمة، وتعنت المتظاهرين نظراً لشعورهم بالتجاهل المستفز من جانب القائمون على هذا البلد، فلو تحلى مبارك ومن حوله بقليل من التواضع وقدموا بعض التنازلات – وهذا التنازل من خير وثروة مصر وليس من ثرواتهم الشخصية التي نهبوها من أرض مصر دون وجه حق– لكانت الثورة قد أجهضت، ولكن هيهات أن يقدموا أي مصلحة للشعب المصري، فاعتادوا على قهر وذل الشعب المصري، وحمداً لله أنهم لم يقدموا أي تنازلات حتى لا يتم إجهاض الثورة.

**جمال مبارك يأمر بدفع الأسود والنمور على المتظاهرين:**

وبعد أحداث جمعة الغضب وانسحاب الأمن من الشوارع كان كل من في مصر يفكر بطريقته، فالثوار يفكرون بكيفية الضغط على مبارك لجبره على ترك الحكم، وكل واحد في السلطة يفكر في كيفية إثبات ولائه، وذلك عن طريق منع اهتزاز كراسيهم ومناصبهم حتى لو اضطرهم ذلك لقتل المئات وربما الألوف من خيرة شباب مصر، وعلى إثر هذه المبارزة في خلق وابتكار الخطط الجهنمية – ووفقاً لما ذكرته صحيفة الفجر نقلاً عن صحيفة العربي الناصري– فقد طلب جمال مبارك نجل الرئيس مبارك من حبيب العادلى وزير الداخلية فتح أقفاص الحيوانات المفترسة بحدائق الحيوانات وإطلاقها في

الشوارع في المدن المصرية، هذا المطلب الإجرامي جاء في سياق زيادة حالة الفزع والرعب في قلوب المصريين خاصة بعد انسحاب الشرطة من الشوارع وإطلاق المساجين والبلطجية على الشعب المصري، وقال أحد ضباط الحراسة الشخصية للعادلى أنه كان حاضراً للقاء ضمه هو وجمال مبارك، وأن جمال مبارك طلب منه التصرف بسرعة والهجوم على حدائق الحيوان وفتح أقفاص الحيوانات المفترسة بالتزامن مع حملة ترهيب إعلامية سيتم إخطار أنس الفقي بها لتنفيذها على شاشات التلفزيون، من خلال الإلحاح على الناس لتخويفهم من الحيوانات المفترسة التي تجرى في الشوارع لإجبار المتظاهرين على الانسحاب من ميدان التحرير، الطريف أن العادلى اقتنع بخطة جمال مبارك الجهنمية وأشاد بذكائه وقدراته على ابتكار وسائل تخويف مبتكرة. وعندما حاول العادلى نقل تلك الأفكار لضباطه لتنفيذها لم يجد حماساً كافياً منهم، بل وأنهم أبدوا مخاوف من تعرض الحيوانات المفترسة لعناصر الشرطة التي تقوم بإطلاق النار في الشوارع وتخويف الناس، كما أن ذلك سيعرض الحيوانات نفسها للقتل لأن الناس ستضطر لضربها بالنار وقتلها، وأخبروا العادلى أنها خطة غبية وستسبب فضيحة لهم ولن تحقق أي نتائج. وحينما علمت مؤسسات سيادية بالخطة الإجرامية جرى تشديد الحراسة على حدائق الحيوان.

### المشير لمبارك: هل تريد من الجيش ضرب المواطنين؟

عندما طلب الرئيس مبارك من المشير طنطاوي مساء جمعة الغضب ٢٨ يناير نزول القوات المسلحة بعد أن استنفذ جهاز الشرطة قواه واستعصي عليه مواجهة مظاهرات الغضب المتزايدة فإن القوات العسكرية التي نزلت إلي الشارع كان معظمها دبابات ومصفحات مدرعة وهي في التعبير العسكري ـ قوات ميدان ـ وليست قوات اشتباك، وقد لفت ذلك نظر مبارك وسأل المشير طنطاوي سؤالا مباشرا عن هذه القوات، وكان رد طنطاوي: وهل تريد من الجيش أن يضرب المواطنين؟! ولم يكتف المشير طنطاوي بالتلميح وإنما عمد إلي التصريح من خلال البيان الذي أصدره المتحدث الرسمي بلسان ـ وزارة الدفاع ـ يوم أول فبراير مع ملاحظة أن المشير طنطاوي هو وزير الدفاع. وقد كان هذا البيان هو الوحيد الذي صدر عن وزارة الدفاع بينما صدرت البيانات التالية اعتبارا من يوم ١٠ فبراير باسم المجلس الأعلى.

### تعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس:

وبعد اليوم التالي لجمعة الغضب، بات من الأكيد عدم قدرة الشرطة وفشلها في مواجهة الثوار، وازدادت حده مطالبة مبارك بالرحيل، ففكر الرئيس مبارك ومن حوله في إيجاد مخرج لتلك الورطة التي لم تكن في الحسبان، فقرر أن يقدم بعض التنازلات من بينها أن يعين نائباً له، بعد أن ظل طيلة الثلاثون عاماً رافضاً تعيين نائباً له، بل وتعرض لإهانة الشعب المصري كافة حين تم سؤاله في أكثر من حوار عن مدى إمكانية تعيين نائباً للرئيس فقال: لم أجد في الشعب المصري شخص يصلح لهذا المنصب، ولكنه كان يخشى من أن يعين نائباً له ويستطيع هذا النائب أن يلفت الأنظار له ويكون شعبية، وهذا ما لا يرضاه مبارك فكان يحب دائماً أن يكون هو اللاعب الوحيد في الساحة، ولا أحد يظهر غيره. على أي حال فبعد الإصرار من المتظاهرين على رحيل مبارك، رأي مبارك أن يعين نائباً له، وفكر في من حوله فرأي أن أفضل شخص هو المشير محمد حسين طنطاوي، وذلك لسببين حتى يؤمن له الوجود الآمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستطيع أن يخمد تلك الثورة الشعبية، ولكن المشير رفض بشدة وأصر على ذلك،وحاول مراراً بعد ذلك ولكنه أصر على رفضه، ففكر في صديقه الثاني، ألا وهو اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة، وفي يوم ٢٩ يناير عينه نائباً له، وبعد أن طلب من حكومة الدكتور أحمد نظيف تقديم استقالتها، كلف الفرق أحمد شفيق بتشكيل الوزارة الجديدة، وحاول مرة أخرى تعيين المشير نائباً لرئيس الوزراء، ولكنه رفض مره أخرى، وأصر على كونه وزيراً فقط، وفي يوم حلف اليمين للوزارة الجديدة؛ نودي على المشير طنطاوي باعتباره وزيراً للدفاع ونائباً لرئيس الوزراء، ولكن ومع اعتراض المشير على ذلك، قام زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية بتغيير القرار في اليوم التالي.

### لقاء الإخوان بعمر سليمان:

أصدر الطاغية المخلوع مبارك تكليفاً لعمر سلمان بأن يتفاوض مع القوى الوطنية يوم ٣١ يناير، وبالفعل بدأ سليمان سريعاً وكان أول لقاء سري مع الإخوان شارك في التحضير له أفراد من المخابرات والجماعة الإسلامية! وهنا أكشف جزءاً آخر لأول مرة، عن هذا اللقاء غير المسبوق، ففي يوم ١ فبراير ذهب د/ سعد الكتاتني ود/ محمد

مرسي للقاء عمر سليمان في اجتماع مغلق ضم ثلاثتهم!

وكان الحديث عندها عن سحب الإخوان لشبابهم من التحرير وتهدئة الأمور في حين يكون المقابل هو حصول الإخوان على الشرعية الفعلية عن طريق ترخيص جمعية والإفراج عن خيرت الشاطر.

عاد الكتاتني ومرسي إلى مكتب الإرشاد بنتيجة المفاوضات، وهنا يجب أن نذكر أن وقوع موقعة الجمل لم تنقذ الثورة فقط من الاستمرار بل أنقذت الإخوان من أن يعقدوا أسوأ اتفاق في تاريخهم.

اجتمع مكتب الإرشاد وخشي الكثير منهم من استكمال الاتفاق، وأقسموا على المصحف ألا يخرج هذا الكلام مطلقاً للنور ولا يعرف به أحد من مجلس الشورى العام حتى لا يثوروا عليهم.

وظل عمر سليمان يجتمع بعد موقعة الجمل مع القوى الوطنية، وعندما سئل في أحد المؤتمرات الصحافية عن سبب عدم حضور الإخوان المفاوضات، قال واثقاً: «إنهم يفكرون وسيلحقون بنا».

ولم يكن يعرف أحد في بر مصر أن كلام عمر سليمان لم يكن كلاما في الهواء بل كان الرجل يعلم أنهم سيحضرون مرة أخرى. وبالفعل اجتمع عمر سليمان مع الكتاتني ومرسي أمام الكاميرات في اجتماع موسع يوم ٦ فبراير ضم بعض القوى الوطنية، من دون الرجوع مرة أخرى لمجلس الشورى العام. وهنا سجل عبدالمنعم أبو الفتوح فيديو وبثه على اليوتيوب يندد بهذا اللقاء ويصف قيادة الجماعة بأنها تعيش في دور المضطهد الذي لم يعلم أن هناك ثورة قامت وأن الدنيا تغيرت.

واجتمع مجلس الشورى العام بتاريخ ١٠ فبراير، وهنا حدث ما كان غير متوقع على الإطلاق، فقد ذل لسان الدكتور محمد مرسي عندما طلب أعضاء مجلس الشورى معرفة ما حدث من دون الرجوع إليهم في لقاء ٦ فبراير، فقال مرسي إننا لم نتطرق لماكنا توصلنا إليه في اللقاء الأول، فانتفض الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح وقال: هوكان فيه لقاء أول يا 'بديع'؟ أنت بتعملوا إيه في تاريخ الجماعة دي؟! حرام عليكوا، أنتم لازم تتحولوا للتحقيق. وغادر الاجتماع غاضباً وانصرف.

الطريف في الأمر والعهدة على الراوي، أن أبو الفتوح وهو في قمة انفعاله قال أحد أعضاء مجلس الشورى لزميله، كيف يقول أبو الفتوح للمرشد يا 'بديع'؟! من دون أن يقول له يا فضيلة المرشد أو حتى الدكتور بديع! (جريدة القدس العربي- ١ فبراير ٢٠١٢).

وفي حوار للدكتور / محمد حبيب المرشد العام للإخوان المسلمين السابق لجريدة اليوم السابع، نشر بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠١٢ عن تلك الواقعة وعمل صفقات مع عمر سليمان للانسحاب من الميدان نظير خروج خيرت الشاطر، تم سؤاله:

**س: كنت مازلت عضوا بمجلس شورى الإخوان عند صدور قرار الجماعة بعدم الدفع بعضو لمنصب الرئاسة في اجتماع بتاريخ ١٠ فبراير، ماذا حدث في هذا الاجتماع؟**

حبيب: أنا رفضت حضور هذا الاجتماع وكان من المفترض أن يعقد اجتماع بيني والدكتور بديع، ولم أكن مشاركا فيه، لكن الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح حكى لي ما حدث، وهو أن عددا من الأعضاء اعترضوا على لقاء الدكتور محمد مرسى والدكتور سعد الكتاتنى مع عمر سليمان بهدف الحوار مع القوى السياسية وكنت رافضا لهذه المقابلة لأني أعلم أن سليمان كان يريد شق صف القوى المتواجدة في الميدان مما يؤثر على وحدة القوى.

**س: هل تم استشارة مجلس شورى الجماعة بشأن هذا اللقاء؟**

حبيب: كان هناك أمر آخر، وهو حدوث لقاء بين قيادات الجماعة منفردين مع عمر سليمان قبل هذا اللقاء دون الرجوع لمجلس شورى الجماعة ما أثار غضب أعضاء الشورى، وكان ذلك قبل ٢ فبراير الذي شهد موقعة الجمل.

**س: وما فحوى هذا اللقاء؟**

حبيب: كان محاولة لصرف الإخوان عن الميدان مقابل الإفراج عن بعض القيادات من الجماعة مثل خيرت الشاطر، لكن الشباب رفضوا.. وهذا ما بلغني.

**س: الجدل الذي صاحب اللقاءين «الخفي والمعلن» بين الإخوان وعمر سليمان كانت الجماعة ترد عليه باستمرار مشاركتهم في الثورة يوم موقعة الجمل؟**

هناك أمران أساسيان، أولا: مشاركتهم كان أمرا عظيما في حماية الثورة وإلا لكانت تكررت أحداث شارع محمد محمود، وثانيا: استجابة الجماعة لإصرار الشباب على عدم مغادرة الميدان وهذا أيضا أمر مهم ويحسب لها.

**س: ولكن البعض يرى أن استجابة قيادات الإخوان لرغبة الشباب جاء نتيجة ضغط اللحظة وفقدان السيطرة عليهم؟**

حبيب: هذا طبعا أمر وارد لأنه لو كان هناك إصرار على الانسحاب كان سيأخذ مداه، حتى ولو انسحب جزء بغض النظر عما إذا كان هذا الإصرار صغيرا أم كبيرا، خاصة أن بداية خروج الشباب إلى الميدان مع بداية الثورة كان بتوجيهات وتعليمات من قيادة الجماعة وبالتالي فهم أصحاب القرار.

## ذهاب مبارك لمركز عمليات القوات المسلحة:

وفي يوم الأحد ٣٠ يناير، ذهب الرئيس مبارك إلى مركز عمليات القوات المسلحة حتى يرى خطة توزيع القوات المسلحة بكافة أنحاء الجمهورية، ولم يعلق أو يناقش تلك الخطة، وعلى ما يعتقد البعض أن الهدف الأساسي من هذا التصرف هو التقاط صور لمبارك داخل مركز عمليات القوات المسلحة، وذلك لإيصال رسالة للثوار في شوارع مصر وللمعارضين ولكل من يشكك في خروج القوات المسلحة من تحت سيطرته، والإيحاء بأنه مازال مسيطراً على القوات المسلحة، وأنها الذراع الذي يمكنه البطش بها متى دعت الحاجة لذلك.

وبعد نشر تلك الصور في الصحف في اليوم التالي وإيصال تلك الرسالة للشعب المصري، وفي رد فعل للقوات المسلحة على رسالة مبارك، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان الأول للقوات المسلحة (لم يكن يحمل أي رقم) ويعد هذا البيان استيضاحاً لما رآه الشعب المصري في صحف اليوم السابق والذي جاء فيه:

« إلى شعب مصر العظيم... إن قواتكم المسلحة إدراكاً منها بمشروعية مطالب الشعب وحرصاً منها على القيام بمسئوليتها في حماية الوطن والمواطنين، كما عاهدتموها دائماً، تؤكد التالي: أولاً: إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

ثانياً: عدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإخلال بـأمن وسـلامة الـوطن وتخريـب المصالح العامة والخاصة.

ثالثاً: إن إقدام فئة من الخارجين على القانون بترهيب وترويع المواطنين الآمنين أمر غير مقبول، ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعاً: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم، وقـاوموا أعمـال تخريبهـا، سواء كانت عامة أو خاصة.

خامساً إن القوات المسـلحة عـلى وعـي ودرايـة بالمطالـب المشـروعة للمـواطنين الشرفاء.

سادساً: إن وجود القوات المسلحة في الشارع المصـري مـن أجلكم،وحرصـاً عـلى أمنكم وسلامتكم. وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هـذا الشـعب العظيم الذي لم يبخل على دعمها في جميع مراحل تاريخه المجيد. إننـا نؤكـد أن قـواتكم المسلحة هي الدرع الواقي والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم وحمايته مـن الأخطـار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين عـلى مـر التـاريخ.. فحـافظوا عليه.

حفظ الله مصر وشعبها من كل مكروه وسوء.. والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته».

**المشير قائلاً للرئاسة : إيه التهريج اللي بيحصل ده؟**

وعند حدوث موقعة الجمل وورود أنباء حول هجوم بعض البلطجية على ميدان التحرير، وتصوير الحدث وإذاعته على كافه القنوات الفضائية، وحسب شهادة الأستاذ صلاح منتصر فقد قال له أحد أعضاء المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة : إن هـذا اليـوم كـان الأصـعب والأحرج لدرجة أن المشير محمد حسين طنطاوي استبد به الغضـب وأجـري اتصـالا مـع رئاسة الجمهورية وصرخ في المسئول الذي تحدث إليه قائلا : إيه التهريج اللي بيحصل ده ؟ هو أنا مش مسئول معاكم ؟ ! لو انتم لكم يد في الموضوع ده ينتهي فورا.

**مبارك تنازل وحل مجلس الشعب وحل الهيئة العليا للحزب الوطني :**

بعد موقعة الجمل، تيقن مبارك أنه لا محالة من الخضـوع لطلبـات الثـوار، وكانـت

أولى طلباتهم هي العيش والعدالة والحرية والعدالة الاجتماعية، وتطورت بعد ذلك لتنال من مجلس الشعب وتطالب بحل مجلسي الشعب والشورى، وتطور بعد موقعة الجمل إلى رحيل مبارك، وكان في وقت سابق قبل جمعة الغضب اقترح الدكتور أحمد درويش وزير التنمية الإدارية على رئيس الوزراء تقديم بعض التنازلات منها حل مجلسي الشعب والشورى، ولكن مبارك والعادلي رفضوا أي تنازلات لقول العادلي أنه قادر على إنهاء تلك الاحتجاجات، وكان ذلك قبل جمعة الغضب، أما بعد موقعة الجمل لم يصبح أمام مبارك إلا أن يقدم بعض التنازلات، وكان منها حل مجلسي الشعب والشورى، وكان محمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من مؤيدو حل مجلس الشعب لعله يكون سبباً للخروج من الأزمة، وبالفعل أبلغ سرور سامي مهران أمين مجلس الشعب بتجهيز قرار لحل مجلس الشعب، واتصل سامي مهران بفرج الدري أمين مجلس الشورى بهذا القرار وسأله فرج الدري إذا كان القرار يمس مجلس الشورى فأجابه مهران أن القرار يتعلق بمجلس الشعب فقط، ولكن للأسف لم يصدر القرار وذلك لقوة إقناع صفوت الشريف وأحمد عز فاستطاعوا التدخل بقوة لتغيير مسار هذا القرار، وبالفعل لم يصدر قرار حل مجلس الشعب، وتم حل المجلسين بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في البيان الخامس له بعد رحيل مبارك. وهذا يدل على أن نظام مبارك لم يكن يريد إصلاحا حقيقياً داخل الدولة، وحتى على فرض إذا أراد مبارك أن يصلح ويحسن بعض الأوضاع للمواطنين، فهناك من كان يعارض بشده تلك الإصلاحات، وكان هذا نتيجة فشل مبارك في اختيار أعوانه الذين اختارهم من أفسد الفاسدين، فكان كل هم هؤلاء الأشخاص هو تطبيق السياسات التي تحقق خلود مصالحهم الشخصية وليس مصالح الدولة ولا مواطنيها، وكأن هذه الدولة ملك لهم ولأولادهم من بعدهم.

### تعيين حسام بدراوي خلفاً للشريف وجمال:

بعد أن فشل مبارك ومن حوله من محاولة إظهار عملية التجميل الخادعة والتي لا تسمن ولا تغني من جوع، تيقن مبارك من فشل من حوله والذين هم قيادات الحزب الوطني في هيئته العليا، ففي الخامس من فبراير أقال مبارك الهيئة العليا للحزب الوطني وعلى رأسهم صفوت الشريف وجمال مبارك وأحمد عز، وكان لزاماً عليه أن يعين شخصاً

لديه فكر مختلف من ناحية ومن ناحية أخرى لديه قبول شعبي، فلم يجد أفضل من الدكتور حسام بدراوي والذي كان يعمل أستاذا بقسم النساء والتوليد بكلية الطب جامعة القاهرة، وعضواً في لجنة السياسات بالحزب الوطني، وكان لديه فكر إصلاحي ومعارض لسياسات الحزب، وفي الوقت التي كانت أغلب المعارضة تعد معارضة صورية لإظهار ديمقراطية الدولة، ولم يكن يجرؤ أحد على معارضة الحزب الوطني وجهاً لوجه أو في مقابلاتهم الشخصية، ولكن كان بدراوي يعد معارضاً حقيقياً ويمثل الاتجاه الإصلاحي داخل الحزب. وعلى ذلك عينه مبارك أميناً عاماً للحزب وأميناً للسياسات خلفاً لصفوت الشريف وجمال مبارك، حيث كانت الهيئة العليا للحزب الوطني هي أحد الأسباب الرئيسية لثورة يناير لما شهدته مصر من فساد وتزوير لانتخابات مجلس الشعب، وبهذه التغييرات يتم قطع الشك تماما في مقدرة جمال مبارك على الترشح لرئاسة الجمهورية.

### بدراوي لمبارك: الشعب سيقتحم القصر

في البداية شاهد مبارك بدراوي في حديث تليفزيوني قبل يومين من تعيينه وأعجب بحديثه، وبعدها طلب مبارك مقابلة بدراوي في قصر الرئاسة، وعندما رآه مبارك قال له: كنت أتمنى أن تكون وزيراً ولكن الظروف لم تسمح بذلك، وفي وجود عزمي وجمال مبارك والشريف أبلغ مبارك بدراوي باستقالة هؤلاء من الحزب، وطلب مبارك من بدراوي أن يقبل توليه أميناً عاماً للحزب وأميناً للجنة السياسات، وأعطى له كل الصلاحيات في إدارة الحزب، وله الحق في مقابلة مبارك حينما يريد، ووقتها استشعر مبارك أن المقصود من تعيينه ليس مصلحة الحزب بل مصلحة مصر كلها والتي من وجهة نظرهم أن مصلحة مصر تكمن في وجودهم بالسلطة وليس الرحيل، وعلى بدراوي أن يعمل على هذا، ولكن تناسى مبارك أن هذا الرجل لن يواري مبارك ولا من حوله.

بعد عرض المنصب على بدراوي فكل من حوله نصحوه بالرفض وقالوا له: إن الحكومة تقوم باستغلاله، إلا أن زوجته وأولاده قالوا له: ربما يمكنك أن تساعد الناس بمنصبك الجديد.

ومنذ أن بدأت ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأحس بدراوي بخطورة الموقف فاقترح في اجتماعاته بالحزب أنه يجب أن يقوم الرئيس بإقالة الحكومة وعمل تغييرات جذرية في السياسات الداخلية للدولة، ولكن قيل له بأن تلك الاعتصامات هي مجرد زوبعة في فنجان، وستنتهي خلال يومين على الأكثر، وفوجئ بأن الحكومة وكذلك الرئيس يقدمون تنازلات أقل كثيراً مما يجب، وهذا عمل لا يتمتع بأي ذكاء سياسي.

ومنذ أن بدأ تعيينه كأمين عام للحزب الوطني، طلب من الرئيس أن يقيل جميع قيادات الحزب، وأن يترك له الحرية لكي يتصل بجميع القوى السياسية كما يشاء دون قيود، كما قال له أنه ضد قانون الطوارئ، وضد المعتقلات، وقال له «وأنا أقول لك ذلك من البداية، لأنني لا أقبل بهذا المنصب كي أغير موقفي السياسي إذا كنتم تظنون ذلك».

## مقابلة بدراوي وعمر سليمان

عند العاشرة صباح الأربعاء التاسع من فبراير كان الدكتور حسام بدراوي، دخل القصر الرئاسي قاصداً مقابلة مبارك ولكنه قابل سليمان أولاً، وكان موجوداً في مكتب جديد استحدث له خصيصاً بعد تعيينه نائباً، وقال له بدراوي: إنني خلال الأيام الثلاثة الماضية التقيت بمختلف القوى السياسية، اعتباراً من الوفد والتجمع إلى الإخوان، وعقدت اجتماعات مع سبع مجموعات من الشباب، استمعت لكل مجموعة على حده، وأولادي موجودين بالميدان ولا أستطيع منعهم، وبأمانة شديدة فإن الموقف أخطر كثيراً من أي تصور ولا يعالجه كل ما نقوم به. قال عمر سليمان بهدوئه المعهود: ماذا تقترح يا دكتور؟ قال بدراوي: أن يخرج الرئيس ويوجه اليوم خطاباً يعلن فيه أنه يلبي طلبات الشعب ووعده الذي أعلنه أول فبراير بتعديل الدستور، ويعلن نص الخطاب الذي أرسله لرئيس مجلس الشعب بالتعديلات المطلوبة، وبالتالي يكون جميع سلطاته لنائب رئيس الجمهورية بصورة واضحة لا تقبل الشك، معلناً أنه لم تعد لديه منذ الآن أي سلطة، وينتقل لشرم الشيخ ليقيم هناك، بحيث تقطع عنه المعلومات ويعرف الجميع أنه لم يعد يحكم، وقال يا سيادة النائب: لكي أكون أميناً فإنني لست متأكداً إذا كان ذلك سيساعد على عبور الأزمة.

فكر اللواء عمر سليمان قليلاً وقال: أنا أعرف مبارك جيداً ولكنني لا أستطيع أن أواجهه بما تقول. لا أستطيع أن أقول له تنازل لي عن سلطاتك. قال بدراوي: إنني أمين الحزب، فهل أستطيع بهذه الصفة أن أدعو لاجتماع مع الرئيس في حضور سيادتك وحضور المشير طنطاوي وأقول هذا الكلام؟ قال سليمان: نصيحتي أن تكلمه وحدك، فلست أعرف شخصاً آخر يمكن أن يقول هذا الكلام للرئيس مثلك، على أن تكونا وحدكما. نظر بدراوي إلى التليفون الموجود على مكتب النائب ثم قال: أنا طلبت لقاء الرئيس، فهل أستأذنك في إبلاغ مكتبه أنني في القصر وأريد لقاءه؟ وبالفعل تم إبلاغ مكتب الرئيس، وسُمح له بمقابلة مبارك.

وفي أثناء طريقه من مكتب النائب عمر سليمان إلى مكتب الرئيس، سمع بدراوي وشاهد أبواباً تفتح ووجوهاً تخرج تحاول اللحاق به، فكان زكريا عزمي وأنس الفقي وجمال مبارك، وبينما كان أشرف بكير كبير الأمناء بمكتب الرئيس، يدفعه بصورة واضحة لمكتب مبارك وهو يقول له هامساً: دكتور حسام .. من فضلك لا تقف.. من فضلك ادخل على مكتب الريس على طول وقل له رأيك.

وقبل أن يصل لمكتب الرئيس نادى عليه جمال: إيه يا دكتور حسام فيه إيه؟ ولم يتركه أشرف بكير يرد على جمال.. بسرعة ارتفع صوته: سيادة الريس منتظرك فوراً يا دكتور، اتفضل يا دكتور. قال ذلك وأسرع يفتح باب مكتب الرئيس ليجد نفسه أمام الرئيس وهو يقول له: سيادة الريس بعد إذنك أريد التكلم مع سيادتك وحدك.

سأله مبارك، ما أخبار الحزب؟ قال له بدراوي مندهشاً: حزب إيه يا سيادة الريس، الأهم الآن هو ميدان التحرير. هناك جموع قد نختلف في تقدير عددها، سواء كانوا مائة أو مائتي ألف أو أكثر، لكن المهم هو أن هؤلاء بعد غد الجمعة سيكونون هنا.. أمام القصر .. وعندما يصلون إلى القصر فمن الممكن أن يطلق أحدهم رصاصة أ، يلقي ناراً داخل القصر. قال مبارك بسرعة لو حدث هذا سيضرب الحرس الجمهوري في المليان. قال بدراوي: إذا حدث ذلك تكون سيادتك أعطيتهم الشرعية للإجراء التالي. قال مبارك: يعني إيه هيموتوني؟ قال بدراوي: المهم أنك تستطيع أن تحمي بلدك وشعبك وتعلن أن الوعد الذي وعدت به لتعديل الدستور قد نفذته، وأنك أرسلت فعلاً تكليف

تعديل المواد الدستورية، وأن تفوض نائب الرئيس وتذهب سيادتك فور ذلك لشرم الشيخ، إلى أن تنتهي التعديلات الدستورية وتطلب انتخابات رئاسية مبكرة عند انتهاء التعديلات.

سكت مبارك للحظات قليلاً ثم قال: أنا تسلمت البلد ولم يكن فيها شيء ومستعد أموت علشان بلدي. قال بدراوي: وهناك كثيرون يا ريس مستعدون اليوم أن يموتوا علشان بلدهم، ورجائي أن تأخذ سيادتك القرار الصح.

فكر مبارك قليلاً ثم قال: خلاص، أنا هاشوف القانونيين إذا كان في است[illegible] التعديلات الدستورية. قال بدراوي: يا فندم القانونيون يستطيعون من عينيك معرفة ماذا تريد وينفذونه دون أن تتكلم، قال مبارك مندهشاً: إلى هذا الحد؟ قال بدراوي: وأكثر يا سيادة الريس، ثم إن هذا الموضوع ليس قانونياً وإنما سياسياً. ثم قال له: سيادة الريس... ماتزعلش مني، أنا بأكلم سيادتك وشاوشيسكو أمام عيني.

(شاوشيسكو هو رئيس رومانيا، وقام الشعب عليه بثورة وقبض الثوار عليه هو وزوجته، وتم محاكمتهما سوياً أمام عدسات التليفزيون وتم إعدامهما في نفس الجلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩ وكانت ثمة علاقة شخصية بينه وبين مبارك بحكم منصبهما)

بعد قليل أعلن مبارك أنه موافق على سرعة عمل التعديلات الدستورية المطلوبة، وطلب من بدراوي أن يذهب إلى النائب عمر سليمان ليتصل من مكتبه بالدكتور فتحي سرور، ويتفق معه على الإجراءات المطلوبة للتعديلات، ثم يعود للرئيس ليبلغه بالنتائج.

بعد خروجه من مكتب الرئيس توجه إلى مكتب النائب لعمل الاتصالات التي كلف بها، وما كاد ينقل للواء عمر سليمان ما حدث حتى جاءه من يطلبه للقاء الرئيس، فشعر حينها أن السيناريو في طريقة للنور. وطلب الاتصال بفتحي سرور، الذي فوجئ ببدراوي يقول له أن الرئيس سيرسل إليه اليوم الخطاب الخاص بالتعديلات الدستورية، لأنه سيعلن الليلة أنه سيسلم سلطاته للنائب ويستريح. قال له سرور منزعجاً: بتقول إيه؟ أنا مش عارف أفكر.. أعطني خمس دقائق واتصل بالمستشار سري صيام رئيس محكمة النقض، وبعد دقيقة اتصل به المستشار سري صيام وقال له أنه كان

في اجتماع مع اللجنة الدستورية، فقال له بدراوي: عال، فالرئيس في عجلة من معرفة المواد التي سيتم تعديلها في الدستور. قال المستشار: إن أمامنا أسبوعين ونقول لك التعديلات، قلت له أسبوعين إيه يا سيادة المستشار، الريس لازم يصدر خطاب التكليف النهارده، ولازم يعلن الليلة هذه التعديلات. بعد خمس دقائق عاد المستشار صيام وأبلغ بدراوي أنهم اتفقوا في اللجنة على تعديل ست مواد من الدستور.

**طرد بدراوي من القصر الجمهوري:**

بعد مكالمة المستشار صيام جلس بدراوي في مكتب النائب يكتب ورقة بالمواد التي أبلغه بها المستشار صيام ليسلمها للرئيس، ولكنه فوجئ بموظف من بروتوكول القصر، وقال له بصوت جاف: سيادتك خلاص قابلت الريس اتفضل امشي، قال بدراوي: أمشي أروح فين؟ قال: حضرتك لازم تغادر دلوقتي لأن مهمتك انتهت، قال بدراوي: يا أستاذ أنا أمين الحزب الوطني ومكلف من الرئيس ولازم أدخله دلوقتي، قال: يا دكتور لو سمحت حضرتك لازم تمشي دلوقتي حالاً.

شعر حينها بدراوي بإهانة شديدة، فكتب ورقه للواء عمر سليمان: سيادة النائب تم طردي من القصر الجمهوري وسأغادر الآن. للعلم. وأعطى الورقة لمدير مكتب النائب وهو المقدم حسين الشريف، واصطحبه موظف البروتوكول وكأنه مقبوض عليه إلى داخل الأسانسير ثم إلى باب القصر حتى دخل سيارته، وهو بداخل السيارة فتح زجاج سيارته وقال له بصوت مرتفع: قل لرئيسك أياً كان أنني سأبلغ جميع وكالات الأنباء بأنني استقلت وتم طردي من القصر الجمهوري بسبب الشلة التي حول الرئيس واللي هيودوه في داهية.

وفي السيارة وهو في حالة بالغة من الغضب، اتصل به جمال مبارك: إيه يا حسام إنت فين أنا بدور عليك؟ انفجر فيه .. بتقولي إنت فين.. أنا انطردت يا أستاذ.. إنتوا فاهمين إني هافضل أتقبل إهاناتكم على طول، أنا طالع دلوقتي في التليفزيون وسأقول إنني مقدم استقالتي وعشان إيه وليه. جمال: إزاي حد يطردك؟ الدكتور زكريا عاوز يكلمك. زكريا: إيه يا دكتور حسام ده إنت أمين عام الحزب الوطني... دا إنت اللي تقول لنا اقعدوا أو امشوا. بدراوي: اسمع يا دكتور زكريا، قلة أدب لن أقبلها مرة أخرى، أنتم ناس

ماعندكوش وطنية، وأنا آسف أقول لك هذا الكلام. زكريا: أنا آسف أنا هابوس راسك وهارفد الواد ده ... خد جمال كلمه. جمال: أرجوك يا دكتور علشان خاطري ارجع علشان الريس طالبك.

فكر بدراوي ألا يعود ولكنه أحس أن الريس لا ذنب له بهؤلاء الحمقى المحيطين به، فأمر سائقه بالعودة وبكل احترام قابلوه: اتفضل ... الريس عاوزك.

وكانت الساعة الثالثة عصراً يوم الأربعاء ٩ فبراير، دخلت مكتب الرئيس ووجدت معه النائب عمر سليمان وجمال مبارك، قال له الرئيس مبارك: خلاص يا دكتور حسام.. أنا هاطلع أعلن الخمس مواد التي سأطلب تعديلها وسأفوض نائب الرئيس النهارده. قلت له: أرجوك يا فندم يكون التفويض واضح وأن تركز على أن حضرتك لا تحكم، بعد إذنك ده من حبي وإخلاصي لك. الرئيس: خلاص.. أنا هاطلع بالليل وأنا والنائب بنوضب الإجراءات كلها.

وخرج بدراوي ومعه جمال وزكريا واصطحباه لغرفة بالقصر. وقال له جمال: إيه يا دكتور في إيه؟ هيجت الدنيا كلها كده ليه وخليت الريس يعمل كده؟ قال له: أنا مش قادر أصدق أنكم مش شايفين اللي بيحصل في البلد. قال زكريا: فعلاً معاك حق.. وخرج. وبعد قليل دخل شخص ونادى على جمال مبارك.. وخرج جمال. وتركا بدراوي وحيداً في المكتب.. ومضى أكثر من نصف ساعة وهو وحيداً، فقرر الذهاب، وبالفعل فتح الباب وهم بالخروج ولكن جاءه أشرف بكير كبير أمناء مكتب الرئيس، وقال له: من فضلك يا دكتور ما تمشيش، إذا مشيت كل اللي بنيته هايهدوه.. قال له بدراوي: مرة طردوني ومره خرجوا وقفلوا الباب في وشي وعاوزني أقعد؟ وترك ورقة للنائب أبلغه فيها أنه في انتظار خطاب الرئيس، في الوقت الذي كان أشرف بكير يبدي أسفه من تصرفات جمال وزكريا.

شعر بدراوي أن مهمته قد كللت بالنجاح رغم الإهانة التي واجهها مرتين، ولكن المهم أن الرئيس تقبل كلامه القاسي وتفهمه-على حد تعبير بدراوي نفسه-وصار واضحاً أن مبارك سيخاطب الشعب الليلة ويعلن تفويضه لنائب الرئيس بكل اختصاصاته، وذهب بدراوي لبيته انتظاراً لخطبة الرئيس. وفي الساعة السادسة والربع

مساءً، اتصل المقدم حسين الشريف مدير مكتب عمر سليمان بالدكتور بدراوي، وقال له بصوت حزين: انت مشيت ليه يا دكتور حسام؟ قال له بدراوي: إيه اللي حصل؟ قال غيروا كل حاجة .. ياريتك ما مشيت ... وجلس بدراوي حزيناً وشعر بأنهم لعبوا به، وكان يود أن يرى وجه أحد منهم ليقول لهم أنتم لم تهدموا اتفاقاً ولكنكم هدمتم الرئيس ونظامه.

ووسط خضم تلك الإحباطات التي تعرض لها بدراوي نتيجة تكاتف وتكالب جمال وزكريا على قرارات مبارك، والتي سيكون لها بالتأكيد تأثيراً سلبياً على مصلحة مصر بصفة عامة، فاتصل به وائل غنيم وطلب منه مقابلة مجموعة من الشباب يريدون الحديث معه في أمور البلد وكذلك لإيصال رسالة لمبارك، وبالفعل وافق بدراوي على لقائهم في اليوم التالي.

وصباح الخميس ١٠ فبراير، اجتمع الدكتر حسام بدراوي مع مجموعة من الشباب وكان حاضراً الاجتماع وائل غنيم الذي قام بدراوي بالإفراج عنه من أمن الدولة في السابع من فبراير، وكذلك المخرج الشاب عمرو سلامة، وطلب منه الشباب أن يوصل رسالة للرئيس مبارك بوجوب إعلان تنحي مبارك اليوم وتفويض سلطاته لنائبة فضلاً عن تقديمه اعتذاراً لشهداء الثورة الذين اتهمهم بأنهم عملاء وحاملو لأجندات وخطط أجنبية، فقد يؤدي ذلك لتهدئة الثورات والمظاهرات المنتشرة في ربوع مصر، ولن يقبل الشعب المصري بأقل من ذلك، وأنهم على استعداد للوقوف بجانب الرئيس وهو يلقي خطاب التنحي.

. وانتهى هذا الاجتماع في حوالي الحادية عشرة صباحاً، وقال للشباب أنه سيحدد موعد مع الرئيس ليقابلهم وسيبلغهم بالموعد.

وخرج بدراوي من الاجتماع واتصل بالنائب عمر سليمان وأبلغه برغبة الشباب في لقاء مبارك، مؤكداً على حسن خلق هؤلاء الشاب ولن يتم التطاول من طرفهم على الرئيس، وأن بقاؤه بهم سيجعله يأخذ القرار الصائب، ولكن فاجأه سليمان بأن الرئيس مازال في بيته ولم يصل لمكتبه حتى الآن، وبعد نصف ساعة قام بدراوي بالاتصال بالرئيس مبارك في بيته، وقال له بدراوي: سيادة الريس.. مش احنا اتفقنا امبارح تعلن

خطابك.. الوقت بيتأخر ياريس. ظل مبارك ساكتاً. بدراوي: أنـا قابلـت مجموعـة مـن الشباب الثوريين ولهم طلبات، أول طلب أنهم يريدون مقابلة سيادتك ومستعدين يقفوا وراك أثناء إلقائك للخطاب. الريس: خلاص أنا هاطلع أتكلم النهارده.. خد جمال جنبي كلمه. جمال: إيه يا حسام عامل إيه؟ حسام: ياريت يـا جمـال الـريس يقابـل الأولاد دول ويستفيد بيهم؟. جمال: طب هاشوف وأكلمك. واتصل بعـدها بـدراوي بعمـر سـليمان وأبلغه بما جرى، وكان رأي بدراوي أنه لو التقى الريس بهؤلاء الشباب سيغير رأيه الذي يصله من التقارير التي تصفهم بأنهم مجموعة من الشباب موجهين وممولين من جهات أجنبية، وسيكتشف حينها أن هؤلاء الشباب هم شباب وطنيون.

اتصل به وائل غنيم يصرخ في وجهه: إيه يا دكتور .. أنت بتضحك علينا والـلا إيـه؟ حضرتك بتخدعنا؟ بدراوي: فيه إيه؟ وائل: أمن الدولة كلمـوني وعاوزينـا نـروح لهـم علشان نقابل وزير الداخلية وبعدين ياخدونا نقابل رئيس الوزراء، انتوا بتلعبوا بينا.. إيـه الحكاية بالضبط؟. بدراوي: يا وائل وأقسم لك بالله أنه ليس لدي فكرة عن هذا الكلام. وعلى العموم اعملوا ما ترونه تروحوا أو ما ترحوش ده قراركم. وائل: إحنا مش هانروح أي حتة إلا معاك وحنستناك في فندق سونستا في مدينة نصر. بدراوي: طب أنـا جـايلكم سونستا.

ثم جاءه تليفون من اللواء حسن عبد الرحمن رئيس مباحث أمن الدولة، يبلغه فيه بأن رئيس الوزراء يريد مقابلة هؤلاء «الأولاد»، وأنهم مصرون على عدم التحرك دون موافقة بدراوي، بدراوي: إحنا كده بنقلل من قدرهم يا سيادة اللـواء لأن الموضـوع أكبـر مـن رئيس الوزراء. النهارده الخميس وبكره أنا متوقع مأساة. حسن عبد الرحمن: طب أعمل إيه إذا كان رئيس الوزراء عاوز يقابلهم. فقام حينها الدكتور حسـام بـدراوي بالاتصـال بوائل غنيم وقال له إن رئيس الوزراء يرغب في مقابلتهم وربمـا أراد أن يصـحبهم للقـاء الرئيس وبناء على ذلك وافقوا على الذهاب للقاء الفريق أحمد شفيق الـذي كـان يمـارس عمله داخل وزارة الطيران لاستحالة دخوله مجلس الوزراء نظراً لحشـود المتظـاهرين هناك. وبعد عده دقائق، اتصل به وائل غنـيم وفـوجئ بحشـد ينتظـره في مكتـب رئـيس الوزراء من المصورين والإعلاميين وكذلك بعض الفنانين. وطلـب بـدراوي مـنهم أن ينصرف وائل ومن معه فوراً. ويبدو أنه من الواضح أن الأمن أراد تصوير الشـباب عـلى

أنهم جاءوا يستجدون ويستعطفون سلطات الدولة، وهو ما يرفضه الشباب تماماً.

وحاول الدكتور الاتصال كثيراً بالقصر الجمهوري محاولة منه إقناع مبارك لمقابلة الشباب، ولكن كافة التليفونات كانت مغلقة ولم يرد أحد عليه، فحاول الاتصال بعمر سليمان ولكنهم أبلغوه أنه في اجتماع مع المشير، وكان ذلك قبل تنحي مبارك بيوم واحد، وشعر بأن هذا اللقاء لن يتم، وشعر بأنه يتم استخدامه حسب مزاج النظام، فقرر وقتها أن يقلب الترابيزة عليهم، ففي مقابلة لقناة (بي بي سي) سألته المراسلة عن توقعاته، فأجابها بأن الرئيس سيتكلم للشعب اليوم ويعلن في خطابه المواد الدستورية المفترض تعديلها، وكذلك نقل سلطاته لنائبه بصورة مطلقة، فقالت له المراسلة بأن هذا أمر خطير، فأجابها بدراوي بأنه يتحدث بصفته أمين عام الحزب الوطني، وقد صارحت الرئيس مبارك برأيي مباشرة. المراسلة: يعني مبارك سيعلن في خطابه ما تقول؟. بدراوي: أنا أتوقع ذلك لأن هذا ما سمعه مني بصفتي أميناً لحزبه ووافقني عليه، ولا بد أن يعلن تنحيه.

وكذلك طلب من المذيع شريف عامر مذيع برنامج «الحياة اليوم» أن يجري معه تسجيلاً في الخامسة من مساء يوم الخميس ١٠ فبراير، وأعلن استقالته من الحزب الوطني الديمقراطي. وبذلك أنهى دوره القيادي في الحزب الوطني الذي استمر ستة أيام فقط من السبت إلى الخميس. (عن الصعود والسقوط من المنصة للمحكمة-صلاح منتصر- عن أوراق حسام بدراوي)

والحقيقة كان مبارك مقتنعاً بأنه يجب عليه أن يتنحى ولكن جمال وأنس الفقي رفضا تماماً فكرة التنحي وعارضاه بشدة، وحين أعلن بدراوي أن الرئيس سوف يتنحى اليوم، أسرع أنس الفقي وأعلن في شريط الأخبار على القنوات المصرية أن مبارك لن يقدم استقالته. وكانت مثل هذه الأخبار هي التي تثير المتظاهرين وتجعلهم يصرون على الدخول في تحدي وعناد لرحيل مبارك وربما يقتحمون القصر الرئاسي لتحقيق مبتغاهم.

وبخصوص توريث السلطة لجمال مبارك أوضح بدراوى أن كل الشواهد كانت تقول أن جمال كان يجهز لرئاسة مصر ولكنه لم يحدث معه أي حديث بخصوص تجهيز

جمال للرئاسة وأن مبارك كذب له هذه الإشاعة في حديثه الخاص معه وألمح بدراوى إلى أنه يخفي الآن تفاصيل لا يريد أن يحكيها،إلى أن يحين وقتها.

**مشادة عنيفة بين علاء وجمال مبارك :**

أثناء إلقاء مبارك لخطابه الأخير والذي ألقاه ١٠ يناير أي قبل التنحي بيوم واحد، والذي كان قد ذكر فيه تفويضه لعمر سليمان بمهامه المدنية والجيش بمهامه العسكرية، فقد وقعت مشادة كلامية عنيفة بين علاء وجمال مبارك نجلي الرئيس مبارك حيث اتهم علاء شقيقه جمال بأنه المتسبب في الثورة وإهانة والده في آخر أيام حياته.

حيث قال علاء لجمال: « لقد أفسدت البلد أنت وأصحابك وهذه النتيجة فبدل أن يخرج أبيك مكرم شوهت صورته في نهاية حياته » وازدادت المشادة حتى كادت أن تصل إلى اشتباك بالأيدي، وفصل بينهم الموجودين بالقصر.

**الراجل اللي واقف ورا عمر سليمان :**

عندما كان اللواء عمر سليمان يتلو قرار التنحي يوم ١١ فبراير، كان هناك رجل يقف ورا عمر سليمان وكان هذا أمر غريب وغير معتاد أن يخرج أحد من رئاسة الجمهورية ويدلي بتصريح أو بيان ويكون هناك رجل واقف خلفه بصفه دائمة وينظر لكل من يقف خلف الكاميرا بنظرات تبدو مريبة، وبسبب هذه الوقفة وتلك النظرات، أثار فضول جموع الشعب المصري ليعرفوا من هو هذا الشخص، فاعتقد أن الجميع كان يسمع الخطاب وينظر لهذا الرجل، وصدرت بعض الإشاعات والأقاويل بأن هذا الرجل هو من ضباط الجيش وكان يحمل مسدساً مهدداً عمر سليمان بالقضاء عليه فوراً أو على الأقل بإبعاده عن الكاميرا والمايك إذا قام وخالف ما هو مكتوب في قرار التنحي، ولكن عرفنا بعد ذلك أن هذا الرجل هو اللواء حسين كمال وهو مدير مكتب عمر سليمان والحارس الشخصي له ويرافق سليمان كظله ولديه الكثير من خفايا وأسرار سليمان وبالتالي الدولة.

وبعد ظهور هذا الرجل بشكل خاطئ وغير مقصود، ومع فرحة الشعب المصري العارمة إزاء تنحي مبارك، ظهرت الكثير من الفكاهات والتعليقات عن هذا الرجل والمذكور بعض منها في فصل فكاهات الثورة، وهو ما أثار حفيظة هذا الرجل المحترم

هو وأسرته وضايقتهم كثيراً، مما دعي الشباب إلى إرسال رسائل اعتذار لـه عبـر مواقـع الفيس بوك وتويتر وكتب له «نرجو من هذا القائد العظيم أن يسامحنا، فنحن نكن له كل احترام وتقدير، مشكلته فقط أنه مصري وأن شعب مصر يميل إلى الدعابة، فنشكره عـلى دوره في تلبية مطالب الشعب، ونرجو ثانية أن يسامحنا، وأن يتقبل تعليقـات المصـريين بصدر رحب، فهم جميعاً كانوا يريدون إسـقاط النظـام، وحالياً يريـدون شـكرَ الراجـل الواقف ورا عمر سليمان. وكل ما قصدناه أن يشـاركنا فرحتنـا بسـقوط مبـارك ورسـم الضحكة على وجهه ووجه المصريين جميعاً،وهذه آخر مرة نهزر معه»

## مبارك كان يخشى تهور ابنه جمال

سافر حسني مبارك إلى شرم الشيخ، واتصل به اللواء عمر سليمان وقال له: إن الأمـر تدهور جداً لدرجة لا يمكن تداركها، ويجب أن تتنحى فـوراً، وأن تعلـن هـذا بنفسـك للشعب المصري، فوافق مبارك على التنحي. وبعد أن أغلق سليمان المكالمة مع مبارك، قال للمشير طنطاوي أن مبارك وافـق عـلى التنحـي، ويجـب إرسـال طـائرة فـوراً وبهـا كاميرات وأجهزة تسجيل لتصوير مبارك وهو يذيع خطاب التنحي، وبتشاور المشير مع سليمان، وجدا أن الأمر لا يحتمل التأجيل وذهاب طائرة وبها معدات التسجيل وتصوير مبارك وبعد ذلك تعود الطائرة وإرسال شريط التسجيل للتليفزيون لإذاعته، فسيستغرق هذا عدة ساعات، ولا يمكن لأحد أن يتوقع ماذا يمكن أن يحدث في الدقيقة التالية، فقام سليمان بكتابة نص التنحي في مكتب المشير طنطاوي بوزارة الدفاع، ثم قـام بالاتصـال بمبارك مرة أخرى وأخبره أن الأمر لا يحتمل التأخير ويجب إذاعة البيان حالاً، فطلـب مبارك من سليمان أن يتلو عليه نص الخطاب، وبالفعل قـرأه لـه سـليمان ووافـق عليـه مبارك، وطلب من اللواء عمر سليمان عدم إذاعة البيان إلا بعد إقلاع طائرة جمال وعلاء المتجهة إلى شرم الشيخ، ولكن لماذا طلب مبارك هذا الطلـب؟ هـل خوفـاً عـلى جمـال وعلاء من إصابتهما بأي مكروه؟ فيعتقد البعض هذا الأمر، ولكن لا أعتقد هـذا الأمـر، ومرجع ذلك أن سوزان زوجته مازالت في القصر ولم تصعد للطائرة مع علاء وجمال، فلو كان خوفاً على ولديه كان بالأحرى خوفه على زوجته، وعـلى ذلـك فـالراجح أن السـبب الرئيسي هو معرفة مبارك الجيدة بشخصية جمال وأنه قد يتدخل بقوة ويحاول جاهداً منع إذاعة الخطاب وإن كان لا يستطيع فهو بالتأكيد يستطيع عـلى الأقـل تأجيـل إذاعـة هـذا

لخطاب، وكل دقيقة تمر كان من الممكن أن تحمل كارثة غير متوقعة، فقد اعتزم لمتظاهرون الهجوم على القصر الجمهوري، مما يعني أن كارثة سوف تحدث لا تحمد عقباها. ولذلك تم إذاعة البيان عقب إقلاع الطائرة ولم يعرفا بالخير إلا بعد وصولهما شرم الشيخ، وبعدها أصيبا بانهيار جراء معرفتهما بهذا البيان.

**مبارك: لم أتنحى :**

نشرت بعض وكالات الأنباء أن مبارك تحدث هاتفيا مع ملك السعودية؛ يوم الجمعة ١١ فبراير، بعدما ظهر نائبه عمر سليمان على شاشة التليفزيون يعلن تخليه عن السلطة وتسليمها للجيش، واصفا ما يحدث بالانقلاب العسكري المدعوم بضغط من الولايات المتحدة، قائلاً: «لم يكن لدى فكرة أن عمر سليمان سيقرأ هذا البيان».

وقد أبدى ملك السعودية تفهمه الشديد لدهشة الرئيس السابق، معربا عن استعداد حكومة السعودية لتلبية أي طلب من الرئيس لمساعدته. وبالفعل كانت السعودية وعلى طول الخط عدو شرس للثورة المصرية، وبعد تنحي مبارك حدثت بعض الحوادث وترددت أقاويل كثيرة عن تورط السعودية في تمويل تلك الحوادث، حتى تبعث الشعور لدى المصريين والشعوب العربية عن الخطأ الكبير الذي وقع فيه المصريين من قيامهم بثورة على مبارك، وبالتأكيد نتفهم أن هذا يعد في الأساس خوفاً من النظام السعودي على عرشه ليس إلا، فهو خائف أيضاً ليس على عرشه فقط بل على ثرواته المغتصبة من البترول الذي هو ملك الشعب كله واستولى عليها دون وجه حق، ويعلم جيداً أنه في حالة اهتزاز عرشه سوف يقوم الشعب السعودي -الذي سمى باسم عائلة حاكمه- باسترجاع تلك الثروات من مغتصبيها وإعادتها لمستحقيها. ولم يكتفي هذا النظام بالاستيلاء على ثروات شعبه، بل وقام ومازال يساعد حكام العرب على نهب ثروات شعبهم ويحتضن تلك الثروات داخل بنوكه، وفي حالة انهزام هؤلاء الحكام مثل ما جرى في تونس ومصر فاحتضن رئيس تونس بعدما سرق أموال الشعب التونسي والكم الهائل من الذهب الذي هرب به إلى السعودية، وكذلك عرضه على مبارك اللجوء إليهم وهم يتكفلون بحمايته ومحاولة أخذ حقه من الشعب المصري، ولكن إلى متى يظل هؤلاء الحكام المتجبرون المتكبرون يحكمون؟ فبالتأكيد سيأتي يوماً تنتهي به تلك الإمبراطوريات المتجبرة فالتاريخ ملئ بتلك المواعظ لمن لا يتعظ.

**حقيقة الخطاب الأخير لمبارك:**

كشف عبداللطيف المناوي، رئيس قطاع الأخبار السـابق بـالتليفزيون المصـري، في كتابه «الأيام الأخيرة لمبارك.. ١٨ يومـاً»، حيـث تنـاول تفاصيـل اللحظـات الأخيـرة للرئيس السابق في القصر الجمهوري قبل تنحيه في ١١ فبراير الماضـي، وعقـب رحيلـه على متن طائرة هليكوبتر لمدينة شرم الشيخ.

ومع تعمق الأزمة على مدى ١٨ يوما عقـب انـدلاع الثـورة يـوم ٢٥ ينـاير ٢٠١١، أصيبت بطانة مبارك بالشلل وعدم القدرة على اتخـاذ قـرار، وفقـا للمنـاوي. وباعتبـاره مديرا للتلفزيون الحكومي، فقد كان يتزود بأوامر متناقضة من وزير الإعـلام، والسـلطة العسكرية، ومساعدي مبارك- وخصوصـا ابنـه الطمـوح جمـال. كلهـم أرادوا أن يبـث التلفزيون بيانات لا صلة لها بواقـع تـداعي سـلطة الحكومـة، وعـن الوضـع في ميـدان التحرير.

وأدرك المناوي بعد أسبوعين من المظاهرات المتصاعدة أن وضع مبـارك لا يمكـن الدفاع عنه. ولكن لم يجرؤ أحد على إخباره بذلك، ولذلك أقنـع المنـاوي كبـار ضـباط المخابرات أن يطلبوا من أنس الفقي وزير الإعلام القوي الذي كان مبارك يعامله كـابن ثالث له، أن يطلع الأسرة الحاكمة على ما كان يحدث. ويتذكر المناوي أن «واحدا منهم حاول تشجيعي وأخبرني أن مصر ذكرت في القرآن الكريم خمس مرات، بينمـا ورد ذكـر مكة مرتين فقط. وقال إنه إذا كان الله قد ذكر مصر خمس مـرات في القـرآن، فسـيحميها. هذا الرجل الموجود في أعلى مستويات مؤسسة الاستخبارات المصـرية، كـان يقـول لي إنهم ينتظرون معجزة. وبالتأكيد لم يكن الوقت وقت معجزات جديدة».

توجه المناوي إلى مكتب وزير الإعلام الفقي، وأخبره أن عـلى مبـارك الظهـور عبـر التلفزيون ذلك اليـوم ويـبدأ في كتابـة الخطـاب الـذي سيلقيه الـرئيس. وكتـب الفقـي ملاحظات ثم اتصل بجمال مبارك، وشرح له خطورة الموقف. وأصر المناوي عـلى أن الخطاب يجب أن يكتمل قبل الرابعة عصرا.

وطلب الجيش أن يذيع التلفزيون «البيان رقم واحـد»- في إشـارة واضـحة إلى أنهـم يضغطون على الرئيس. وكانت مصر كلها، بمـن فـيهم المحتجـون في ميـدان التحريـر،

ينتظرون خطاب الاستقالة.

كان هناك آلاف يحيطون بمبنى التلفزيون يهتفون ويحتجون. وهرب معظم موظفي المؤسسة. وحتى بعد الساعة العاشرة ليلا لم تكن هناك علامة على وجود مبارك في الأستوديو بالقصر الرئاسي. ويضيف المناوي: «وما أثار الخوف في نفسي أن جمال بدأ يتحرك حول الكاميرا. كأن أمرا لا يصدق. لم أصدق عيني. ثم اختفوا تماما.

«ودخل مبارك أخيرا في الصورة بعد ٢٠ دقيقة، محاطا بولديه والناطق باسمه وأنس. بدأ في القراءة، ووقع في أخطاء، ثم توقف، وبدأ من جديد. طلبوا منه التوقف لتعديل ربطة عنقه ثم قرأ بقية الخطاب. وصافح من حوله ثم انصرف.

«وعندما أنهى الخطاب، شعرت بإحساس كئيب في أعلى معدتي. كانت هذه هي النهاية. الخطاب كان مخيفا تماما- أسوأ خطاب ألقاه في حياته. كان متصلبا. بل كان كارثة».

يضيف المناوي: «فورا بعد الخطاب، بدأ المحتجون في أنحاء البلاد ينفثون غضبهم، ويصرخون في الليل حتى السماء».

وكان آخر خطاب لمبارك يعد أسوأ خطاب وتميز بالغطرسة والتعالي، مشيرا إلى أن جمال قام بتعديل الخطاب وشطب كل ما له علاقة باستقالة والده، في مقامرة أخيرة للوريث المحتمل. ويبدو أن جمال قام بتعديل خطاب والده وشطب كل الإشارات عن استقالته، حيث كانت هذه المقامرة آخر تدخل «فج» لجمال ومشروع توريثه السلطة والذي تبناه جمال وأمه من أجل أن يتولى الرئاسة بعد والده.

وقال المناوي أن الآلاف تجمعوا خارج مبنى التلفزيون وهم يصرخون برحيل مبارك، وكان معظم العاملين في المبنى قد تركوا عملهم في هذا اليوم، وفي تمام الساعة العاشرة مساء كانت التوقعات أن مبارك على وشك الدخول إلى الأستوديو في القصر الرئاسي وإلقاء خطاب التنحي»، لافتاً إلى أن جمال مبارك تدخل بشكل كبير في خطاب مبارك الثالث والأخير، وأنه اندهش من كمية الأخطاء التي ارتكبت في تسجيل الشريط. «كان الأمر مروعاً للغاية، حيث كان هذا الخطاب الأسوأ له على الإطلاق من أي وقت مضى»، وقال لقد صرخت في السماء عقب انتهاء الخطاب، لأن جمال مبارك قام بإزالة

كل القطع التي كانت تتحدث عن التنحي في هذا الخطاب، وذلك في محاولة أخيرة منه لإنقاذ مشروع التوريث له بمساعدة والدته.

«تكثفت الاحتجاجات حول مبنى التلفزيون وازداد الحشد لاقتحام محطات التلفزيون، وكانت هناك شائعات بأن مبارك لم يعد في القاهرة، وأنه قد يكون في شرم أو المملكة العربية السعودية.. وقمت بالاستفسار عن ذلك من نائبه الوزير عمر سليمان والذي أكد لي أنه سأله إذا كان يريد أن يطير لأي بلد خارج مصر، لكن مبارك أجاب أريد أن أعيش في هذا البلد حتى الموت». وأوضح المناوي أن مبارك رضخ في النهاية لضغوط الجيش وضغوط المشير محمد حسين طنطاوي بترك السلطة والرحيل بأمان لشرم الشيخ حتى لا تتفجر الأوضاع في البلاد، وتم كتابة خطاب التنحي الذي أذاعه عمر سليمان في ٣٧ ثانية.

في اليوم التالي تزايد حجم الاحتجاجات. وكانت الجماهير تحاول اقتحام مبنى التلفزيون. وترددت إشاعات بأن مبارك ليس موجودا في القاهرة ولكن في شرم الشيخ أو في السعودية. وقبل منتصف النهار تماما اتصل ناطق عسكري بالمناوي ليقول إن على التلفزيون أن يعمم على الناس أن مبارك سيغادر. وبعد ذلك مباشرة استقل مبارك مروحية إلى شرم الشيخ. وقبل أن يغادر سأل سليمان الرئيس، وفقا للمناوي، ما إذا كان يرغب في الذهاب إلى جهة ما في الخارج، فأجاب مبارك: «لا، لم أرتكب خطأ أريد أن أعيش في هذا البلد وسأظل فيه بقية حياتي».

**عبد اللطيف المناوي يحكي التفاصيل الأخيرة في حياة مبارك:**

واستكمالاً لما ذكره المناوي عما حدث في القصر الرئاسي، فذكر أن سوزان ثابت دخلت في وصلة بكاء مستمر في الساعات الأخيرة لحكم مبارك، وأنه في خلال ٣٧ ثانية (وهي مدة إلقاء عمر سليمان خطاب التنحي) ذهب كل شيء وانتهى عهد مبارك فجأة وللأبد. وقال أن سوزان مبارك انهارت داخل القصر الرئاسي، حيث عثر عليها الحراس منبطحة على الأرض في حالة يرثى لها من الحزن وحولها مجموعة من التذكارات الخاصة بحياتها، بينما كان نجلاها علاء وجمال في انتظارها بالمطار.

ويشير المناوي، الذي قالت عنه الصحيفة البريطانية إنه لعب دوراً رئيسياً في إقناع

الرئيس السابق بالتنحي، وأيضاً في صياغة خطابه الأخير،إلى أن سيدة مصر الأولى أبقت الحراس في انتظارها أكثر من ساعة. ويضيف أن الحراس التقطوا سوزان من الأرض وساعدوها على التجول بأنحاء المنزل لجمع بعض المتعلقات القليلة الخاصة بها.ونقل الكتاب بعض العبارات التي ظلت سوزان تصرخ بها بعد انهيارها وقت الرحيل، حيث التفتت للحراس وقالت لهم: «هل تعتقد أنهم سيأتون إلى هنا؟ أرجوك لا تدعهم يأتون! لا تدعهم يدمرون القصر أرجوك. ابقوا هنا واحموا القصر» (وكانت تقصد الثوار).

واستند المناوي إلى مصدر رفيع ومقرب من مبارك، وكان شاهداً على الأحداث في القصر الجمهوري، بالإضافة للأحداث المأساوية في مصر خلال أيام الثورة، حيث كشف ما حدث في الساعات الأخيرة من حكم مبارك الذي استمر ٣٠ عاماً، وكذلك الأشهر التالية في حياته عقب التنحي بعد وضعه في غرفة صغيرة بالمجمع الطبي للقوات المسلحة المصرية. وقال إن سوزان ثابت وقفت بجانب زوجها وهي غارقة في البكاء والعالم ينتظر استقالة زوجها، ثم جلست على الأرض بالقصر الجمهوري ورفضت مغادرته. وأنه بمجرد وصول طائرة الهليكوبتر لساحة القصر لنقلهما إلى مدينة شرم الشيخ في اليوم التالي للتنحي ضمت سوزان مبارك ابنيها جمال وعلاء بجانبها ورفضوا المغادرة، موضحاً أن الحراس الذين كانوا مكلفين بتنفيذ عملية الإخلاء لعائلة مبارك من القصر كانوا يتصورون أنهم سيجدون حقائب المجوهرات باهظة الثمن أو ملابسهم بجوارهم، لكنهم وجدوا عائلة مبارك مستلقين على الأرض يبكون.

ونقل الكتاب عن مصادر قريبة من الرئيس السابق أنه «عندما جاء مبارك إلى المستشفى في شرم الشيخ كان مصاباً بالاكتئاب العميق، وأمضى معظم وقته في مشاهدة مباريات كرة القدم المعادة، ورفض مشاهدة الأخبار، وكان ضعيفاً جداً، وقد أصيب بإحدى النوبات القلبية بعد إزالة ورم خبيث من الأمعاء، وبالكاد كان يشرب ويأكل ورفض ابناه وزوجته مغادرة غرفته التي لم يكن فيها سوى نافذة واحدة صغيرة».

وخلال تلك الأحداث العاصفة كانت زوجته سوزان، ابنة ممرضة من ويلز (أحد أقاليم بريطانيا) وجراح مصري، وقد أبقت مصر وبقية دول العالم في حالة ترقب خلال اللحظة العصيبة التي استقال فيها زوجها، بينما كانت تبكي من دون سيطرة على نفسها

على أرضية الفيلا الرئاسية، رافضة مغادرتها.

انضمت السيدة مبارك إلى ابنيها، جمال وعلاء، في المروحية التي نقلتهم إلى منفى داخل مصر في شرم الشيخ في اليوم الذي أجبر فيه زوجها على التخلي عن منصبه. ولكن ومع دوران المراوح، قفزت لتخرج وتركض عائدة إلى الفيلا.

المسؤولون الذين نفد صبرهم ظنوا أنها ربما نسيت مجوهراتها أو فستانها المفضل. والحقيقة أنها عادت إلى بيتها وانهارت، والحراس الذين خالفوا البروتوكول واقتحموا الفيلا وجدوها ساجدة على الأرض تبكي بصورة جنونية وحولها الصناديق وذكريات ثلاثين عاما من الإقامة في القصر، واضطر الحرس لحملها وهي تجهش بمرارة، وقد بللت دموعها كتفيها وملابسها وهي تحمل بعض الأشياء التي لم تكن قادرة على تركها، وتناشد الحراس البقاء وحماية فيلتها، حيث كانت تخشى من دخول المتظاهرين للمكان».

حملوها في أرجاء الفيلا بينما كانت دموعها تبلل كتفيها وهي تجمع المقتنيات القليلة التي استطاعت حملها، ولم تستطع التخلي عنها. «ظلت أثناء حزنها تردد الجملة نفسها، مرارا وتكرارا (...كان عندهم سبب...) وعندما تماسكت بعض الشيء، عادت إلى الحراس وسألتهم في ذعر: «هل تعتقدون أنهم يستطيعون الوصول إلى هنا؟ أرجوكم لا تدعوهم يدخلون هنا.. أرجوكم، لا تدعوهم يدمرون الفيلا، أرجوكم. انظروا، تستطيعون البقاء هنا، ابقوا في الفيلا...أرجوكم احرسوها».

وفي الوقت الذي كان المناوي في مكتبه استعدادا لبث الشريط الذي يعلن فيه الرئيس استقالته، كانت سوزان مبارك تبكي في قصرها الخالي.

الفصل الرابع

# التسلسل التاريخي لأحداث الثورة

**السبت ١٥ يناير:**

أصدرت حركة شباب ٦ أبريل بياناً دعت فيه الشعب المصري إلى عمل وقفة احتجاجية يوم ٢٥ يناير أمام وزارة الداخلية بالتزامن مع احتفالات عيد الشرطة المصرية، وذلك لإعلان رفضها لممارسات وزارة الداخلية مع الناشطين السياسيين مستشهدة بانتهاكات انتخابات الشعب الماضية واعتقالها للشباب من النشطاء، موضحين أن الشرطة تناست دورها الحقيقي المعنى بحماية أمن وكرامة المواطنين والتجأت إلى سياسة التعذيب والقهر، هذا وبخلاف تقصيرها في تفجيرات كنيسة القديسين بالإسكندرية – والتي تم اكتشاف أن جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية هو المخطط والمنفذ لهذا التفجير–.

**الاثنين ١٧ يناير:**

وفي رد فعل على البيان الذي أصدرته حركة ٦ أبريل، دعا مؤيدو الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية إلى تحديد يوم ٢٥ يناير يوماً للوفاء والولاء للرئيس مبارك.ويقوم الداعيين لهذا اليوم بتعليق لافتات وصوراً للرئيس مبارك في شوارع القاهرة وكذلك دعوا كل مؤيدو مبارك في مختلف المحافظات إلى نشر صوراً وبوسترات للرئيس مبارك (هذا على اعتبار أن الشعب المصري لا يعرف صورة مبارك– وتناسوا أن الشعب المصري يصطبحون يومياً على صورته سواء أكانت في الصحف القومية أم في جميع المصالح الحكومية). وقام القائمون على حملات تأييد جمال مبارك الأمين العام المساعد وأمين السياسات بالحزب الوطني، للانتخابات الرئاسية ٢٠١١، أطلقوا حملة جديدة على الموقع الاجتماعي «الفيس بوك» لتأييد الرئيس مبارك مرشحا للانتخابات الرئاسية، تحمل شعار« مبارك أمان لمصر».

**الأربعاء ١٩ يناير:**

أعلن الإخوان المسلمين أنهم لن يشاركوا في مظاهرات ٢٥ يناير. فقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في بيان لها يوم الأربعاء أن لها ١٠ مطالب لدى الحكومة وذلك لتحقيق الإصلاح في مختلف المجالات وضمان استقرار الأوضاع، وتجنب حدوث ثورة شعبية التي وصفتها أنها ستكون أكثر ضراوة وأوسع أثرا مما حدث في تونس.

وتلخصت المطالب في التالي:

أولاً: إلغاء حالة الطوارئ.

ثانياً: حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات نزيهة لتكوين مجلس جديد.

ثالثاً: إجراء تعديلات دستورية للمواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ و ١٧٩، وحرية تكوين الأحزاب السياسية.

رابعاً: العمل السريع على حل مشكلات المواطنين الحرجة كبداية لمسيرة إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية بتوفير السلع الضرورية والدواء وإصلاح منظومة التعليم والصحة، خاصة مع إمكانية توفر الموازنات اللازمة.

خامساً: وقف ضخ الغاز المصدر للصهاينة وإعادة النظر في سعره وتصديره إلى دول أخرى.

سادساً: إعادة النظر في أسعار الأراضي التي تم تخصيصها لبعض رجال الأعمال وللفاسدين وسدنة النظام وهذه تقدر بمئات المليارات وبيع ما لم يستخدم منها بالمزاد العلني لصالح الشعب.

سابعاً: الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعن كل الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكمة المدنيين كمحاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية.

ثامناً: حرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار وإلغاء القيود على إصدار الصحف وعلى كل وسائل الإعلام.

تاسعاً: محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية.

عاشراً: وقف تدخل الأمن في كل الشئون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

وقال بيان الجماعة الصادر عقب اجتماع مكتب الإرشاد: ما حدث في تونس يمثل

حجر زاوية بالنسبة للحال الذي تعيشه شعوب المنطقة العربية والعالم الإسلامي، فلقد انتفض الشعب التونسي ضد الظلم وسطوة الحكم وأسرة الحاكم وحاشيته الذي استمر حوالي ربع قرن من الزمان، وما حدث يمثل الشرعية الشعبية، التي هي فوق الشرعية الدستورية، ورسالة إلى كل الشعوب المقهورة والصابرة بأن الشعوب يمكن أن تفعل الكثير، وإلى الحكام الظالمين والأنظمة المستبدة أنهم ليسوا في مأمن. وفي أول تعليق لها على حالات الانتحار حرقا، قالت الجماعة في رسالتها الإعلامية، الخميس إن: إقدام بعض المصريين على الانتحار خلال الأيام الماضية، رغم ما فيه من حرمة شرعية، كان احتجاجا على الممارسات الحكومية الخاطئة، خاصة في ظل ما يشعر به الشعب، من مرارة تزوير إرادته في الانتخابات أضافت الجماعة، في رسالتها: أن القرارات التي اتخذتها عدة حكومات عربية وإسلامية، بتخفيض الأسعار ووقف زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وراءها رغبتها في امتصاص غضب الشعوب كما حدث في مصر والجزائر والأردن والكويت وغيره من الدول العربية، وهي مسكنات انتهت صلاحيتها لدى الشعوب. وطالبت الجماعة، الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية بالاستجابة لمطالب شعوبها بإطلاق الحريات واحترام إرادتها ومحاربة الفساد، الذي قالت إنه تفشي في كل هذه الأنظمة والحكومات العربية. وعن «ثورة الغضب» المقررة يوم ٢٥ يناير الجاري أكد الدكتور عصام العريان المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين:أن الإخوان لن تشارك في مظاهرة ٢٥ يناير التي دعت إليها حركة ٦ إبريل حيث أن الدعوة لتلك المظاهرة دعوة عامة خارجة من الفضاء الإلكتروني وبالتالي فهي موجهة لكل مواطن في هذا المجتمع وحيث أن أفراد الإخوان جزء من الشارع المصري ولهم حق المشاركة من عدمه وفق ما يتراءى لهم.

**الجمعة ٢١ يناير:**

قامت شرطة الإسكندرية بحملة اعتقالات تم القبض على أثرها على ثلاثة من حركة ٦ أبريل أثناء توزيعهم دعوات على المارة بعمل تظاهرة في ميدان الساعة يوم ٢٥ يناير، ويعد هؤلاء أول من تم القبض عليهم بسبب المظاهرات المقررة يوم ٢٥ يناير.

- رفضت الكنيسة المعمدانية في تصريح لها على لسان الدكتور القس بطرس فلتاؤوس رئيس الطائفة المعمدانية أن الكنيسة ترفض المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير

التي تدعو إليها بعض الحركات السياسية، مضيفاً أننا نطالب بالإصلاح في كافة الأمور الاقتصادية وإيجاد حلول لمشاكل المواطن المصري بشكل عام وسرعة إصدار القانون الموحد لدور العبادة، وذلك بالطرق الشرعية، وليس بإشاعة الفوضى التي تخالف تعاليم الكتاب المقدس. وأضاف إلى أن الأقباط لديهم فكر مسيحى تابع للكتاب المقدس الذي يقول: «صلوا من أجل الرؤساء والسلاطين لكي نعيش حياة هادئة مطمئنة»، فالكتاب المقدس يطالب بعدم مقاومة السلطات، وأن تلك المطالب التي تدعو لإعلان يوم الغضب يوم ٢٥ يناير مجموعة تحاول تهديد الوطن بأفعال تأتي من فكر خارجي، موضحاً أن مصر بلدنا كلنا وعلينا أن نحافظ عليها، مشيراً إلى أن كنائسنا لا تتدخل في الأمور السياسية، بل الكنيسة لها دور روحي وليس لنا هدفاً سياسياً ونحن نصلى أن تكون مصر أفضل بلد في العالم.

- صدر بيان موحد لـ ١٧ حركة وحزب وهم: الجبهة والغد وكفاية والكرامة والعمل والاشتراكيون الثوريون و تيار التجديد الاشتراكي ومركز آفاق اشتراكية والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير «حشد» وشباب من أجل العدالة والحرية «هنغير» والجبهة الحرة للتغيير السلمي والجمعية الوطنية للتغير ومصريات مع التغيير ورابطة البرادعى للتغيير ورابطة العرب الوحدويين الناصريين «القطر المصري»يدعون فيه كافة المواطنين المصريين للمشاركة في التظاهرات المقررة يوم ٢٥ يناير –والتي دعت إليها صفحة«كلنا خالد سعيد» بالتعاون مع حركة ٦ أبريل– والاحتجاج والتظاهر ضد الفقر والغلاء والفساد وممارسات التعذيب من جانب أجهزة الشرطة ضد المواطنين والمطالبة بالحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، و ربط الأسعار بالأجور، و تحقيق العدل الاجتماعي، وإقامة دولة مدنية بجانب حقوق التعليم، والعلاج والسكن، وانتخابات حرة سليمة.

- دعت الجمعية الوطنية للتغيير بنقابة المحامين جميع محامى مصر، إلى التواجد يوم الثلاثاء ٢٥ يناير مع المتظاهرين من كل القوى الوطنية في كل مكان بمصر، والمشاركة في الاحتجاج السلمي ضد الظلم والفساد، وأعلن المحامون استعدادهم لتقديم المساعدات القانونية في أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم للمتظاهرين والتواجد معهم

أثناء التحقيقات التي تجرى معهم، وتم نشر أرقام تليفونات محامين متطوعين عبر صفحة «كلنا خالد سعيد» و«الجمعية الوطنية للتغيير» وأصدرت الجمعية بياناً بنقابة المحامين توعي فيه المواطنين بالقوانين والمواثيق الدولية والتي تنص على حقهم في التظاهر السلمي وحقهم في التعبير عن الرأي.

- قام ضابط الشرطة السابق العقيد عمر عفيفي [1] وصاحب كتاب «علشان ماتنضربش على قفاك» بنشر بعض النصائح عبر صفحته الرئيسية على الفيس بوك من خلال تسجيل فيديو له والذي ذكر فيه: «أن مظاهرتنا سلمية شعبية لأن دى بلدنا ولازم نحافظ عليها وأي شخص يقوم بأعمال تخريبية يبقى بلطجى مدسوس ليس له علاقة بنا»، «سيبكم من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تصب شعاراتنا على احتياجات الناس كالفقر والبطالة والتعذيب فقط» ،«لا نريد مصادمات مع الأمن لكن إذا تعرض لأي منا هندافع عنه»، ونصح المتظاهرين بحمل زجاجة مياه معدنية كبيرة وعلم مصر وارتداء حذاء من الكاوتش وارتداء الملابس الثقيلة مع حمل منديل من القماش والسندوتشات، وعدم رفع شعارات دينية، وأشار إلى أن كافة المظاهرات يجب أن تنطلق باتجاه الأزقة بالمناطق الشعبية بعيدا عن الميادين التي يستطيع الأمن تطويقها، وحددها بـ ١٠٠ تظاهرة في القاهرة والجيزة و٢٠ بالإسكندرية بخلاف باقي محافظات مصر.

- نظم عدد من شباب الدلتا وقفة احتجاجية أمام حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة للإعلان عن تضامنهم مع شعب تونس يوم ٢٥ يناير القادم تحت شعار «لازم نطالب بحقوقنا» وطالب المشاركون في الوقفة بضرورة استخدام الفيس بوك وكل

(١) العقيد عمر عفيفي: استقال من جهاز الشرطة وعمل بالمحاماة وألف كتاب "علشان ماتنضربش على قفاك" والذي فضح فيه ممارسات الشرطة من تعذيب وقهر وبعده أخذت الأجهزة الأمنية تلاحقه حتى استطاع الهرب خارج مصر وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخذ لجوءاً سياسياً ، وعندما علم بالمظاهرات المقررة انعقادها في عيد الشرطة نشر بعض النصائح للمتظاهرين عبر صفحته على الفيس بوك والتي بالتأكيد تم استفاد منها، ولكنه ظهر بعد الثورة على بعض القنوات الفضائية وادعى "بطولة زائفة " بأنه بطل الثورة الحقيقي وانه هو أول من دعا إلى الثورة وأخرج الناس من بيوتهم – وهذا على خلاف الحقيقة– وكل ما هنالك أنه أعطى بعض النصائح والتي استفاد منها المتظاهرين لا أكثر ولا أقل.

المواقع الإخبارية وإرسال رسائل على الموبايلات للدعوة إلى العصيان المدني يوم ٢٥ يناير.

- أحزاب المعارضة بالفيوم اجتمعت بمقر حزب الوفد بالفيوم يوم الخميس ٢٠ يناير برئاسة الدكتور صابر عطا عضو مجلس الشعب السابق وعضو الهيئة العليا للوفد، وفراج عبد الباقي السكرتير العام لحزب الوفد، وممثلو أحزاب التجمع، والأحرار، والغد، وحركة كفاية والإخوان المسلمين، والجمعية الوطنية للتغيير. وأكد المشاركون في الاجتماع أن الفترة الأخيرة شهدت ٣ أحداث هامة من شأنها التأثير على الأوضاع المصرية، ولابد من وقفة لأحزاب المعارضة لتشارك في المرحلة القادمة، وتضمنت هذه الأحداث انتخابات مجلس الشعب وتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية وانتفاضة أهالي تونس. وطالب الاجتماع المثقفين والأدباء بالفيوم بضرورة الضغط على النظام حتى يكون هناك تغيير، لأن الدولة يسعدها اجتماعات أحزاب المعارضة داخل الغرف والحجرات دون النزول للشارع.

**السبت ٢٢ يناير:**

ونتيجة طبيعية للتصريحات والدعوات التي انتشرت يوم الجمعة ٢١ يناير على مواقع الإنترنت وصفحات الفيس بوك من عمل مظاهرات ضخمة يوم عيد الشرطة ، ففي رد فعل طبيعي ومماثل وبنفس الطريقة توالت التوعية من المؤيدين لنظام مبارك ولأجهزة الأمن بدور الشرطة والأمن والنظام بأكمله في رفعة هذا الوطن وحفظ أمنه واستقراره ومن أمثلة تلك التصريحات ما ذكرته المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة والمواطن وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي:

- المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة والمواطن ذكرت على لسان رئيسها الأستاذ/ سمير الشـشتاوي المحامي إنه في لوقت الذي تمر فيه منطقتنا العربية بمحاولات تقسيم على غرار السودان والتدخلات الفجة من الدول الأجنبية خاصة أمريكا وإسرائيل وضرب قوى الإرهاب لمقدرات أمتنا والتربص بمصر وما حدث في تونس من انتفاضة شعبية، يدعو بعض المأجورين وعباد الدولار لتحويل يوم ٢٥ يناير بدلا من الاحتفال برجال الشرطة أبطال موقعة الإسماعيلية الشهيرة التي خاضوها ضد

الاحتلال الإنجليزي، إلى يوم غضب وانتفاضة شعبية، وهو ما يتسبب في إشاعة الفوضى وتكدير الأمن العام.

- قال الدكتور محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام، في حوار له مع مجلة «دير شبيجل» الألمانية، أنه لا يستبعد أن تندلع موجة من الاحتجاجات في مصر بعد بضعة مظاهرات أولية، وأن هذه الاحتجاجات «تشبه كرة الجليد التي يمكن أن تتحول إلى انهيار جليدي»،وقال إن نجاح الشعب التونسي في الإطاحة بالنظام الذي تفرد بالحكم طيلة ٢٣ عاما، يعني أن المصريين قادرين على أن ينجحوا في ذلك .

- ذكر الحزب الوطني الديمقراطي على موقعة الرسمي عبر الانترنت، عيد الشرطة والموافق ٢٥ يناير المقبل، بأنه ذكرى مجيدة ومضيئة في تاريخ الشرطة وكفاحها وسعيها الدائم للمحافظة على الأمن والاستقرار الداخلي، وأن الرئيس مبارك جعل هذا اليوم إجازة سنوية للمواطنين، تقديراً لدور الشرطة ومساندتها نضال الشعب المصري.

- ووضع «الوطني» عدة أسباب للاحتفال بهذا اليوم، منها أنه مناسبة وطنية لتعريف الشباب بالتضحيات والبطولات التي تقوم بها الشرطة، وتضحياتها لمواجهة خطر تجار المخدرات والإرهابيين، وكذلك تقدير المجتمع للتضحيات المستمرة التي يبذلها ضباط وجنود الشرطة التي كثيراً ما لا يتم الإعلان عنها.

وسرد الموقع رصداً تاريخياً للأحداث التي وقعت يوم الخامس والعشرين من يناير منذ عام ١٩٥٢، وأقوال رؤساء مصر عن هذه الذكرى« محمد نجيب، جمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات»، واختتم باقتباسات من أقوال الرئيس مبارك.

- قامت حركة من أجل العدالة والحرية «هنغير» بتوزيع ما يقرب من ٨.آلاف بيان لدعوة الشعب المصري للمشاركة الفعالة في ٢٥ يناير، فيما تنظم حركة شباب ٦ أبريل بالاشتراك مع مركز حقوق دورة تدريبية حول الدعم القانوني والميداني والإعلام البديل لسرعة تغطية ورفض أي انتهاكات قد تحدث خلال التظاهرات.

- أكد د.عصام العريان المتحدث الإعلامي للإخوان المسلمين، أن الجماعة لم

تقرر موقفها النهائي من المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير، مضيفاً أن مؤسسات الجماعة تدرس الموقف بكل تبعاته وظروفه، لافتاً إلى أن أي مشاركة للجماعة ستكون عبر المؤسسات المشاركين فيها، كالبرلمان الشعبي والجمعية الوطنية للتغيير.

- جاء هذا التصريح في الوقت الذي قرر فيه البرلمان الشعبي المشاركة في الوقفة الاحتجاجية يوم الثلاثاء المقبل أمام دار القضاء العالي وبعض الهيئات الرسمية، حيث يشارك في البرلمان ١٥ عضواً من نواب الإخوان السابقين، كذلك تعقد الجمعية الوطنية للتغيير اجتماعها اليوم لتحديد مدى مشاركته في المظاهرات الثلاثاء المقبل من عدمه.

- أكد الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع على رفضه للوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها بعض قوى المعارضة يوم ٢٥ يناير أمام وزارة الداخلية، وقال السعيد في تصريحات صحفية أن هذا اليوم هو يوم لتكريم الشرطة ويوم بطولي نحتفل خلاله بالدور الهام لقوات الشرطة التي لا تألو جهدا في الدفاع والزود عن الوطن والمواطنين لتأمين حياة آمنة للمصريين جميعا، ولا يجوز تشويه هذا اليوم العظيم للنضال. وفي اليوم التالي أصدر حزب التجمع بياناً أكد فيه أن ٢٥ يناير لا يعد يوما ملائما للاحتجاج، نظرا لأنه يتوافق مع البطولة التي قام بها عدد من أفراد الشرطة في مواجهة الاستعمار البريطاني بالإسماعيلية عام ١٩٥٢.

- دعا القمص عبد المسيح بسيط راعى كنيسة العذراء مريم الأثرية بمسطرد كافة الشباب القبطي إلى عدم المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير وطالب بالصلاة من أجل مصر كى يحفظها الله في هدوء وسلام مستشهدا بقول الكتاب المقدس «مبارك شعبي مصر». وقال في بيان له: «من منطلق حبنا لمصر التي هي وطن يعيش فينا ومن أجل أمنها واستقرارها ندعو للاحتكام للعقل والالتزام بالقانون نحو مطالب مشروعة بالحقوق التي يقرها الدستور وليست بمشاركة في فوضى هدامة، ومن هذا المنطلق نحث كافة الشباب القبطي على عدم الخروج في مظاهرات ٢٥ يناير لأنه ليست بالمظاهرات وعلو الحناجر تحل المشكلات ولكن بالمواجهة الموضوعية القائمة على الشرعية ومن خلال القنوات الرسمية».

- أكد ناجى الشهابي رئيس حزب الجيل أن حزبه لن يشارك فيما يسمى الوقفة

الاحتجاجية والتي أعلن عنها مؤخرا، ووصفها، بأنها أجندة أمريكية تسعى للوقوع بين أبناء الشعب المصري والخروج على النظام.

- وأكد محمد عبد العال، رئيس حزب العدالة الاجتماعية: أن حزب العدالة ضد هذه الوقفة التي دعها لها مجموعة الشباب، غير مدركين للعواقب والدمار والفوضى التي ربما تحدث في هذا اليوم، وأضاف أن اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية هو أفضل وزير جاء للشرطة لما يحصل عليه السجين في عهده من حقوق، بالإضافة إلى حسن المعاملة مع المواطنين داخل أقسام الشرطة.

- أعلن حزب الغد عن مشاركته في أحداث و فعاليات يوم الغضب المقرر عقده يوم ٢٥ يناير، تحت شعار «ارحل» على أن تتضمن مشاركة الحزب النزول إلى الشارع وعرض مطالب الشعب.

- ووجه حزب الغد ٣ رسائل بشأن مشاركته في هذا اليوم على لسان د. أيمن نور رئيس الحزب خلال اجتماع الهيئة العليا للحزب مساء اليوم السبت، هناك ثلاث رسائل خاصة بيوم ٢٥ يناير والتي وافق عليها أعضاء الهيئة العليا للحزب.

الرسالة الأولى: موجهة للحكومة والحزب الوطني، تحمل اسم «ارحل».

كما وجه الرسالة الثانية لكل من ينوى النزول يوم ٢٥ يناير، مطالبهم بالتعامل بعقلانية، وجاء فيها: أقول للشباب لا تشكوا في قدرتكم على التغيير، فالحق فوق القوة ومصر فوق الجميع، ومصر تنتظر منكم الكثير، واعلموا أن خطوة ٢٥ يناير ليست قفزة في الفراغ ولا يجب أن تكون وإنما ستكون عنوانا لتغيير حقيقي ونوعى، موضحاً سيناريو يوم ٢٥ حيث سيبدأ اليوم في تمام ١٠ صباحاً من شرفات المنازل من أسوان إلى الإسكندرية، ومن الساعة ١١ صباحاً يتم تجميع المتظاهرين والتحرك في الشوارع والحواري الصغيرة في مسيرات تجوب معظم الشوارع وذلك لتصعيد المهمة على الأمن والابتعاد عن الأماكن والميادين الواسعة المعروفة للأمن، وتجنب الوقفات الطويلة والتركيز على التحركات السريعة وعدم الاحتكاك مع الأمن أو التوقف في مناقشات عبثية مع من أسماهم بـ«المندسين من أعضاء الحزب الحاكم»، وقيمة الاحتجاج السلمي تسقط مع اقتراف هذه الأفعال، وارفعوا شعارات عاقلة ولا تحملوا عصا أو

سلاحا أو تتفاوضوا مع الأمن حول من يقبض عليه أو يعتقل لأن هذه مهمة القانونيين وسيكون هناك غرفة بالحزب معدة لذلك.

فيما وجه الرسالة الثالثة لرجال الشرطة، وطالبهم بالتعامل بعقلانية مع المتظاهرين والاحتكام لضمائرهم في أي موقف وتقول لهم الحاكم إلى زوال والشعب والوطن هم الباقون.

**الأحد ٢٢ يناير:**

- بثت حركة شباب ٦ أبريل فيديو عبر الانترنت يعرض شرحاً لاستخدام دروعاً بلاستيكية لحماية المتظاهرين المشاركين في يوم الغضب ٢٥ يناير الجاري من الأمن، وقد تم تدريب عدد من النشطاء على كيفية استخدام تلك الوسيلة وتفادى ضربات الأمن، وأنه يمكن لكل فرد تصنيع مثل هذه الدروع من مواد بسيطة موجودة بكل منزل، ويتكون الدرع من جزئين الأول خاص بحماية الصدر وهو عبارة عن ورق مقوى يلصق حول الجسم بالمواد اللاصقة سهلة الالتفاف أما الجزء الثاني فيتعلق بحماية الكوعين ويتكون من زجاجتين بلاستيك تتعلق بالقرب من الكوعين. وتعد هذه أول مرة يستخدم فيها المتظاهرون دزوعاً لحمايتهم من الأمن.

- قام الدكتور على الدين هلال أمين الإعلام بالحزب الوطني بالاجتماع مع عدد من شباب اللجنة الإلكترونية بالحزب الوطني وذلك لحثهم على عمل حملة مضادة لمؤيدو تظاهرات يناير، وأشار في اجتماعه معهم إلى انجازات الشرطة السطحية والمزعومة مثل أن الشرطة تقوم على توفير مناخ السلم والاستقرار الاجتماعي في مجالات حماية الأمن العام ، ودعم الوحدة الوطنية، وحماية دور العبادة من تهديدات دعاة الفتنة والعنف، وإطفاء الحرائق والتصدي لمحاولات تهريب المخدرات، وطلب من أمناء الإعلام بالحزب الاستمرار في تأكيد مفاهيم المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ورفض أي شكل من أشكال التميز بين المواطنين حتى تصبح ممارسات المواطنة حقيقة ملموسة في حياتنا اليومية.

- أعلنت لجنة الحريات بنقابة المحامين مشاركتها ومساندتها للقوى السياسية والوطنية في مظاهرات ٢٥ يناير والذي سيشهد نوعاً من الاحتجاج السلمي ضد الظلم

والفساد والاستبداد والتمرد ضد الأوضاع السيئة، وأن اللجنة ستدعو كافة المحامين للمشاركة في الاحتجاج، وذلك لأن هذه المظاهرات تنادى بالحرية والديمقراطية وحقوق ومطالب الشعب، مؤكدين أن حق التظاهر مكفول في الدستور لكل المواطنين، وذلك في إطار الحفاظ على الأمن العام وبدون تخريب وعدم تعطيل العمل العام.

- أعلنت حركة شباب في حب مصر -إحدى حركات دعم جمال مبارك مرشحاً للرئاسة- تنظيم مظاهرة احتجاجية مضادة للمظاهرة التي ستقام بعد يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، والتي يتم فيها التضامن والتأييد للشرطة في عيدهم، وكذلك الدعوة لدعم وتأييد جمال مبارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقد أكد إسلام مدحت مؤسس الحركة أن الشرطة تقف بجانب المواطنين، لذلك فيجب الوقوف بجانب الشرطة في عيدهم.

**الاثنين ٢٤ يناير:**

- قال المهندس أحمد بهاء الدين شعبان، المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير، إنه التقى مع الدكتور محمد مرسي القيادي بالإخوان المسلمين وأكد له مرسي خلال هذا اللقاء، أن جماعة الإخوان لن تشارك في الثورة، وقال: «إحنا مش هنمشي ورا شوية عيال».

**(جاء هذا التصريح من المهندس بهاء الدين خلال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر بالإسكندرية، مساء السبت ٣/ ١١/ ٢٠١٢، بعنوان «مصر لكل المصريين »، أي بعد الثورة بعامين تقريباً).**

- قبل ساعات من مظاهرات ٢٥ يناير (عيد الشرطة)، قامت وزارة الداخلية بتحديد هوية مرتكب حادث كنيسة القديسين الذي وقع في مطلع العام الجاري وأسفر عن مصرع وإصابة العشرات، وأشارت الصحف إلى أن تنظيم جيش الإسلام الفلسطيني، المرتبط بتنظيم القاعدة، هو المسئول عن الحادث، كما أبرزت الصحف تأكيد اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية، بقوله، «لن يفلت آثم من العقاب». **(مع العلم أنه ثبت فيما بعد أن من خطط لتلك التفجيرات هو جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية).**

- تباينت مواقف القوى السياسية من المشاركة في مظاهرات الغد التي توافق

ذكرى عيد الشرطة، حيث رفض الأقباط والسلفيون والجماعة الإسلامية والإخوان المسلمون المشاركة في المظاهرات بينما ينتظر الوفد رأي المكتب التنفيذي.

- وهددت قيادات أمنية مسئولي المكاتب الإدارية لجماعة الإخوان المسلمين بالمحافظات باعتقال أعضاء الجماعة والتصعيد ضدها والدخول في مواجهات عنيفة معها في حالة خروج أعضائها للتظاهر .

- أعلن عدد من النشطاء النوبيين عن مشاركتهم في مظاهرات، غدا، الثلاثاء، والتي دعت لها العديد من قوى وتيارات المعارضة وقال الناشط النوبى حجاج أدول، إن النوبيين سيشاركون في المظاهرات باعتبارهم جزء من النسيج المصري لهم نفس الحقوق والمطالب.

- كثفت الحركات السياسية من دعواتها للمواطنين للمشاركة الفعالة في فعاليات يوم ٢٥ يناير، مستخدمة عدداً من الوسائل الحديثة مثل رسائل الموبايل«S.M.S» عوضا عن الشبكات الاجتماعية.

- وأعلنت حركة شباب ٦ إبريل عن توزيعها ما يقرب عن ٣٠ ألف بيان بمحافظات مصر المختلفة خلال الساعات الماضية فقط تدعو فيها المواطنين للمشاركة بمظاهرات الثلاثاء، حيث تم توزيع ما يقرب من ١٥ ألف منشور بمناطق بولاق والهرم وشبرا والمعادى وإمبابة والسيدة زينب والسيدة نفيسة وميدان رمسيس والسيدة عيشة ومنطقة مجاوري، بجانب المواصلات العامة وإشارات المرور.

- وفي القليوبية وزع ناشطو «٦ إبريل» وفقا لبيان صادر اليوم، عن الحركة ٢٠٠٠ منشور في بنها وشبرا وطوخ والقناطر، أما في المنصورة فقاموا بتوزيع ٨ آلاف بيان بمشاركة حملة دعم البرادعى، أما الغربية فقامت فيها الحركة بتوزيع ٥٠٠ بيان، وأسيوط ٣ آلاف بالتعاون مع الجمعية الوطنية للتغير وحملة دعم البرادعى، كما قام طلاب الحركة بتوزيع ٣ آلاف منشور بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر. وأكدت حملة دعم البرادعى ومطالب التغيير «معا سنغير» في بيانها، على مشاركتها في فعاليات ٢٥ يناير بميدان مصطفي محمود بشارع جامعة الدول العربية.

- نشرت جريدة «نيوزويك» الأمريكية تقريراً عن تداعيات الانتفاضة التونسية في

مصر، وقالت إن ما شهدته تونس في الأسابيع الماضية قد أشعل حماس النشطاء المحبطين في جميع أنحاء المنطقة، وتوقعت الصحيفة أن الاحتجاجات القادمة في مصر، والمنتظرة غداً الثلاثاء، ربما تشكل بداية لصحوة جديدة.

- وذكّرت الصحيفة في بداية تقريرها بقضية خالد سعيد، الشاب السكندري الذي تعرض للتعذيب على يد أفراد الشرطة بعد نشره شريط فيديو يظهر فيه رجال شرطة، وهم يتقاسمون مخدرات تم ضبطها. وقالت إن وفاة سعيد ضربت وتراً حساساً، وشن النشطاء في مصر حملة استمرت طويلاً ضد التعذيب ووحشية الشرطة، وقد اندهش كثيرون من السرعة التي انتشر بها الأمر بين الناس العاديين.

- وتنقل المجلة الأمريكية عن شريف منصور من مؤسسة فريدوم هاوس، والذي يركز على الإعلام الجديد في مصر، قوله إن وفاة خالد سعيد ربطت بين النشاط السياسي وحياة كل مصري، وأصبح الأمر يعني أن كل شخص يمكن أن يتضرر. وتطرقت الصحيفة إلى جروب «كلنا خالد سعيد» على فيس بوك والذي نجح في ضم الآلاف من الأنصار، والذي تحول بعد ذلك إلى حملة ضد وحشية الشرطة وانتهاكات الحقوق في مصر، والآن وبعد أشهر من تأسيسها، أصبحت هذه المجموعة تركز على هدف أكبر بكثير، وهو إنهاء الحكم الاستبدادي في مصر المستمر منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً.

- فبعد الاحتجاجات التي شهدتها تونس، تحول جروب «كلنا خالد سعيد» إلى لهجة سياسية عنيفة. وخلال أيام بدأت الصفحة في الدعوة إلى تظاهرة ضخمة في القاهرة يوم الثلاثاء تطالب بإنهاء وحشية الشرطة ورفع الحد الأدنى للأجور وحل البرلمان. ورأت «نيوزويك» أن القرائن الدالة على أن ثورة تونس ستؤثر على الأنظمة الاستبدادية الأخرى في المنطقة ربما ستكون موجودة في مصر في الأيام القادمة، خاصة مع اتجاه النشطاء الإلكترونيين والتقليديين إلى توحيد الصفوف، يبدو أن الثلاثاء سيكون أول اختبار لما إذا كانت ثورة تونس معدية أم لا.

- قبل المظاهرات بيوم واحد ،كان كل شيء تقريباً قد اكتمل ، فهؤلاء الشباب كانوا منظمين جداً ، فقاموا وعلى مدى أكثر من عشرة أيام الترتيب جيداً لهذه المظاهرة ،

بحيث جعلها مظاهرة حاشدة لأكبر عدد ممكن لكافة طوائف الشعب،فنشرت الصفحة الرئيسية لجروب «كلنا خالد سعيد» على الفيس بوك وبالتنسيق والتعاون مع مجموعة أخرى من النشطاء السياسيين كـ «حركة شباب ٦ إبريل» و«حركة كفاية» وحركة «شباب من أجل العدالة والحرية»بالإضافة إلى بعض أحزاب المعارضة مثل الجبهة الديمقراطية والعمل والغد والكرامة والثوريين، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الناشطين سياسياً أو بمعنى أدق من المحبين لهذا الوطن بدون أن يكونوا منتمين لأي حزب أو جماعة سياسية ، ووصلت الدعوة لأكثر من ٧٥٠ ألفا ، وأكد أكثر من ٦٢ ألف مشاركتهم في هذا اليوم، وكانت هذه الدعوة تحت شعار«عايز أعيش»واختصروا مطالبهم في ثلاث كلمات «عيش – حرية – كرامة إنسانية».

وتلك الكلمات تعد اختصاراً لمطالبات جمة أهمها محاربة الفقر والقهر والتعذيب فضلاً عن المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه وتغيير الحكومة الوزارية وإقالة وزير الداخلية وحل مجلسي الشعب والشورى ووضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ، كما طالبوا بتعديل الدستور ليحظر ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين.

وقاموا قبل عدة أيام من قيام الثورة بتحديد المواقع التي من المفروض أن يتجمع فيها الشباب وتخرج منها المظاهرات لكي يتم تجمعهم في النهاية في أكثر من مكان وبأعداد حاشدة وفي جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى الدعوة لتنظيم مسيرات عشوائية وغير معلن عنها في المناطق الأخرى، وذلك حتى تؤتي ثمارها وحتى يصعب على الأمن فرض سيطرته على كل هذه المظاهرات،وتم التنسيق مع مجموعة من المحامين للدفاع عن أي شخص تحدث له أي مشكلة، وكذلك تم التنسيق مع مجموعة من المصورين المحترفين لرصد أي تجاوزات، وفيما يلي عرض بالأماكن التي تم تجمع الشباب بها وهي:

**القاهرة:** دوران شبرا – دوران المطرية – وسط القاهرة.

**الجيزة:** شارع جامعة الدول العربية – إمبابة – جامعة القاهرة.

**الإسكندرية:** تم تحديد نقطة التجمع النهائية عند منطقة القائد إبراهيم وذلك في تمام

الساعة الثالثة عصرا. على أن تتحرك مسيرات من كل مناطق الإسكندرية تسير عبر الكورنيش أو الشوارع الجانبية وذلك للوصول إلى نقطة التجمع في توقيت المظاهرة بالضبط.فيه مظاهرات أخرى ستخرج من أماكن غير معلن عنها ولمعرفة التفاصيل اتصلوا يوم الثلاثاء بعد ٩ صباحا على تليفون:

**الفيوم:**ميدان الخواتم ببندر الفيوم في تمام الساعة الثانية ظهرا.

**الإسماعيلية:**شارع الثلاثيني وشارع السكة الحديد بجوار الحمزاوي.

**الغربية:**طنطا أمام مبني المحافظة بشارع البحر

المحلة الكبرى ميدان البندر وميدان الشون والشعبية والجمهورية، وسيتم التجمع في مكان خامس سيتم الإعلان عنه في المظاهرة.

**كفر الشيخ:**بلطيم – ميدان بورسعيد.

**قنا:**ميدان البنزايون.

كما نشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» أرقام تليفونات منسقي المظاهرات في القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الدقهلية، أسوان، الغربية، الإسماعيلية، بورسعيد، أسيوط، سوهاج، بني سويف، السويس، البحر الأحمر، القليوبية، الشرقية، قنا، الأقصر.ونشرت أيضا أرقام تليفونات مجموعة من المحامين المختصين في الدفاع عن المتظاهرين في حال القبض على أي منهم، وذلك تحت اسم «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» .

وعندما شعر الحزب الوطني بجدية المظاهرات انتاب قادته قلقلاً من أن تكون هناك استجابة كبيرة لدعوة المعارضة وخروج شعبي كبير خاصة أن التعامل الأمني سيكون صعبا ومحسوبا في ظل تسليط الأضواء على الحدث وحالة التوتر بعد أحداث تونس، لذا سعى الحزب إلى حشد نصف مليون شاب من شباب الحزب يوم ٢٥ يناير، وبالفعل قامت لجنة الشباب بالحزب الوطني من خلال حملة يمولها بعض رجال أعمال الحزب تحت شعار: «معاك بقلبنا.. يوم الوفاء للقائد والزعيم» بالإعداد لحشد نصف مليون شاب لإعلان الوفاء للرئيس مبارك ـ حسب شعار الحملة ، وذلك ردا على تحركات المعارضة بحشد تظاهرات «يوم الغضب» الذي تعد له بمشاركة عدد كبير من الحركات

والأحزاب. وتم بالفعل تعليق لافتات بهذا المعنى في بعض المناطق بالقاهرة. ويتضح من ذلك أن الحزب الوطني يشعر بالقلق من اجتماع أغلب حركات وأحزاب المعارضة في هذا اليوم وقلقه من نجاحهم في حشد عدد كبير من المواطنين لهذه التظاهرات ، وهذا سوف يؤدي إلى عدم سيطرة الأمن على كل هذه التجمعات وخاصة عند حدوث أي قلق أو أي نوع من العنف الجماهيري تجاه المؤسسات العامة أو تجاه الأمن .

وقد صرحت وزارة الداخلية بأن أجهزة الأمن ستتعامل مع المتظاهرين بأسلوب متحضر، كما تعودت في السنوات الماضية، في حين أن الأمن جاهز للتعامل مع أي ظرف طارئ وستقف الأجهزة الأمنية بالمرصاد للخارجين عن القانون، في محاولة منها لمنع الفوضى بالشوارع والميادين.

**اليوم الأول للثورة ٢٥ يناير:**

بدا هذا اليوم مثله مثل أي يوم، ولكنه ليس كأي يوم فهو يوم يوافق عيد الشرطة وكما هو المتبع في كل عام، يظهر علينا رئيس الجمهورية وبجواره وزير الداخلية في احتفالية يحضرها العشرات من كبار رجال الشرطة ويتم مهاداة أبطال الشرطة وأهالي شهدائها الورود ودروع الشجاعة وشهادات التقدير والأموال وما إلى ذلك من تقدير مادي ومعنوي ، وكما هو المعتاد أيضاً أن يكون هذا اليوم هادئاً من الناحية الأمنية ،فالشارع المصري يكون في حالة سكون ولا توجد به –غالباً –أي مشاحنات ولا حوادث إجرامية كبيرة أو إرهابية، ولم نكن نعرف لماذا بالتحديد في هذا اليوم لا يوجد أي حوادث إرهابية أو جرائم منظمة من بعض البلطجية العتاة أو أحداث فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين ، ولم نكن نعرف لماذا ولا حتى كنا نتساءل لماذا في هذا اليوم من كل عام لا يحدث أي حوادث إرهابية أو إجرامية عنيفة ، فلعلها تكون من منطلق الصدفة المحضة ألا يحدث أي قلق أو مشاحنات من قبل رجال الشرطة أو ضدهم أو أي عمل تخريبي في الدولة –وظللنا على هذا المنوال طوال الثلاثين عاماً وبالتحديد الاثنى عشر عاماً الأخيرة منذ أن تولى حبيب العادلي وزير الداخلية زمام الأمور في الدولة– ، ولكن الشعب المصري بكافة طوائفه والعالم بأسره عرف فيما بعد من هو المدبر لكل هذه الحوادث التي كانت تحدث في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة من فتن طائفية وأحياناً إرهابية، فالجهاز الوحيد بمصر المسئول عن استتباب الأمن ومشاع الأمان هو من كان يخطط ويدبر لكل ما

كان يحدث في مصر من جرائم الفتنة الطائفية وبعض الجرائم الإرهابية ألا وهو جهاز الشرطة نفسه وبالتحديد جهاز أمن الدولة وهو ما سنسرده بالتفصيل فيما بعد.

**الثلاثاء ٢٥ يناير:**

ورغم أنه لم يظهر حتى ظهر هذا اليوم أي متظاهرين أو محتجين، إلا أن أعدادًا غفيرة من جنود الأمن المركزي وكبار الضباط تمركزت في ميدان التحرير وباب اللوق وعابدين والقصر العيني.

فمنذ الساعات الأولى من فجر يوم الثلاثاء ٢٥ يناير اتخمت شوارع القاهرة برجال الشرطة سواء بزيهم التقليدي الرسمي (الميري) أوبالزى المدني وذلك في الشوارع كافة بصفه عامة وتركز تجمعهم في الأماكن المعلن عنها لبدء المظاهرات ، وكذلك انتشارهم على طول محطات المترو بالخط الأول والثاني وخاصة في المحطات من محطة حسني مبارك (رمسيس)- التي وبالتأكيد سوف يتم إزالة اسم حسني مبارك من محطة المترو وغيرها من الأماكن العامة - إلى محطة أنور السادات (التحرير) وكذلك تم تكثيف أعداد هائلة من سيارات الأمن المركزي والمصفحات وسيارات الإطفاء وبعض سيارات الإسعاف ، وتم التنبيه على قائدي وحدات الأمن المركزي بأن يتم تواجد عدد اثنين من أفراد الأمن أسفل كل محطة مترو وتتوزع بعض الوحدات خارج المحطات وذلك حتى يتم التحكم في أعداد المتظاهرين في حالة الضرورة.

كما انتشرت بعض وحدات الأمن المركزي في الزى المدني على امتداد شارعي رمسيس والجلاء وتم إخلاء جميع الأرصفة من الباعة الجائلين وتمركزت قوات الأمن في منطقة محطة السكة الحديد وميدان الإسعاف وميدان طلعت حرب وميدان التحرير وتم التنبيه على أمن نقابتي المحامين والصحفيين بمنع دخول أي فرد إلى النقابة نظرا لأن يوم ٢٥ يناير هو عطلة رسمية، وتواجد أكثر من ٢٥ سيارة أمن مركزي أمام دار القضاء العالي وأمام نقابتي المحامين والصحفيين ، ونفس الوضع بشارع قصر العيني وأمام مجلسي الشعب والشورى ومقر مجلس الوزراء ومنطقة دوران شبرا. بالإضافة إلى إغلاق الأمن جميع الطرق المؤدية لمبنى وزارة الداخلية وقصر عابدين ومجلس الشعب، ومنعت دخول كافة السيارات إليها، وأجبرتها على اتخاذ مسارات أخرى، الأمر

الذي أصاب منطقة وسط البلد بحالة شلل.

وفي محافظة الجيزة انتشرت قوات الأمن بشكل مكثف في منطقة شارع جامعة الدول العربية وتواجدت وحدة أمن مركزي وسيارة مصفحة على مدخل كل شارع فرعي وتمركزت نحو ١٥ سيارة أمن مركزي أمام مسجد مصطفي محمود بجانب عدد كبير من الكلاب البوليسية.

كما تم توزيع القوات على منطقة ميدان الجامعة وأمام جميع بوابات الجامعة وانتشرت نحو ١٥ سيارة أمن مركزي ومدرعتين أمام الباب الرئيسي لجامعة القاهرة ولأول مرة تواجدت سيارتين للترحيلات، كما أعلنت بعض الكليات الثلاثاء إجازة رسمية مثل كلية الإعلام.

وتم التنبيه على قائدي أتوبيسات هيئة النقل العام القادمة من مناطق حدائق القبة ومدينة نصر ومصر الجديدة بعدم الالتزام بخط السير وعدم إتمام الرحلة إلى بعض المناطق، وذلك لمنع مرورهم بميدان التحرير وبعض المناطق المفترض التجمع فيها من قبل المتظاهرين، والدوران والعودة من محطة البدء من جديد وهو ما أدى إلى غضب الركاب فنشبت عدة مشاجرات بينهم وبين قائدي أتوبيسات النقل العام.

وذكرت بعض التصريحات الأمنية أن وزارة الداخلية قد أعدت خطة لتأمين المظاهرات والخروج منها بسلام، ومنع أي تجاوزات للمتظاهرين، والخروج عن الشرعية والقانون، ولإعمال تلك الخطة بنجاح فقد تم تزويد المظاهرات بالقاهرة بأكثر من ٣ آلاف جندي، وألف شرطي سري،مرتدين الزى المدني ومندسين وسط المتظاهرين بطريقة منظمة، مهمتهم الرئيسية هي حماية المصالح الحكومية وتأمين الشوارع الرئيسية المؤدية إلى شارعي رمسيس بامتداده إلى العباسية وكوبري أكتوبر، والشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير، كما استعانت أجهزة الأمن بمئات الحواجز الحديدية ونقلها إلى منطقة وسط البلد، وبالتحديد في ميداني طلعت حرب والتحرير، حيث تم وضع تلك الحواجز فجرا لمنع سير المتظاهرين في الشوارع، وتحديد سيرهم على الأرصفة فقط لتأمين سير السيارات في الميادين، وكذلك تم فرض طوقا أمنيا على ميدان رمسيس وموقف سيارات الأقاليم لمنع دخول أي سيارات قادمة من المحافظات

ترغب بالمشاركة في التظاهرات.

وحتى ظهر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير ، لم توجد بشوارع العاصمة أي من بوادر لمظاهرات أو تجمعات، وفي التوقيتات المحددة سلفاً، بدأت مجموعات الشباب في الخروج وبأعداد ليست كبيرة تتراوح أغلبها ما بين ٥٠ و١٥٠ فرداً وذلك من المناطق المحددة سلفاً، وإن كان بعضها خرج بعد التوقيت المحدد بدقائق قليلة، وبدؤوا في ترديد هتافات سلمية لطلب الحرية والعيش والكرامة الإنسانية مثل «الحرية والرغيف مطلب كل مصري شريف».وبما أن هذا اليوم هو اليوم الذي سيتحدد عليه إما إكمال المظاهرات لحين تلبية جميع مطالب الشعب، وإما تستمر المظاهرات كأي مظاهرة لمدة سويعات محدودة، ويعود الوضع لما كان عليه، وكأن شيئاً لم يكن. ولذا سوف ترد الأحداث تفصيلياً لمعرفة كيف تحولت المظاهرة التي نادى إليها بعض الشباب إلى ثورة يتحاكى بها العالم بأسرة، وتكون نقطة فاصلة في تاريخ الثورات في العالم:

- بعد التجمع في الأماكن المحددة، والاتجاه لميدان التحرير، وقبل وصول تجمعات الشباب، وكان الميدان شبه خاوياً، قامت أجهزة الأمن بإلقاء القبض على أول متظاهر في ميدان التحرير، وذلك لحملة لافتة ضد تعذيب الشرطة للمساجين والمقبوض عليهم، وقال أحد أفراد الأمن: « أن الشخص المقبوض عليه «شخص عبيط» كان متصور أن فيه مظاهرات بجد النهارده. ومتظاهر آخر تم الاعتداء عليه أمام دار القضاء العالي لرفعه لافتة ضد الرئيس مبارك

- جدل بين قيادات الداخلية حول إغلاق محطة مترو التحرير «السادات» ومنع توقف المترو فيها بعد وصول معلومات عن نية المتظاهرين التجمع في المحطة والخروج للتظاهر في قلب الميدان.

- عشرات النشطاء من لجنة الحريات بنقابة المحامين تظاهروا أمام نقابة المحامين ويهتفون عاش كفاح الشعب المصري وعاش كفاح الشعب التونسي والثورة الثورة يا مصريين والأمن حاصرهم بكردون أمني مكثف وتم منع دخول أو خروج أي شخص من داخل أو خارج الكردون.

- أغلق الأمن شارع ٢٦ يوليو بالكامل، وأكثر من ألف متظاهر يحملون أعلام

مصر ويهتفون «باطل»،ويتحركون من أمام دار القضاء العالي إلى ميدان عبد المنعم رياض. وفي المقابل يتوجه آلاف من المتظاهرين في ميدان عبد المنعم رياض إلى ميدان التحرير والأمن يحاول منعهم بعنف. وحوالي ثلاثة آلاف متظاهر يفترشون المنطقة ما بين ميدان التحرير والمتحف المصري بعدما قام الأمن بمنعهم من التوجه إلى ميدان التحرير ويهتفون «يامبارك يا مبارك.. السعودية في انتظارك» وأدى ذلك إلى إرباك الأمن، فأصبحت منطقة وسط البلد كلها بها مظاهرات ولم تتمركز في مكان واحد بل كانت متحركة من مكان لآخر، وبالتالي فلم تستطع أجهزة الأمن السيطرة على كل تلك المظاهرات، التي تمت في وقت واحد، ومن أماكن متفرقة، وتتحرك من مكان لآخر.

- متظاهرو ميدان التحرير كسروا كردون الأمن وفي طريقهم لكوبري قصر النيل والأمن فقد السيطرة على المظاهرة. وقوات أمن أخرى قامت بإغلاق كوبري قصر النيل في الاتجاهين. وقام الأمن بتهديد المتظاهرين في شارع القصر العيني بالسحل إن لم يتفرقوا.

- تم رفع عدد من اللافتات أمام دار الحكمة مكتوب عليها.. لا للتعذيب .. لا لقانون الطوارئ .. «لما شعب تونس قام .. هرب اللص والمدام». لا للبطالة.. ١٣ ملون عانس في مصر.

- تم إغلاق شارع القصر العيني بداية من القصر العيني الفرنساوي وحتى مجلس الشعب، وبعد غلق كوبري قصر النيل توجه المتظاهرون إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون لملاقاة المتظاهرين القادمين من شبرا، والقادمين من ميدان التحرير. وفشل الأمن في منع المتظاهرين من الوصول لمبنى الإذاعة والتليفزيون.

- خرج المتظاهرون من الكردون الأمني أمام مصطفي محمود. وأكثر من خمسة آلاف متظاهر في شارع جامعة الدول العربية تطاردهم قوات الأمن المركزي.

- آلاف يهتفون أمام المقر الرئيسي للحزب الوطني بميدان عبد المنعم رياض مرددين «أحلف بسماها وتربها الحزب الوطني اللي خربها» ..وتوقف أتوبيسات النقل العام أمام المظاهرة وخرج منها بعض المواطنين للمشاركة فيها.

- اتجهت مظاهرة أخرى إلى مؤسسة الأهرام وقال بعض الضباط: «إحنا مش

عارفين نعمل لهم أيه دول زى العفاريت يطلعوا من كل حته».

- اشتباكات بين آلاف المتظاهرين وقوات من الأمن المركزي أمام دار القضاء العالي بعدما توجه المتظاهرون لتخليص ٢٠٠ من زملائهم، تم احتجازهم داخل دار القضاء العالي. وتمكنوا من كسر الحاجز الأمني ليمروا من شارع ٢٦ يوليو باتجاه العتبة.

- حاول الأمن محاصرة المتظاهرين في بداية ميدان عبد المنعم رياض إلا أن المتظاهرين اشتبكوا معهم فاستطاع عدد منهم كسر الكردون الأمني والمرور إلى ميدان عبد المنعم، ولكن قامت أجهزة الأمن بفرض كردونا أمنيًا مرة أخرى في بداية الميدان،لمنع متظاهرين جدد من الانضمام إليهم.

- سبعة آلاف تظاهروا أمام مجمع التحرير، أكثر من ثمانية آلاف متظاهر بطول شارع ٢٦ يوليو يهتفون: «تغيير حرية عدالة اجتماعي».. «يسقط يسقط حسني مبارك».

- حوالي ٦ آلاف متظاهر نجحوا في كسر الحصار على ميدان التحرير واستقروا أمام مجلس الوزراء مرددين «الحرامية أهم»، وآلاف آخرين تظاهروا أمام مجلس الشعب.

- قام المتظاهرون بالسيطرة على أول قسم شرطة وهو قسم شرطة دار السلام.

- قوات الأمن تفتح المياه على المتظاهرين الذين يصلون صلاة العصر في ميدان التحرير، ومتظاهرون صعدوا إلى أعلى سيارة رش المياه وقاموا بكسر خرطوم المياه.

- الأمن المركزي يطارد المتظاهرين في شوارع شبرا لمنعهم من الالتحام بمظاهرة التحرير، وآلاف المتظاهرين من باب الشعرية ورمسيس ينضمون إلى المتظاهرين أمام دار القضاء العالي.

- الأمن يلقي عددا كبيرا جدا من القنابل المسيلة للدموع لتفريق آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير، ومن فوق أسطح العمارات في بعض المناطق.

- الساعة ٤:٣٠ عصراً، توقف موقع تويتر عن العمل في مصر،والمتظاهرون قرروا الاعتصام في ميدان التحرير.

- بدو سيناء يهددون بالاعتصام قرب مقر القوات الدولية بسيناء، ومتظاهرون في سيناء يغلقون الطريق الدولي، وهذا معناه فصل رفح والشيخ زويد عن باقي محافظات الجمهورية.

- وفي حوالي الساعة الخامسة عصراً. تم غلق محطات مترو الإنفاق من سعد زغلول وحتى رمسيس ، ولا توجد أي سيارات لنقل المواطنين لميدان التحرير.

- طارد الأمن المتظاهرين بالسيارات المصفحة والإسعاف بشارع قصر النيل، بعد أن تمكن المتظاهرون من كسر الحواجز الأمنية والوصول لمجلس الشورى ونجم عن ذلك إصابة العشرات نتيجة احتكاك العربات المصفحة للمتظاهرين.

- ومع كل تلك التظاهرات والاعتقالات والإصابات، ينشر موقع الحزب الوطني على الانترنت وعلى لسان علي الدين هلال وزير الشباب: المواطنون يحتفلون في عيد الشرطة والشرطة تسهر لحمايتهم، هذه هي الحكومة المصرية التي تعودنا عليها طوال ٦٠ عاماً.

- وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف، قام المتظاهرون بعمل كردونات في قلب ميدان التحرير لمنع الأمن من الدخول وإحكام السيطرة عليه، وجلس البعض منهم أمام عربات الأمن المركزي لمنعها من دخول الميدان.

- قام الأمن بالاعتداء على عشرات المتظاهرين في ميدان التحرير بالطوب والقنابل المسيلة للدموع أثناء صلاتهم للمغرب.

- أعلن د/ عبد الجليل مصطفي منسق الجمعية الوطنية للتغيير، خلال مؤتمر صحفي بمقر حزب الغد، عن مطالب القوى الوطنية والمحتجين، وقال «المطالب التي سنعلنها نعتبرها ترجمة لما يعتمر في صدور المصريين من آمال وطموحات». تشمل هذه المطالب ما يلي:

- إعلان الرئيس محمد حسني مبارك عدم ترشحه لانتخابات الرئاسة القادمة، وكذلك عدم ترشح جمال مبارك.

- حل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

- إلغاء حالة الطوارئ.

- تأليف حكومة إنقاذ وطني.

- الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم من تم اعتقالهم خلال انتفاضة اليوم.

- ولكن وللأسف لم يتم الرد على تلك الطلبات من جانب السلطات المصرية، سواء بالإيجاب أو بالرفض، وكأن الحياة في مصر وردية ولونها بمبي، ولا توجد مظاهرات في كل أنحاء الجمهورية واحتقانات واعتقالات وإصابات، وهذه هي الحكومة المصرية التي تعودنا عليها، وهو التجاهل للشعب المصري وكأن هذا الشعب لا يحق له الكلام أو الاعتراض أو حتى الموافقة، فهو مجبر على تنفيذ تعليمات الحكومة رغماً عن أنفه، ولا يحق له مطالبه الحكومة بأي حق له. وهذا التجاهل هو ما أثار الشعب فوق إثارته، فلو قام أحد المسئولين بتهدئة المواطنين كان من الممكن أن يتغير مسار تلك الثورة ولكن لا يسعنا إلا أن نوجه كل الشكر للحكومة المصرية بمساعدة الشعب المصري على إنجاز ثورته، وذلك عن طريق تجاهله له ولطلباته وحقوقه.

- الساعة التاسعة مساءً، سقط أول شهيد لثورة يناير وهو الشهيد/ مصطفي رضا محمود في السويس، أمام قسم حي الأربعين،نتيجة طلق ناري حي خلال مواجهات مع الشرطة. وبعده بساعات توفي الشهيد / غريب السيد ٤٤سنة في السويس أيضاً، نتيجة طلق ناري في البطن.

- وفي حوالي الساعة الواحدة صباحاً، قام الأمن بتفريق مظاهرة التحرير بالقوة وإلقاء أكثر ٥٠ من قنبلة واقتحام الميدان بالسيارات المصفحة، وقام المتظاهرون على إثر هذا الاقتحام بالتفرق في شوارع وسط البلد واستمرار الاعتداء عليهم من جانب الأمن.

- استعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة، وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام، وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب، و١٠ آلاف جندي أمن مركزي، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من

صباح الأربعاء.

- نتاج اليوم الأول(يوم الغضب): اعتقال٦٤ مواطناً – قتل ثلاثة أشخاص بينهم مجند أمن مركزي - جرح ٤٩ شخص – أكثر من ٢٠ ألف متظاهر في القاهرة وحدها، وأكثر من ١٠٠ ألف متظاهر في جميع أنحاء الجمهورية.

**الأربعاء ٢٦ يناير:**

- أعلنت ١٦ منظمة من منظمات حقوق الإنسان عن تشكيلها شبكة لتقديم الدعم القانوني لمتظاهرى ٢٥ يناير ٢٠١١ عبر عدد من المحامين موزعين بالمحافظات المصرية المختلفة.

- ونتيجة استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين فقد عاد الهدوء – نسبياً - إلى القاهرة والمدن الأخرى صباح الأربعاء.

- قالت الحكومة المصرية، أنها لن تسمح بأي مظاهرات وستعتقل المحتجين وذلك بعد وقوع أكبر احتجاجات في عهد الرئيس حسني مبارك.

- الواحدة ظهراً، تم حجب موقع الفيس بوك .

- صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، بأن الحكومة المصرية مستقرة، رغم التظاهرات التي تشهدها مصر منذ صباح الثلاثاء. وهذا التصريح ما يعني ضمنياً تأييد الحكومة الأمريكية للحكومة المصرية، ولم تبد أي تعليق على الممارسات القمعية للشرطة المصرية، برغم سلمية المتظاهرين.

- أسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال يومي ٢٥ و ٢٦ يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات،عن وفاة٤ بينهم جندي وإصابة١٦٢ شرطيا، و١١٨ مواطنا، بينما تم إلقاء القبض علي أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات ثوريةأو تجمعات احتجاجية أو مسيرات.

***

**الخميس ٢٧يناير:**

- في أول تعليق رسمي على الأحداث الأخيرة، أكدت جماعة الإخوان أن حركة الشعب التي بدأت ٢٥ يناير، سلمية وناضجة ومتحضرة ويجب أن تستمر هكذا ضد الفساد والقهر والظلم حتى تتحقق المطالب الإصلاحية المشروعة، وعلى رأسها حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل.

- طالبت جماعة الإخوان المسلمين أعضائها، بالنزول والتضامن مع المتظاهرين، غداً بعد صلاة الجمعة، والحكومة تعتقل كبار أعضائها.

- قال محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام متحدثا لـ «رويترز»، قبيل توجهه جوا من فيينا إلى القاهرة يوم الخميس،أن مبارك «خدم البلاد لثلاثين عاما وحان الوقت لتقاعده»، وقال: «أعتقد أن مظاهرات كبيرة ستخرج غدا في كل أنحاء مصر وسأكون معهم هناك». ودعا إلى أن تكون المظاهرات سلمية، وقال أنه مستعد لتولي السلطة في مصر بصورة مؤقتة إذا طالبه الشارع بذلك.

- تم خطف وائل غنيم واعتقاله ليلاً من قبل أشخاص يرتدون زياً مدنياً وأخذوه إلى مباحث أمن الدولة.

- تم اعتقال د/ عصام العريان ود/ محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان المسلمين، لتخوف الأمن من حشد قيادات الإخوان لشبابهم وأنصارهم بالميدان.

**الجمعة ٢٨ يناير( جمعة الغضب ):**

- في صباح هذا اليوم، تم قطع خدمة شبكة الإنترنت وكذلك خدمات شبكات التليفون المحمول بكافة الجمهورية، وذلك لمنع تواصل المتظاهرين بعضهم ببعض.

- خروج مئات الآلاف من مساجد الجمهورية بعد صلاة الجمعة. وشهد شارع الأزهر مسيرات حاشد ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة،استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من الجامع الأزهر والجوامع المحيطة به. وردد المتظاهرون هتافات تطالب

بـ«إسقاط النظام»، والثأر ممن تسببوا في سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي يشهدها عدد من المحافظات المصرية.

- فرضت السلطات المصرية الإقامة الجبرية على الدكتور محمد البرادعى، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية.

- أشعل المتظاهرون النار بالمقر الرئيسي للحزب الوطني بكورنيش النيل، وتم تحطيم عدداً من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات.

- فتح السجون وخروج المجرمين و البلطجية، وانسحاب الشرطة، بعد ملئ الهواء بالغازات المسيلة للدموع، وانتشار الفوضى وأعمال السلب والنهب والبلطجة، واقتحام أقسام الشرطة التي أصبحت خاوية على عروشها من الضباط والجنود.

- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري، حيث قام بعض البلطجية بالدخول وسط المتظاهرين، وعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصري بميدان التحرير .وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار ، كما قاموا بالسيطرة علي السيارات الخاصة بالدفاع المدني وسرقة محتوياتها وإشعال النيران.

- قرر الرئيس حسنى مبارك، بصفته الحاكم العسكري، فرض حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً. كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدرعاتها إلى الشوارع.

- مقتل أكثر من ٨٠٠ شخصا وإصابة أكثر من ألف متظاهر في كافة أنحاء الجمهورية، وحصلت محافظات الإسكندرية والسويس والقاهرة على النصيب الأكبر من الضحايا.

- دهس سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين وخلفت علي الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى ووقعت الحادثة في شارع القصر العيني بجوار السفارات الأمريكية والبريطانية، وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة هي سيارة تابعة للسفارة الأمريكية.

- دهس جموع الحاشدين بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خلف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

- نزول عربات الجيش والدبابات والمدرعات إلى الشوارع لحفظ الأمن.

- وفي نهاية هذا اليوم، أفلتت الأمور من يد الحكومة المصرية، ولم تستطع مقاومة المتظاهرين.

**السبت ٢٩ يناير:**

- بلغت أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير حوالي ٥٠٠٠٠ متظاهر وظهرت بعض الصور لجنود من الجيش يرفعون العلم المصري مع المتظاهرين.

- انتشار عصابات في كافة أحياء أنحاء مصر تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية بل وظهرت ادعاءات بأن المحرض الأساسي للسرقة هم رجال الشرطة.

- اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين وحدوث إطلاق نار مكثف، وبدء انتشار شائعات عن تصفية المعتقلين السياسيين. وسادت حالة من التوتر الأمني والتمرد في عدد من السجون المصرية، خاصة في ليمان طره وأبو زعبل والقناطر، وأن ثمانية من نزلاء سجن أبو زعبل قتلوا برصاص قوات الأمن وأن ١٢٣ آخرين أصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن.

- الجيش المصري يتصدي لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي المصري.

- قبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني.

- أذاع التلفزيون المصري عن خطاب للرئيس المصري حسني مبارك، أعلن فيه تعيين عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية، وطلب من الحكومة تقديم استقالتها، مع وعد بتشكيل حكومة أفضل ، ووعد بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وزيادة فرص الحريات.

- تعرض اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، لمحاولة اغتيال، في منطقة

منشية البكري يوم ٢٩ يناير الماضي، عقب حلفه اليمين الدستورية نائباً لمبارك مباشرة.

- رفض المتظاهرون تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرار الاحتجاجات، والمطالبة برحيل مبارك.

- تم تمديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصرًا إلى الثامنة صباحًا.

- تدمير الكثير من مقار الحزب الوطني وأقسام الشرطة بمدن الجمهورية.

**الأحد ٣٠ يناير:**

- تمرد في سجن وادي النطرون على الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية على بعد مئة كم شمال العاصمة المصرية. وقدر عدد السجناء الهاربين بعدة آلاف قاموا بتمرد وتمكنوا جميعا من الفرار بعد أن استولوا على أسلحة رجال الأمن. ويضم هذا السجن عددا كبيرا من الإسلاميين المحتجزين فيه منذ سنوات إضافة إلى بعض السجناء الجنائيين، وبعد شهور أثير أن الذي ساعد المساجين في الهروب، هم حركة حماس الفلسطينية، وذلك لتهريب سجناء الإخوان المسلمين المصريين بالإضافة لسجناء حماس الفلسطينيين. (ومن المعروف أن حركة حماس الفلسطينية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين).

- عمل لجان شعبية بجميع شوارع مصر، مكونة من الأهالي، وذلك للحفاظ على بيوتهم وممتلكاتهم، وأسرهم، من البلطجية الهاربين من السجون.

- قام الجيش بعمل تعزيزات أمنية من أفراد الجيش بكافة مدن مصر، ولأول مرة يرى الشعب المصري الدبابات والمدرعات ورجال القوات المسلحة يجوبون الشوارع للحفاظ على الأمن، بعد اختفاء رجال الشرطة نهائياً من الشوارع.

- البرادعي يصل لميدان التحرير، وسط هتافات المتظاهرين حين وصوله.

- الرئيس الأمريكي أوباما أبلغ مبارك بضرورة عمل إصلاحات جذرية وملموسة للشعب المصري.

- دعت أغلب الدول الأوروبية الرئيس مبارك بعمل إصلاحات فورية وجذرية.

**الاثنين ٣١ يناير:**

- تعهد الجيش المصري في وقت سابق بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

- اعتقلت قوات الجيش نحو ٥٠ شخصا حاولوا اقتحام المتحف المصري في ميدان التحرير لنهبه.

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق.

- الحكومة المصرية توقف حركة قطارات السكك الحديدية.

- دعا متظاهرون إلى مسيرة لقصر الرئاسة في مصر الجديدة يوم الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١.

**الثلاثاء ١ فبراير:**

- تظاهر أكثر من ثمانية مليون متظاهر في كافه أنحاء الجمهورية، وتعد تلك أكبر تظاهرة منذ بداية الثورة، لإجبار مبارك على ترك الحكم والرحيل.

- أوقفت السلطات المصرية جميع المواصلات القادمة للقاهرة من المحافظات المجاورة.

- خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك - قدرت بالآلاف - في مناطق أخرى من العاصمة ولاسيما حي المهندسين وأمام مبنى التلفزيون.

- وزير الداخلية الجديد محمود وجدي، بتغيير شعار الشرطة من «الشرطة والشعب في خدمة الوطن» إلى «الشرطة في خدمة الشعب».

- أعلن الرئيس مبارك في خطاب له، ويصنف على أنه خطاب استعطافي، عن عدم نيته لترشحه لفترة رئاسية جديدة، وقال أنه يريد أن يبقى ويموت على أرض مصر.

**الأربعاء ٢ فبراير (موقعة الجمل):**

- هتافات في العديد من المدن المصرية ترفض خطاب مبارك وتطالب برحيله.

- عودة خدمة الإنترنت في جميع أنحاء مصر بعد توقف دام ٥ أيام.

- رئيس مجلس الشعب فتحي سرور الدستور يحتاج إلى شهرين ونصف لتعديله، محمد البرادعي يقول إن طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة، القوى المعارضة تدعو إلى مواصلة التظاهر.

- دخول بعض البلطجية المؤيدين لمبارك ميدان التحرير يمتطون الخيول والجمال، ويركبون عربات تجرها الخيول وهم يلوحون بالسياط والعصي.

- ظهور عدة آلاف في ميدان مصطفي محمودبالمهندسين في القاهرة للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين.

- ظهور بلطجية حاولوا تفريق المظاهرات المناوئة لمبارك في العديد من المحافظات وخاصة بالإسكندرية وبورسعيد وقاموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وقد تدخل الجيش لصدهم بإطلاق النار في الهواء.

- دخول رجال شرطة بزي مدني حول ميدان التحرير- وتم التعرف عليهم من خلال الهويات الشخصية التي وقعت منهم وتم عرضها من قبل المتظاهرين- وقاموا بإحداث العديد من الاشتباكات في محيط الميدان، محاولة منهم إخراج المتظاهرين من الميدان، وقاموا بإلقاء قنابل «المولوتوف» على المتظاهرين من على أسطح المباني المجاورة للميدان، ولم يتدخل الجيش لفض تلك الاشتباكات، التي استمرت لعدة ساعات.

- طلب عمر سليمان نائب الرئيس المصري جميع المتظاهرين العودة إلى منازلهم والتقيد بحظر التجول من أجل استعادة الهدوء قائلا إن الحوار مع القوى السياسية مرهون بانتهاء الاحتجاجات في الشوارع.

**الخميس ٣ فبراير:**

- وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرا، بدأ هجوم آخر من البلطجية على المعتصمين بميدان التحرير من جهة ميدان عبدالمنعم رياض ومن فوق كوبري السادس من أكتوبر وكان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين هناك حيث تمثل الهجوم في

سيارات تمر من أمام الميدان بها بلطجية يطلقون النار عشوائيا من المدافع الرشاشة وبكثافة غير معهودة على المتظاهرين.

- وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي تم تجميد حساباتهم المصرفية.

- قال حسني مبارك في حوار له على قناة ABC الأمريكية، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم.

- وفي حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال أن هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد، وقدم اعتذاراً للشعب المصري عن التعدي على المتظاهرين، وتعهد بمعاقبة المسئولين.

**الجمعة ٤ فبراير ( جمعة الرحيل ):**

- أعلنت قوى المعارضة في مصر هذا اليوم كيوم لزحف الجماهير لإسقاط الرئيس محمد حسني مبارك.

- تظاهر عشرات الآلاف في ميدان التحرير، مطالبة بتنحي مبارك.

- في المقابل دعا المؤيدون لنظام الرئيس مبارك إلى مظاهرات في نفس اليوم وأطلقوا عليها «جمعة الاستقرار» أو «جمعة الوفاء».

- منعت السلطات المصرية وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد من السفر خارج البلاد، ولكنه بالفعل كان خارج البلاد، وتحديداً في دبي.

- من جهة أخرى التزمت حكومة أحمد شفيق بوعدها بعدم التعرض للمظاهرات وإبطال حركات الحزب الوطني الديمقراطي واختفاء للبلطجة والعنف الذي حدث قبل ذلك.

- في صباح هذا اليوم تعرض موقع قناة الجزيرة على الإنترنت (الجزيرة نت)

لاختراق وقرصنة، وقام فيه القراصنة باختراق نظام الإعلانات في الموقع، وقاموا بنشر إعلان مسيء يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر».

- وفي حديث خاص لأحمد شفيق لقناة العربية قال أنه يستبعد تفويض الرئيس حسني مبارك سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقال: إن «بقاء مبارك رئيساً مصدر أمان للبلد». وأضاف شفيق: «نحتاج الرئيس لأسباب تشريعية»، وأن «مبارك خدم البلاد لمدة ٣٠ سنة وهو لا يحتاج البقاء لعدة أشهر إضافية»، وشدد على أن «مبارك لم يرتكب أخطاء في حق الشعب المصري»، وأكد أن « لحكومة تقدم ضمانات أمنية للمتظاهرين بعدم ملاحقتهم أمنيا».

- قام الجيش المصري بخفض مدة حظر التجوال ليبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً.

- الإخوان المسلمون يشقون صفوف المتظاهرين في الإسكندرية وينظمون صلاة خاصة بهم بجانب متظاهرين آخرين يؤدون نفس الصلاة.

**السبت ٥ فبراير:**

- وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع ٣ من قياداته تحت الإقامة الجبرية.

- إقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطني الديمقراطي، وتعيين حسام بدراوي أميناً للحزب.

- حدث تفجير استهدف أنبوب الغاز الطبيعي الواصل بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم وإسرائيل قررت وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي المصري بعد هذا التفجير. وأفادت بعض العناصر الأمنية أن عناصر أجنبية كانت السبب وراء التفجير (وكان المقصود بالعناصر الأجنبية حركة حماس الفلسطينية).

- اللواء عمر سليمان يبدأ في إجراء محادثات مع المعارضة، والبعض قال إن هذه المحادثات تعد محاولة منه للالتفاف حول مطالب الثوار.

***

**الأحد ٦ فبراير (يوم الشهيد):**

- التقى نائب الرئيس المصري عمر سليمان، بمجموعات من قوى المعارضة بينهم ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد. وانتهى هذا الاجتماع إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ في أقرب وقت، وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد.

- طلب بعض الشباب من سليمان أثناء الاجتماع، الإفراج عن وائل غنيم، وفي مساء اليوم تقرر الإفراج عنه، وأفرج عنه في اليوم التالي.

- ومحاولة من الحكومة على تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية في هذا اليوم عملها بشكل تدريجي بعد إغلاقها منذ ٢٧ يناير.

- أقيمت صلاة الغائب على أرواح مَن قتلوا في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير.

- طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي في أنحاء الجمهورية.

- شهدت مدن المحلة الكبرى والزقازيق وطنطا وبني سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك.

**الإثنين ٧ فبراير:**

- الإفراج عن وائل غنيم.

- تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً.

- اجتمع حسني مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء

والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي.

- منع المعتصمون الجيش المصري من فتح (مجمع التحرير) والذي يعد أهم مجمع حكومي في مصر، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي.

- أعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم اعتباراً من الأسبوع المقبل إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

- فشل المفاوضات بين الحكومة المصرية وبعض القوى السياسية المعارضة في إنهاء الاحتجاجات المتواصلة في القاهرة.

- الرئيس الأمريكي أوباما يقول إن مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات، وأن وقت التغيير قد حان، وأن الشعب المصري يريد انتخابات حرة ونزيهة وحكومة تلبي رغباته.

**الثلاثاء ٨ فبراير:**

- استمرار وتزايد التظاهرات والاعتصامات في جميع ربوع مصر.
- استقبال متظاهري التحرير لوائل غنيم استقبال الفاتحين.
- تشكيل لجنة تعديل الدستور.
- تم حرق مبنى المحافظة في بورسعيد.

**الأربعاء ٩ فبراير:**

- نقل مدير أمن الوادي الجديد ومحاكمة ضابط الشرطة أحمد السكري معاون

مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة علي الأهالي ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.

- استقالة وزير الثقافة الجديد/ جابر عصفور وقيل أنها لأسباب صحية.

- بدأ المعتصمون في ميدان التحرير بناء وتصميم ١٠ دورات مياه وسط الميدان، وقام طلبة وخريجي الكليات الفنية بالرسم على أبواب وحوائط دورات المياه، حتى تشكل مظهراً حضارياً ومثالاً يحتذى به في أنحاء العالم.

- تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا آخر بسبب الثورة لتبدأ في ١٩ فبراير.

- المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع في التاسعة من مساء اليوم، ويصلون صلاة الغائب، وذلك بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسين بالإسكندرية، والتي حدثت ليلة رأس السنة الميلادية.

- لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولى في مقر دار القضاء العالي.

- الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء يدير الوزارة من مقر وزارة الطيران، نتيجة حصار المتظاهرين لمجلس الوزراء، ومنع أحد من الدخول.

- تلقى أعضاء مجلسي الشعب والشورى تنبيهات بعدم الذهاب لمقر أي من المجلسين خشية حصار المتظاهرين لهم.

- عشرات المظاهرات الفئوية تطالب بتحقيق مطالب شخصية لهم، كموظفو الهلال الأحمر في رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم، وعمال من شركات «بتروتريد» و«بترومنت» و«إيبيسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» اعتصموا أمام وزارة البترول، وذلك للتعبير عن مطالبهم الممتدة على مدار السنوات الماضية، وموظفو البريد يتظاهرون في العتبة ويطالبون بإقالة رئيس الهيئة وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك عمال النقل العام يحتجون على عدم صرف حوافزهم، وموظفو جريدة روزاليوسف يطلبون إقالة رئيس مجلس الإدارة وكذلك رئيس التحرير،

واعتصام مفتوح في مستشفي كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.

**الخميس ١٠ فبراير:**

- البلاد تشهد أضخم مظاهرات ثورة يناير، والمتظاهرون ينظمون مظاهرة كبرى يوم الجمعة، ويخططون لاقتحام القصر الجمهوري، إذا لم يرحل مبارك.

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعلن انعقاده بشكل دائم ويتابع الأحداث الجارية بدون الرئيس مبارك بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر البيان الأول له:(انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة..انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم).

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعلن انعقاده بشكل دائم ويتابع الأحداث الجارية بدون الرئيس مبارك بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

- .بعض القنوات تتكهن بتنحي مبارك في هذه الليلة، وقال حسام بدراوي أمين الحزب الوطني الديمقراطي بأنه يتوقع أن يستجيب مبارك لمطالب الشعب قبل حلول يوم الجمعة.

- أصدر الرئيس مبارك في خطابه الثالث والأخير بأنه ينقل صلاحيته إلى نائب الرئيس حسب الدستور. ويقرر تعديل خمس مواد من الدستور، وإلغاء مادة سادسة.

- وبعد الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجين تقدر أعدادهم بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهوري. كما حاصر عشرات الآلاف مبنى التلفزيون القريب من ميدان التحرير، والذي تتولى حراسته قوات من الحرس الجمهوري.

- أصاب المتظاهرون بحالة من الانهيار والرفض التام لخطاب الرئيس مبارك، وكان البعض يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام،وعلى أثر هذا الخطاب ووسط تحذيرات أمنية مشددة توجه متظاهرون ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف متظاهر إلى مقار رئاسة الجمهورية في أماكن متفرقة بالقاهرة، كما حاصر قرابة عشرة آلاف شخص مبنى التليفزيون بماسبيرو وقرروا الاعتصام أمامه وكذلك القصر الجمهوري معلنين بذلك رفضهم التام لخطاب السيد الرئيس مما كان له أقوى النتائج التي تمثلت في يوم غد، وهو اليوم الأخير للثورة.

**الجمعة ١١ فبراير ( جمعة الرحيل- جمعة الزحف- جمعة النصر ):**

- صباح هذا اليوم ألقى الجيش بيانه الثاني قائلاً فيه أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الخميس، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ» ، وقال البيان إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر»، ودعا الجيش المصري إلى «عودة الحياة الطبيعية» في البلاد، محذراً من «المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين»، وقال بيان الجيش إنه «يتعهد بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح».

- حذر المعارض المصري محمد البراد عي على موقع تويتر من «انفجار» الوضع في مصر، داعياً الجيش إلى التدخل «لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار»، بعد رفض الرئيس حسني مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف في تصريحات الخميس أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد الآن، وذكر البراد عي «أنه أمر مذل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، إنه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً: إن «سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، إنهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب».

- خبر هام وعاجل: في تمام الساعة السادسة من مساء هذا اليوم أذاعت كافة قنوات تليفزيونات العالم بأسره قرارًا هام من رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك، أذاعه نيابة عنه نائبه اللواء عمر سليمان، وكان نص البيان كالتالي:

**«بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرر السيد الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».**

# قصة انهيار آل مبارك

الفصل الخامس

# بعض ممارسات الإخوان المسلمين أثناء الثوة

**الفرقة ٩٥ إخوان ودورها في الثورة:**

في البداية، لم يكن أحداً يعرف عن الفرقة ٩٥ بجماعة الإخوان المسلمين أي شيء، وكان حديث الناس عن وجود تنظيم مسلح أو حتى يتسم بالعنف أو تدريبات رياضية وقتالية مجرد تكهنات، ولكن سرعان ما تنكشف بعض الحقائق والقرائن التي تثبت وعلى الملأ أن جماعة الإخوان المسلمين لديها تنظيمات سرية بها تدريبات قتالية، وكانت البداية والدليل على هذا الكلام، ما ذكره الدكتور أسامة ياسين وزير الشباب المصري في حكومة هشام قنديل والقيادي بالإخوان المسلمين ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، وذلك في لقاءه مع المذيع أحمد منصور في برنامج «شاهد على الثورة» بقناة «الجزيرة» حيث قال «أن هناك فرقة تسمى الفرقة ٩٥ كانت وظيفتها حماية الميدان» وبعد هذا اللقاء انتشر الحديث عن الفرقة ٩٥ وبدأ البحث حول حقيقة تلك الفرقة.

**إنكار الإخوان المسلمين للفرقة «٩٥ إخوان»**

كشفت مصادر من داخل جماعة الإخوان المسلمين أن الفرقة « ٩٥ إخوان» التي تحدث عنها الإعلام بعد حوار الدكتور أسامة ياسين، ما هي إلا إحدى فرق جهاز أمن الدولة التي كانت مكلفة بالتصدي لجماعة الإخوان المسلمين وتتلقى أوامرها من وزير الداخلية عن طريق رئيس فرع أمن الدولة التابع له، وهي فرقة ضباط متخصصين بوزارة الداخلية كل عملهم هو مكافحة الإخوان و قتلهم بدم بارد إذا لزم الأمر.

وقالت شبكة رصد الإخبارية في تقرير لها إن هذه الفرقة تتكون من ٢٠ ضابط بكل محافظة ويعملون مباشرة بمعرفة رئيس الفرع التابع له. و يتم اختيارهم من أشرس الضباط وتكون تبعيتهم مباشرة لوزير الداخلية الذين لا يمكن تمييزهم ومعرفة إنهم ضباط شرطة إلا عن طريق سجلات خاصة موجودة بفروع أمن الدولة بكل المحافظات، ولا يأخذون معهم أفراد أمن عند تنفيذ مهامهم التي توكل لهم.

وأوضحت أنه تم تدمير ملفاتهم بالكامل من داخل فروع أمن الدولة المختلفة فور تنحي المخلوع، ولكن وجدت نسخة من سجلاتهم في ديوان وزارة الداخلية بالخزينة السرية لوزير الداخلية، وكلهم هاربون الآن.

**جريدة «الوطن» تكشف حقيقة الفرقة «٩٥ إخوان»:**

عقب الحديث الإعلامي لأسامة ياسين عن الفرقة ٩٥ إخوان وإنكار الإخوان المسلمين لها فقامت جريدة الوطن بالبحث والتحري عن تلك الفرقة وتوصلت للآتي :

قالت مصادر بجماعة الإخوان المسلمين إن الفرقة «٩٥» التي كشف عنها الدكتور أسامة ياسين، وزير الشباب، وأمين مساعد حزب الحرية والعدالة، هى عبارة عن مجموعات من عناصر الردع في الجماعة، ومدربة تدريبا رياضيا وتتكون من نحو ١٢٠ فردا، وكان دورها في أيام الثورة حماية ميدان التحرير من بلطجية النظام .

وأوضحت المصادر أن هذه الفرقة تكونت بواسطة المهندس خيرت الشاطر، نائب مرشد الإخوان، عام ١٩٩٥ وهو العام الذي سجن فيه «الشاطر» في القضية المعروفة إعلاميا بـ«مجلس شورى الجماعة» لمدة ٥ سنوات بتهمة إحياء التنظيم المحظور، وتولى ياسين مسئولية هذه الفرقة قبل سنوات .

كانت اللجنة العامة لتقصى الحقائق في قتل المتظاهرين، التي شكلها محمد مرسى رئيس الجمهورية، قد قررت في توصياتها مطالبة النيابة العامة بالتحقيق في حقيقة مشاركة تلك الفرقة في أحداث موقعة الجمل، استنادا إلى بلاغ قدمه المحاميان خالد الدسوقى ورائف بشارة، إلى النيابة العامة في أغسطس ٢٠١١، تضمن اتهاما لياسين بأنه كان يقود «الفرقة ٩٥ مسلحة إخوان» باعتباره المنسق العام للجماعة في الميدان خلال موقعة الجمل، وأن عناصر الجماعة اعتلت أسطح عمارات النصف الأول من ميدان التحرير بدءاً من الساعة الـ١١ مساء الأربعاء ٢ فبراير حتى الـ٧ صباح الخميس ٣ فبراير .

وقال المهندس هيثم أبوخليل، القيادى السابق بالجماعة: «إن للإخوان مجموعات تسمى الردع في كل محافظة بالمناطق الشعبية لحماية الانتخابات البرلمانية». ونفى محسن بهنسى عضو الأمانة العامة للجنة تقصى الحقائق لـ«الوطن»، أن يكون باحثو اللجنة النوعية الخاصة توصلوا لأدلة قاطعة حول تورط الإخوان في قتل الثوار. وقال على خفاجى، أمين شباب الحرية والعدالة بالجيزة: «الدكتور أسامة ياسين كان يمزح بقوله الفرقة ٩٥»، موضحاً أن لجنة تقصى الحقائق كان عليها أن تنظر أنه «يهزر» في

الأمر ولا يوجد ما يسمى بهذه الفرقة .(جريدة الوطن ٤/ ١/ ٢٠١٣)

**لجنة تقصي الحقائق تطلب من «مرسي» فتح التحقيق في «الفرقة ٩٥»:**

قدمت لجنة تقصي الحقائق تقريراً سلمته للرئيس محمد مرسي، طالبت بفتح تحقيق فيما عرف بـ«الفرقة ٩٥ إخوان» ووجودها من عدمه، وإن كانت قد تورطت في أعمال عنف أثناء الثورة أم لا. «التقرير فرغ داخله مقطع الفيديو، الذي يتحدث فيه أسامة ياسين عن مجموعة من شباب الثورة، التي كانت تقوم بالاشتباك في الميدان أثناء موقعة الجمل».

وقد تلقت اللجنة بلاغات حول تلك الفرقة وتسلمت جزءًا من مقطع للدكتور أسامة يس، وزير الدولة لشؤون الشباب، في قناة الجزيرة، حيث ذكر البلاغ أن «ياسين» يقود تلك الفرقة، كما تلقت بعض الشهادات عن وجود بعض عناصر الإخوان أعلى أسطح العمارات المطلة على ميدان التحرير.

وأكدت أن بلاغًا قُدم للنيابة من أشخاص خارج اللجنة يتهمون فيه وزير الشباب الحالي بقتل الثوار بميدان التحرير، واعتبروا أن حديثه للجزيرة مع الإعلامي أحمد منصور في ديسمبر ٢٠١١ ببرنامج «شاهد على الثورة» إدانة لـ«ياسين».

**ياسين: ما حدش سألنى عن الفرقة ٩٥ إخوان**

وقال أسامة ياسين وزير الشباب وعضو الهيئة العليا بالحرية والعدالة تعليقا علي ما ورد عنه في تقرير لجنة تقصي الحقائق أن أحدا لم يسأله في تحقيقات موقعة الجمل لا من لجنة تقصي الحقائق ولا غيره وما حدث أنه كان قد تلقي اتصالا من المستشار أحمد مكي وزير العدل وسأله عن استعداده لو أحد أراد سؤاله فيما تم بموقعة الجمل وأجاب بأنه مستعد ولم يأتي إليه أحد، واستكمل ياسين مستنيرا الاتهامات ضد شباب الإخوان وقال موجها سؤاله للإعلام: «هل تريدون أن تجعلوا الشهداء جناة ؟

**قيادى بتنظيم الجهاد يؤكد مشاركته للفرقة «٩٥ إخوان» في «طحن البلطجية»:**

أكد قيادي بتنظيم الجهاد، يدعى علاء شتا، تعاون تنظيم الجهاد مع الفرقة «٩٥ إخوان» بقيادة أسامة ياسين القيادي الإخواني ووزير الشباب.

**وقال شتا في تصريحات صحفية: «استطاعت الفرقة ٩٥ إخوان أن تطهر العمارات وأسطحها من البلطجية وتسيطر على أغلب العمارات، قبل أن يحدث تفاوض بينها وبين قادة الجيش بالميدان للنزول، مؤكداً أن قيادات الإخوان رفضت نزول عناصر تلك الفرقة في البداية.**

وكشف القيادي الجهادي أن مقابلتهم كانت تتم مع عناصر الفرقة الإخوانية كل يوم، تحت أسود كوبري قصر النيل، في صورة «بياعين لب وسوداني».

وقال: «لن أستطيع تحديد أعداد عناصر الفرقة ٩٥ إخوان، حيث كنا نخاف من بعضنا، ونتعامل بأسماء حركية، وكل شخص كان له أكثر من اسم، تحسباً من أن يلقى الأمن القبض علينا في أي وقت، وتابع: طحنّا البلطجية، وسلمنا بعضهم للجيش، والبعض الآخر وضعناه في غرفة خصصناها للأسرى».

وقال: «رأيت قيادات من الإخوان تقود المعركة، لكنني لا أستطيع أن أكشف أسماءهم حالياً.

وقال «كان عمر سليمان، نائب الرئيس السابق، يرسل لنا عناصر أمن دولة ومخابرات يرتدون زى الجيش، وكنا نعرفهم بالاسم، وكانوا يأخذون الناس لتعذيبهم في المتحف المصري، مشيراً إلى أنهم لم يستطيعوا دخول المتحف، خوفاً من اتهامهم بتخريبه، وأن أجهزة الأمن كانت مرعوبة، لاعتقادها بوجود سلاح في الداخل، وأنها لو دخلت الميدان ستقع ضحية مصيدة، وستُضرب بالأسلحة الحية، مستطرداً: «والله العظيم لو عرفوا أننا جماعات وتنظيمات إخوان وجماعة إسلامية وجهاد، كانوا ضربونا بالطائرات.».

وفي تصريحات أخرى للقيادي علاء شتا لجريدة الوطن بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣ أي بعد هذه التصريحات، بأن الفرق «١٣٥، ١٦٦، ١٦٤، ١١٨ إخوان » شاركت الفرقة ٩٥ في ثورة يناير.

### صفوت حجازي يفتخر بتعذيبه للبلطجية

قال صفوت حجازي في برنامج أحمد منصور على قناة الجزيرة مفاخرا لما قام به

الإخوان في ثورة يناير من أنهم كانوا يوسعوهم ضربا، فقال كنا نمسك بالبلطجية خلال اليوم، يقوم الشباب (شباب الإخوان) بربطهم بالحبال، وإوسعاهم ضرباً شديداً، ثم وبعد حلول موعد حظر التجوال يتم إخراجهم بعد الساعة العاشرة مساءً، لكي يقوموا بعمل طابور عرض. (مع العلم أن هذا كان في شهر يناير أي في عز البرد).

**شهادة الدكتور ممدوح حمزة بشأن موقعة الجمل:**

وفي الجلسة المنعقدة يوم الاثنين ١١/ ٦/ ٢٠١٢ ،حضر محامى نيابة عن الفريق أحمد شفيق واعتذر عن عدم حضوره في جلسة اليوم وطلب تحديد جلسة أخرى لسماع شهادته وكذلك تغيب اللواء حسن الروينى القائد العسكري للمنطقة المركزية، واستمعت المحكمة برئاسة المستشار مصطفى حسن عبد الله لشهادة المهندس الاستشاري ممدوح حمزة الذي أكد أن «موقعة الجمل» انقسمت إلى ثلاث مراحل الأولى أثناء دخول البلطجية بالخيل والجمال والأسلحة البيضاء، والثانية أثناء قذف البلطجية المتظاهرين بكسر الرخام، وذلك من ثلاث جبهات جبهة عبد المنعم رياض وجبهة القصر العينى وجبهة كورنيش النيل، والمرحلة الثالثة حدثت مساءً عندما اعتلى البلطجية أسطح عمارات التحرير وأطلقوا الأعيرة النارية والمولوتوف على المتظاهرين.وقال: إن ملاحظته في هذا اليوم أن من أطلق النار من أعلى أسطح عمارات التحرير لم يكونوا على نفس القدر من الاحتراف الذي كان علية قناصة يوم «جمعة الغضب».

وأضاف أنة كان موجودًا واشترك مع مجموعة من المتظاهرين في غلق الميدان من اتجاه عبد المنعم رياض واستعملوا صدادات المقاولين العرب، لمنع البلطجية من التقدم نحو الميدان وكان ذلك خلف دبابات ومدرعات القوات المسلحة، مؤكدا أنه حوالي الساعة ٣ ونصف تقريبا بدأ البلطجية يقذفون علينا كسر الرخام والسيراميك من اتجاه ميدان عبد المنعم رياض وكوبري قصر النيل وبين جامع عمر مكرم ومجمع التحرير، وبدأ الشباب المتظاهرين في محاولة الدفاع عن أنفسهم وقاموا بتكسير البلاط والأرصفة حتى يقذفوا بحطامها البلطجية.

وأشار حمزة أنة كان هناك مجموعة تقوم بالتكسير وأخرى تقوم بالنقل في الملابس،

وكان الصحفيون والمراسلون الأجانب موجودين خلف الساتر اللي عملناه، وصوروا الشباب اللي كانوا بيقوموا بالرد على المعتدين، وهم كانوا من أفقر الموجودين وأصغرهم سنا، وبعدها رجعت لمدخل قصر النيل، ووقف الضرب في حدود السادسة مساء تقريبا، واستمرت الاشتباكات بعدها حتى وصل عدد الشهداء حوالي ٣٠ شهيدًا فضلا عن الإصابات القاسية جدا في مناطق العين والرأس والوجه.

وأكد أنة شاهد أعيرة نارية أصابت الضابط طاهر محمد أحمد الصعيدي في كتفه الأيسر الساعة ٣ فجرا يوم ٣ فبراير ووقع أمامي بميدان عبد المنعم رياض وتوقعت مصدر العيار الناري الذي أصابه هو من فوق كوبري ٦ أكتوبر، وأنه سافر إلى ألمانيا بعدها للعلاج، والحكومة الألمانية عالجته على حسابها،وأضاف حمزة أنة لم يتم ضبط أحدا من المعتدين لأنه كان من المستحيل ضبط أي منهم في المرحلتين الثانية والثالثة، وكان الطرفان متلاصقين في البداية فقط ، واللي كان يتم ضبطه يتم تسليمه للشرطة العسكرية الموجودة في الميدان، وأضاف بأنه لا يعلم إذا ماكان المضبوطين بحوزتهم أسلحة نارية من عدمه.وقال حمزة أنه شاهد الطائرات التي كانت تحلق فوق المنطقة وأوضح أنها كانت طائرات هليكوبتر وتحلق أكثر من مرة، وبدأت ذلك من يوم ٢٨ يناير، وأن شائعة انتشرت في الميدان أن الهليكوبتر تلقي غازات على المتظاهرين، وأنا شعرت فعلا بوجود تلك الغازات، لكنه لم يتأثر بها، وأنه لا يتذكر هل إذا كانت هناك قنابل مسيلة للدموع تلقى بالميدان وقتها أم لا.

وأشار حمزة أنة يوم «موقعة الجمل» منعه شباب الثورة من دخول الميدان وقالوا له «اللي بيدخل جوه بياكل علقة وإحنا مش هنضحى بيك»، مؤكدا أنة لا ينتمي لأي حزب سياسي وأنة لم يكن على علاقة بالشخصيات الحزبية قبل الثورة، حتى أنة يوم ٢٩ يناير حضر اجتماع برلمان الشعب بميدان التحرير وكان متواجدا به مرشد الإخوان ولم يكن يعرفه .وأكد أنة لم يلتقي باللواء حسن الروينى والدكتور البلتاجى والداعية صفوت حجازي أثناء تواجدهم بالميدان، إلا أنة في شهر يونيه ٢٠١١ اتصل بى اللواء الروينى وطلب منى أن أزوره في مكتبه وبالفعل ذهبت إليه وكان في ظاهره ودي لكنه لم يكن عظيما وكان اللقاء طويلا استغرق ٦ ساعات متواصلة وشد حبال وكل واحد مننا كان يستخدم ذكائه وكان أشبه بتحقيق معي حتى يتمكن من معرفة شخصيتي ووجه لي عدة

اتهامات واستغرق حديثنا عن الواقعة ٥ دقائق فقط ولا أتذكر بالضبط ما قيل وقتها.

وقال حمزة أنة كان يتابع برنامج «ممكن» لخيري رمضان على قناة CBC الذي كان يستضيف المرشح الرئاسي أحمد شفيق، مؤكدا أنة بعد أن سمع رواية شفيق في البرنامج، عن «أن مسئول عسكري كبير قال أنة شاهد بعض الأشخاص فوق أسطح عمارات ميدان التحرير يومي ٢ و٣ فبراير من العام الماضي وأن المسئول العسكري وجه كلامه إلى الدكتور البلتاجى، وقال إذا لم ينزلوا هؤلاء سيتم إطلاق الأعيرة النارية عليهم»، وتم اكتشاف الشخصية العسكرية فيما بعد وهو اللواء حسن الرويني.

وأضاف حمزة في شهادته أنه من الثوار ومتواجد معهم منذ بداية الثورة وله صلة بهم جميعا ويتظاهر معهم وأنه لم يتزعم أي مجموعة داخل الميدان أثناء الثورة، ولكنة كان يحاول مساعدة الثوار بعمل المنصات وتوفير المستلزمات الطبية، وقال حمزة: «هذا شرف لى وسوف أفعله في الثورة الثانية حتى تتحرر مصر من هذه العبودية والاستبداد» وبعدها صفق بعض من كان بالقاعة فقررت المحكمة طردهم من القاعة وهددتهم بالحبس ٢٤ ساعة.

## شهادة اللواء حسن الرويني بخصوص موقعة الجمل:

استمعت محكمة جنايات القاهرة يوم الثلاثاء ١٠/ ٧/ ٢٠١٢ إلى شهادة اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية العسكرية في قتل المتظاهرين بـ«موقعة الجمل»، والذي أكد في شهادته أنه لم يلتق بالميدان سوي الدكتور محمد البلتاجي القيادي بجماعة الإخوان المسلمين ونفي علمه بوجود عناصر أجنبية قامت بإطلاق النار علي المتظاهرين بالميدان أو أن يكون قد التقي الشيخ صفوت حجازي أو الدكتور ممدوح حمزة خلال الأحداث.. وقررت المحكمة تأجيل القضية لليوم للاستماع إلي مرافعة النيابة ودفاع المدعين بالحق المدني. بدأت الجلسة في تمام الحادية عشرة صباحا وتم إثبات حضور المتهمين وإيداعهم قفص الاتهام.. ثم استمعت المحكمة برئاسة المستشار مصطفي حسن عبدالله لشهادة اللواء حسن الرويني الذي قال أنه تقابل مع د. محمد البلتاجي القيادي بجماعة الإخوان المسلمين أثناء الأحداث وأنه طلب من البلتاجي إنزال الأشخاص الموجودين أعلي أسطح بعض العقارات، وذلك في أعقاب

**تبادل المؤيدين والمعارضين للرئيس السابق التراشق بالمولوتوف بميدان التحرير. وأضاف الرويني، أنه أبلغ البلتاجي أنه يتعهد عقب نزول الأشخاص من أعلي الأسطح بحماية المتظاهرين بميدان التحرير.**

وقال الرويني في شهادته أمام المحكمة أنه تولي منصب قائد المنطقة المركزية منذ ٤ سنوات ويقوم بالإشراف علي٧ محافظات، وأن المهام التي كلفت بها القوات المركزية بشأن تلك الأحداث بدأت في٢٨ يناير وهو تاريخ نزول القوات المسلحة للمحافظات عقب صدور أمر من القيادة العامة للقوات المسلحة بعد انهيار جهاز الشرطة المدنية. وأضاف أنه تم تكليفنا بتأمين محيط ميدان التحرير وهي المحاكم ومبني الإذاعة والتليفزيون ومجلس الشورى ودار القضاء العالي والمنشآت الاقتصادية والمستشفيات وأقسام الشرطة ومديرية الأمن وديوان عام محافظة القاهرة والوزارات. وقال أنه يوم ١ فبراير أثناء مروره علي منطقة ميدان التحرير لوحظ له وجود العديد من المركبات المحترقة الخاصة بوزارة الداخلية والحماية المدنية وكميات كبيرة من المخلفات في منطقة ميدان التحرير.وقال إنه جلس مع الدكتور البلتاجي في حضور الشيخ عبد العزيز ودار حوار حول تهدئة الموقف داخل ميدان التحرير لمنع الاشتباكات مضيفا أنه تعهد لهم بحماية جميع الموجودين داخل الميدان فرد عليه الدكتور البلتاجي بأن هناك أشخاصا موجودين أعلي فندق هيلتون رمسيس، وآن هؤلاء الأشخاص يهددون المتظاهرين وطلب منه إنزالهم من اعلي الفندق وأصدر اللواء الرويني أوامره إلي قائد تأمين مبني الإذاعة والتليفزيون بالتوجه إلي الفندق لفحص الموقف، وأبلغه بعدها إن الموجودين أعلي الفندق إعلاميين وصحفيين وطلب منه إنزالهم ومنع صعودهم مرة أخري.

وأضاف أنه في المقابل طلب من الدكتور انبلتاجي إنزال الأشخاص الموجودين أعلي العقارات السكنية المواجهة للمتحف المصري وشارع ميريت وأنكر الدكتور البلتاجي أن هؤلاء الأشخاص تابعين له.

وأكد الرويني أنه أصر علي نزولهم وهدد باستخدام القوة ضدهم فاستجاب البلتاجي وقام بإنزالهم.

**«أسامة كمال» ضحية تعذيب الإخوان:**

وتلك واقعة أخرى تنم عن عنف وسادية الإخوان المسلمين:

روى أسامة كمال محمد أحمد المحامى، واقعة تفاصيل تعذيبه التي تعرض لها من جانب قيادات جماعة الإخوان المسلمين، الدكتور حازم فاروق منصور، نائب حزب الحرية والعدالة، عن قسم الساحل والدكتور محمد البلتاجى وصفوت حجازى ومحسن راضى، عضو مجلس شعب وشخص يدعى أبو غزالة إلى جانب صاحب شركة سفير للسياحة بميدان التحرير. وقد توجهت إلى ميدان التحرير فجر اليوم الثاني لموقعة الجمل، ولم أكن أحمل أى مستندات أو أوراق تثبت شخصيتي وكنت بالمنطقة تقريبًا من الساعة التاسعة إلى العاشرة صباحًا بميدان عبد المنعم رياض، وفوجئت بمجموعة من الأشخاص قاموا بالاعتداء المبرح عليَّ وقطعوا ملابسي بالكامل وأصبت برأسي وجبهتي وحدث نزيف في جبهتي وقامت مجموعة أطباء بوضع لصق (بالستر طبي) على جبهتي، وحملوني حتى مكتب سفير للسفريات بميدان التحرير وكنت في حالة إغماء، وسمعت أصواتاً لم أميزها وأنا ملقى على الأرض مع مجموعة من الشباب وكنت أتعرض لعملية تعذيب شرسة، فقاموا بتكبيل يدي من الخلف بوضع «أفيز» بلاستيك وربط اليدين ببعضها البعض، وتعذيبي بالصعق بالكهرباء في صدري وبطني وذراعي وأماكن حساسة من جسدي وضربي بالعصي الخشبية والصواعق الكهربائية وأسلاك الكهرباء، وكنت كلما أفيق أتعرض لضرب آخر مبرح حتى أدخل في حالة إغماء أخرى شديدة، وكنت أصرخ من شدة الألم والتعذيب وأقول لهم إنني محام من طنطا وجئت للمشاركة مع الثورة ولا أعرف أحدًا في الداخلية أو في جهة أخرى وظلوا ينكلون بى ويصرون على تعذيبي، وكتبوا على جسمي عبارات مهينة منها ضابط أمن دولة كلب النظام، وأثناء إفاقتي رأيت شخصًا بنظارة وأنا نائم على الأرض ومكبل اليدين يكلمني ويطلب منى أن أقول له إنني تابع لأمن الدولة، ثم أتوا بعدد من الصحفيين والمصورين وقاموا بتصويري وأنا مكبل اليدين، وأنا مكتوب على صدري وبطني ضابط أمن دولة كلب النظام، بعد أن جردوني من ملابسي.

وقام شخص يدعى حازم فاروق، الذي ظل ينهرني ويعذبني وقال لي: «الناس دى متعتها إنك تفضل كده لحد ما تنطق» وقال لهم ابعدوا عنى الكاميرات وأنا هخليه ينطق»، وقام بالقفز علي ونزل بكل قوته بركبتيه على صدري ويقوم بتعذيبي بالصعق

بالكهرباء في موقع الذكورة وأماكن حساسة في جسدي وفوجئت برجل آخر يجرب شيئًا جديدًا من التعذيب يدعى الدكتور محمد البلتاجي، وقام بضربي برجله في وجهي، بل قام بوضع قدميه على وجهي بحذائه، وأنا ملقى على الأرض واستدعى شخصا يدعى أبو غزالة قام برفعي من على الأرض وأنا مكبل اليدين والقدمين وألقاني مرة أخرى على ظهري على الأرض بكل قسوة وقام بضربي بعصا خشبية على وجهي وفي أنحاء متفرقة من جسدي وكان يتم ذلك التعذيب تحت إشراف صفوت حجازي، ومحسن راضى، ومحمد البلتاجي، وقاموا بعد ذلك بنقلي وتسليمي لأشخاص آخرين مارسوا علىّ أشد أنواع التعذيب في أماكن مختلفة بعد أن قاموا بوضع عصابة سوداء على عيني حتى لا أرى أحدًا منهم وكنت أستغيث بالله منهم ولكن دون رحمة أو شفقة. وظللت لمدة يومين كاملين لم أتناول أي طعام أو شراب وعندما قاموا بفك العصابة عن عيني وجدت نفسي داخل مكتب سفريات وبه أجهزة كمبيوتر ولاحظت أنه مكتب سفير للسياحة، وهذا ما أكده حجازي فيما بعد فيما يتعلق بتعذيبه بأشد أنواع العذاب داخل مكتب سفير للسفريات بميدان التحرير.

أما عبد الحميد شفيق نصار المحامى، والذي تقدم بالبلاغ للنائب العام، الذي يحمل رقم ١٢٢٨ في ١٧ / ٤ / ٢٠١٢ ضد حازم فاروق منصور، نائب حزب الحرية والعدالة، عن قسم الساحل، ومحمد إبراهيم البلتاجي عضو مجلس الشعب، وصفوت حمودة حجازي، ومحسن يوسف راضى، عضو مجلس الشعب وشخص يدعى أبو غزالة وصاحب شركة سفير للسياحة مستشهدا بوليد قطب عرفات، صحفي، وأحمد السيد منصور، مقدم برامج بقناة الجزيرة، والمستشار محمود الخضيرى، عضو مجلس الشعب، وقدم مع البلاغ أدلة ثبوت الاتهام بالصوت والصورة للمتهم صفوت حجازى، على موقع اليوتيوب، والرابط الخاص به وهو يحكى ويعترف بما جرى مع المحامى الذي تم تعذيبه «أسامة كمال»، وأنه مازال يعتقد أنه ضابط في أمن الدولة وقيام المتهمين بالتشهير بالمحامى الذي تم تعذيبه وعرض صوره وهو محتجز لديهم على العديد من المواقع.وأشار عبد الحميد نصار المحامى إلى أن المجني عليه لم يكن معه أي أوراق أو هوية أو كارنيهات تثبت شخصيته تكذيبا لما ادعوه بأنهم عثروا معه على كارنيهات تؤكد أنه ضابط في أمن الدولة.

الفصل السادس

# نظرة تحليلية لأحداث الثورة

قبيل الخامس والعشرين من يناير، كان الاتجاه العام للشعب المصري، هو أن يقوم بمظاهرات شعبية عنيفة لهز النظام الحاكم وجبره على محاولة عمل إصلاحات جذرية بالأوضاع الجارية في مصر، من فقر وبطالة وغلو الأسعار والفساد والرشاوى والواسطة والمحسوبية ووصول رجال الأعمال والفاسدون للحكم، ووصل هذا المعنى للأمن والسلطة الحاكمة في مصر، ولكنهم تجاهلوا هذا الأمر، واعتقدوا أن الشعب المصري وخاصة المتظاهرين منهم سوف يقفون متظاهرين لعدة ساعات ثم يذهبوا لبيوتهم، كما هو معتاد دائماً، حتى أن بعض الضباط صباح أول يوم للثورة، كان متيقناً من أنه سيكون في بيته قبل المغرب وربما قبل العصر، والحقيقة أن ثقافة المظاهرات لم تكن موجودة لدى الشعب المصري، وذلك لتجاهل السلطات لها وبالتالي عدم جدواها، فإذا نظم متظاهرون لحدث ما وتوقع مثلاً أن يتضامن معهم ١٠٠٠ من المتظاهرين، فنجد أنه لم يحضر سوى ربع هذا العدد على الأكثر، وبالتالي فترتيب مظاهرات يحضرها عشرات الآلاف، كان الجميع يتصور حضور ألفين أو ثلاثة على أقصى تقدير وأغلبهم من القوى الثورية، ولكن فوجئ العالم كله بمظاهرات عنيفة وبأعداد لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر، وخروجها في وقت واحد ومن أماكن مختلفة بغرض إرباك الأمن، وهو ما تم فعلاً وكانت مفاجأة كبيرة للأمن الذي لم يكن يتوقعها، ولو كانت السلطة الحاكمة توقعت ذلك لمنعت أي أحد يخرج من بيته في ذلك اليوم وفرضت حظر تجوال على المواطنين، ولكنها فوجئت بشعب غير التي كانت تحكمه طيلة الثلاثة عقود السابقة للثورة، بل طيلة السبع آلاف عام أي منذ عصر الفراعنة، وهذا من فضل ربي على هذا الشعب، ألا تتوقع السلطة في مصر أن تقوم تلك المظاهرات بسقوط هذا النظام البائد.

وبعد حلول عصر اليوم الأول كانت المظاهرات قد اجتاحت شوارع القاهرة وأغلب محافظات مصر، وجد الأمن نفسه قد وقع في ورطة، وأصبح محاصراً من المتظاهرين، وإذا استطاع التغلب على المتظاهرين من ناحية، فيجد متظاهرين آخرين يظهرون لهم من جهة أخرى، حتى أجهد المتظاهرون الأمن، وعند وصول هذا الأمر لقيادات وزارة الداخلية، أمر وزير الداخلية باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وكان الطبيعي عند استخدام العنف، أن المتظاهرين لم يستطيعوا مقاومة عنف رجال الشرطة، وبالتالي تنتهي

التظاهرات، ولكن تلك الخطة لم تؤتي بثمارها بل حدث عكس ما توقعوا، وهو مقاومة المتظاهرين لرجال الشرطة، بل والتغلب عليهم في أغلب الأحيان بالرغم من عدم تسلح المتظاهرين بأي أسلحة، وبالإضافة لمقاومة المتظاهرون للشرطة، استعان المتظاهرين بالشعب المصري كافه، وبالفعل انضم إليهم أعداد غفيرة من الذين لم يخرجوا من بيوتهم في أول يوم وكلما يمر الوقت تزداد تلك الأعداد، وتستمر الاعتصامات بميدان التحرير، وبالنظر لطول الوقت وإجهاد رجال الشرطة ونفاذ الذخيرة التي معهم، وكذلك عدم رد قاداتهم عليهم عند طلب المشورة، فانهار جهاز الشرطة واختفي رجال الشرطة نهائياً من الشوارع ومن أقسام الشرطة، وذلك في اليوم الثالث للثورة.

وفي اليوم الثاني للثورة وبعد النجاح غير المتوقع أصدرت حركة شباب ٦ إبريل بياناً بخصوص ما تم في ٢٥ يناير« استكمالا لما بدأناه أمس ٢٥ يناير سنخرج إلي الشارع اليوم لانتزاع الحق في الحياة والحرية والكرامة لذلك تدعو كم حركة شباب ٦ ابريل إلي الاستمرار في التظاهر، والانضمام للمعتصمين بمحافظات مصر والخروج من نفس الأماكن الشعبية والصمود إلي أن تتحقق مطالب الشعب المصري كاملة».

انتشرت على مواقع الإنترنت المختلفة وخاصة الفيس بوك وتويتر الكثير من النصائح والرسائل التحفيزية والتشجيعية للنزول للشوارع والميادين لاستكمال جميع الطلبات، ومن بين هذه الرسائل التحفيزية«المصري النهارده لازم يقول كلمته بعد ذل ونهب ٣٠سنه وبعد لحمة بـ ٧٠ جنية وطماطم بـ ١٠ جنية وعدس بـ١٥ جنية، وبعد غرق العبّارة «السلام٩٨» و قطارات الصعيد وتزوير الانتخابات وتصدير الغاز لإسرائيل، لو أنت مصري أنزل ولو مش هاتنزل انشر هذه الدعوة علشان غيرك ينزل».

انتشرت بعض النصائح على مواقع الإنترنت من بينها، إحضار زجاجة اسبراي أسود لرشها على زجاج السيارات المصفحة وبالتالي شل حركتها، أو الهجوم على سائقها وإخراجه منها، سد شكمانات سيارات الشرطة عن طريق قطع قماش وربطها على الشكمان مما سيجعلها تتوقف خلال ثوان قليلة، نظارات بحر وسدادات أنف، عند إلقاء الغاز المسيل للدموع اغسل وجهك بالكوكاكولا حتى لا تتأثر بمفعول القنابل.

وتوقع البعض أن تقوم السلطات الأمنية بالدولة بقطع خدمة الفيس بوك وربما خدمة الإنترنت فجاء تنبيه هام من البعض ينص على «في حالة قطع خدمة الفيس بوك سيتم التجمع يوم الجمعة بعد الصلاة من مختلف مساجد مصر والتجمع والاعتصام بمختلف ميادين الجمهورية حتى خروج مبارك من مصر أو خروجنا نحن من الحياة».

وقالت بعض القيادات الأمنية في الشوارع لبعض المتظاهرين:« لا أحد في مصر لا يريد مبارك وأحمد عز والحزب الوطني فنحن مثلكم وكل ما يفصلنا عنكم هو البدلة العسكرية، فنحن عبد المأمور».

ونشر العقيد عمر عفيفي المقيم في أمريكا - والذي هرب من مصر بسبب ملاحقة السلطات الأمنية له بسبب كتابه الذي أصدره «علشان ما تنضربش على قفاك» وبالرغم من عدم اتفاقي مع أفكاره ومعتقداته ولكنه قدم نصائح باللغة الأهمية للثوار إبان ثورة يناير بخبرته كرجل أمن سابق - على صفحته على الفيس بوك بعض النصائح للثوار وكانت كالتالي:

**إرشادات ليوم الأربعاء ٢٦ يناير**

«أعدكم أن نستعيد وطننا وحريتنا خلال ساعات قليلة وليس أيام ، ولا بد من الاستفادة كل الاستفادة لما يصلنا من معلومات من زملائنا ضباط الشرطة الشرفاء حيث أن جنود وضباط لأمن المركزي منهكين تماما ولم يناموا منذ أكثر من ٢٨ ساعة وسيستمروا وأن معسكرات الأمن لمركزي خاوية تماما من الضباط والجنود لذا ستستمر مظاهراتنا لليوم الأربعاء ٢٦ / ١/ ٢٠١١علي النحو التالي:

١- بدء التجمع من نفس نقاط التجميع التي تم التجميع فيها بالأمس وبنفس الأسلوب وذلك في تمام التاسعة صباحا والبدء في التظاهر بالمناطق الشعبية بالحواري والأزقة.

٢- الاستفادة من خبرة الأمس في التعامل مع الشرطة، والحذر من ضباط الشرطة الذين يستدرجون المتظاهرين بابتسامات معسولة ثم يقوموا بضربهم في أماكن محددة .

٣- الدفاع الجدي عن النفس لأن مايقوم به الشرطة هو خروج علي القانون والدفاع عن النفس حق قانوني واجب علي كل مصري وبكل الوسائل .

٤- عدم الخروج من الحواري والشوارع الضيقة لأي أماكن مفتوحة إلا بكتل ضخمة لا تقل عن ٦ آلاف وستتوجه لنقاط لتنفيذ مأموريات محددة للانتهاء من النظام تماما وعدم استنزاف المجهود في الهتاف .

٥- ضرورة الكر والفر ومحاولة تجنب الاشتباك قدر المستطاع. وإرهاق الأمن بالجري ورائكم. وإذا كان لابد من الاشتباك فيجب أن يكون على شكل موجات مفاجئة من كتل ضخمة.

٦- الاعتماد علي الموجات الارتدادية بعد استدراج الأمن للمناطق الشعبية.

٧- التماسك أهم عامل للحفاظ على سلامة الجميع.

٨- علي كل سكان مصر من المناطق الشعبية الاستعداد بكل وسائل الحماية المشروعة» .

وبعد صلاه الجمعة (جمعة الغضب) فوجئ الشعب المصري بخروج أعداد حاشدة من جميع المساجد الرئيسية بمصر، وامتلأت شوارع الجمهورية بمظاهرات لم تشهدها مصر منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، وتلك المظاهرات لم تشهدها مصر فقط، بل لم تشهدها أي دولة من دول العالم، في جميع عصوره. تم وضع السلطة الحاكمة في مصر في موضع لا تحسد عليه، وأعتقد أن السبب الرئيسي في وصول المظاهرات إلى هذا الحد، هو التجاهل المستفز للشعب المصري، فلم يخرج أي مسئول بالدولة طوال الأربع أيام الأولى للثورة، محاولة منه لتهدئة الشارع، وذلك بوعدهم بعمل إصلاحات بالدولة، ولو حتى عن طريق الوعود الكاذبة الذي اعتاد عليه النظام المصري طوال عهده، فكان يجب على النظام المصري أن يتخذ موقف فوري لإرضاء هذا الشعب، ولكن للأسف الموقف الفوري الذي تم اتخاذه، هو استخدام العنف ضد المتظاهرين، وهذان السببان هما السبب الرئيسي في إشعال نار الانتقام داخل الشعب المصري من هذا النظام المستبد، ومحاولة منه الثأر لكرامته والذي لا يملك غيرها والتي أهينت نتيجة تجاهل مطالبه المشروعة وأحلامه الزهيدة للغاية، بل ومحاولة قتله بدم بارد.

وقبل يوم الجمعة أصدرت وزارة الأوقاف المصرية بياناً يتضمن توجيهات لجميع أئمة مساجد الجمهورية، حتى يقدموا النصح لشعب مصر وذلك في خطبة الجمعة (جمعة الغضب) وأهم ما تضمنه البيان أربعة بنود كان أهمها، مناشدة جميع أبناء الوطن

بالبعد عن التنازع والشقاق والاختلاف، عملا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾.

وأشارت الوزارة في المنشور الذي تم توزيعه على الأئمة، واستدل بـ١١ آية من القرآن الكريم إلى ضرورة التأكيد على حرية الرأي والتعبير في إطار الديمقراطية التي تعيشها الأمة، كما دعا المنشور الأئمة إلى التأكيد على احترام الملكية العامة والخاصة ومقدرات الوطن، عملا بقول الله تعالى، حيث أكد على التعمير: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا ﴾، ونهى عن التخريب والتدمير، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا ﴾.

كما أكد البيان على ضرورة أن تتضمن الخطبة العمل على الاعتصام والوحدة بقوله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾.

وقال المنشور: «إن من أعظم ما ينشده الإنسان في هذه الحياة: الحرية، ولذلك جعلها من أخص خصائص الإنسانية، وجعل الناس أحراراً وكفل لهم حرية الاعتقاد، وقرر حق كل إنسان في أداء شعائر دينه، وشرع الأحكام التي تصون هذه الحرية وتحميها وتمنع من الاعتداء عليها».

وأكدت الوزارة أن حرية التعبير من الحريات التي أقرها الدين، بشرط ألا تتحول إلى فوضى أو إفساد في الأرض أو إساءة إلى أحد، أو تدمير للممتلكات، وأضافت أن الإسلام أكد على احترام الإنسان، حتى وإن كان مخالفاً في الرأي أو الاعتقاد، وأنه لا يجوز الاعتداء على سمع أو عقله أو ماله أو عرضه، باعتبارها مقاصد الشريعة الإسلامية التي أكدتها كل الشرائع السماوية.

وأضاف المنشور أن الإسلام نهى عن إثارة البلبلة ونقل الشائعات المغرضة من غير بينة أو برهان، وأكد على حب الوطن باعتباره من الإيمان، ودعا إلى ضرورة المحافظة على كل الممتلكات العامة والخاصة، حتى يتمتع الناس بنعمتي الأمن والسلام.

(ووقع على المنشور كل من الشيخ إبراهيم الغنام مدير عام الإرشاد الديني والدكتور

سالم عبد الجليل وكيل الوزارة للدعوة والشيخ شوقي عبد اللطيف وكيل أول الوزارة رئيس القطاع الديني).

وبرغم كل هذه الاحترازات فقد قامت الحكومة المصرية بعمل خطة جهنمية تم تنفيذها ابتداءً صباح بـ(جمعة الغضب)، لمنع الناس من النزول للشارع،ومحاولة حسر وتقليل أعداد المتظاهرين، ويكون ذلك عن طريق فتح السجون وتهريب المساجين والمسجلين خطر من تلك السجون، وانتشار أعمال السلب والنهب من قبل هؤلاء المجرمين، ومن المعلوم أنه يوجد ٤٣ سجناً في مصر تم اقتحام ١١ سجناً منها وفي بعض السجون تم إخراج المساجين بالقوة، وبعض المساجين عندما أجبروا على الهروب قاموا بتسليم أنفسهم للجيش المصري، وتم هروب ٢٣٧١٠ مسجونا بكافة سجون مصر هذا بخلاف من هرب من غرف الحجز بأقسام الشرطة والتي لم يتم التعرف على عددهم بدقة، وقالت بعض قيادات الداخلية في تصريحات لهم: إن كل السجون التي اقتحمت كان بها عناصر فلسطينية من أعضاء «حركة حماس» والتي هي امتداد للإخوان المسلمين في مصر، وأخرى من أعضاء حزب الله اللبناني. وقد عثر فيما بعد عن تهريب سيارات شرطة وحكومة وخاصة لفلسطين والتي بالتأكيد قد هربت عبر الأنفاق التي بين مصر وفلسطين وذلك عن طريق أعضاء «حركة حماس» الفلسطينية، حيث بعثت وزارة الخارجية إلي وزارة الداخلية يوم ١٨ فبراير ٢٠١١ رسالة من مكتب التمثيل الدبلوماسي لمصر في رام الله، تقول: نقلاً عن مصادر بقطاع غزة تلاحظ مؤخراً وجود عشرات السيارات المهربة من مصر والتي مازالت تحمل لوحات شرطة وحكومة.

### أنس الفقي: إحنا لسه ما خلصناش صندوقين غاز:

قام الصحفي خالد صلاح رئيس تحرير جريدة اليوم السابع بالاتصال بالسيد أنس الفقي وزير الإعلام يوم الأربعاء ٢٦ يناير، وكان يلوم عليه صلاح ما قاله الفقي عن راتب محمود سعد على الهواء وأمام شاشات التليفزيون، وقال به إن ذلك من شأنه أن تخسروا رجلاً له مصداقية في الشارع المصري، وأنت في حاجة لكل شخص يقف بجانبكم هذه الأيام. فرد عليه أنس الفقي وقل له: أنت لم تقدر الأمر جيداً يا خالد، فلم يمر إلا يوم واحد على التظاهرات، وإحنا لسه ماخلصناش صندوقين غاز(المقصود غاز

مسيل للدموع).

**القاهرة تحولت لثكنة عسكرية .... انهيار جهاز الشرطة**

تحولت القاهرة لثكنة عسكرية، فرجال الشرطة بزيهم الأسود ملئوا الشوارع والعربات المصفحة المنتشرة بشوارع العاصمة، والقاهرة والمدن الكبرى ملوثة بالدخان الأسود نتيجة إلقاء كم هائل من القنابل المسيلة للدموع، والتي قدرت بالآلاف في اليوم الأول فقط لثورة يناير، وبهذه الحسبة فيمكن التوصل إلى أن عدد القنابل التي ألقيت خلال ثورة يناير تقدر بعشرات الآلاف في ميدان التحرير فقط وليس في مصر كلها، والسؤال هنا لماذا كانت الشرطة المصرية تشتري كل هذا الكم الهائل من القنابل؟ هل كانت تتوقع حدوث ثورة في مصر؟ بالطبع لا.. إذن لماذا وعلى من ستلقي تلك القنابل؟ على المصريين المسالمين طوال عهودهم؟ هل تظهر التقارير الواردة لرئاسة الجمهورية بأن المصريين هم مجرمين عتاة ولا بد من تحصين الداخلية بتلك الأسلحة؟ أم يعلمون مدى ضعف وهوان هذا الجهاز وكل ما يجيده هو التحصين بالأسلحة والتعذيب في السجون وأقسام الشرطة؟ فهذه أسئلة تحتاج إجابة شافية ومقنعة، وليس رد دبلوماسي أو إعطاء مبررات وأسباب ساذجة.

وبعد كل هذا لم يستطع جهاز الشرطة الصمود المسلح أمام المتظاهرين العزَل، فانهار جهاز الشرطة تماماً، وهو جهاز يقدر عدد أفراده بمليون فرد، فأفراد الشرطة ظلت في الشوارع طوال أربع أيام متواصلة فقد أنهكت قواها تماماً، وعندما يحاول ضباط الشرطة الاتصال برؤسائهم حتى يتقوا التعليمات لم يجبهم أحد، فقد توقفت أجهزة اللاسلكي الخاصة بضباط الشرطة عن العمل في كافه أنحاء الجمهورية وذلك مساء يوم الجمعة، ولا أحد يعرف السبب، فهل توقفت الأجهزة عن العمل نتيجة عمل متعمد من قبل قيادات الداخلية؟ أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ستظل لغزاً كالعديد من الألغاز التي لم ولن يتم الكشف عنها. وعن سقوط جهاز الشرطة فالبعض قال أن الجهاز سقط من تلقاء نفسه لعدم قدرة أفراده على الصمود وسط هذه الأعداد المتزايدة وإفلاسهم من الذخيرة التي كانوا يحملونها للتصدي لتلك المظاهرات، فاستنفذت ذخائرهم ولم تنتهي المظاهرات، والبعض الآخر قال إن سقوط جهاز الشرطة جاء عن عمد فقد أسقط الجهاز من قيادات وزارة الداخلية، حتى تشيع الفوضى والبلطجة والسلب والنهب.

## قطع الاتصالات :

ومنذ أول يوم للثورة، فوجئ المتظاهرون الموجودون في محيط ميدان التحرير، بقطع خدمة الاتصالات بدءا من الساعةالرابعة عصراً يوم ٢٥ يناير وحتى فجر يوم ٢٦يناير ، مما جعل أي مواطن يرغب في إجراء أي اتصال يجب عليه أن يبتعد عن الميدان حيث توجد إشارة ليجري اتصاله.، وقد تسارعت وتيرة التحركات الحكومية لإجهاض تظاهرات جمعة الغضب قبل ساعات من بدئها، وأوقفت الحكومة شبكات الإنترنت والمحمول عن العمل ، وحجبت قناة الجزيرة مباشر، كما حجبت بعض الخطوط الأرضية في بعض الأماكن في القاهرة، وكانت خدمة الإنترنت في مصر قد تعرضت للحجب التام، ولم يتمكن أكثر من ٢٠ مليون مستخدم من تصفح الشبكة العالمية كما انقطعت خدمة الرسائل النصية عبر شركات الهاتف المحمول الثلاث....تزامناً مع (جمعة الغضب) التي دعا لها شباب ونشطاء. وقالت إدارة موقع الفيس بوك في بيان لها: لاحظنا هبوطاً حاداً في عدد مستخدمي الإنترنت في مصر الجمعة ٢٨يناير. وفي العاشرة من صباح الجمعة ، انقطعت خدمة الاتصالات الهاتفية على مستخدمي شبكة موبينيل ، وبعد دقائق تبعتها فودافون ثم اتصالات ، وتزامن هذا مع حجب قناة الجزيرة مباشر، مما أعاد مصر عشرات السنوات للوراء وكأننا في أوائل القرن الماضي، وتسبب ذلك في حرمان العديد من المواطنين ولاسيما المتظاهرين من استدعاء الإسعاف أو الاطمئنان على ذويهم وكذلك تعطل مصالحهم المادية والاقتصادية وأضر بهم ضرراً بالغاً، الأمر الذي أسفر عن وفاة العديد منهم جراء حرمانهم من تلقي العلاج.

ويعني قطع كافة الاتصالات في وقت متزامن، أن هناك أوامر من الأجهزة الأمنية برؤساء تلك الشركات بقطع الاتصالات بشكل نهائي وكامل، وذلك حتى لا يتواصل من هم بالمنازل مع المتظاهرين بالميادين والشوارع، ويظل الفرد حبيساً في بيته لا يستطيع متابعة أخبار من في الشارع، وخوفه من النزول للشوارع والميادين لسببين، إما خوفاً على نفسه من المجرمين والبلطجية المنتشرون في الشوارع، وإما خوفاً على أهل بيته من تركهم لوحدهم في منازلهم ونزوله للشارع،وحتى قنوات التليفزيون التي كانت تبث بثاً مباشراً من الشوارع والميادين، تم التشويش على تردداتها وبالنسبة لقنوات

التليفزيون الحكومية وكذلك الفضائية التي يملكها رجال أعمال تابعين للحزب الوطني الحاكم، فقد كانت تبث أخباراً من شأنها التقليل من أعداد المتظاهرين، ونشر أخبار عن أن المتظاهرين الموجودين بالميادين هم بلطجية يثيرون الرعب والفزع للمواطنين، وتحضر تلك القنوات أناساً يكذبون على المشاهدين والرأي العام ويدعون بأن المتظاهرين ليسو إلا بلطجية عتاة الإجرام، ويجب عدم النزول من البيوت حتى لا يتم الاصطدام مع هؤلاء المجرمين، بالإضافة إلى فرض حظر التجوال من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السابعة صباحاً.

في يوم٢٣فبراير ، وعقب خلع الدكتاتور حسني مبارك ، تقدم٤ محامين من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، باعتبارهم مجني عليهم ببلاغ للنائب العام يتهمون فيه وزير الاتصالات ورئيس الجهاز القومي للاتصالات و شركات الاتصالات الثلاثة وشركات تقديم خدمة الإنترنت للمطالبة بالتحقيق مع الجميع باعتبارهم شركاء في جريمة قطع الاتصالات والمساهمة في الإضرار بالمجني عليهم وآخرين، حيث أن هذا القطع المفاجئ والمتزامن مع الشبكات الثلاث وشبكة الإنترنت ليس محض صدفة، فبالتأكيد كان هناك اتفاقاً بين السلطات الأمنية ورؤساء تلك الشركات. وحمل البلاغ رقم٢١٩٣ لسنة ٢٠١١، قام النائب العام المساعد عادل السعيد بقراءة البلاغ وتحويله لنيابة جنوب الجيزة.

فوجئ المبلغين« محامي الشبكة العربية لحقوق الإنسان»بتباطؤ مريب في بدء التحقيقات، عبر ترحيل البلاغ بين أكثر من ٤ مقرات للنيابة العامة جنوب الجيزة ثم نيابة أول ٦ أكتوبر ، ثم نيابة جنوب القاهرة، ثم نيابة ثاني٦ أكتوبر،مما جعل المحامين يتقدمون ببلاغ جديد للنائب العام حول هذا التباطؤ الذي يعرقل العدالة ليقوم النائب العام المساعد عادل السعيد مرة أخرى، يأمر بتحويله للنيابة الخامسة نيابة شمال الجيزة.

في ٩ مارس بدأ رئيس نيابة شمال الجيزة «محمود الحفناوي» التحقيقات مع المحامين وسماع أقوالهم التي اتهموا فيها شركات الاتصالات وشركات الإنترنت بالمشاركة الجنائية في قتل المتظاهرين عبر قطع خدمة الاتصالات .في١٠ مارس٢٠١١، استكمل رئيس نيابة شمال الجيزة التحقيقات وسماع أقوال المحامين المجني عليهم،

الذين قاموا بالادعاء مدنيا ضد شركات الاتصالات والإنترنت وسددوا الرسوم المقررة وهو الأمر الذي يعطيهم حق الاطلاع على التحقيقات والحصول على نسخة رسمية من أي تحقيقات باعتبارهم أصحاب مصلحة ، طبقا للقانون. وفي مايو ٢٠١١، بدأ التحقيق مع شركات الاتصالات. وتم نقل ملف القضية لمكتب النائب العام، ورغم أن ملف القضية تم نقله لمكتب النائب العام، إلا أن المحامين قد توجهوا للسؤال عن الملف سواء لمعرفة مصير التحقيقات أو لتصوير نسخة من القضية كحق لهم حيث أنهم مدعين مدنيا وذلك لمرات عديدة، إلا أن الإجابة كانت تتفاوت بين «الملف غير موجود»أو «الملف لدي المستشار عادل السعيد وهو غير موجود»أو تعالوا الأسبوع القادم.!!

توجه مدير الشبكة العربية ومديرة الوحدة القانونية بالشبكة للقاء النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد ، الذي قابلهم ، وأبلغهم أن الملف قد تحرك للنيابة العسكرية. وحين سأله مدير الشبكة عن الأرقام التي توجه بها الملف للنيابة العسكرية ؟ قال أنه لم يأخذ رقم واذهبوا للواء عادل المرسي رئيس القضاء العسكري. توجه المحامين إلى النيابة العسكرية ، للسؤال عن مصير القضية وتصوير نسخة منها ، وبعد نفي عدة مرات ، علموا أن الملف لدي العقيد خالد فتحي والذي طلب منهم أن يعودوا له بعد أسبوع ، وسوف يمنحهم صورة من الملف، وهو ما أثار الشك في مدى صدق أقوال النائب العام المساعد.

وبعد محاولات عديدة أعربت النيابة العسكرية عن أن القضية لم تصلهم سوى من شهر يناير وأنها لن تسمح بتصوير الملف أو حتى الاطلاع عليه من قبل المحامين وذلك لأنها في حوزتها وأن التحقيق لن ينتهي قبل أشهر.

وفي النهاية صدر حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٨ مايو ٢٠١١ بشأن قطع الاتصالات، وقد قضت فيها المحكمة بتغريم كل من الرئيس السابق محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية السابق وأحمد نظيف رئيس الوزراء السابق وحبيب العادلي وزير الداخلية السابق بدفع ٥٤٠ مليون جنيه لخزانة الدولة حيث قضت بتغريم العادلي ٣٠٠ مليون جنيه ومبارك ٢٠٠ مليون جنيه ونظيف ٤٠ مليون جنيه من أموالهم الخاصة كما

ألزمتهم بالمصروفات.

- ومن أكثر المشاهد التي أثارت الشعب المصري، هو قتل عن طريق صدم المتظاهرين بسيارة أمن مركزي، قيل أن الذي يقودها هو اللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة، وأخذت تلك السيارة تجوب شوارع القاهرة بسرعة عالية وتدهس المتظاهرين عن عمد، لمحاولة تفريقهم وتشتيتهم، وهذا المشهد الذي يراه الشعب المصري لأول مرة، كان من شأنه أن يثير حفيظة الشعب المصري ويستفز مشاعرهم.

وبالرغم من كل هذا الخطط والإدعاءات والاحترازات، إلا أن الشعب المصري قد قتل الخوف الذي بداخله، والذي نمى وترعرع في ظل رجال الأمن وتخطيط النظام الحاكم، فقام الشعب المصري بالنزول للشوارع ولم يكترث بمثل هذه الادعاءات الكاذبة، وكل يوم يمر كانت أعداد المتظاهرين في ازدياد دائم حتى أتخمت الشوارع بالمتظاهرين السلميين. وخلال ثلاثة أيام، تم إغلاق البنوك والهيئات الحكومية والشركات، وتوقفت الحياة في مصر، ولم يعد في مصر سوى المظاهرات ومحاولة متابعة الأخبار عبر قنوات التليفزيون الأجنبية التي تعرض ما يحدث في مصر بمنتهى الدقة والشفافية.

بعد انتصاف ليلة يوم الغضب، وبدء بندول ساعة الزمن معلناً عن يوم الأربعاء ٢٦ يناير،افترش آلاف المتظاهرين من مختلف الاتجاهات السياسية أرضية ميدان التحرير للمبيت فيه، وسط حضور مكثف لرموز المعارضة والقوى السياسية المختلفة، والتي كانت متواجدة من اليوم الأول للثورة، ومن بينهم أيمن نور وجميلة إسماعيل والكاتب إبراهيم عيسى والمهندس ممدوح حمزة والدكتور عبد الجليل مصطفي وغيرهم ..

وقام معتصمو الميدان بجمع الأموال من بعضهم لشراء الأطعمة والميكروفونات والأقمشة لعمل لافتات وكتابة مطالبهم التي يهتفون بها على مدار اليوم.

كما بدا المتظاهرون في نصب الخيام، وقام عدد منهم بإلقاء قصائد شعرية تندد بالظلم والاضطهاد والتغيير ومحاربة الظلم والفساد والبطالة، وقام البعض الآخر باستعراض حالات الإصابة التي لحقت به ورفع القمصان الملطخة بالدماء.

وعندما أدرك مبارك ومن حوله، بعدم جدوى سياسة العنف والقمع، وفي محاولة منه

لتهدئة الشارع، قام بقبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني، ثم خرج علينا يوم السبت ٣٠يناير وألقى خطاباً أعلن فيه تعيين عمر سليمان نائباً لـرئيس الجمهورية، وطلب من الحكومة تقديم استقالتها، مع وعد بتشكيل حكومة أفضل ، ووعد بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وزيادة فرص الحريات، وفور تعيين عمر سليمان نائباً للرئيس، تمت محاولة اغتياله، كان المتهم الأول فيها هو جمال مبارك، اعتقاداً منه أن هذه المظاهرات سوف تنقضي، خلال ساعات أو أيام على أقصى تقدير، ولكن تعيين نائباً للرئيس سوف يحرمه من تعيينه كرئيس للجمهورية.

وعلى أثر فتح بعض السجون وهروب البلطجية والمجرمين للشوارع، حدثت انقلابات من مساجين بعض السجون الأخرى، والتي تحوي أخطر مجرمي مصر، كسجن ليمان طره وأبو زعبل والقناطر، وقيام بعض أهالي هؤلاء المساجين بمساعدتهم على الهروب فتم اقتحام السجون من الخارج وانقلابات من المساجين من الداخل، ومع غياب تام للشرطة، وعدم استطاعة قوات السجن الصمود أمام هذا الهجوم، فهرب عدد كبير من البلطجية والمجرمين وانتشارهم بالشوارع، وانتشار أعمال السلب والنهب، والسرقة والقتل، ومع عدم احترافية القوات المسلحة للتعامل مع المجرمين، قام الشعب المصري بعمل لجان شعبية لحماية منازلهم وأهليهم، ويكون ذلك عن طريق تكليف بعض الأفراد بالوقوف عند أول كل شارع بعصي وأسلحة، ولا يستطيع أحد الدخول للشارع إلا إذا كان شخصاً معروفاً لديهم، وكذلك يقفون عند مداخل المدن والقرى، ولا تستطيع سيارة الدخول لأي مدينة أو قرية إلا بالتحقق من هوية سائقيها وركابها، وفي حالة عدم العثور على هوية لأحدهم، يتم تفتيشهم جيداً حتى يتم التأكد من عدم حملهم أي نوع من الأسلحة. ورأي الشعب المصري ولأول مرة الدبابات والعربات المصفحة تجوب الشوارع والميادين وعدد كبير من رجال القوات المسلحة ينتشرون بالشوارع، وقتها تساءل الناس لماذا نزل الجيش بالشوارع، فهل جاءتهم تكليفات بالقضاء على هؤلاء المتظاهرين؟ فالجميع كان خائفاً جداً من تلك الفرق والمعدات العسكرية من أنه جاءت لتحارب الشعب المصري، ولكن بعدها بقليل أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يطمئن الشعب المصري معلناً أن هذه

القوات إنما جاءت لحماية الشعب المصري وحفظ الأمن والأمان وتعهد بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

وجد الرئيس مبارك أن كافة الإجراءات التي تم اتخاذها، لم تصل للغاية المراد منها، سواء أكانت إجراءات قمعية أو عن طريق إجراءات إصلاحية والتي أقرها في خطابه السابق، وعلى ذلك تم الإعلان عن ظهور مبارك على شاشات التليفزيون لإلقاء خطاب آخر، والكثير من الناس توقعوا أنه سوف يتم إعلان تنحيه عن الحكم، ولكن جاء الخطاب مخيب لآمالهم، وكان عبارة عن خطاب أقل ما يوصف به، أنه خطاب استعطافي للشعب المصري، من أنه يريد أن يعيش ويموت على أرض مصر. والحقيقة أن هذا الخطاب، قد تم بلوغ الغاية منه، فالشعب انقسم فيه بين مؤيد له متعاطفاً مع الرئيس مبارك وبين معارضٍ معه وغير مطمئن لهذا الخطاب ويعتبره البعض أنه عبارة عن فخ لوأد الثورة، والمؤيد لخطاب مبارك اعتزم على الذهاب لمسكنه، والبعض الآخر الغير مطمئن لهذا الخطاب أصر على البقاء في الميدان، بل وقام البعض منهم برفع لافتات كتب عليها «الانسحاب يعني نصف ثورة – ونصف الثورة تعني انتحار» وهذه العبارة صحيحة تماماً فإذا لم تحقق الثورة مبتغاها فسوف يتم اعتقال الآلاف من هؤلاء الشباب ولن يستطيع أحد القيام بمثل هذه الثورة مرة أخرى، فسيكون قد تم وأد الثورة، واقتنع البعض من المؤيدين لخطاب مبارك بهذه العبارة وبالتالي انضم القليل منهم للمعتصمين في الميدان حتى يتنحى مبارك.

**موقعة الجمل:**

تعد موقعة الجمل هي النقطة الفاصلة في مسار الثورة ومن ثم في تاريخ مصر كله، فبعد خطاب الرئيس مبارك الثاني، والذي دغدغ فيه مشاعر بعض المصريين وكسب تعاطفهم، وانقسم الشعب المصري بين مؤيد ومعارض، وظهور مظاهرات من عدة آلاف بالمهندسين وتحديداً بميدان مصطفي محمود، وبعض المعتصمين بميدان التحرير قرروا الرحيل والعودة لمنازلهم، وذلك تعاطفاً مع مبارك وأحسوا من وجهة نظرهم بصدق في كلامه، وأنه سوف يترك الحكم بعد عدة شهور، أي عند انتهاء تلك الفترة الرئاسية، وعندما قل العدد نسبياً في الميدان، فوجئ الجميع في اليوم التالي لخطاب الرئيس، بأناس يمتطون الخيول والجمال قادمين من نزلة السمان، ويجوبون

شوارع القاهرة حتى الوصول لميدان التحرير وقاموا باقتحام ميدان التحرير وهم يمسكون بالعصي والسياط، يضربون يميناً ويساراً محاولين تفريق المتظاهرين وإرغامهم على ترك الميدان، وذلك في محاولة منهم القضاء على ثورة هذا الشعب، أو تأديبهم وتربيتهم على حد ما تم إقناعهم بذلك من قبل محرضيهم،وأعتقد أنها سميت بهذا الاسم «موقعة الجمل» تشبيهاً بالمعارك التي كانت تتم في العصور الوسطى، حيث كان يقوم الجنود بامتطاء الخيول وهم شاهرين سيوفهم في وجه أعدائهم، والفرق الوحيد بين هذا المشهد وذاك، أنه في تلك العصور كان الذين يمتطون الخيول هم الجنود، أما في هذا المشهد فهم بلطجية مأجورين من قبل أفراد موالين للحزب الوطني. ولكن من هو الشخص صاحب أول تفكير في تلك الواقعة الخطيرة والتي تعد غبية، وخاصة بعد كسب الرئيس مبارك تعاطف بعض المصريين وكسبهم في صفه، ولولا هذه الموقعة لكانت تلك الثورة قد فشلت، وأعتقد أن هذا السر وهو معرفة تلك الشخصية صاحبة هذا التخطيط سيبقى لغزاً لن يتم الكشف عنه مثل أسرار كثيرة لم ولن يتم الكشف عنها، وبرغم من فشل وغباء هذا الشخص في الحفاظ على هذا النظام، إلا أنه يجب أن يمتن له الشعب المصري بكامله ويقدم له الشكر يومياً لأنه كان السبب الرئيسي في نجاح تلك الثورة.

كشفت التقارير الأولية للجنة تقصي الحقائق أن النائب عبد الناصر الجابري عضو مجلس الشعب عن دائرة الهرم و يوسف خطاب عضو مجلس الشورى عن الدائرة ذاتها قاموا بالتحريض على قتل المتظاهرين في يوم موقعة الجمل لإخراج المتظاهرين من ميدان التحرير بالقوة. كما اتهم أيضاً الأمين العام السابق للحزب الوطني صفوت الشريف بالتحريض للهجوم على المتظاهرين. وشمل التقرير العديد من رموز النظام السابق من وزراء وغيرهم، كعائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة السابقة، وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال، ورجل الأعمال وعضو الهيئة العليا للحزب الوطني الديمقراطي إبراهيم كامل. حتى بعض من كان يعارضو عددا من رموز النظام بشكل أو بآخر شملهم كذلك الاتهام، وهو المستشار مرتضى منصور الذي ادعى بأن اتهام كهذا «مكيدة له»، كونه نوى ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة القادمة في مصر، وغيرهم من رجال الأعمال التابعين للحزب الوطني، حيث جلب الآلاف من المجرمين المأجورين

(البلطجية) وبمساعدة قوات الأمن وأطلقوهم على المتظاهرين العزل في ميدان التحرير إبان اعتصامهم للمطالبة برحيل نظام حسني مبارك. قام البلطجية بالهجوم على المتظاهرين بالحجارة والعصي والسكاكين وقنابل المولوتوف. وامتطى رجال آخرون من البلطجية الجمال والبغال والخيول وهجموا بها على المتظاهرين وهم يلوحون بالسيوف والعصيَ والسياط، وكانت الجمال والخيول تجري بسرعة عالية وقت اقتحامها الميدان، ولكن ومع الحشود الغفيرة بالميدان تباطأت خطاها، حتى هاجمهم المتظاهرون واستطاعوا إسقاطهم من على أظهر الجمال والخيول حتى تمكنوا منهم، ووجهوا إلهم ضربات عنيفة لهم، وقام مجموعة من الثوار القبض على العديد من ضباط وجنود الشرطة ومن البلطجية، واعترفوا لهم في الميدان أن مسئولين بالحزب الوطني ووزارة الداخلية حرضوهم على إنهاء الاعتصام بالقوة. وتم تسليمهم إلى رجال الجيش الذين كانوا في الميدان، لكن لم يتم تقديمهم للمحاكمة حتى الآن. والسؤال الآن: أين هؤلاء الذين تم القبض عليهم في أحداث موقعة الجمل؟.

ومن ناحية أخرى، وبحسب روايات شهود عيان رمى مؤيدو حسني مبارك قنابل حارقة وقطع من الأسمنت والرخام على المعتصمين في ميدان التحرير من على أسطح البنايات المجاورة وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين.

وقد تجددت الاشتباكات مرة أخرى في اليوم التالي ٣ فبراير بين البلطجية والمتظاهرين العزل مما أدى إلى سقوط ١١ قتيل و٢٠٠٠ جريح.

وفي منطقة المهندسين، تجمع عدة آلاف في ميدان مصطفي محمود وبالقرب من ميدان التحرير، للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين، وهذا العدد من المؤيدين لمبارك كان أغلبهم من أعضاء الحزب الوطني تجمعوا للاحتشاد في ميدان مصطفي محمود، وأن رجال أعمال تابعين للحزب الحاكم جندوا بلطجية للاشتباك مع المحتجين مقابل ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد (٦٨ دولاراً تقريباً). وأمام مبنى التلفزيون الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد عن ميدان التحرير حيث يحتشد معارضو الرئيس المصري تجمع نحو ٥٠٠ شخص وقد

رفعوا لافتات كتب عليها «نعم لمبارك من أجل الاستقرار، نعم لرئيس السلم والسلام» و«لن نكون عراقا آخر» و«اللي بيحب مصر ما يغرقش مصر».

ولعبت العديد من الهيئات الحكومية والمسئولين بالدولة دوراً كبيراً في هذه المعركة، حيث شارك في الإعداد للموقعة وزير الصحة و أخرج سيارات الإسعاف في نقل الحجارة إلى البلطجية و أيضا شارك عددا من العاملين بوزارة الإعلام و موظفي وزارة الإنتاج الحربي و موظفي الإدارة المحلية و كذلك سيارات نقل صحف تابعة لجريدة الأهرام الحكومية و موظفي الاتحاد العام للعمال و وزارة القوى العاملة و كذلك أفراد شرطة بملابس مدنية بعضهم برتب كبيرة تصل إلى رؤساء مباحث بالأقسام«بهدف إظهار أن الشعب المصري منقسم منهم المؤيد ومنهم المعارض لمبارك شأنه شأن أي رئيس دولة آخر».

قال أحمد سميح عضو مجلس الشعب السابق، عن دائرة الهرم «حزب وطني»، أنه تلقى اتصالا من الدكتور شريف والى، أمين الحزب الوطني بالجيزة المستقيل، يوم الثلاثاء ١ فبراير الماضي، طالبه فيه بحشد عدد من أنصاره ومؤيديه في الدائرة، خاصة من أهالي نزلة السمان والمناطق التي يتمتع فيها بشعبية في اليوم التالي بأي طريقة، وإرسالهم إلى ميدان مصطفي محمود ليعلنوا تأييدهم للرئيس مبارك بعد خطابه الذي قال فيه إنه سيموت على أرض مصر.

وأضاف سميح: «والى أكد لي أن هذه تعليمات نهائية من صفوت الشريف، الأمين العام السابق للحزب الوطني، له شخصيا وغيره من أمناء الحزب في القاهرة والجيزة و٦ أكتوبر، وأبلغني أن الشريف طالبه بأن تكون التعليمات مقتصرة على النواب ذوى الشعبية والجماهيرية الحقيقية وليست الزائفة».

وأوضح سميح في تصريحات لـ«المصري اليوم»، أنه رفض تنفيذ الأمر بدعوى صعوبة حشد المواطنين في ظل هذه الظروف وتردى سمعة الحزب ونوابه وقياداته، بقوله: «قلت لأمين الحزب إنني أخشى سوء التخطيط والتنظيم من الحزب لمثل هذه المظاهرات في ظل العداء الشديد له من المواطنين، مما قد يسفر عن مواجهات لا يعلم مداها إلا الله، فردّ عليّ قائلا: «مالكش دعوة بموضوع المواجهات وتنظيم المظاهرات

دى شغلتنا إحنا بقى.» وأضاف سميح أن والى قال له في نهاية المكالمة إن رفضه يشكل تهديدا لوجوده داخل الحزب وفي مجلس الشعب إذا مر «الوطني» من الظروف الراهنة سالما، مشيراً إلى أنه ردّ عليه بقوله: «مش مهم لكن لا أستطيع في الوقت الحالي تقديم أي خدمات للحزب قد تضر بالمصلحة العامة للبلد»، متهماً عدداً من نواب الوطني وقيادات الحزب بالمحافظة بالتورط في أحداث الأربعاء الدامي.

قال الدكتور شريف والى، أمين الحزب الوطني في الجيزة، الذي قدم استقالته من الحزب الجمعة السابقة على موقعة الجمل ، إنه بادر بالاتصال بالنائب أحمد سميح مرتين، الأولى عندما تلقى تعليمات وتكليفات من صفوت الشريف بتنظيم مسيرات سلمية وكان ذلك في٢٧ يناير الماضي، موضحاً أنه تم تنظيمها في شارع الهرم وتواجد فيها جميع قيادات الحزب والمجالس المحلية والتنفيذية بالمحافظة، بالإضافة إلى ٧٠٠ شاب من المحافظة، وأضاف: «طلبت من النائب أحمد سميح المجيء للمشاركة في المسيرة باعتباره نائباً عن الحزب وإرسال أنصاره للمشاركة فيها»، فرد على بقوله: «أنا في عزاء هام وهبعت رجالتي ولم يأت أحد كما وعد».

وأضاف والى: «أما المسيرة الثانية فتقرر تنظيمها في ميدان مصطفي محمود في ٢ فبراير الماضي، ولم يكلفني أحد بتنظيمها وكانت بمبادرة من أمانة الحزب بعد خطاب الرئيس مبارك، علما بأنه ليست كل المظاهرات خرجت بتخطيط من الحزب الوطني، وإنما هناك من تعاطفوا مع الخطاب من البسطاء، واستخدمت فيها علاقاتي الشخصية بكل من عمر زايد، نائب الوطني عن دائرة بولاق الدكرور، والنائب أحمد سميح، نائب الوطني عن دائرة الهرم، وطلبت منهما التواجد في الميدان، وحشد الأنصار، وهو ما وافق عليه زايد، ورد عليه سميح قائلا: (ربنا يسهل)، وهى عبارة تدل على الموافقة وليس الاعتراض كما يدع».

وقال والى: «انقطعت علاقتي بالأمين العام للحزب منذ ٢٧ يناير وبعد تنظيم المسيرة الأولى، مما يدل على أن كلام سميح غير صحيح، وفيه ادعاء وافتراء على شخصي، علما بأن المظاهرتين كانتا سلميتين تحت شعار (لا للفوضى.. لا للتخريب)، وشارك فيهما جميع القيادات الحزبية والتنفيذية والشعبية بالمحافظة، ولم أطلب من أحد أن يحضر

بلطجية أو يتوجه إلى ميدان التحرير للاعتداء على المتظاهرين».(جريدة المصري اليوم).

وقال أحد شهود العيان في موقعة الجمل إن عمالا تابعين لمصنع سيراميك مشهور شاركوا في الهجوم على المعتصمين في ميدان التحرير، ورشقوهم بحجارة معبأة في كراتين تحمل اسم مصنع السيراميك نفسه.

وقد روى البعض أنهم شاهدوا المئات يتجمعون أمام المتحف المصري من ناحية ميدان عبدالمنعم رياض، يهتفون باسم الرئيس السابق، حسنى مبارك.

في يوم ٤ فبراير ذهب شخص يدعى محمد بصحبه زميل له إلي قلب ميدان التحرير مطالبين مقابلة الثوار بعد يومين فقط مما يعرف بـ«موقعة الجمل» والهدف هو طلب الصفح والغفران.

وقف محمد يقول أنه من أهل نزلة السمان الذين خدعوا وضللوا من قبل عبد الناصر الجابري عضو مجلس الشعب والمسنود من فوق قائلا : الحاج نصر (هكذا يعرف بالمنطقة) قال لنا أن وزير الآثار الجديد هيعمل كردون علي الأهرامات، وعليكم الذهاب للتحرير والتظاهر حتى لا يقطع رزقكم.

وقال لنا علينا القيام بتهديد المتظاهرين في التحرير حتى لا يستمروا في التظاهر لأن ذلك سيمنع مجيء السائحين وهيجوعوكم، وقام ناصر بإحضار سيارة خاصة لنقل الجمال والأحصنة بالقرب من ميدان التحرير، وأوضح أن عددا كبيرا من أهالي النزلة رفضوا المشاركة في الأمر إلا أنه هددهم بعد مساعدتهم فيما بعد ولن يلبي لهم طلبا خاصة وأننا نعلم علاقته بالكبار.

لهذا كانت فرحة أهالي نزلة السمان كبيرة مساء الجمعة بعدما تم إلقاء القبض على عضو مجلس الشعب بالهرم والعمرانية عبد الناصر الجابري ومساعده يوسف خطاب عضو مجلس الشورى عن الدائرة ذاتها بعد إدانة لجنة تقصي الحقائق لهم.

وأوضح محسن الشحات من أهالي النزلة وصاحب عدد من الجمال بالنزلة : منذ وقوع أحداث يوم الأربعاء ٢ فبراير ونحن نشعر بالخزي أن يلصق بأهالي نزلة السمان تهمة قتل أبناء مصر.

مشيرا إلي أن اجتماع بين عدد من قيادات الحزب الوطني وبين عبد الناصر الجابري يوم الاثنين ٣١ يناير وبعدها نزل إلينا وطلب من عدد منها توفير عدد من الخيول والجمال لأداء خدمة بينما أقنع عدد من العمال الصغار بالتحرك معه نحو ميدان التحرير.

وأضاف شحاتة :أن تلك القيادات عقدوا اجتماعا موسعا في مقر الحزب الوطني بالجيزة ومعهم نواب مجلسي الشعب والشورى بمحافظة الجيزة واتفقوا فيه مع كبار البلطجية في المحافظة مقابل ١٠٠ ألف جنيه لمسئول البلطجية ومن هو أقل منه حصل علي ٥٠ ألف جنيه لتنفيذ معركة يوم ٢ فبراير.

وكشف شحاتة أن عددا كبيرا من أهالي النزلة كانوا يشاركون في مظاهرات ميدان مصطفي محمود مقابل ١٠٠ في اليوم ووجبة طعام .

واسترسل الشحات وأضاف أن كبار رجال الحزب الوطني وفروا سيارات لنقل الأسلحة البيضاء لميدان التحرير بل أن أحدهم وهو صاحب مصنع رخام قام بإرسال ٢٠ جوال من الرخام المكسر لميدان التحرير وذلك لاستخدامه في قتل المتظاهرين أو إصابتهم إصابات بالغة.

ومن المعروف أن عبد الناصر الجابري ينتمي لعائلة كبيرة في نزلة السمان وتعمل في السياحة وله بازارا في النزلة وآخر في شرم الشيخ وهو من كبار قيادات الحزب الوطني في الجيزة انضم لمجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٥ و كذلك الدورة الحالية قبل حل مجلس الشعب وكذلك يوسف خطاب عضو مجلس الشورى الذي لم يهنأ بعضويته فهو أيضا ينتمي لعائلة خطاب من كبري عائلة النزلة التي تعمل بالسياحة ولدي الخطاب عدد من البازارات ويقال أنه شريك في إحدي شركات البترول ويرتبط خطاب بصلة عائلية وثيقة بينه وبين مأمور قسم الهرم.

وأفضل ما أنتجته موقعة الجمل هو تعاطف الشعب المصري مع المتظاهرين، فبعد خطاب الرئيس قبيل موقعة الجمل، نال تعاطف الكثير من الشعب المصري وحتى من بعض متظاهري التحرير، ومنهم من عزم على ترك الميدان والذهاب لبيته، عسى أن يكون مبارك قد تعلم من الدرس ويحاول جاهداً عمل إصلاحات حقيقية وجذرية في

الدولة، ولكن سرعان ما تبدل الوضع وانقلبت الكفة على رؤوس مبارك وأعوانه، واكتشف الشعب أن ذاك الخطاب ما هو إلا محاولة منه لسرقة الثورة من يد الشعب المصري، وثار الشعب المصري ثورة عارمة تفوق كثيراً ما قبل موقعة الجمل، وخرج الملايين بالشوارع والميادين تعاطفاً وتضامناً مع المتظاهرين، مطالبين القصاص من القتلة والمجرمين وعلى رأسهم مبارك وأعوانه، في محاولة منهم لأخذ حق القتلى والمصابين فكانت موقعة الجمل تعد آخر مسمار في نعش حكم مبارك ، ولم ولن يقبل الشعب المصري بعد هذا أي حل آخر سوى رحيل مبارك وزبانيته. ولم يتغير موقف المصريين فقط، بل وتغير موقف الرأي الغربي من مبارك وأعوانه، فكانت تصريحات الرأي الغربي في هذا الخصوص تدين تلك الأحداث مثل الأمم المتحدة وزعماء كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأسبانيا ما جرى في موقعة الغضب.وبعض الأحزاب ومنهم حزب الوفد قد رفض التحاور مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنديداً بما قام به نظام مبارك في موقعة الجمل.

وبعد انتهاء هذا اليوم العصيب والفارق في تاريخ مصر بصفة عامه وثورة يناير بصفة خاصة، وظننا أن النظام المصري الذي يمثله مبارك قد أدرك الخطأ العظيم الذين تم ارتكابه في حق الشعب المصري، وقتل الأعداد الغفيرة من أبناء هذا الوطن والذين يتمون لنفس البلد ونفس جنسية هؤلاء المجرمون، وليسوا أعداء لهم، ولكن من الواضح أن هذا النظام يعتبر المصريون أعداء للوطن،ولكن للأسف لم يدرك هذا النظام الخطأ العظيم الذي وقع فيه، وظن بغبائه أن هذا الحل هو الحل الوحيد للخروج من مأزقه، ففوجئ الشعب المصري والعالم بأسره وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرا، بهجوم آخر من البلطجية على المعتصمين بميدان التحرير من جهة ميدان عبدالمنعم رياض ومن فوق كوبري السادس من أكتوبر وكان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين هناك حيث تمثل الهجوم في سيارات تمر من أمام الميدان بها بلطجية يطلقون النار عشوائيا من المدافع الرشاشة وبكثافة غير معهودة على المتظاهرين والمعتصمون والنائمون بميدان التحرير، مما أسفر عن العديد من القتلى والجرحى.

وعقب موقعة الجمل دعا مبارك إلي اجتماع كان أهم اقتراح معروض فيه لمحاولة امتصاص غضب الشعب حل البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى ، وقد أيد فتحي

سرور وممدوح مرعي حل مجلس الشعب، إلا أن الاجتماع انتهي دون صدور أي قرار يمس البرلمان، وقال صفوت الشريف لبعض معاونيه متفاخراً: إنه بالفعل كان هناك قرار بالحل علي وشك الصدور ولكنه استطاع أن يوقفه، فقد عارض صفوت الشريف وأحمد عز بقوة القرار بحجة أن إجراء انتخابات جديدة للمجلس خلال ٦٠ يوماً ــ كما يقضي الدستور ــ لن تضمن للحزب الوطني أغلبية مثل التي حصل عليها في انتخابات ديسمبر ٢٠١٠ ، وكان وهم التوريث مازال مسيطرا والكل يتطلع إلي الأغلبية البرلمانية التي تحققه.

### فتحي سرور كان على علم بموقعة الجمل :

شهد المحرر الصحفي بالبرلمان محمد أبو زيد، بأن فتحي سرور طلب الاجتماع صباح يوم موقعة الجمل مع محرري البرلمان وبعض الشخصيات الأخرى مثل عفت السادات، وعمر هريدي، وعبد الأحد جمال الدين، ، حتى يقوموا بطمأنة الرأي العام، وأثناء هذا الاجتماع، دخل عليه مدير مكتبه يسري الشيخ وقال يا ريس في ١٠٠٠ كارتة و ١٠٠٠ حصان طالعين من نزلة السمان حالاً، وبعد قليل سمعوا جميعاً أصوات تتعالى خارج مجلس الوزراء، فظن الجميع أن هؤلاء متظاهرو التحرير وفي طريقهم لاقتحام مجلس الشعب، ولكن دخل عليهم مرة أخرى مدير مكتب سرور، يسري الشيخ، وقال له: ياريس دول رجاله السيدة زينب (من المعلوم أن فتحي سرور كان عضو مجلس الشعب عن دائرة السيدة زينب) جاءوا لتأييد الرئيس وطالعين على التحرير، وياريت سيادتك تطلع تحييهم، وكان سيخرج سرور لشرفة مكتبه لتحيتهم، ولكنه أجل هذا إلى ما بعد الاجتماع.

### براءة جميع المتهمين في موقعة الجمل:

وبالرغم من أن هذا المقال ليس في حينه، وسيتم ذكره تفصيلاً في مؤلف لاحق، إلا أنه كان من المهم بمكان أن نذكر أن جميع المتهمين في جميع قضايا قتل المتظاهرين،والتي اتهم فيها مديرو الأمن وضباط وجنود الشرطة، تم الحكم عليهم جميعاً بالبراءة، بما فيها متهمو موقعة الجمل، والذي كان عدد المتهمين فيها ٢٦ متهماً.

والبعض ألقى باللوم على القضاة، أنهم غير منصفين في أحكامهم، او أن ثمة علاقة

بين القضاة والمتهمين، أو أنهم تلقوا تهديدات أو توصيات بالحكم ببراءة المتهمين، إلا أنني أعتقد أن هذا الكلام عاري تماماً من الصحة، وذلك لعده أسباب، أولها: أن تلك القضايا لم يتم الحكم فيها في الخفاء، بل كان الإعلام المصري والعربي مسلط الضوء عليها، فكان من الصعب بمكان على القاضي أن يحكم بشيء مخالف للقانون، وإلا سيفتضح أمره، وبالتالي كان عليه أن يبذل أقصى عناية من حيث دراسة القضية والأدلة والدفوع القانونية، حتى حينما يصدر الحكم يكون مطابقاً للقانون، فلا يقال عنه أنه كان مجاملاً ولم يحكم بالأدلة والقانون، أو يقال عنه أنه قاضٍ ضعيف مهنياً، ثانيها: أن القائمين على جمع الأدلةهو جهاز الشرطة، وبما أن جميع المتهمين في قضايا قتل المتظاهرين كانوا من رجال الشرطة أو رجال السلطة الحاكمة في مصر أو على الأقل على علاقة وطيدة بهم، فبالتالي قامت أجهزة الشرطة بطمس معالم جرائمهم ولم تظهرها للنور، وبالتالي لم يجد القاضي أدلة قوية يستند عليها في حكمه عليهم بالإدانة، وعلى ذلك حُكم عليهم جميعاً بالبراءة.

**المتهمون في موقعة الجمل :**

أسماء المتهمين الحاصلين على البراءة في موقعة الجمل وهم:صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق، أمين عام الحزب الوطني المنحل المخطط والمدبر الرئيسي لموقعة الجمل والمحبوس على قضية كسب غير مشروع -فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق - ماجد الشربينى أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني (الحاكم سابقًا)-محمد الغمراوى، أمين عام الحزب الوطني السابق بالقاهرة - محمد أبو العينين رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب السابق - الوزيرة عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة والهجرة السابقة - حسين مجاور الرئيس السابق لاتحاد عمال مصر.

- نواب البرلمان وآخرون: حسن خليفة - يوسف خطاب - شريف والى - وليد ضياء الدين - إبراهيم أبو العيون - أحمد كامل - أحمد شيحة - حسن التونسى - إبراهيم فرحات - رجب هلال حميدة - طلعت القواس - إيهاب العمدة - على رضوان - سعيد عبد الخالق - محمد عودة - حسام الدين حنفي - هانى عبد الرءوف إبراهيم - مرتضى منصور«هارب وقت النطق بالحكم»- أحمد مرتضى منصور «هارب وقت النطق

بالحكم» - ووحيد صلاح «هارب وقت النطق بالحكم».

**نظرة تحليلية لدور الإخوان المسلمين إبان ثورة يناير :**

في البداية، لم تكن جماعة الإخوان المسلمين مؤيدة للثورة، حتى ولو كانت في مصلحتهم، وذلك خوفاً من أن تنقلب الكفة عليهم ويسجن كل أو أغلب قاداتهم، فكان الهدف الرئيسي لعدم مشاركتهم هو الخوف وعدم إظهار العداء للنظام الحاكم، ونستدل على ذلك بالتصريحات المنسوبة لمكتب الإرشاد من تأيدهم لترشيح جمال مبارك رئيساً لمصر، وذلك بالرغم من أن هذا يمثل أكبر ضرر لمصر ولكنها مؤيدة له، لأن ما يهم تلك الجماعة هي مصالحها الشخصية وليس مصلحة مصر، بعكس ما كانت تقوم به حركة كفاية مثلاً أو الجمعية الوطنية للتغيير بقيادة البرادعي أو حركة شباب ٦ أبريل،من مطالبتهم بحقوق هذا الوطن والعمل لمصالحه وعدم التوريث والمطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولم نسمع يوما أن الإخوان المسلمين يطالبون بحقوق هذا الشعب أو بتلك الحقوق التي تنص عليها الشريعة الإسلامية وكذلك كافة الدول المتمدينة ، ولكن كل ما كانت تسعى إليه هو تثبيت وضعها السياسي مثل تحالفاتهم مع الحزب الوطني والنظام الحاكم على أخذ مقاعد أكثر في البرلمان أو أخذ مقعد النقيب بالنقابات المهنية، فكان كل هم تلك الجماعة هي مصالحها الشخصية ليس إلا. وعلى ذلك فمشاركتهم في تلك المظاهرات من بدايتها من المحتمل أن يضر بهم، ولذلك أطلقوا التصريحات بعدم مشاركتهم في تلك التظاهرات، ولكن وبعد جمعة الغضب، أحس الإخوان المسلمين أن الكفة بدأت تميل لصالح الثوار فعزمت تلك الجماعة على الانضمام إليهم ومحاولة اغتصاب أي مكسب لتلك التظاهرات. فقرروا الانضمام لجمهور الشعب المصري، وبعد ذلك بيومين يقوم كبار قاداتهم وهم سعد الكتاتني ومحمد مرسي بالاجتماع سراً بعمر سليمان، وذلك حتى يتفاوضوا على الانسحاب من الميدان مقابل الإفراج عن خيرت الشاطر وعمل حزب وجمعية للإخوان المسلمين، ولكن الكثير من شباب الإخوان بالميدان رفضوا الانسحاب من الميدان واستكمال الاعتصام مع جمهور الشعب المصري.- وتم فصل هؤلاء الشباب بعد الثورة لعدم إطاعتهم للأمر-. وبالتالي ما اتفق عليه بين عمر سليمان والإخوان لم ينفذ على أرض الواقع.

ولكن وبعد خطاب الرئيس الثاني وقبل موقعة الجمل، انقسم الشعب المصري في

تعاطفهم مع الرئيس مبارك، ويبدأ البعض يفكر في ترك الميدان، وفي تلك الحالة وعقب انتهاء تلك التظاهرات، من سيكون أكثر المضارين الذين قاموا بالدعوات لتلك الثورة بالتأكيد ستكون حركة كفاية و٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير وبالتأكيد سيكون معهم بعض قادة الإخوان المسلمين، -ولكن لم يفكر أحد من هؤلاء بما فعله الإخوان المسلمين، وذلك لسبب بسيط لأن هؤلاء القوى الوطنية تضع نصب أعينها مصلحة مصر والشعب المصري فقط وليس كما يفعل الإخوان المسلمين أن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الجماعة الشخصية وليس الشعب المصري،وهو ما سنعرفه الآن-.

وقد أتت موقعة الجمل كصدمة ولطمة للشعب المصري، ولكنها أتت للإخوان المسلمين بمثابة تهنئة وقبلة على جبينهم، فراقب وشاهد قادة الإخوان المسلمين ما حدث من هجوم من بعض البلطجية لميدان التحرير، وبتفكير سريع وسرعة بديهة استغلوا تلك الفرصة، وقرروا انضمام الفرقة «٩٥ إخوان» لصفوف البلطجية على أسطح العمارات المطلة على ميدان التحرير، فقاموا بالإمساك بالبلطجية على أسطح العمارات، وأخذوا هم مكانهم حتى يكونوا مسيطرين على الموقف،ولكن لا أعتقد أنه كان الهدف من هذا الانضمام هو قتل المتظاهرين حتى يتركوا الميدان، وإنما هو الاستمرار في تهييجهم، حتى يصر المتظاهرين على رحيل هذا النظام، ولكن هذا لا يمنع من قذف الناس بالحجارة فيصاب أو يقتل بعض المتظاهرين، وإلا فكيف يكون التهييج للمتظاهرين. والدليل على ذلك ما شهد به اللواء حسن الرويني من أنه طلب من محمد البلتاجي إنزال من على أسطح العمارات، وعندما قال له البلتاجي أن هؤلاء ليس لهم علاقة بالإخوان المسلمين،هدده الرويني وقال له: سوف يتم استعمال القوة معهم إذا لم ينزلوا، فقام البلتاجي بإنزالهم.

## مبارك يود الاستقالة .... لكنه يخشى الفوضى !!

وفي حوار للرئيس مبارك على قناة ABC الأمريكية، قال مبارك، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم.أليس كل ما يحدث في هذا البلد هو قمة الفوضى؛ والذي هو السبب فيه، فالشعب المصري ليس بلطجياً في حد ذاته، وإنما يقوم الأمن المصري بتخريج بلطجية من السجون، وآخرون من البلطجية المعروفين لدى أجهزة الأمن

بالاعتداء على المتظاهرين، أليس هذا كله هو الفوضى والمتسبب فيه نظام مبارك، وليس كما يدعي أنه خائف على هذا البلد، وإنما خائف على مركزه وكرسي الحكم الذي ظل طيلة الثلاثين عاماً يدعم ويثبت هذا المركز ويقويه ويعضده بكل ما أوتي من قوة. ويقول أنه لا يريد أن يرى المصريين يقتتلوا فيما بينهم! أليست تفجير كنيسة القديسين من تدبير الأمن المصري وبالتأكيد كان مبارك على علم بها، وقتل بسببها العشرات من المصريين،أليست تفجيرات شرم الشيخ فكرة جمال مبارك والعادلي، حتى يتم تسديد صفعة قوية لحسين سالم بسبب صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، وبالتأكيد كان مبارك على علم بهذا، أم كان منطق مبارك مثل المقولة الشائعة «بيدي لا بيد عمرو» أي أنا من أقتل المصريين، ولا يقتلوا هم بعضهم البعض!! فتعد تلك التصريحات من فكاهات مبارك، ألم يكن في وسعه أن يفض هذه المعارك ويأمر الجيش والشرطة بالتصدي للبلطجية، بدلاً من انسحاب الشرطة نهائياً من الشوارع، وهو ما تم الحكم عليه هو ووزير داخليته حبيب العادلي بالسجن المؤبد - والذي سنتعرض له بعد ذلك - بسبب هذا الفعل السلبي، وهو الامتناع عن إصدار الأوامر للتصدي للقتل والعنف، وكان يجب عليه فعل ما قام به عثمان بن عفان ﷺ وافق على الرضوخ لمطالب ثوار لم يكونوا على الحق، وقال: « لا يراق من أجلي دم في الإسلام»، ولكن ثوار يناير كانوا على حق في مطالبهم، فالشعب المصري لم يطلب رغد العيش وإنما يطلب أبسط الحقوق الطبيعية والآدمية لأي مواطن في العيش والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، ولكن شتان الفرق بين مبارك وسيدنا عثمان بن عفان.

- وإبان هذه الأحداث وتطورها، أصدر النائب العام عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي مع تجميد حساباتهم المصرفية، والبعض حلل هذا الإجراء بأنه محاولة لتهدئة الشارع، وإشعارهم بأنهم انتصروا على النظام، وذلك حتى يهدؤوا قليلاً، ثم يتم أخذ قرار حيالهم، ولكن هذا القرار سواء أكان قراراً قانونياً محضاً، أم أن له طابعاً سياسياً بجانب الطابع القانوني، فلم يكن له تأثير كبير على الشارع المصري، فقد صب الشارع المصري جم اهتمامهم على رحيل مبارك ومن حوله، ولن يحيد هذا الاهتمام أي قرار أو تصرف من أي نوع

ومن أي أحد.

- وجاء يوم الجمعة والتي سميت «جمعة الرحيل» والمقصود بهذا الاسم رحيل مبارك وأعوانه من الحكم نهائياً، وأطلق أنصار مبارك «جمعة الاستقرار» داعين الشعب المصري للاستقرار والذهاب لبيوتهم (ومن المعلوم أن الشعب المصري هو أول شعب في العالم يطلق على أيام الجُمع أسماء تبين واقعهم السياسي مثل جمعة الغضب وجمعة الرحيل والاستقرار والصمود الخ ، و استنت الثورات التي تلت الثورة المصرية تلك السنة الجديدة، مثل ثورة ليبيا واليمن وسوريا، وأصبح كل جمعة له اسم مميز في الدولة مختلف عن الدولة الأخرى).

- وبما أن قناة الجزيرة الإخبارية، هي من أهم وأشهر القنوات التي كانت تعرض أحداث الثورة لحظة بلحظة وبالصوت والصورة، فلن يستطيع أحد أن يشكك في مصداقيتها، بعكس قنوات التليفزيون المصري الذي كان يعرض صوراً مسجلة لميدان التحرير وهو خاوياً وجميلاً ونظيفاً وكأن الحياة وردية اللون، ولا توجد أي مظاهرات ولا مشاجرات بميدان التحرير، وعلى ذلك كان لزاماً على السلطات المصرية أن تتخذ إجراءات من شأنها منع توصيل الصورة الحقيقة للرأي العام المصري، فتم التشويش على ترددات القناة مرات عديدة وأحيانا عده مرات في اليوم الواحد، وكذلك موقع القناة على الانترنت «الجزيرة نت» فقد قام بعض القراصنة المحترفون والتابعون للنظام المصري، باختراق نظام الإعلانات في موقع الجزيرة نت، وقاموا بنشر إعلان مسيء يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر»، وربطوه بمواد مزعومة وزعت قبل أيام بالقاهرة ونسبت لتسريبات ويكيليكس زورا، ليعطوا انطباعا بأن الجزيرة تساهم في خطة واسعة في سياق ما يحدث في مصر، وهو ما نفته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلا، وقد بدأت محاولة الاختراق تحديدا من الساعة السابعة إلا ربعا وحتى التاسعة صباحا بتوقيت قطر، وفي اليوم نفسه تمكن فنيو الجزيرة من إفشال محاولتي اختراق قويتين، إحداهما كان مصدرها من مصر والثانية كانت من ألمانيا، وكان الهدف المشترك بينهما هو دخول قواعد بيانات الموقع واستبدال بيانات خاطئة منها، ويأتي هذا الاختراق والمحاولات الفاشلة في سياق تشويه تغطية شبكة الجزيرة لمجمل الأحداث العربية وخاصة في تونس ومصر ووثائق مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل.

- ووصف عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار، الساعات الأخيرة في حكم مبارك قبل الرحيل «القسري»، بأن تلك الفترة كانت «فوضوية» في كل شيء، وعانت الحكومة كلها من الشلل التام والتخبط، وأنه - المناوي - أصيب بالتوتر وعدم اليقين ولم يكن يعرف على من يرد، على وريث الرئيس المحتمل جمال، أم على الجيش أم على أنس الفقي، وزير الإعلام القوي.

- وفي يوم السبت ٥ فبراير تم إعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة (sms) بعد توقف دام ٩ أيام، كما حدث تفجير يستهدف أنبوب الغاز الطبيعي الواصل بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم. وإسرائيل علقت مؤقتاً وارداتها، قررت إسرائيل السبت ٥-٢-٢٠١١ وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي المصري بعد هجوم استهدف أنبوباً للغاز بين مصر والأردن، حسب ما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة. بدوره، توقع مسئول أردني توقف إمدادات الغاز من مصر لمدة أسبوع تقريباً بعد الانفجار الذي استهدف خط الأنابيب الرابط بين البلدين جنوب العريش المصرية، وأضاف ذات المصدر أن الأردن سيولد مزيداً من الطاقة باستخدام زيت الوقود والسولار على إثر هذا الحادث، وينقسم الأنبوب إلى فرعين ينقل أحدهما الغاز إلى الأردن والثاني إلى إسرائيل وكان مصدر أمني في شمال سيناء أكد أن الهجوم الذي وقع السبت على خط أنابيب الغاز المصري جنوب العريش نفذته عناصر أجنبية، واستهدف فرعاً للخط يزود الأردن بالغاز وليس إسرائيل. تمكن الجيش المصري بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن الانفجار دون حدوث أي خسائر بشرية، إضافة إلى إغلاق المصدر الرئيسي لتدفق الغاز، وقال مصدر إن وحدتين تعملان بالغاز الطبيعي في محطة الكهرباء في شمال سيناء توقفتا.

- أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية مجدي راضي، يوم الأحد أن جلسة الحوار التي عقدت بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلي المعارضة والشخصيات الهامة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، والتقى نائب الرئيس المصري سليمان بمجموعات من قوى المعارضة بينها ممثلون عن جماعة

الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، كما رفض سليمان مطلب المعارضة بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس،وتمسكت جماعة الإخوان المسلمين بمطالبها وهي رحيل الرئيس مبارك كما طلب بعض الشباب من سليمان أثناء الاجتماع الذي عقد الإفراج عن وائل غنيم، وفي مساء اليوم تقرر الإفراج عن وائل غنيم في يوم ٧ فبراير وهو اليوم التالي لهذا اليوم مباشرةً الساعة الرابعة ظهراً.

- وفي محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما قد يعني تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجي الأحد، في حين حاول الجيش المصري فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذي يحتشد فيه المتظاهرون. ويوصف التحرك الحكومي في هذا الصدد بأنه أول اختبار حقيقي لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات، أما القيادي في حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان فقال إن طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي إلى أنحاء البلاد الأخرى هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة الاحتجاجات، وقد أدى آلاف من المتظاهرين صلاتي الظهر والعصر في الميدان، ثم أقيمت صلاة الغائب على أرواح مَن قتلوا في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير الماضي، وفي وقت لاحق، أقام المسيحيون قداساً شهده آلاف المسلمين. وقد ردد المتظاهرون الشعارات التي غدت مألوفة، والتي تطالب بإسقاط النظام وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وبذلك نفذ المتظاهرون اليوم ما سمّوه يوم الشهيد في أسبوع الصمود، في وقت يستمر فيه توافد المتظاهرين إلى ميدان التحرير، كما تواصلت الاحتجاجات في مدينة الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية. وتجمع المتظاهرون الذين زاد عددهم في ساعات المساء عن ربع مليون أمام مسجد القائد إبراهيم، ورددوا شعارات مناهضة للحكومة، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك. وتشهد المدينة مظاهرات شبه يومية منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي، وفي المنصورة انطلقت مظاهرة ضخمة قُدّر عدد المشاركين فيها بنحو ربع مليون أيضا، كما نشرت على مواقع الإنترنت صورًا

لاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة في مدينة المنصورة وقعت اليوم الثالث من فبراير ٢٠١١ ،كما شهدت مدن المحلة الكبرى وطنطا وكفر الزيات والزقازيق وبني سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك، رغم محاولات منع وتخويف من قبل مجموعات مرتبطة بالحزب الوطني الحاكم، كما صنع المتظاهرون دروع بشرية لحماية ميدان التحرير.

وقد حصر المتظاهرون طلباتهم في الأتي:

١- رحيل الرئيس مبارك: بمعنى التنحي عن السلطة تمهيدا لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه ال٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه المسئول الأول كونه رأس النظام ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته.

٢- حل مجلسي الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التي أجريت مما يجعل بقاءهما غير دستوري ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية في ظل الطعن في شرعية وجودهما.

٣- تولي السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقا لمواد الدستور الحالي يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد علي أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء علي الدستور الجديد لإقراره.

٤- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال يشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.

٥- تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة.

٦- تولي الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد.

٧- عزل قيادات الشرطة ومدراء الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.

٨- التحفظ علي المسئولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيدا لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

٩- تجميد أموال المسئولين السابقين وأسرهم لحين لمعرفة مصادرها.

١٠- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد حال الانتهاء منه

بعد إقراره من الشعب في استفتاء عام.

وفي يوم الاثنين ٧فراير أعلن الجيش المصري عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً، كما تم الإفراج عن وائل غنيم وعن بعض المعتقلين الآخرين.

ثم كان يوم الأربعاء ٩ فبراير هو اليوم الفاصل في الثورة، ففي هذا اليوم وصلت الأحداث لذروتها، التي قد تنفجر في أوجه الجميع، فوجدنا في هذا اليوم واليومين التاليين له، العديد من الأحداث الهامة ومنها:

- نقل مدير أمن الوادي الجديد ومحاكمة ضابط الشرطة أحمد السكري معاون مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة علي الأهالي ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.
- وزير الثقافة الجديد جابر عصفور يستقيل من منصبه «لأسباب قيل أنها صحية».
- المعتصمون بميدان التحرير يبدءون في تصميم وبناء دورات مياه في الجزيرة الوسطي بميدان التحرير.
- حركة « صحفيون بلا حقوق » تطالب الصحفيين بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين.. وتطهير نقابة الصحفيين من النقيب مكرم محمد أحمد وعناصر نظام مبارك شعبياً.
- ارتفاع عدد القتلى في أحداث الخارجة بالوادي الجديد إلى خمسة بعد وفاة اثنين متأثرين بجراحهم.
- مداولات في نقابة الصحفيين لسحب الثقة من النقيب مكرم محمد أحمد بسبب موقفه من الثورة.
- آلاف يحاصرون مقر محافظة كفر الشيخ ويدمرون مقر القوى العاملة بها.
- آلاف العمال في حلوان وكفر الدوار وكفر الزيات يتظاهرون ضد الحكومة.
- متظاهرون في منفلوط يوقفون حركة المرور في طريق مصر أسيوط الزراعي.
- مظاهرة في ميدان الأربعين في السويس تطالب برحيل مبارك، وعمال ١١ شركة

يواصلون الاعتصام هناك بسبب تدهور أوضاعهم المادية.

- تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا آخر بسبب الثورة لتبدأ في ١٩ فبراير.
- المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع في التاسعة من مساء اليوم بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسين بالإسكندرية.
- عشرات الموظفين يتظاهرون أمام الهيئة للتأمين الصحي في شارع الجلاء مطالبين بالتعيين بعد قضاء بعضهم ٢٦ عاما بدون تعيين ومرتباتهم تصل إلى ٣٠٠ جنيه.
- عشرات من الصحفيين غير المعينين بالأهرام يحاصرون مبنى الأهرام مطالبين بالتعيين الفوري بعد قضائهم أكثر من ١٠ سنوات بدون تعيين.
- رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ينقل نشاطه إلى وزارة الطيران خوفا من حصار المتظاهرين.
- اعتصام لعشرة آلاف عامل أمام وزارة البترول من شركات مختلفة «بتروتريد» و«بترومنت» و«إيبسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» وذلك للتعبير عن مطالبهم الممتدة على مدار السنوات الماضية وهى تطبيق لائحة إدارية واحدة، وتعيين من مر عليه أكثر من عشر سنوات في العمل، وتطبيق قواعد السلامة المهنية، وأكد العاملون أنهم مستمرون في الاعتصام لأنهم لم يتوقعوا عودة سامح فهمى للوزارة بعد كل هذه المشاكل.
- لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولى في مقر دار القضاء العالي.
- موظفو الهلال الأحمر في رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، وما زالو يعملون بعقود، واعترض الموظفون على وعود التعيينات ولم يتم شيء، ووصل عددهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص ورفعوا لافتات هاتفين :«معتصمين معتصمين حتى التعيين».
- بعض العاملين في مؤسسة الأهرام يوزعون ملف في ميدان التحرير عن شباب التحرير بعنوان «٢٥ يناير ٢٠١١ يوم ولدت مصر من جديد» وفي الصفحة الأولى «التحرير.. ميدان الحالمين بوطن جميل» مع صورة مكتوب عليها «يسقط الطاغية..

ارحل يا ظالم».

- المتظاهرون في ميدان التحرير يقيمون صلاة الأربعين على أرواح ضحايا كنيسة القديسين ويصلون لشهداء الثورة.
- ظهور قوات الأمن المركزي لأول مرة منذ اختفائها مساء يوم ٢٨ يناير الماضي لتحيط بالمتظاهرين من عمال النظافة في شارع السودان دون أن تحتك بهم.
- موظفو البريد المتظاهرون في العتبة يطالبون بإقالة رئيس الهيئة، وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسي في رمسيس ومُنع خروج او دخول أي شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عينوا في الهيئة بمعرفة علاء فهمى، وتجمع الموظفون تحت شعار «البريد للبريديين».
- عمال ورش بولاق يدخلون إضرابا ويجلسون على القضبان لمنع مرور القطارات.
- إخلاء مقر مجلس الوزراء والانتقال لمقر آخر مع تواصل الاعتصامات حوله.
- عمال النقل العام يدخلون في اعتصام مفتوح في جراجات الهيئة تضامنا مع مطالب المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على عدم صرف حوافزهم.
- ١٠٠٠ من العاملين في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة يتظاهرون أمام مقر الشركة احتجاجا على إصدار رئيس الشركة قرار بلا رقم لتعيين من مضى على وجودهم بالشركة ٦ أشهر.
- الصحفيون والإداريون والعمال في روز اليوسف يرفضون ما طرحه كرم جبر رئيس مجلس إدارة من مكافآت ويطالبون برحيل رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عبد الله كمال الذي يهرب من المواجهة ويترك مكتبه.
- اعتصام مفتوح في مستشفي كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.
- أكثر من ٢٠٠٠ من عمال ورش كوم أبو راضي التابعة للسكة الحديد يدخلون في إضراب عام تضامنا مع المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم منها التحقيق مع الرئيس السابق للشركة المشرفة على الورش، ويهددون بالانضمام إلى المعتصمين في ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل.

- آلاف من عمال النظافة يتظاهرون في شارع السوذان تضامنا مع مطالب ثورة ٢٥ يناير بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم.
- ١٥٠٠ عاملا في شركة بتروتريد يتظاهرون أمام مقر شركتهم للمطالبة بإقالة وزير البترول سامح فهمي.
- عمال مصنع فحم الكوك يبدؤون إضرابا احتجاجا على تدنى أحوالهم.
- أعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.
- اجتمع حسنى مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى، ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي . ومنع المعتصمون الجيش المصري من فتح أهم مجمع حكومي في ميدان التحرير وهو مجمع التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي في قلب القاهرة مصرين على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازي مع الحوار الذي أطلق الأحد بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين لأحزاب المعارضة، وخرج بعض المعتصمين من ميدان التحرير وأقاموا حاجزين بشريين على طرفي المدخل الخلفي للمجمع الحكومي مانعين الموظفين من الدخول إليه، ووقف عشرات الموظفين وراء أسلاك شائكة للجيش بانتظار تطور الوضع ومعرفة ما إذا كانوا سيتمكنون من دخول المجمع، ولايزال المعتصمون يتواجدون حول الدبابات المنتشرة على مداخل الميدان لمنع عناصر الجيش من أي محاولة محتملة للتقدم داخل الميدان مقدمة لإخراجهم، أو لإزالة العوائق التي وضعوها على كل المداخل لمنع أنصار الرئيس مبارك من التقدم داخله.

- وفي يوم الثلاثاء ٨فبراير، شهدت مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد انفلاتا أمنيا غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة تلا ذلك قيام قوات الجيش المصري بالانتشار في أحياء المدينة ونجحت في السيطرة على الموقف. وفي الإسكندرية احتشد آلاف المصريين قرب مسجد القائد إبراهيم وسط مدينة الإسكندرية مطالبين برحيل الرئيس حسني مبارك. شهدت المدينة تظاهرات على مدى أربعة أيام كانت جميعها سلمية لكن تخللها إضرام النار بمراكز للشرطة. رفعت لافتات للتنديد بنظام حكم الرئيس مبارك كما أبدى كثير من المحتجين امتعاضهم من الموقف الأميركي تجاه النظام المصري حيث اعتبره الكثير أنه متعاطف معه.
- وفي مدينة المحلة وطنطا وكفر الزيات بمحافظة الغربية تجمع الآلاف من المتظاهرين الرافضين لاستمرار الرئيس مبارك في الحكم عقب أداء صلاة العصر وانطلقوا في مسيرات للمطالبة برحيله فورا. ردد المتظاهرون الهتافات المعادية لمبارك وأفراد أسرته. أكد المحتجون تضامنهم مع المعتصمين في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة كما قرر عدد منهم المبيت أمام ديوان عام المحافظة حتى رحيل مبارك. شهدت مدينتا السويس وأسيوط تظاهرات شارك فيها الآلاف.
- في بور سعيد تم حرق مبنى المحافظة وقد رحبت جموع المتظاهرين المحتشدة في ميدان التحرير بوائل غنيم، الناشط الذي «اختفي» على أيدي قوات الأمن المصرية قبل ١٢ يوما وأطلق سراحه يوم الثلاثاء. يعود لغنيم الفضل في تأسيس صفحة في موقع فيس بوك لعبت دورا مهما في تنظيم الاحتجاجات التي اندلعت في مصر الشهر الماضي.
- وبعد كل هذه الأحداث، التي لم يسبقها مثيل في خلال أيام الثورة، بل وفي تاريخ مصر، فكم الاعتصامات والإضرابات والتظاهرات في كافة ربوع مصر، كان من الأجدى بالسلطات الحاكمة في الدولة أن تتخذ قراراً لإنهاء هذا الانفجار الذي سينفجر في وجه الجميع، ومن ثم فكان إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بانعقاده على وجه دائم لمتابعة الأحداث، وفي غير وجود حسني مبارك بصفته الرئيس العام للقوات المسلحة، مما يعني هذا أنه ربما يكون انقلاب عسكري على الرئيس، وكانت هذه تكهنات من البعض، وليس على وجه اليقين، ولكن لم يتخذ المجلس الأعلى قراراً صريحاً علنياً يهدئ من روع الشعب، ولا الرئيس مبارك نفسه، مع العلم أن القرار الوحيد الذي يهدئ

الشعب المصري هو تنحي مبارك عن الحكم، وليس سوى ذلك، وأذاعت كافة القنوات الإخبارية المحلية منها والعالمية، خطاب هام للرئيس مبارك، وكان الخطابين السابقين لمبارك يتسم بالتعالي والاستفزاز، فتارة تتسم كلماته بالتهديد والوعيد وتارة أخرى يتسم بالوعود التي اعتاد عليها الشعب طوال الثلاثين عاماً، ولكن في هذه المرة اعتقد البعض أن مبارك ربما يكون تعلم وفهم ما يريده الشعب وكيف يخاطبهم، وعلى ذلك الجميع انتظر أن يسمع كلمه التنحي في خطاب مبارك، وجاءت لحظة ظهور مبارك على شاشات التلفاز العالمية والمحلية، وظهر علينا مبارك بوجهه الذي ظهر عليه الشحوب الشديد والإرهاق، وأقر في خطابه الثالث والأخير بنقل صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، وبالتأكيد هناك فرق كبير بنقل صلاحياته لنائبة وبين تنحيه، فضلاً عن أنه لم يصل إلى الناس الشعور بضعف أو هزيمة لمبارك، فقد ظهر واقفاً جهور الصوت وكأنه القائد المنتصر في المعركة، ولم يشعر أحد بنبرة صوته أنه وصل للنهاية، فبدا للعامة أن هذا الخطاب ونقل صلاحياته لنائبه إنما هي مسألة وقتية وسوف يسترد صلاحياته مرة أخرى، فهي تعد مشاركة عمر سليمان له في الحكم ولفترة مؤقتة، فهذا ما جعل الثوار يستشعرون أن هذا الخطاب ما هو إلا خديعة حتى يفشل على الثوار ثورتهم، ويقوم بحكم قبضته على هذا الشعب أكثر من ذي قبل.

- وبعد هذا الخطاب الذي ألقاه مبارك، ألقى النائب عمر سليمان خطاباً يدعو فيه الشعب للعودة لبيوتهم، وبعد هذين الخطابين انتاب المتظاهرون حالة من الإحباط والانهيار والرفض التام لخطاب الرئيس مبارك، واستشعروا بالانهزام فكان رد فعل المتظاهرين أن أخذ البعض يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام، وعلى أثر هذا الخطاب ووسط تحذيرات أمنية مشددة توجه متظاهرون ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف متظاهر إلى مقر رئاسة الجمهورية ، كما حاصر قرابة عشرة آلاف شخص مبنى التليفزيون بماسبيرو، والذي تتولى حراستهما قوات من الحرس الجمهوري، وكان هناك تخوف كبير من تلك الخطوة، ذلك لأن تلك القوات لا تجيد التعامل أو التفاهم مع المتظاهرين، فإذا تم مجرد التحرش بهم من قبل المتظاهرين فسوف يكون هناك بحر من

الدماء تسيل في شوارع القاهرة، ولكن من كثرة الإحباط واليأس، واعتزموا القيام بهذه الخطوة والتي تعد كعملية انتحارية أو بمعنى أصح عملية استشهادية، فصاح المتظاهرون «للقصر رايحين شهداء بالملايين»، وقرروا الاعتصام أمام مبنى التليفزيون وكذلك أمام القصر الجمهوري معلنين بذلك رفضهم التام لخطاب السيد الرئيس مما كان له أقوى النتائج التي تمثلت في يوم غد، وهو اليوم الأخير للثورة. وقد حذر المعارض المصري محمد البرادعي والحاصل على جائزة نوبل للسلام على حسابه الخاص على تويتر من انفجار الوضع في مصر، داعياً الجيش إلى التدخل لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار، بعد رفض الرئيس حسني مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف في تصريحات الخميس أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد الآن»، ورداً على سؤال لمحطة التلفزيون الأمريكية «سي إن إن»، ندد البرادعي بما اعتبره «تضليلاً» من جانب الرئيس المصري، وقال: «إن الناس هنا غاضبون جداً، وخوفي الكبير هو أن يتحول الغضب إلى عنف»، متهماً مبارك بتعريض مستقبل بلاده للخطر لأنه «يريد أن يبقى في السلطة»، وذكر البرادعي «أنه أمر مذل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، إنه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً: إن سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، إنهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب ،ومن جهة أخرى، اعتبر البرادعي في مقابلة مع صحيفة «فورين بالسي» الأمريكية أن المرحلة الانتقالية التي كلف بها نائب الرئيس لن تحمل الديمقراطية للبلاد إلا إذا واصلنا الضغط عليهم.

- وفي صباح يوم الجمعة ١١ فبراير ألقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يتضمن ضماناً بـ «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الخميس، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ» ، وقال البيان: إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر»، ودعا الجيش المصري إلى «عودة الحياة الطبيعية»، وهذه الضمانات أوحى للشعب المصري أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحاول تهدئة الشارع،

ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل، وأصر المتظاهرون على موقفهم وعدم الرجوع عن مطلبهم الوحيد، ألا وهو رحيل مبارك، ولن يحيد أي إجراء أو وعد عن هذا المطلب.

- **الساعة السادسة مساءً: ظهر علينا اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وألقى بياناً تم إذاعته على كافه القنوات الإخبارية والذي قال فيه حرفياً: «بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد،قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».**

انفجر الشعب المصري، فالبعض أجهش بالبكاء فرحاً، والبعض كبر وهلل، وآخرون سجدوا لحظة سماع الخبر، ورفع أناس آخرون المصاحف والصلبان، وتعالت الزغاريد والألعاب النارية التي ملأت ربوع مصر، والشعب المصري كله نزل الشوارع احتفالاً وابتهاجاً بهذا الخبر السعيد الذي لم يسمع المصريون خبراً يفرحهم مثل هذا الخبر منذ أن خلق الله مصر وشعبها، فالناس كانوا يقابلون بعض بالأحضان والقبلات للذي يعرفه والذي لم يعرفه والناس لم يناموا ليلتها فظل الناس فرحين مهللين في الشوارع والميادين في جميع أنحاء مصر، فتلك اللحظة التي انتظروها منذ ثلاثين عاماً، فقد انقشع الظلام الدامس الذي كان يخيم على الشعب المصري وظهر نور ناصع البياض في يوم لم يسبق له مثيل.

## رأي الحجاج بن يوسف الثقفي في المصريين:

قال الحجاج بن يوسف الثقفي عن المصريين في وصيته لطارق بن عمرو حين صنف العرب فقال عن المصريين، لو ولاك أمير المؤمنين أمر مصر فعليك بالعدل، فهم قتلة الظلمة وهادمى الأمم وما أتى عليهم قادم بخير إلا التقموه كما تلتقم الأم رضيعها، وما أتى عليهم قادم بِشر إلا أكلوه كما تأكل النار أجف الحطب، وهم أهل قوة وصبر وجلدة و حمل.ولايغرنك صبرهم، ولا تستضعف قوتهم، فهم إن قاموا لنصرة رجل ما تركوه إلا والتاج على رأسه، وإن قاموا على رجل ما تركوه إلا وقد قطعوا رأسه، فاتقى غضبهم ولا تشعل ناراً لا يطفئها إلا خالقهم، فانتصر بهم فهم خير أجناد الأرض، واتقى فيهم ثلاثاً:

١- نسائهم فلا تقربهم بسوء وإلا أكلوك كما تأكل الأسود فرائسها.

٢- ارضهم وإلا حاربتك صخور جبالهم.

٣- دينهم وإلا أحرقوا عليك دنياك.

وهم صخرة في جبل كبرياء الله تتحطم عليها أحلام أعدائهم وأعداء الله.

## رأي الغرب والعرب إبان ثورة يناير ومابعدها،،،،

### رأي الغرب إبان ثورة يناير

- ٢٧ يناير: قال المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، روبرت جيتس، عندما سئل عما إذا كانت الإدارة تؤيد الرئيس حسنى مبارك قائلا: «مصر حليف قوى».

- ٢٩يناير: دعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي إلى إنهاء العنف في مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و«من فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية ومنهم شخصيات سياسية، وبدء عملية الإصلاح الضرورية». وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون: إن «الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية».

- ٣٠/ ١/ ٢٠١١، في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، أعرب الاتحاد الإفريقي عن قلقه من الوضع الاضطراب السياسي في مصر. وقال «جين بينج» رئيس مفوضية الاتحاد في مؤتمر صحفي: «تمر مصر بوضع نحتاج لمراقبته، إنه وضع مقلق».وقال «بعد الذي حدث في تونس، نحن نراقب الأحداث في الأماكن الأخرى ونحن قلقون».

- أعلن صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الأول من فبراير على لسان مديره «دومينيك شتراوس خان»: أن الصندوق على استعداد تام لمساعدة الحكومة المصرية في إعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الاحتجاجات الدائرة في البلاد، كما أكد خان على ضرورة عمل الحكومة بجد لمكافحة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا سيما تحقيق سبل العدالة في الأجور وبات عليها «مواجهة حربا أهلية غير محمودة العواقب».

• تصريحات باراك أوباما ٢٩ يناير: العنف لن ينجح في معالجة مظالم الشعب المصري، وقمع الأفكار لا ينجح أبدا في القضاء عليها. الحكومات حول العالم واجب عليها الاستجابة لمواطنيها. جميع الحكومات يجب أن تحافظ على السلطة من خلال الموافقة لا الإكراه. ويطالب أوباما النظام المصري ترك الفرصة لحرية التعبير وحق التظاهر في مصر وفي نفس الوقت لم يهاجم النظام الحاكم بشكل مباشر حيث أنه دعا إلي إصلاحات من خلال النظام.

• قالت وزيرة خارجية :هيلاري كلينتون أن حكومة مصر «مستقرة» رغم الاحتجاجات.

• في أول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر أعلنت الولايات المتحدة إن تغيير الأشخاص غير كاف وأكدت على الحاجة إلى إجراء تغيير سياسي «حقيقي» وهددت بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التي تقدمها لمصر. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم في مصر إلى حكومة تلبي طموحات الشعب المصري.

• أجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري وعبر عن قلقه الشديد لما يجري في مصر، خاصة أعمال العنف التي تقع في الشوارع المصرية.وأكد كاميرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول، وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات. وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج يدعو الحكومة المصرية إلى ضبط النفس، مضيفا أن على الرئيس المصري «الاستماع بصورة عاجلة» للمتظاهرين.

• أصدرت انجلترا وفرنسا وألمانيا، بيانا مشتركا دعا فيه الرئيس مبارك إلى «إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر ودعوة المتظاهرين إلي أن يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وأن تستجيب لتطلعات الشعب المصري».

• دعت إيران المسئولين المصريين السبت إلى الامتثال لمطالب المتظاهرين «المطالبين بالعدالة» وتجنب أعمال العنف. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست: إن «مظاهرات المصريين هي حركة تطالب بالعدالة». ودعا المتحدث المسئولين المصريين إلى «تجنب أي قمع عنيف من جانب قوات الأمن والشرطة ضد موجة اليقظة الإسلامية التي اتخذت شكل حركة شعبية في البلاد».

• قال المبعوث السابق الإسرائيلي الإسرائيلي جدعون بن عامي أن الاحتجاجات في مصر لن تتبع طريق الاحتجاجات في تونس وأن المخابرات والأمن المصري يعرف التعامل بحزم مع أي عمل يهدد وجودها وهي قد بدأت بالفعل بالقيام بذلك. وقال عضو الكنيست بنيامين بن إليعازر أنه لن تحدث ثورة في مصر وأن كل ما بوسعنا أن نقدمه هو أن نعبر عن دعمنا لمبارك. مع استمرار الاحتجاجات ومرور ٦ أيام على بدايتها، أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن أمله بألا تترك الاحتجاجات أثراً على معاهدة السلام كما أعرب عن خشيته من تكرار ما حدث بإيران في تلميح إلى الثورة الإسلامية بمصر.

• ١ فبراير، أعلن البيت الأبيض الأمريكي أن مبعوث أوباما «فرانك ويسنر» حث مبارك على التحضير لانتقال منظم للسلطة وقال له: إن واشنطن ترى أن رئاسته قد انتهت.

• ٢ فبراير، قال روبرت جيبس - المتحدث باسم البيت الأبيض: التغيير يجب أن يبدأ الآن وهذه الرسالة نقلها أوباما لمبارك خلال اتصالهما بالأمس بصراحة وصدق. يجب أن يبدأ التغيير والانتقال الآن.

• أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد عودتها من ألمانيا وبعد الخطاب الثاني لمبارك، أن مبارك يجب على الأرجح أن يبقى مدة أطول في السلطة خلافا لما يتمناه معارضوه لأسباب دستورية . وقالت كلينتون «حسب ما أفهم من الدستور المصري» في حال استقالة الرئيس فإن رئيس البرلمان يخلفه ويعمل على إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة ٦٠ يوما». وأضافت يجب أن يقبل المصري وبهذا الوضع.

• أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما -عقب الخطاب الثاني للرئيس مبارك ٢/ ٢/ ٢٠١١ -أنه لديه اعتقاد بأن مصر لن تعود إلى ما كانت عليه وأن الوقت حان

للتغيير. لكنه لم يشر إلى موقفه السابق المؤيد لرحيل فوري للرئيس حسني مبارك عن الحكم.

- ٣ فبراير (بعد موقعة الجمل)، السناتور الأمريكي جون ماكين دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي وأعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون طالبت عمر سليمان بإجراء تحقيق حول أعمال العنف التي شهدها ميدان التحرير.

- اتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيزالولايات المتحدة بأنها لعبت دورا «مخجلا» في الأزمة المصرية، معبرا عن سخريته مما أسماه «السياسة الخارجية الأمريكية المتقلبة كالحرباء».

- قال النائب بالكنيست، وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي السابق، بنيامين بن أليعازر الذي يعد أكثر الشخصيات الإسرائيلية الرفيعة قربًا من مبارك لإذاعة الجيش الإسرائيلي «كول صاهيل» صباح اليوم، الأربعاء، في تصريحات له نقلتها صحيفة يديعوت أحرنوت، الإسرائيلية قائلا: «لا خوف على استقرار النظام المصري، لأنه نظام قوى ويحكم سيطرته بقوة على البلاد».

- وقال بن أليعازر أن نظام الحكم في مصر هو نظام الرجل الواحد الذي يقف خلفه قوات الأمن والأجهزة الأمنية الرفيعة للغاية التي تحكم سيطرتها على الدولة بقوة.

- وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن النظام المصري بقيادة الرئيس حسنى مبارك يتمتع بعلاقات وطيدة مع إسرائيل وهو الوحيد في العالم العربي الذي استضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في ظل تعثر جهود دفع مفاوضات السلام.

- قال رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي سابقا الجنرال احتياط «أهارون زائيفي فركش»: إن قوات الأمن المصرية قادرة على لجم المظاهرات والسيطرة على الموقف الآن بسرعة لتقليص بؤر التوتر.

***

**رأي العرب إبان ثورة يناير:**

- أيدت الشعوب العربية موقف الشارع المصري، فقد شهدت بعض الدول العربية مظاهرات تضامنية مع الشعب المصري مثل اليمن والأردن وموريتانيا وتونس مرددين هتافات منها «ارحل ارحل يا مبارك»، و«يا مبارك بن علي في انتظارك». كما تظاهر العشرات من عرب ٤٨ تأييدا للشعبين المصري والتونسي.

- أما عن الحكومات العربية، فقد كانت تدافع باستماتة عن حسني مبارك، فقدأجرى ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز اتصالا هاتفيا السبت ٢٩ يناير مع الرئيس المصري أعرب فيه عن مساندته له وانتقد الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ الثلاثاء الماضي.

- تلقى الرئيس مبارك مكالمة هاتفية من العقيد الليبي معمر القذافي، أعرب له فيها عن ثقته في «استقرار المجتمع المصري وحفاظه على ما حققه من مكتسبات».

- تلقى مبارك اتصالا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد خلاله «تضامن الشعب الفلسطيني مع مصر قيادة وشعبا في الطرف الراهن بما يطرحه من تحديات.

- قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن سوريا تتمنى الخير للشعب المصري وأن ما يجري بمصر هو شأن داخلي.

**رأي العالم بعد انتصار ثورة الشباب وتنحي مبارك:**

- بالنسبة للدول العربية: لم تتحدث أي من الدول العربية عن نجاح الثورة، فكانت تود أن يُقتل الشعب المصري عن آخره، ولا أن يمس مبارك بسوء، فمن ناحية لارتباطهم القوي بمبارك، وخوفاً على إمبراطورياتهم وإرثهم من خيرات دولهم –دون وجه حق– من ناحية أخرى.

- بالنسبة لإسرائيل :

❖ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته «غابي اشكنازي»:الأحداث في مصر تثبت أنه يتوجب علينا التواضع والحذر في تقديراتنا للعالم العربي.

❖ صحيفة «نيويورك تايمز» قالت: إن عددا كبيرًا من الإسرائيليين أبدوا إعجابهم

بالثورة المصرية».

❖ ونقلت الصحيفة عن بن كاسبيت المعلق الإسرائيلي البارز لصحيفة «معاريف» قوله: الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، شجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف في وجه الرئيس مبارك، الشعب المصري من أعظم الأبطال، فقد وقفوا في وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرها في التاريخ الحديث لمصر».

- أما بالنسبة للدول الغربية:

❖ أعرب عدد كبير من المسئولين الأجانب عن رغبتهم في زيارة ميدان التحرير، ولقاء شباب ثورة ٢٥ يناير، الذين كانوا سبباً في تغيير وجه الحياة السياسية في مصر، فيما قررت عدة دول تغيير أسماء ميادين بها إلى «ميدان التحرير»، ومنها ميدان «نانتس» أحد الميادين الكبرى في باريس.

❖ قال وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيلله أثناء زيارته لميدان التحرير بعد رحيل مبارك، وسط هتافات المواطنين في الميدان، إنه يشعر برجفة في جسده، وقال:أعتقد أن زيارته ستثير رجفة في جسد كل من يزوره. وكان بصحبته وزير التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الألماني ديريك بنيل الذي قال: جئت لأشاهد المصريين الذين قاموا بثورة من أجل الديمقراطية.

❖ وأبدت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي «كاترين أشتون» التي تزور مصر حالياً رغبتها الشديدة في زيارة ميدان التحرير، ولقاء عدد من الشباب الذين كانوا شرارة اندلاع الثورة، بينما قال جيمس كاميرون، رئيس الوزراء البريطاني، إنه كان حريصا على زيارة مصر في هذه المرحلة الانتقالية، موضحا أن أصداء ميدان التحرير امتدت إلى العالم أجمع. وطلب مسئولون من إدارة نادي الزمالك تنظيم رحلة سياحية لبعثة الفريق إلى ميدان التحرير، مقر الثورة المصرية.

❖ وقال أشرف صبحي، مدير التسويق بنادي الزمالك، إن مسئولي نادي ستارز الكيني طلبوا زيارة ميدان التحرير وأهرامات الجيزة، مشيراً إلى أن النادي يسعى للحصول على موافقة القوات المسلحة فيما يتعلق بزيارة ميدان التحرير.

❖ الرئيس الأمريكي باراك أوباما : «يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب

مصر».

❖ سيلفيو برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا: «لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة».

❖ ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج : «اليوم كلنا مصريين».

❖ هاينز فيشر رئيس النمسا : «شعب مصر أعظم شعوب الأرض و يستحق جائزة نوبل للسلام».

❖ وزير الخارجية الألماني [فستر فيله]: «أتطلع إلى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة».

❖ السفير الألماني بالقاهرة « الثورة المصرية تشبه ثورة وحدة ألمانيا منذ ٢٠ عاماً.. فقد حافظت على كونها سلمية، خاصة بعد خطاب الرئيس مبارك الأخير الذى قال فيه إنه سيبقى في المنصب.. فاتخذ المتظاهرون رد فعل إيجابي واكتفوا برفع الأحذية تعبيرا عن الازدراء والاحتقار»

❖ الأمينة العامة لتحالف «أوقفوا الحرب» البريطانية ليندسي جيرمن »الجميع سعيد بانتصار الثورة في مصر.. والثورة المصرية دفعت الناس إلى النظر في أوضاع بلادهم تحت حكم الدكتاتورية، وجعلتهم يتساءلون: هل التغيير ممكن؟»

❖ رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا «محمد صوالحة »: جماهير مصر العظيمة تصنع اليوم التاريخ ليس فقط لشعب مصر بل للعالم العربي والإسلامي.

❖ «نحن نشهد ثورة هي الأكبر في التاريخ العربي، وربما كانت الأعظم في التاريخ كله، حيث تجمع ثلاثة ملايين شخص في مكان واحد ودبروا أمورهم بنظام وسلام. إنها ثورة نظيفة منظمة سلمية»

- وسائل إعلام عالمية:

❖ شبكة CNN الإخبارية: «لأول مرة نرى شعبا يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها».

❖ «الجارديان» البريطانية:« ٣٠ ثانية وضعت نهاية حكم استمر ٣٠ عاماً في إشارة إلي المدة التي استغرقتها كلمة اللواء عمر سليمان النائب السابق للرئيس والـذي أعلـن تنحي مبارك.» ومضت تقول: مهما يحدث بعد الآن، فإنها بالفعل لحظة تاريخية مهمة، فقد أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائـدة للعـالم العربـي والشـعب المصـري في الصـميم الأخلاقي لهذا العالم.

❖ «ديلي تليجراف» البريطانية:« قوة الشعب تصنع التاريخ في المصر»

- أما عن المثقفين والرياضيين والمشاهير المصريين والعرب والأجانب:

❖ الكاتـب الصـحفي الكبيـر محمـد حسنين هيكـل في حـواره مـع الصـحفي والمراسل البريطاني الشهير، روبرت فيسك: الشعب المصري أصبح أقوى مـن النظـام نفسه.

❖ الكاتب الصحفي فهمي هويدي: « إن ما يميز الثورة المصـرية أن الشـعب هـو الذي استدعى الجيش وليس العكس، كما أن الجيش في موقفه كان وفيا للشعب، وقائما بدوره التاريخي كحارس للوطن».

❖ المرجع الإسلامي العراقي الشيخ حسين المؤيد: إن «الثورة المصـرية فتحـت صفحة جديدة في تاريخ الأمة وأعادت ثقة الجماهير بنفسها وبرهنت على أن هذه الأمـة حية لم تمت رغم كل محاولات قمعها والفتك بها والإيحاء لها بالهزيمة».

❖ الأديب والمسـتعرب الإسـباني «خـوان غويتيسـولو»: «المصـريين شـعروا في الميدان بأنهم ملاك مستقبلهم ومصيرهم وعليهم أن يقولوا كفي!».

❖ الكاتب البريطاني الشهير «روبـرت فيسـك» في مقـال بعنـوان: «رحيـل طاغيـة ونشوة شعب» لـ «الإندبندنت»: «هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيما معتدلا.. نعم ليست شعوب أوروبـا الشـرقية وحـدها القادرة علي مواجهة الوحشية وتحديها».

❖ الروائي البرازيلي الشهير بولو كويلهو والملقب بساحر الصحراء: «العالم يتحول للأفضل لأن هناك شعوبا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل .. شكرا يا مصريين» .

❖ رجل الأعمال أحمد عز -الذي كان يشغل منصب الأمين العام في حزب الرئيس حسني مبارك: «لازم أحيي الشباب لأن أنا طبعا لم أقابلهم (في ميدان التحرير)، وياريت يكون عندي فرصة أقابلهم أنا شخصيا ما كنتش أتوقعه خالص بالنسبة للثورة».

❖ البرتغالي كريستيانو رونالدو نجم نادي ريال مدريد الأسباني : أتابع أخبار الثورة المصرية أكثر من أخبار برشلونة !.

❖ الهولندي مارك فوتا المدير الفني للنادي الإسماعيلي: «الثورة في عيون أوروبا تعبر عن رقي مصر، وتوضح أن الشعب أراد الحرية ولم يرتض دونها».

❖ وتابع المدير الفني السابق لساوثامبتون الإنجليزي «أحترم الوضع الحالي لمصر والثورة كثيرا كأجنبي».

وبالنسبة لموقف الشعوب، فقد كانت شعوب العالم بأسره فخورة بما فعله المصريين من القيام بثورة عنيفة وبشكل حضاري وسلمي وغاية في الرقي والاحترام، وبعد انتهاء ثورتهم يقوموا بتنظيف الشوارع وكنسها ودهان أعمدة الإنارة والأرصفة والحوائط بألوان زاهية وبألوان علم مصر، ولذكر مثال عن موقف الشعوب،فقد قال وضاح خنفر مدير مكتب الجزيرة السابق(يونيو٢٠١٢) أي بعد أكثر من عام على الثورة: عندما زرت الصومال في العيد الماضي وجدت الصوماليين يتحدثون عن الثورة المصرية بصفتها الأمل الأول والأخير لإنقاذهم!وفي غزة يتحدثون عن ثورة مصر بأنها ستكون المنقذ لهم من ما هم فيه. وفي دارفور يعتبر السكان إن سقوط مبارك سيكون منقذا لإنقاذهم من أوضاعهم !. فمصر هي أم الدنيا بحق.

وفي موقف آخر، وأثناء تواجد شخص مصري بإحدى مطارات الولايات المتحدة الأمريكية وأثناء إنهاء إجراءات سفره إلى القاهرة، قام بتقديم جواز سفره إلى أحد الضباط بالمطار، وعندما وجد الضابط أنه مصري رفع الضابط جواز السفر إلى أعلي وهتف في جميع الواقفين بالمطار Egyptian ... Egyptian ، ففوجئ المصري بتصفيق حار وهتاف باسم مصر من جميع المتواجدين بصالة المطار ... وما كانت إلا الدموع ردا منه علي كل المتواجدين.

***

**أظرف شعب في العالم :**

الشعب المصري هو أظرف شعب في العالم على الإطلاق .يندر أن تجد مصرياً دمه ثقيل وإن حصل ووجد فإن ثقل دمه مؤقت، وبمجرد أن تأخذ وتعطى معه حتى يعود إلى طبيعته المرحة النكتة على أطرف ألسنة المصريين وفي كل الظروف والمواقف.

المصريون يعيشون حياتهم ويتغلبون على أحزانهم بالنكت إلى درجة أن استطلاعات شعبيات رؤسائهم تقاس بالنكت التي يقولونها في خطبهم، ولقد تبدت تلك الروح المرحة بصورة جلية جدا في ثورتهم الأخيرة على رئيسهم ونظامه فمنذ الخامس والعشرين من يناير الماضي. ففي خضم المواجهات وسقوط الشهداء، تجد لوحة صغيرة يرفعها شاب في ميدان التحرير مكتوب عليها «ارحل بقى إيدى وجعتني»، أو «ماتمشى بقى ..مراتى وحشتني »، أو ترى شابا ذو شعر كثيف منفوش يحمل لافتة مكتوب عليها « ارحل عشان أروح أحلق».

يسقط الشهداء وهم يحملون لافتاتهم الظريفة ويهجم عليهم البلطجية ويروعونهم ويختفون وهم يحولون وحشية البلطجية إلى رسوم كاريكاتيرية ضاحكة، فعندما أشيع أنهم يتقاضون مبالغ من الخارج، وتؤمن لهم وجبات «كنتاكى» رأيت كاريكاتير يصور بائع يدفع أمامه عربة الفول الشهيرة والتعليق يقول: «كنتاكى الثورة»، كما ظهرت صوراً لشاب واقفا ويحمل لوحة مكتوب عليها « حد معاه فكة ١٠٠ يورو ؟»

وبعد أن حقق الشباب المطلب الأول هم وهو تنحى الرئيس تغيرت اللافتات فترى أحدهم يحمل لافتة مكتوبا عليها « الفيس بوك على ظالم »، والآخر كتب لافتة: « ارجع ياريس كنا بنهزر معاك دى الكاميرا الخفية معاك»، وفتاة تمسك بلوحة مكتوب عليها: «باي باي مبارك ... موبايلات بقى».

وشخص آخر يرتدي لباس هندي ويقف في مكان مرتفع وكأنه مسرح ويقوم بعمل دور رجل هندي ويتكلم لغة غير مفهومة وكأنها هندية، ويقف بجانبه صديق له وكأنه المترجم الخاص به ويقوم الشخص الأول بالتريقة وبأسلوب ساخر على رموز نظام مبارك، من أمثال أحمد عز ويقوم صديقه بالترجمة للحاضرين.

# قصة انهيار آل مبارك

الفصل السابع

# تقرير لجنة تقصي الحقائق

# ونصوص خطابات مبارك

أصدرت لجنة تقصى الحقائق التقرير النهائى حول أحداث ثورة ٢٥ يناير ،و تم تسليم نسخة منه إلى النائب العام حتى يتخذ الإجراء المناسب .

**نص التقرير:**

**أولاً : فيما يخص قضية إطلاق النار و الدهس بالسيارات:**

١/ ١ - تبين للجنة أن رجال الشرطة - أطلقوا أعيرة مطاطية و خرطوش وذخيرة حية ،في مواجهة المتظاهرين أو بالقنص من أسطح المباني المطلة على ميدان التحرير،خاصة من مبنى وزارة الداخلية و من فوق فندق النيل هيلتون ومن فوق مبنى الجامعة الأمريكية، وقد دل على ذلك أقوال من سئلوا في اللجنة و من مطالعة التقارير الطبية التي أفادت أن الوفاة جاءت غالبا من أعيرة نارية وطلقات خرطوش، في الرأس و الرقبة والصدر علما أن إطلاق الأعيرة النارية لا يكون إلا بموجب إذن صادر من لجنة برئاسة وزير الداخلية وكبار ضباط وزارة الداخلية، يسلسل- بالتدرج الرئاسي إلى رجال الشرطة الذين يقومون بتنفيذه .

وقد بدأ إطلاق الأعيرة النارية يوم ٢٥/ ١/ ٢٠١١ في مدينة السويس ثم تواصل إطلاق الأعيرة النارية و الخرطوش في سائر محافظات القطر سيما في القاهرة و الجيزة و الإسكندرية والإسماعيلية والدقهلية والقليوبية والغربية والشرقية والفيوم وبني سويف وأسيوط وأسوان وشمال سيناء.

٢/ ١ - كما تبين للجنة – كذلك- أن سيارات مصفحة للشرطة كانت تصدم المتظاهرين عمدا، فتقتل وتصيب أعداداً منهم، فقد شوهدت في وسائل الإعلام المرئية و سجلت على شبكة التواصل الاجتماعي إحدى هذه السيارات تنحرف نحو أحد المتظاهرين و تطرحه أرضا و أخرى تسير للخلف لتصدم متظاهرا آخر ،و ترديه قتيلا .

كما شوهدت أيضا سيارة حراسة مصفحة بيضاء عليها لوحة أرقام دبلوماسية، متجهة من شارع القصر العيني نحو ميدان التحرير، تسير بسرعة فائقة وسط حشود المتظاهرين، فصدمت من صادفته منهم وقتلت وأصابت العديد.

وقد عثرت اللجنة على سيارتين من هذه السيارات وجدت إحداها خلف نقطة شرطة

فم الخليج والأخرى عند نقطة شرطة ساحل الغلال حيث جرى تفكيكهما .

وقد تمكنت اللجنة من رفع بصمة الشاسيه، وبالاستعلام من المرور ومن الجمارك لم يستدل على مالكهما ، غير أن ضابط نوبتجى نقطة شرطة فم الخليج أفاد أن مندوب السفارة الأمريكية حضر إلى النقطة وذكر له أن هذه السيارة إحدى السيارات التي أبلغت السفارة المشار إليها عن سرقتها، وجارى تحقيق الواقعة بمعرفة النيابة العامة - التي طلبت ندب قاض للتحقيق فيها.

**ثانياً : فيما يخص البلطجة و قتل المتظاهرين و ما اشتهر ب«موقعة الجمل» :**

في صباح يوم الأربعاء الموافق ٢/ ٢/ ٢٠١١ وحتى فجر الخميس ٣/ ٢/ ٢٠١١ وقعت أحداث دامية في معظم محافظات مصر خاصةً في ميدان التحرير ، الذي أصبح رمزاً لثورة ٢٥ يناير ، ومكاناً لتجمع الثوار من كافة أنحاء القطر ، وقد أطلق على ذلك اليوم «الأربعاء الدامي » و نرصد في هذا الجزء ما حدث في ميدان التحرير .

فمنذ الصباح تجمعت أعداد من مؤيدي النظام في ميدان مصطفى محمود بشارع الجامعة العربية ،و ذلك بناءً على توجيهات من بعض قادة الحزب الوطني حسبما جاء في مداخلة لقيادة من قياداته في أحد البرامج في قناة تلفزيونية ، كما تجمع آخرون من مؤيدي الرئيس السابق، توافدوا من بعض أحياء القاهرة و تمركزوا في الشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير يسدونها بهدف منع المتظاهرين المناهضين للنظام من الوصول إلى الميدان ومحاصرة المتظاهرين داخله ، بينما اندس بعض مؤيدي النظام من الشرطة السرية بين المتظاهرين داخل الميدان .

واعتلت طائفة أسطح المنازل المطلة على الميدان و في منتصف اليوم بدأت أعداد غفيرة منهم في اقتحام الميدان خاصةً من ناحية ميدان عبد المنعم رياض و كوبري ٦ أكتوبر ومن مدخل ميدان التحرير من شارع طلعت حرب ، وألقوا الحجارة وقطع الرخام وزجاجات حارقة ( المولوتوف ) على المتظاهرين وفي ذات الوقت أطلقت الشرطة الأعيرة النارية و المطاطية و الخرطوش و القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وقام بعض القناصة بإطلاق الأعيرة النارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان.

وبعدها هجم على الميدان مجموعة من الرجال يركبون الجياد و الجمال ومعهم العصي وقطع الحديد والتي حضرت معظمها من منطقة نزلة السمان واجتمعت في ميدان مصطفى محمود واتجهت إلى ميدان التحرير واخترقوا الحواجز الحديدية التي وضعها الجيش لتأمين المتظاهرين و انهالوا ضرباً في جموع المتظاهرين ، فأحدثوا بهم إصابات أدت بعضها إلى الوفاة و ظل هجوم المؤيدين للنظام بإلقاء الأجسام الصلبة وقطع الحجارة والرخام على المتظاهرين . ولم يجد المتظاهرون سوى الدفاع عن أنفسهم بتكسير أرصفة الميدان وتبادل قذف الحجارة مع المعتدين ، وظل الوضع على هذا النحو حتى الصباح الباكر من يوم٣/ ٢/ ٢٠١١ .

•وقد تمكن المتظاهرون من التحفظ على بعض راكبي الجمال ومن المندسين بينهم من مؤيدي النظام السابق – الذين كانوا يعتدون على المتظاهرين – وتبين من الاطلاع على هوياتهم الشخصية أنهم من رجال الشرطة بالزى المدني ومن المنتمين للحزب الوطني، وتم تسليمهم للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم

وقد خاطبت اللجنة القوات المسلحة للاستعلام عن هوياتهم وعن الإجراءات التي اتخذت قبلهم ، ولم تستقبل اللجنة رداً.

•ولما كانت اللجنة قد حققت في الأجزاء السابقة لوقائع اعتداء الشرطة على المتظاهرين بالأسلحة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع وبالقنابل ، وبالدهس بالسيارات، فقد رئي أن يقتصر البحث في هذا الجزء على أعمال البلطجة بما فيها من استعمال الخيول والحجارة في إرهاب المتظاهرين و الاعتداء عليهم.

•وقد سمعت اللجنة عدداً من الشهود يكفي للقول بأن بعضاً من رموز الحزب الوطني وأعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتمين للحزب وبعض رجال الشرطة – خاصةً من المباحث الجنائية – وبعض رجال الإدارة المحلية قد دبروا للمظاهرات المؤيدة للرئيس السابق في ٢/ ٢/ ٢٠١١ والتي انطلقت من أحياء القاهرة والجيزة صوب ميدان التحرير، وهي مزودة بالعصي والحجارة والمواد المشتعلة والأسلحة البيضاء ، وأن عدداً من أعضاء الحزب الوطني ورجال الشرطة بالزى المدني قد شارك

مع البلطجية المأجورين وراكبي الجياد والجمال في الاعتداء على المتظاهرين في ميدان التحرير ، على النحو المبين سلفاً .

•تلقى البريد الإلكتروني الخاص بلجنة التحقيق و تقصى الحقائق رسالة من شخص يدعى محمد سقا من البريد الالكتروني خاصته والذي يحمل عنوانهmm_sakka@hotmail.com تفيد أنه قد استلم رسالة نصية على الموبايل خاصته موقعة باسم أحباء مصر ( egypt lovers )تضمنت دعوة المصريين لتنظيم مظاهرات تأييد لمبارك تنطلق من ميدان مصطفى محمود و تم استلام هذه الرسالة في تمام الساعة الحادية عشر مساء يوم الثلاثاء ١/ ٢/ ٢٠١١.

كما قررت تليفونيا سلوى أبو النجا ، من تليفون رقم ٠١٠١١٠٠٤٨٠ ،أنها تلقت ذات الرسالة فى ذات التاريخ علما بأن خدمة الرسائل النصية كانت مقطوعة عن مصر كلها حتى ذلك الوقت ، و أرسل الشاهد المذكور مع تلك الرسالة فيديو بمطالعة ماتضمنه من أحداث تبين أنه مصور أمام البنك الوطني المصري في ميدان مصطفى محمود المهندسين وذلك يوم ٢/ ٢/ ٢٠١١ حيث ظهر حشود من المتظاهرين المؤيدين للرئيس المصري السابق محمد حسنى مبارك ملتفين حول أحد الشخصيات المعروفة الذي تحدث إليهم من خلال مكبر صوت مقررا لهم أن المأجورين أمثال البرادعى و المزور أيمن نور هم الذين أفسدوا البلد و أن المتظاهرين المتواجدين بميدان التحرير غير محترمين و خونه و أنهى حديثه إلى المتظاهرين في ميدان لبنان طالبا منهم التوجه فورا إلى ميدان التحرير لأن ميدان التحرير للشرفاء وليس للمرتزقة محرضا المتظاهرين على ضرورة تحرير الميدان من الخونةالذين يريدون الخراب لمصر .

•أرسل إلى الصفحة الرئيسية للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بموقع facebook فيديو بمشاهدته تبين أنه يتضمن قيام بعض الأشخاص بالتعدي على آخرين بالأسلحة البيضاء أمام بوابة أحد القصور و يبين من الحوار الذي دار بين هؤلاء الأشخاص أن سبب التعدي عليهم هو تحذيرهم من ذكر واقعة استئجارهم من قبل أحد الأشخاص ـــ والذي ظهرت صورته بنهاية التسجيل ـــ للتعدي على المتظاهرين في ميدان التحرير وورد بالتعليق على ذلك الفيديو أن الشخص الذي ظهر بنهايته أحد أعضاء مجلس الشعب السابق.

•مرفق بالمذكرة تسجيلات لبعض أحداث ٢/ ٢/ ٢٠١١ و المقدمة إلى اللجنة على اسطوانة (cd) ، تبين من خلال مشاهدتها أنها تحتوى على ستة أفلام فيديو الأول يبدأ بتصوير مجموعة من المتظاهرين المؤيدين للحزب الوطني بجوار مركز التجارة العالمي و فندق كونراد متجهين إلى ميدان التحرير بعضهم يستقل سيارات و البعض مترجل و هم يحملون عصى وأسلحة بيضاء.

الفيديو الثاني يبدأ بتصوير لمجموعة من المتظاهرين المؤيدين للحزب الوطني الديمقراطي أسفل تمثال عبد المنعم رياض و في مواجهتهم سيارة مصفحة محترقة يعتليها أحد الأشخاص و يقومون بإلقاء الحجارة على المتظاهرين مما أدى إلى انسحاب عدد من المتظاهرين.

الفيديو الثالث و الرابع يظهر فيهما تبادل إلقاء الحجارة بين المتظاهرين بميدان التحرير و الموجودين بميدان عبدالمنعم رياض.

الفيديو الخامس و السادس للمتظاهرين المؤيدين للحزب الوطني والمتواجدين بميدان عبد المنعم رياض يحثون بعضهم على البقاء بالميدان و صورة لعدد من الأشخاص أعلي العقارات المواجهة للمتحف المصري يلقون بالحجارة على المتظاهرين بميدان التحرير .

•مرفق بالمذكرة صور لبعض أحداث ٢/ ٢/ ٢٠١١ و المقدمة إلى اللجنة على اسطوانة (cd) بمشاهدتها تبين أنها تحتوى على صور لبعض أنصار الرئيس السابق محمد حسنى مبارك يقومون بإلقاء كميات كبيرة من الطوب تجاه المتظاهرين بالتحرير و صور أخرى لسالفي الذكر يحملون عصى و أسلحة بيضاء و سيوف و صور لاشتباكات ما بين أنصار الرئيس السابق القادمين من ميدان عبد المنعم رياض في اتجاه ميدان التحرير و بين المتظاهرين المتجهين من ميدان التحرير في الاتجاه المعاكس.

انتقل فريق من الأمانة الفنية للجنة التحقيق و تقصى الحقائق من المنتدبين من المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية إلى منطقة نزلة السمان للتقصي عن حقيقة الأحداث التي وقعت يوم ٢/ ٢/ ٢٠١١ وذلك في ضوء امتناع العديد من أهالي نزله السمان من الإدلاء بشهادتهم خشية إيذائهم.

•قدم للجنة صورة ضوئية لوثيقة – لم يتسن للجنة التحقق من صحتها – معنونة «وزارة الداخلية مكتب الوزير» وعليها الشعار الخاص بوزارة الداخلية، ثابت بها عبارة سرى وهام للغاية تحمل رقم تعميم ١-٦٠ / ب/ م ت، تضمنت أمرا بتوظيف عدد من البلطجية، وإعطائهم مبالغ مجزية، مع إبلاغهم بوقت التحرك لإشاعة الفوضى.

•كانت اللجنة قد أرسلت فى ١٣/ ٣/ ٢٠١١ مذكرة إلى النيابة العامة للتحقيق في هذه الوقائع، ثم جرى انتداب مستشارين للتحقيق فيها.

**ثالثاً : فيما يخص حالة الانفلات الأمني :**

حدث الانفلات الأمني نتيجة إطلاق البلطجية على المتظاهرين لإخراجهم بالقوة من ميدان التحرير – على النحو السابق بيانه – و انتشارهم في كافة أنحاء القاهرة و الجيزة يدمرون و يسلبون و يحرقون خاصة بعد انسحاب الشرطة وحرق مقارها بمعرفه هؤلاء البلطجية وبعض الأهالي الغاضبين .

وقال أحد قيادات الشرطة السابقين أن أمرا صدر لقوات الأمن المركزي بالقاهرة من أحد قيادات الشرطة فى ٢٨/ ١/ ٢٠١١ بالانسحاب وصدرت أوامر للضباط بارتداء الزى المدني و الانصراف ثم انقطعت الاتصالات بهم عقب صدور هذا الأمر، وقد تأيد ذلك بما قرره أحد أطباء قصر العيني من أنه في حوالي الساعة الخامسة مساء لاحظ حرس المستشفى يخلعون ملابسهم الرسمية و يرتدون ملابس مدنية، وذلك بناء على أوامر صادره إليهم بذلك .كما شوهد فى أحد شرائط الفيديو المذاعة في القنوات الفضائية انسحاب قوات الأمن المركزي بشكل منتظم يومي بصدور أمر بالانسحاب .

وقد رصدت اللجنة –سرقة وإتلاف بعض القطع الأثرية من المتحف المصري وسرقة محتويات بعض المحال، كما تم رصد سيارة رقم ( ف و ٨٥١٦ ) بها بعض البلطجية وشخص ظهرت صورته جليا يشتبه أنهم هم الذين أحرقوا مبنى الحزب الوطني الذي كانت تلتهمه النيران حينئذ.

وزاد من الانفلات الأمني خروج أو هروب بعض المسجونين من الليمانات والسجون المتاخمة للقاهرة، قامت الأمانة العمة للجنة بزيارة السجون الآتية:

١ -منطقة سجون وادي النطرون.

٢ -منطقة سجون طرة.

٣ -منطقة سجون أبو زعبل.

٤ -سجن المرج.

٥ -سجن القطا الجديد.

وبعد أن قامت اللجنة بالزيارات الميدانية وسؤال إدارات هذه السجون و بعض المساجين و بعض الأهالى المجاورين للسجون انتهت إلى احتمال تصورين -:

- وقد ذهب أصحاب التصور الأول إلى أن ذلك يدخل في نطاق ما حدث من انهيار فى أداء الشرطة في كافة القطاعات ، و رغبة البعض في ترويع المواطنين ، ويستند هذا التصور على الدلالات الآتية:

١ - ظهر في أحد أشرطة الفيديو – التي اطلعت عليها اللجنة – مجموعة من الأشخاص يرتدون زياً أسود اللون متشابه الشكل يماثل الزى الذي يرتديه أفراد الأمن المركزي ويقومون بفتح غرف السجن التابع لأحد مراكز مديرية أمن الفيوم ويطلبون من نزلاء تلك الغرف سرعة الخروج والعودة إلى منازلهم.

٢ - مشاهد شريط فيديو آخر يظهر فيه المساجين – الهاربين من أحد سجون وادي النطرون ويحملون أغراضهم الشخصية تحت تواجد أفراد من قوات الأمن المتمركزين بالزى الرسمي وهم يحثون المساجين على سرعة الخروج من السجن . وخروجهم من السجن وهم يحملون أغراضهم الشخصية و في حضرة رجال الشرطة يدل أنهم خرجوا نتيجة ترتيب أفسح لهم الوقت لجمع أغراضهم الشخصية وذلك أن هروب السجين في حاله العصيان الجماعي و احتمال إصابته بعيار ناري يثير لديه حالة من الفزع تجعله يسرع لينجو بنفسه دون أن يلتفت لجمع أغراضه .

٣ - شهادة عدد من المساجين في سجن وادي النطرون وسجن طرة من أن إدارة السجن قطعت المياه والكهرباء عنهم قبل تمرد المساجين بعدة أيام وهو مايؤدي –

بطبيعة الحال – إلى هياجهم وتذمرهم، ويعطي المبرر الكافي لاصطناع الاضطراب والمقاومة الظاهرية ثم الانفلات الأمني .

٤- قرر بعض المساجين – في سجون لم يهرب منها أحد – أن الشرطة أطلقت الأعيرة النارية والخرطوشية في اتجاه العنابر والزنازين بالرغم من عدم وجود تمرد ، وأن عدداً من المساجين قتلوا أو أصيبوا أثناء وجودهم داخلها.

٥- كما قرر عدد من المساجين – في سجون مختلفة- أن رجال الشرطة العاملين في السجن أطلقوا في اتجاه العنابر و الحجرات قنابل مسيلة للدموع مما أشعر نزلاء السجن بالاختناق ومحاولة الخروج من العنابر ، وهو ما يشير إلى تعمد إثارة المسجونين و دفعهم إلى التمرد و الظهور بمقاومة التمرد حتى تبدو الصورة بأن خروجهم كان نتيجة إخفاق الحراسة في منعهم .

٦- قرر العميد/ عصام القوصى وسائر رجال الشرطة القائمين على إدارة السجن أنه في يوم ٢٩/ ١/ ٢٠١١ حدث تمرد داخل السجن واكبه هجوم عدد من الأشخاص المسلحين على السجن ،أطلقوا أعيرة نارية من مدافع جرينوف و غيره من الأسلحة النارية فى اتجاه السجن وأن الحراسة المعينة على الأبراج بادلوهم إطلاق الأعيرة النارية حتى نفذت الأخيرة غير أنه بمعاينة سور السجن تبين عدم وجود أية أثار لطلقات نارية على السور أو الأبراج، مما يدل على عدم صحة ما قرره رجال الشرطة المشار إليهم .

٧- قرر سجين بليمان وادي النطرون أن سيدة اتصلت بأحد البرامج التليفزيونية و قالت أنها تسكن بجوار سجن وادي النطرون ، وأن السجن تم اقتحامه و إخراج المساجين ، و بعد وقت قصير قامت قوات السجن بإطلاق قنابل مسيلةللدموع في اتجاه العنابر دون مبرر ثم في الساعة الثالثة سمع صوت أعيرة نارية لمدةعشرين دقيقة أعقبها خروج المساجين ، وقد دل ذلك أن ما أذيع في التليفزيون كان سابقاعلى ادعاء الاعتداء على السجن بما يثير شبهه وجود تخطيط مسبق لإخراج المساجين من سجن وادي النطرون .

٨- ثبت من المعاينة بسجن وادي النطرون أن أعمال التخريب و نزع الأقفال ونشر حديد الهوايات بالغرف يستغرق وقتا أطول كثيرا مما قرره ضباط السجن .

٩- قرر وليد حسن حسين المسجون بسجن المرج أنه في يوم ٢٩/ ١/ ٢٠١١ توجه إلى العيادة الطبية بصحبة الحراسة رأى المخبر عبد الفتاح الشهير بأبوعميرة يتجه صوب الغرفة رقم(٦ ) المتواجد فيها المساجين المتهمين في قضايا إعلامية و يخرجهم من حجرهم إلى ممر العنبر ، و سمع بعض ضباط السجن يتبادلون الحديث، واحدهم يقول: «يظهر أنها بدأت » ثم فوجئ بإطلاق قنابل مسيلة للدموع داخل ممرات العنابر دون داع ، مما أصاب السجناء بحالة اختناق أدت إلى هياجهم ، و تناهى إلى سمعه قول أحد المخبرين عبارة: « حرام الضباط يفتحوا لهم وبعد كده يضربوا عليهم النار » .

١٠- قررت الدكتورة منال البطران أن شقيقها المرحوم اللواء محمد البطران حادثها تليفونيا قبل مقتله وقال: «حبيب العادلى أحرق البلد و أن هناك ثمانية عشر قسم شرطة تم فتحها و خرج منها المساجين وإن تكرر الأمر في السجون فستكون كارثة ، وأنه لن يسمح بذلك.

١١- أن السجون التي خرج منها المسجونون هي السجون المتاخمة للقاهرة و التي بها عتاة المجرمين بما يشير أن ذلك تم عن قصد ليثيروا الذعر و الفزع لدى المواطنين في العاصمة و ما حولها ، ضمن خطة الفراغ الأمني .

- وذهب أصحاب التصور الثاني إلى انه تم تهريب المساجين بعد اعتداءات مسلحة على السجون و استندوا في ذلك على الدلائل الآتية:

١- عدد السجون في جميع ربوع الدولة ٤١ سجنا وهرب السجناء من ١١ سجنا فقط بنسبة ٢٦٪ هي سجون أبو زعبل ( ٤ سجون ) و وادي النطرون (٤ سجون ) والمرج و الفيوم وقنا .

٢- لم يهرب مسجون واحد من سجون القاهرة ( طره ٤ سجون و سجن الاستئناف بباب الخلق) وهى الأقرب إلى موقع الأحداث في ميدان التحرير.

٣- ثبت بمعاينة منطقة سجون أبو زعبل ( تضم أربع سجون ) تعرضها لهجوم خارجي مسلح تظهر آثاره واضحة في الأعيرة النارية المطلقة على بوابة السجن الرئيسية وعلى السور الشرقي المجاور لسجني أبو زعبل ١ ، ٢ كما تظهر على هذا السور وجود آثار لإطلاق أعيرة ثقيلة ( جرينوف أو متعدد).

٤- ثبت استعمال نوع من الذخيرة لا يتداول في محيط قوات الشرطة والجيش في الهجوم على سجن أبو زعبل ( طلقات سلاح آلي خضراء اللون ) تم التحفظ على بعض فوارغها أثناء المعاينة و كذا على فوارغ طلقات أعلى من عيار الأسلحة الآلية .

٥- شهد الدكتور سعيد محمد عبد الغفار المقيم بالاستراحة المجاورة للسجن بوجود هجوم مسلح من الناحية الشرقية باستخدام أسلحة آلية بمعرفة مجموعات من البدو وصياح بعضهم بالدعاء لحماس.

٦- ثبت وجود هدم بسور السجن من الناحية الشرقية وهدم بعض أجزائه من الخارج باستخدام معدة بناء ( لودر).

٧- ثبت أن سجون أبو زعبل تضم المحكوم عليهم بأحكام جنائية من أهالى منطقة شمال وجنوب سيناء.

٨- ثبت بأقوال ضباط منطقة سجون أبو زعبل تعرضهم لهجوم مسلح خارجي واكبه حالة هياج داخلي من السجناء و تحطيم أبواب وحوائط السجن باستخدام طفايات الحريق الكائنة بداخل كل زنزانة و هو ما تم معاينته من أثار للتلفيات يتصور حدوثها وفقا لهذه الرواية.

٩- ثبت وجود عدد خمس مسجونين من حركة حماس بسجن أبو زعبل ١ ، إضافة إلى عدد ٢٤ آخرين من ذات الحركة و من خلية حزب الله بالسجون التي تم اقتحامها و الذين أبانت وسائل الإعلام سرعة وصولهم إلى ديارهم خارج البلاد بعد الهرب بساعات قليلة بما يؤكد التخطيط لتهريبهم عن طريق الهجمات الخارجية على السجون.

١٠- بسؤال عينات عشوائية من مساجين سجن القطا « لم يهرب منه أحد » أجمعت أقوالهم على أن هناك حالة هياج داخلي انتابتهم نتيجة متابعتهم أحداث الثورة بوسائل الإعلام حيث رغب بعضهم في المشاركة في أحداث الثورة ، كما أن تواتر الأخبار عن هروب المساجين من سجن أبو زعبل أدى إلى رغبتهم في الهرب.

١١- ثبت بأقوال ضابط القوات المسلحة المكلف بتأمين سجن القطا أن السجن تعرض لهجوم خارجي و تعاملت معه القوات المسلحة و نجحت في صده كما شهد

ثلاثة من أصحاب المزارع المجاورة للسجن أنهم نجحوا في رد مجموعات مسلحة حاولت التوجه للسجن و اقتحامه لتهريب أبناءهم المسجونين.

١٢- أن الوضع الذي شاهدته اللجنة من حالة الانفلات الأمني بسجن القطا و هياج المساجين وعدم انصياعهم للتعليمات الأمنية يتنافى مع وجود مخطط لتهريب المساجين في هذا السجن لاسيما وأن الثابت عدم هروب أي مسجون منه بل وفاه قيادة أمنية بداخله أثناء أحداث تمرد المساجين - وهو اللواء محمد البطران رئيس مباحث السجون - الذي شهد زملاؤه و ممثلان عن السجناء أنه توفى أثناء محاولة خروج المساجين وراءه للهرب فتم إطلاق النار نحوهم فقتل عدد منهم كان من بينهم اللواء محمد البطران الذى ذكر لهم عدم صدور أمر له بإخراج السجناء و أصيب آخرون من بينهم المقدم/ سيد جلال، وهذا ما يؤكد عدم وجود مخطط مسبق لتلك الأحداث.

١٣- أن شهادة المسجون بشأن إطلاق غازات مسيلة للدموع عليه بالزنزانة دون مبرر يتعين أخذها وتقديرها في نطاق اعتبارين أحدهما هو أن السجين لا يرى خارج الباب المغلق و بالتالي تقييمه للحالة في محيط السجن هو تقييم قاصر و الثاني أن الغاز بطبيعته ينتشر دون توجيه وتبعا لاتجاه الهواء و من ثم فيمكن أن ينتشر في محيط يجاور مكان الإطلاق أو التصويب.

١٤- عدم ثبوت صدور أي تعليمات بشأن تخفيف الاحتياطات الأمنية في غضون فترة لأحداث على السجون بل صدرت تعليمات بتكثيف إجراءات الحراسة و أن الثابت فقط هو تحقق واقعات هروب جماعي من السجون و هوما لا يستدل به - كنتيجة - على السبب.

١٥- إنه من غير المتصور إقرار السجين بالهرب دون أن يورد تعليلا لذلك يلقى فيه بالمسئولية على غيره إذ هو معرض للعقوبة وفقا لنص المادة ١٣٨ من قانون العقوبات. كما أنه من غير المتصور إجماع جميع ضباط السجون التي تم الانتقال إليها على عدم صدور تعليمات بفتح السجون ، وعدم تخفيف الإجراءات الأمنية أثناء الأحداث.

١٦- نجحت الشرطة في إجهاض محاولات هروب السجناء في ١٥ سجن ( القطا ، دمنهور، طره، الزقازيق ، شبين الكوم).

خلص مما تقدم إلى تعرض بعض السجون لهجمات مسلحة من خارجه أدت إلى هروب بعض المساجين ، وإشاعة حالة من الفوضى بين المساجين في السجون الأخرى اقترنت بهياج داخلي إثر متابعتهم لأحداث الثورة عبر وسائل الإعلام طمعا في الخروج.

إلا انه يجب التوقف عند منطقة سجون وادي النطرون إذ أن الآثار التي رصدتها اللجنة عند المعاينة لا تنم عن حدوث اعتداء تعجز أمامه الشرطة عن المواجهة ومن ثم لا يوجد مبرر قوي لحدوث الانفلات وهروب السجناء من سجون وادي النطرون . و إزاء وجود هذين التصورين للانفلات الأمني في السجون فإن اللجنة ترى أن الأمر في حاجة إلى مزيد من التحقيق القضائي لتحديد المسئولية في كل حالة من حالات الانفلات داخل السجون المعنية.

رابعاً : فيما يخص الإعلام المضلل و قطع الاتصالات و الإنترنت:

لم تكن أحداث ثورة ٢٥ يناير وتفجر طاقات الغضب المصري هى المسيطر الوحيد فى المجال العام المصري ، وإنما وضح جلياً أن ظاهرة الانفلات الأمني وما ارتبط بها من تداعيات ودلالات قد أحدث واقعاً مخيفاً بافتقار الأمن والأمان للأسرة المصرية بخاصة ، والوطن بعامة.

•وازداد الإحساس العام بالخوف وعدم الأمان – سواء للمصرى المقيم على أرض الوطن أو المغترب عندما تقطعت سبل معرفة أخبار البلاد والأهل ، وبخاصة حين تم عزل مصر من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير ، بقطع خدمات الاتصالات الهاتفية الخلوية (الهواتف المحمولة) ، بالإضافة إلى خدمات الإنترنت.

•وقد نتج عن منع الاتصالات وقطعها عن مصر والمصريين، اندفاع الكافة نحو الإعلام ووسائله الجماهيرية كفاعل أساسي يعكس أحداث الثورة وأحوال البلاد.

- هذا بدوره دفعنا إلى تحليل موقف الإعلام المصري ممثلاً في: الإعلام الجماهيري (صحافة وتليفزيون)، والإعلام البديل (باستخدام شبكة الإنترنت )، وتحديد دوره السلبي والإيجابي دون إغفال أو مواربة ، من خلال التركيز على محورين رئيسيين ،هما:

•المحور الأول: مدى اهتمام الإعلام المصري بأحداث الثورة والانفلات الأمني

الذي صاحبها.

•المحور الثاني: الأدوار الإعلامية التي مارسها الإعلام المصري.

**أولاً: مدى الاهتمام بظاهرة الانفلات الأمني خلال ثورة ٢٥ يناير**

يأتي اهتمام الإعلام بظاهرة الانفلات الأمني مرتبطاً بأهمية الحدث من ناحية ، وأهمية الدور الإعلامي فى المجتمع من ناحية أخرى. وقد تقاربت معدلات الاهتمام بطرح ظاهرة الانفلات الأمني وأسبابها ، والآثار المترتبة عليها ، وطرح مجموعة من الحلول لها ،ما بين الإعلام الرسمي ، والإعلام المصري الخاص ممثلاً في القنوات الفضائية. كما تقاربت معدلات الاهتمام بطرح الظاهرة بين برامج القنوات الفضائية محل الرصد.

وقد ساد التنوع والتعدد فى الأبعاد التي طرحت من خلال المعالجة الإعلامية الصحفية والتلفزيونية ، وتم رصدها على النحو التالي:

البعد الأمني : ممثلاً فى تركيز المعالجات الإعلامية على غياب الأمن فى ظل اختفاء الشرطة من مواقعهم ، وهروب العديد من المساجين ، وترويع المواطنين ، وانتشار الشغب والجرائم والبلطجة ، إضافة إلى بعض الحلول التي تم تفعيلها والمقترحة لإعادة الأمن بالشوارع المصرية.

الأبعاد السياسية: ممثلة فى حالات الصدام والبلطجة بين مؤيدي ومعارضي الرئيس السابق ، وعلاقة فلول النظام الحاكم ورموز الفساد بالتدبير لحالة الانفلات الأمني.

البعد الاجتماعي: والذي ارتبط بالآثار المجتمعية لظاهرة الانفلات الأمني ،وبعض الحلول التي تم تنفيذها لمواجهة الانفلات الأمني ، ومنها على سبيل المثال : تكوين اللجان الشعبية.

البعد الاقتصادي: ممثلاً فى التركيز على رصد الخسائر الاقتصادية التي وقعت جراء أحداث الانفلات الأمني.

البعد الإعلامي: من خلال استعراض صور العنف ضد الإعلاميين الذين حاولوا تغطية أحداث العنف والشغب فى المظاهرات.

وبالمثل برز اهتمام صحافة المواطن بظاهرة الانفلات الأمني، ممثلاً في تناول الظاهرة بأبعادها وتداعياتها عبر أطروحات حركات الاحتجاج الاجتماعي «جماعة كلنا خالد سعيد» ، «حركة ٢٥ يناير» ،إضافة إلى أطروحات الشبكات الإخبارية على موقع مثل Facebook ،أطروحات «شبكة رصد الإخبارية»، وأطروحات «وكالة أنباء تحركات الشارع المصري» ، إضافة إلى أطروحات أعضاء صفحة «ضباط الشرطة المصرية».

كما ظهر الاهتمام برصد الظاهرة وتتبعها ونشرها على مستوى عالمي عبر مواد الفيديو التي سجلها المواطنون ، وانهالت على مواقع الفيديو التشاركى على شبكة الإنترنت ، وأبرزها موقع Youtube، إضافة إلى مواقع الصحف المصرية التي استضافت أقسام خاصة لصحافة المواطن،مثل : «موقع صحيفة المصري اليوم على الإنترنت».

إلا أن مراكز الاهتمام بظاهرة الانفلات الأمني تنوعت فى صحافة المواطن ما بين التركيز على طرح أحداث ووقائع محددة ترصد حالة الانفلات الأمني ومظاهرها ، وتصدرت هذه الفئة المركز المتقدم في خريطة اهتمام صحافة المواطن بالانفلات الأمني ، تلاها الاهتمام بطرح أفكار ورؤى معينة بشأن ظاهرة الانفلات الأمني ، وظهر ذلك بشكل رئيسي في تبنى منطق تدبير خطة الانفلات الأمني لإجهاض الثورة المصرية، أما المركز الثالث فكان للاهتمام بالتركيز على شخصيات بعينها أو جهات محددة رأت الأطروحات تورطها في ظاهرة الانفلات الأمني.

ثانياً: الأدوار الإعلامية التي مارسها الإعلام المصري فى تناوله لظاهرة الانفلات الأمني:

أظهرت نتائج الرصد الإعلامي لظاهرة الانفلات الأمني في الإعلام المصري – الجماهيري والبديل – تنوع الأدوار الإعلامية التي مارسها الإعلام المصري فى طرحه للظاهرة. وتمثلت هذه الأدوار فيما يلي :

-الدور الراصد والواصف للظاهرة.

-الدور الشارح والمفسر للظاهرة.

-الدور التعبـوى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين على قدر كبير مـن الأهميـة عنـد اسـتعراض مسـتويات الأدوار الإعلامية التي مارسها الإعلام المصري.

أولها: أن تنـوع هـذه الأدوار الإعلاميـة حقـق نوعـاً مـن التكامـل فى طـرح ظـاهرة الانفلات الأمني على الجمهور العام، وهو ما يعبر حالة اللهـاث الإعلامـي فى محاولـة التواكب مع أحداث الثورة المتلاحقة وما ارتبط بها متظاهرة الانفلات الأمنـي وغيرهـا من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي مثلت عناصر جذب إعلامي بدرجة كبيرة جداً.

ثانيها: أن تنوع الأدوار الإعلامية لا يشير بالضرورة إلى إيجابية أداء الإعلام المصري لهذه الأدوار. ذلك أن رصد المعالجة الإعلامية لظاهرة الانفـلات الأمنـي كشـف عـن وجود أوجه سلبيات مختلفة في الأداء الإعلامي أثناء الثورة جنبـاً إلى جنـب مـع أوجـه التميز والكفاءة التي نجح الإعلام المصري فيها.

قطع الاتصالات:

كان لافتا قطع خدمة الاتصالات من شركات المحمول الثلاث في وقت واحد ، مما ينم عن وجود تنسيق سابق ومتفق عليه مع الجهات الأمنية.

وقد لعب قطع الاتصالات دورا مهما في الأحداث فهو من ناحيـة دفـع الكثيـرين إلى النزول للشارع، ورفع أعداد المتظاهرين لافتقاد وسيلة التواصل مع غيرهم، ومن ناحية أخرى قد يقال بأن هذا القطع أثر على الاتصالات بين رجال الشرطة و القيـادات و أدى ذلك إلى انفرادية القرارات و عشوائية التصرفات ، وكثرة الانسحابات ، فحـدث الفـراغ الأمني و شاعت الفوضى، إلا أن ذلك ليس مؤكدا:

•بسؤال الدكتور عمرو بدوى محمـود الـرئيس التنفيـذي للجهـاز القـومي لتنظـيم الاتصالات قرر أن يوم ٢٣/ ١/ ٢٠١١ دعاه ممثلو الجهات الأمنية لاجتماع ضم ممثلي شركات المحمول الثلاث وتم تشكيل غرفة طوارئ لإعطاء الأوامـر الخاصـة بتشـغيل وقطع خدمات الاتصالات تطبيقا للمادة ٦٧ من قانون الاتصالات لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومي.

وأصدرت الغرفة أمرا بقطع خدمات الاتصال يوم ٢٧ يناير في الساعة العاشرة صباحا وإعادتها يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ في حوالي الساعة ٩.٣٠ صباحا أما خدمة الإنترنت فتم وقفها يوم الجمعة ٢٨/ ١ وعادت صباح يوم ٥/ ٢ / ٢٠١١ و أوضح أن هذا القطع لا يؤثر على الاتصالات الخاصة بالشرطة لأن لها تردد و نظام مستقل خاص بها.

و أضاف أنه تحت الضغط الشعبي أعيدت الخدمات إلى وضعها الطبيعي و مؤكدا أن هذا القطع لم يسبق حدوثه في أية دولة في العالم وكان له تأثير سلبي على سمعة مصر الدولية، وأضيرت شركات المحمول من جراء ذلك.

وورد للجنة خطاب رئيس مجلس إدارة شركة اتصالات للتليفون المحمول ثابت به

أن خدمة الاتصالات بالشركة قد تأثرت بعاملين خارج سيطرتها خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٩ فبراير ٢٠١١ هما:

١ - صدور تعليمات للشركة من غرفة الطوارئ( لجنة الأمن القومي) بالاستعداد لتنفيذ خطة الطوارئ بقطع الخدمة بحسب تعيمات غرفة الطوارئ وذلك لدواعي أمنية و قد كان ذلك في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١١ في مقر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وقد صدرت التعليمات المذكورة بحضور ممثلي شركات المحمول الثلاث والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات و ممثل وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات وممثلي الجهات السيادية وممثلي الجهات الأمنية و قد صدرت التعليمات للشركة من غرفة الطوارئ بتنفيذ تلك الخطة بقطع خدمة الاتصالات في بعض محافظات الجمهورية و قد انصاعت الشركة لتلك التعليمات بموجب التزاماتها بموجب أحكام الباب السادس عشر و خاصة المادة (٦٧ )من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ والترخيص رقم (٣ ) لسنة ٢٠٠٦ الصادر لها من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

٢ - تعرض العديد من محطات شبكة التليفون المحمول الخاصة بالشركة للتحطيم و السرقة و الحريق أثناء الأحداث في تلك الفترة.

كما ورد خطاب العضو المنتدب و المدير التنفيذي لشركة فودافون مصر ثابت به:

أ- الفترة من ٢٥/ ١ وحتى ٣١/ ١/ ٢٠١١ فإن خدمة الاتصالات بالشبكة كانت تعمل بشكل متوسط بسبب انقطاع الخدمة جزئيا عن بعض مناطق الجمهورية تنفيذا للتعليمات و الأوامر المتعددة و المتعاقبة التي صدرت إلى إدارة الشركة من غرفة العمليات المكلفة بإدارة الأزمة استنادا لنص المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بتنظيم الاتصالات بأن «للسلطة المختصة في الدولة أن تخضع لإدارتها جميع خدمات و شبكات اتصالات أي مشغل أو مقدم خدمة و أن تستدعى العاملين لديه القائمين على تشغيل وصيانة تلك الخدمات والشبكات وذلك في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية أو في الحالات التي تعلن فيها التعبئة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وأية حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي». وكذلك بسبب أعطال ناتجة عن أعمال السلب والحريق وعدم توافر الوقود لتزويد المولدات في بعض المحطات.

**نص خطاب الرئيس حسنى مبارك الأول في ٢٨ يناير ٢٠١١**

«أيها الإخوة المواطنون ....

أتحدث إليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعاً وقفة جادة وصادقة مع النفس تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن لقد تابعت أولا بأول التظاهرات، وما نادت به ومادعت إليه، كانت تعليماتي للحكومة تشدد عليهم إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن أراء المواطنين ومطالبهم، ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة تلك التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها،وأسفت كل الأسف من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة، لقد دعوت الحكومة لتنفيذ هذه التعليمات، وكان ذلك واضحاً في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا، فقد بادرت إلى حمايتهم في بداياتها احتراما لحقهم في التظاهر السلمي، طالما تم في إطار القانون، وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين،أن هذه التظاهرات وما شهدناه قبلها من وقفات احتجاجية خلال الأعوام القليلة الماضية ما كان لها أن تتم لولا المساحات العريضة لحرية الرأي والتعبير والصحافة، وغيرها من الحريات التي أتاحتها خطوات الإصلاح لأبناء الشعب، ولولا ما تشهده مصر من تفاعل غير مسبوق لقوى المجتمع.

إنني كرئيس للجمهورية وبمقتضى الصلاحيات التي خولها لي الدستور كحكم بين السلطات، أكدت مرارا وسوف أظل أن السيادة للشعب، وسوف أتمسك دائما بحقي في ممارسة حرية التعبير طالما تم في إطار الشرعية واحترام القانون،وأن خيطا رفيعا يفصل بين الحرية والفوضى،وإنني إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم،أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها، وبعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي، ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله إن مصر هي اكبر دولة في منطقتها سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا وهي دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.

أيها الإخوة المواطنون...

لقد جاءت هذه المظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة ولمزيد من الإسراع في جهود محاصرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدي بكل حسم للفساد إنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب وأعلم جيدا قدر همومه ومعاناته لم أنفصل عنها يوما وأعمل من أجلها كل يوم لكن ما نعانيه من مشكلات وما نسعى إليه من إصلاحات لن يحققه اللجوء إلى العنف، ولن تصنعه الفوضى،وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني والعمل المخلص الجاد.

إن شباب مصر هو أغلى ما لديها ونتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها ونربأ بهم أن يُندس بينهم لنشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه.إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل مجتمع مصري حر وديمقراطي يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم.لقد انحزت وسوف أظل للفقراء من أبناء الشعب عل الدوام مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم. وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله أبناء الشعب أو مما يزيد من معاناتهم.إن جهودنا لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة

والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وآمنة، وطنا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته وآماله لمستقبل في مهب الريح. إن ماحدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط أبعد من ذلك، لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية. إنني أهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن، وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم، فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وأبنائها، وإنما تتحقق تلك التطلعات للمستقبل الأفضل بالوعي والحوار والاجتهاد من أجل الوطن

أيها الإخوة المواطنون...

إنني لا أتحدث إليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب، وإنما كمصري شاءت الأقدار أن يتحمل مسئولية هذا الوطن وأمضى حياته من أجلة حرباً وسلاماً. لقد اجتزنا معا من قبل أوقاتاً صعبة تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدة وشعب واحد، وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا وحددنا ما نسعى إليه من أهداف أن طريق الإصلاح الذي اخترناه لا رجوع عنه أو الارتداد إلى الوراء سنمضي عليه بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقرار القضاء وأحكامه، خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحرية للمواطنين، خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات، وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودي الدخل. إن خياراتنا وأهدافنا هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا وليس أمامنا من سبيل لتخفيفها سوى بالوعي والعمل والكفاح نحافظ على ماحققناه ونبني عليه ونرعى في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن. إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت في قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها، والتحسب من الانجراف لمزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب، وإنني متحملا مسئوليتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين لن أسمح بذلك أبدا لهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا، ولهذا التحسب أن يلقي بنظامه على مصيرنا ومستقبلنا.

لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم، وسوف أكلف الحكومة الجديدة

اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة ،وأقول من جديد إنني لن أتهاون في اتخاذ أية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمان شعبها، فتلك هي المسئولية والأمانة التي أقسمت يميناً أمام الله والوطن بالمحافظة عليها.

حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..»

**نص خطاب الرئيس حسنى مبارك الثاني في ١ فبراير ٢٠١١ :**

«الإخوة المواطنون..

أتحدث إليكم في أوقات صعبة، تمتحن مصر وشعبها، وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلي المجهول.

يتعرض الوطن لأحداث عصيبة واختبارات قاسية، بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم، سرعان ما استغلهم من سعي لإشاعة الفوضى واللجوء إلي العنف والمواجهة وللقفز علي الشرعية الدستورية والانقضاض عليه.

تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الرأي والتعبير إلي مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوي سياسية سعت إلي التصعيد وصب الزيت علي النار، واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق وقطع للطرقات، واعتداء علي مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة، واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية علي أرض مصر.

نعيش معاً أياماً مؤلمة، وأكثر ما يوجع قلوبنا هو الخوف الذي انتاب الأغلبية الكاسحة من المصريين وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتي به الغد لهم ولذويهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعاً شعباً وقيادة، الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار وتطرح أمامنا ظروفاً جديدة وواقعاً مصرياً مغايراً، يتعين أن يتعامل

معه الشعب وقواته المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص علي مصالح مصر وأبنائها.

الإخوة المواطنون..

لقد بادرت لتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوي السياسية حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسي والديمقراطي وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية، من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة،واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار. لكن هناك من القوي السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار تمسكاً بأجنداتهم الخاصة، ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها.

وبالنظر لهذا الرفض لدعوتي للحوار، وهي دعوة لاتزال قائمة. فإنني أتوجه بحديثي اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله، مسلميه وأقباطه، شيوخه وشبابه ولكل مصري ومصرية في ريف الوطن ومدنه علي اتساع أرضه ومحافظاته.

إنني لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسئولية وما قدمته للوطن حرباً وسلاماً. كما إنني رجل من أبناء قواتنا المسلحة وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسئولية.

إن مسئوليتي الأولي الآن هي استعادة أمن واستقرار الوطن لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمي مصر والمصريين وتتيح تسلم المسئولية لمن يختاره الشعب في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأقول بكل الصدق، وبصرف النظر عن الظرف الراهن. إنني لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسية جديدة، فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصر وشعبها، لكنني الآن حريص كل الحرص علي أن أختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة آمنة مستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.

أقول بعبارات واضحة إنني سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية كي يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي للسلطة، بموجب ما يخوله لي

الدستور من صلاحيات.

إنني أدعو البرلمان بمجلسيه إلي مناقشة تعديل المادتين «٧٦» و«٧٧» من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة.

ولكي يتمكن البرلمان الحالي بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية، وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور، وضماناً لمشاركة كافة القوي السياسية في هذه المناقشات، فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه، في الطعون علي الانتخابات التشريعية الأخيرة، دون إبطاء.

سوف أوالي متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة بتكليفاتها، علي نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب وأن يأتي أداؤها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي ذات السياق فإنني أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم.

كما إنني أطالب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ علي الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من إنفلات أمني ومن قاموا بأعمال السلب والنهب وإشعال النيران وترويع الآمنين.

ذلك هو عهدي للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية.. أدعو الله أن يوفقني في الوفاء به.. كي أختتم عطائي لمصر وشعبها بما يرضي الله والوطن وأبناءه.

الإخوة المواطنون..

ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوي مما كانت عليه قبلها وأكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً.سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه وأكثر حرصاً علي عدم التفريط في مصيره ومستقبله.

إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة

مصر وشعبها. إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية، فيه عشت، وحاربت من أجله،ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه، وعلي أرضه أموت، وسيحكم التاريخ علي وعلي غيري بما لنا أو علينا.

إن الوطن باق والأشخاص زائلون ومصر العريقة هي الخالدة أبدا، تنتقل رايتها وأمانتها بين سواعد أبنائها.. وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة جيلاً بعد جيل.

حفظ الله هذا الوطن وشعبه...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

## نص الرئيس حسني مبارك

## في خطابه الثالث والأخير ١٠ فبراير ٢٠١١ - الساعة ١٠:٣٠ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم.. الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا، وأؤكد إنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء: إنني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبداً أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيا كان مصدرها وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

**الأبناء شباب مصر.. الإخوة المواطنون..**

لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ٦٠ عاما في سنوات الحرب والسلام، أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسؤوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب، حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسئول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزما بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولا بأول، بل ساعة بساعة، متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير

وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الآراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٨٩ من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون..

إن الأولوية الآن هي استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوما بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابا مثل شباب مصر الآن، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمري دفاعا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى أية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هي الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع».

**نص بيان التنحى الذى ألقاه السيد عمر سليمان**

**- ١١ فبراير ٢٠١١ - السادسة مساءً**

«أيها المواطنون في هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد.. والله الموفق والمستعان».

# الفهرس

مقدمة ........................................................ ٣

الفصل الأول: بعض أهم الأحداث في مصر قبيل الثورة: ...................... ٧

ـ فتح حنفية الفساد ........................................ ٩

- تفجير كنيسة القديسين ........................................ ١٢

- مقتل خالد سعيد ........................................ ١٥

- مقتل سيد بلال ........................................ ١٧

- أمن الدولة ........................................ ١٨

- التعذيب في أمن الدولة ........................................ ٢٠

- إلغاء جهاز أمن الدولة ........................................ ٢٣

- تزوير الانتخابات ........................................ ٢٤

- تصدير الغاز لاسرائيل ........................................ ٢٧

- اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل ........................ ٢٧

- علاقة جمال وسالم بتصدير الغاز لاسرائيل ........................ ٢٩

- توبيخ جمال لسالم ........................................ ٣١

- الحكم على سامح فهمي ........................................ ٣٢

- معاملة مبارك لمعارضيه ........................................ ٢١

الفصل الثاني: صعود أحد أهم فراعين مصر: .............................. ٣٧

نبذة عن حياة مبارك ........................................ ٣٩

- مبارك في الحكم ........................................ ٤١

- التعديل الدستوري في انتخاب الرئيس ........................ ٤١

- الجدل حول حكم مبارك ...................................... ٤٢

- مبارك في الترتيب الـ (١٥) كأسوأ حاكم مستبد ...................... ٤٣

- انتقاله من حياة البسطاء لحياة القصور ........................ ٤٤

- مبارك نائب رئيس.... يانهار اسود ............................ ٤٧

- تطور عمل مبارك داخل القصر ................................ ٤٨

- من هو منصور حسن؟ ........................................ ٤٩

- علاقة مبارك بمنصور حسن .................................. ٥٠

- تطور الخلاف بين منصور ومبارك .............................. ٥٢

- السادات كان يعد منصور لرئاسة الجمهورية ........................ ٥٢

- السادات كان ينادي مبارك بـ «يا حوستي» .......................... ٥٣

- مبارك لم يكن له صاحب لأنه «ماكنش ابن بلد» ........................ ٥٤

- ثروة مبارك ................................................ ٥٦

- سوزان مبارك .............................................. ٥٦

- صعود سوزان من مجرد زوجة إلى حاكمة دولة .......................... ٥٩

- حلم التوريث في عقل سوزان مبارك ........................ ٥٩
- الجمعيات الأهلية ومكتبة الإسكندرية ........................ ٦٠
- سوزان لم تكن جزءا من النظام بل كانت هي النظام ........................ ٦١
- بعض مخالفات سوزان المالية ........................ ٦٣
- علاقة سوزان بجيهان السادات ........................ ٦٥
- من هي عليه البنداري؟ ........................ ٦٥
- علاقة عليّة البنداري بسوزان مبارك ........................ ٦٥
- تهريب أموال مبارك وعائلته ........................ ٦٧
- سوزان تتهم البنداري بالاستيلاء على ٥٠ مليون دولار من أموالها! ........ ٦٩
- سوزان كانت تسعى لنيل جائزة نوبل للسلام ........................ ٧٠
- ثروة سوزان مبارك ........................ ٧٠
- جمال مبارك - بداية مشروع التوريث ........................ ٧١
- جمال مبارك يتاجر في ديون مصر ........................ ٧٢
- ثروة جمال مبارك ........................ ٧٤
- علاء مبارك ........................ ٧٤
- ثروة علاء مبارك ........................ ٧٤
- ثروة آل مبارك ........................ ٧٥
الفصل الثالث: كواليس أحداث الثورة من داخل القصر الجمهوري ............ ٩١

اجتماع بين مبارك ووزراء الوزارات السيادية قبل ٢٥ يناير .................. ٩٣
- جمال مبارك يأمر بدفع الأسود والنمور على المتظاهرين .................... ٩٤
- المشير لمبارك: هل تريد من الجيش ضرب المواطنين؟ .................. ٩٥
- تعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس ................................ ٩٦
- لقاء الإخوان بعمر سليمان ............................................. ٩٦
- ذهاب مبارك لمركز عمليات القوات المسلحة .......................... ٩٩
- المشير قائلاً للرئاسة: إيه التهريج اللي بيحصل ده؟ ................... ١٠٠
- مبارك تنازل وحل مجلس الشعب وحل الهيئة العليا للحزب الوطني ...... ١٠٠
- تعيين حسام بدراوي خلفاً للشريف وجمال ............................ ١٠١
- بدراوي لمبارك: الشعب سيقتحم القصر ................................ ١٠٢
- مقابلة بدراوي وعمر سليمان ............................................ ١٠٣
- طرد بدراوي من القصر الجمهوري ...................................... ١٠٦
- مشادة عنيفة بين علاء وجمال مبارك .................................... ١١١
- الراجل اللي واقف ورا عمر سليمان ..................................... ١١١
- مبارك كان يخشى تهور ابنه جمال ...................................... ١١٢
- مبارك: لم أتنحى ........................................................ ١١٣
- حقيقة الخطاب الأخير لمبارك ........................................... ١١٤
- عبد اللطيف المناوي يحكي التفاصيل الأخيرة في حياة مبارك............ ١١٦

الفصل الرابع: التسلسل التاريخي لأحداث الثورة. ........................ ١١٩

الفصل الخامس: الباب الخامس: بعض ممارسات الإخوان المسلمين أثناء الثورة. ١٥٩

الفرقة ٩٥ إخوان ودورها في الثورة ........................................ ١٦١

- إنكار الإخوان المسلمين للفرقة «٩٥ إخوان» ............................ ١٦١

- جريدة «الوطن» تكشف حقيقة الفرقة «٩٥ إخوان» ........................ ١٦٢

- لجنة تقصي الحقائق تطلب من «مرسي» فتح التحقيق في «الفرقة ٩٥» ..... ١٦٣

- ياسين: ما حدش سألنى عن الفرقة ٩٥ إخوان ............................ ١٦٣

- قيادى بتنظيم الجهاد يؤكد مشاركته للفرقة «٩٥ إخوان» في «طحن البلطجية»١٦٣

- صفوت حجازي يفتخر بتعذيبه للبلطجية ..................................... ١٦٤

- شهادة الدكتور ممدوح حمزة بشأن موقعة الجمل .......................... ١٦٥

- شهادة اللواء حسن الرويني بخصوص موقعة الجمل .......................... ١٦٧

- «أسامة كمال» ضحية تعذيب الإخوان....................................... ١٦٩

الفصل السادس: نظرة تحليلية لأحداث الثورة............................. ١٧١

إرشادات ليوم الأربعاء ٢٦ يناير ............................................ ١٧٥

- أنس الفقي: إحنا لسه ما خلصناش صندوقين غاز .......................... ١٧٨

- القاهرة تحولت لثكنة عسكرية .... انهيار جهاز الشرطة. .................. ١٧٩

- قطع الاتصالات .................................................. ١٨٠

- موقعة الجمل .................................................. ١٨٥

- فتحي سرور كان على علم بموقعة الجمل ........................ ١٩٣
- براءة جميع المتهمين في موقعة الجمل ........................ ١٩٣
- نظرة تحليلية لدور الإخوان المسلمين إبان ثورة يناير ........................ ١٩٥
- مبارك يود الاستقالة .... لكنه يخشى الفوضى !! ........................ ١٩٦
- رأي الحجاج بن يوسف الثقفي في المصريين ........................ ٢٠٩
- رأي الغرب والعرب إبان ثورة يناير ومابعدها،،،، ........................ ٢١٠
- أظرف شعب في العالم. ........................ ٢١٩
الفصل السابع: تقرير لجنة تقصي الحقائق ، ونصوص خطابات مبارك. .......... ٢٢١